المنهاج الواضح

للبــــلاغة

الجزء الرابع

بقلم

حامد عوني

الناشر



٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ٥١٢٠٨٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه والتابعين .

أما بعد فهذا هو الجزء الرابع من المنهاج الواضح لطلاب السنة الرابعة من الأقسام الثانوية وهو على غرار سابقه فى وضعه وأسلوبه وترتيبه ونظامه .

أبتهل الى الله سبحانه أن يكون قد كتب لى فيه السداد والتوفيق ، والا فما انتويت الا اصلاحا ونفعاً ولكل امرىء ما نوى .

وما توفيقى الا بالله ؟

حامد عونى

علم المعانى

قدم الخطيب القزوينى فى تلخيصه : علم المعانى على علم البيان معللا ذلك بأن علم المعانى من البيان بمنزلة المفرد من المركب •

بيان ذلك : أن مرجع علم البيان أمران – أحدهما : ايراد المعنى الواحد فى تراكيب مختلفة فى وضوح الدلالة – ثانيهما : رعاية مطابقة هذه التراكيب لمقتضى الحال •

ولهذا عرفوه بأنه : علم يعرف به ايراد المعنى الواحد فى تراكيب مختلفة فى وضوح الدلالة ، مع رعاية المطابقة لمقتضى الحال – فصار كأنه مركب من هذين الأمرين •

أما علم المعانى فمرجعه رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال فحسب ، وهى أحد الأمرين اللذين هما مرجع علم البيان – والمفرد مقدم فى الوجود طبعاً ، فقدم فى التأليف وضعاً •

وانما كان علم المعانى شبيهاً بالمفرد ، لا مفرداً حقيقة لأن علم البيان لم يكن مركباً من الأمرين السالفين على التحقيق اذ حقيقة المركب ما توقف تحققه على تحقق أجزائه ، وعلم البيان لا يتوقف تحققه على ثانى الأمرين السابقين ، وانما المدار فى تحققه على الأول منهما وهو الايراد المذكور الناشىء عن ملكة فى النفس – وجدت رعاية المطابقة أو لم توجد – فاذا قلت لخالى الذهن مثلا : « ان محمداً لهزيل الفصيل ، وانه لجبان الكلب ، كثير الرماد » معبرا بذلك عن كرمه كنت بيانيا متى كان ذلك وليد ملكة فيك مع أنك لم تراع فى قولك مطابقته لمقتضى حال المخاطب اذ أن حاله يقتضى خلو الكلام من التأكيد •

فعلم البيان حينئذ لايتوقف تحققه على الأمر الثـــانى ولكن لمـا كان ايراد المعنى الواحد فى التراكيب المختلفة لا يعتبر ولا يعتد به عند البلغاء الا بعد رعاية تلك المطابقة لمقتضى الحال كان علم البيان بمثابة المركب منهما،

وكأن تحققه متوقف عليهما لهذا كان علم البيان بمنزلة المركب ، وعـلم المعانى منه بمثابة المفرد ، وذلك هو وجه تقديمه عليه •

تعريفه : ـ هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال(١) •

تحليل لهذا التعريف :

المراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على معرفة المسائل الجـزئية التى تندرج تحت قواعد هذا الفن •

بيان ذلك ـ أن واضع هذا الفن تتبع كلام العرب فوجدهم يؤكدون القول لمنكر الحكم ، فيقولون : « ان حساناً لشاعر ، وان زياداً لخطيب ، وان علياً لشجاع » ، فاستنبط من تتبع هذه الجزئيات قاعدة عامة هى : كل كلام يلقى للمنكر يجب توكيده ، ووجـدهم يرسلون القـول خلواً من التأكيد اذا خاطبوا خالى الذهن ، فيقولون : « حسان شاعر ، وزياد خطيب، وعلى شجاع » فاستخلص من ذلك أصلا عاما هو : « كل كلام يلقى لخالى الذهن يجب خلوه من التأكيد وهكذا استقصى أساليبهم ، فاستخرج منها قواعد الفن وأصوله ، وفيها تندرج مسائله وقضاياه الجزئية •

وبممارسة هذه القواعد والأصول ومزاولتها تربى فى النفس ملكة وهى قوة راسخة فى النفس يتمكن بها الانسان متى شاء من اسـتحضار جزئيات هذا الفن فاذا خاطبت منكراً لحكم من الأحكام كشاعرية حافظ مثلا استطعت بهذه الملكة الناشئة من ممارسة تلك القواعد أن تسـتخرج الجزئى المندرج تحت القاعدة القائلة : كل كلام يراد القاؤه الى منكر يجب

---

(١) قيل : ان أحوال اللفظ العربى أخذت فى تعريف علم المعانى فهو اذا متوقف عليها ، وهى لا تعرف الا منه لأنه البـاحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال فهى اذا متوقفة عليه ففى التعريف حينئذ دور ـ وأجيب بأن الجهة منفكة لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته ، وهى متوقفة عليه من حيث حصولها ، وتحققها خارجا •

توكيده ، وذلك الجزئي هو : ان هذا الكلام الخاص المراد القاؤه الى منكر معين يجب توكيده(١) ، فيقال : « ان حافظا لشاعر » ، وتلك الملكة هي « العلم » على هذا الرأى •

ويجوز أن يراد بالعلم القواعد والأصول ، فيكون العلم حينئذ بمعنى المعلوم(٢) ـ قال بعضهم : وهو أولى لأن الكثير الشائع في استعمالاتهم اطلاق العلم على الأصول والقواعد ، ولأنه لا يحوج الى ارتكاب استخدام(٣) في قولهم : « وينحصر في ثمانية أبواب » اذ المنحصر في الأبواب الثمانية هو القواعد والأصول ولا معنى لانحصار الملكة فيها لأنها ـ كما سبق ـ قوة قائمة بالنفس ، والاستخدام خلاف الأصل ـ غير أن المشهور في العرف استعمال العلم في الملكة القائمة بالنفس ، ولذلك رجحوه على استعماله بمعنى القواعد ، وقد صرح بذلك العلامة عبد الحكيم •

ومعنى « يعرف به » : يستخرج به ان جرينا على أن المراد بالعلم الملكة ، والباء حينئذ للسببية أى يستخرج بسبب الملكة المسائل الجزئية ، وان جرينا على أن المراد بالعلم : القواعد والأصول كان المعنى : يستخرج منه لأن القواعد هي التي تستخرج منها تلك المسائل الجزئية •

والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التأكيد ، والتعريف ، والتنكير والتقديم ، والتأخير ، والذكر ، والحذف ، وغير ذلك فهي اذاً أوصاف للفظ •

---

(١) يعلم من هذا أن الجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا ذات الموضوعات الجزئية كقولهم : هذا الكلام المراد القاؤه لهذا المنكر يجب توكيده ، وهذا الكلام المراد القاؤه لهذا المريض يجب ايجازه ، وهذا الكلام المراد القاؤه لهذا الممدوح يجب اطنابه ـ وهذه القضايا الجزئية غير أحوال اللفظ المراد معرفتها بالعلم المفسر بالملكة كالتأكيد ، أو الايجاز ، أو الاطناب الواقع في الكلام الموجه للمخاطب ـ ويجاب بأن معرفة جزئيات القواعد وسيلة لمعرفة أحوال اللفظ ـ فمعرفة أن هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده مؤدية الى معرفة أن هذا التأكيد مناسب لهذا الانكار وهكذا •

(٢) ولا يضر حينئذ استعمال المشترك في التعريف لصحة ارادة كل من معنييه ، ومحل المنع اذا لم تصح ارادة ذلك ، ولا يصح اطلاق العلم على الادراك لفساد المعنى حينئذ اذ أن الادراك لا يدرك به •

(٣) هو ذكر اللفظ بمعنى واعادة الضمير عليه بمعنى آخر •

أما الحال فى قولنا : « مقتضى الحـــال » فالمراد بها : الأمر الداعى لأن يعتبر المتـكلم فى كلامه خصـــوصية ما « كالانكار » مثـلا فانه حال للمخاطب تدعو المتكلم الى أن يسم كلامه بسمة خاصة هى التأكيد محواً لهذا الانكار ـ و « كالذكاء » فانه حال للمخـــاطب تدعو المتكلم الى أن يحذف فى كلامه اعتماداً على هذا الذكاء وهكذا .. فالحال هنا حينئذ وصف للمخاطب بخلاف الحال هناك .

ومقتضى الحال على التحقيق : هو الكلام الكلى الموسوم بطابع خاص كالكلام المطلق المؤكد ، أو المحذوف منـــه ، أو المطنب ، أو نحو ذلك فالانكار مثلا حال للمخاطب ، وهذه الحال انما تقتضى مطلق كلام مؤكد بأى طريق من طرق التأكيد ـ والذكاء حال له تقتضى مطلق كلام محذوف منه ـ والنباوة حال تقتضى مطلق كلام لا حذف فيه وهكذا ... فمقتضى الحال اذاً هو الكلام المكيف بكيفية خاصة غير منظور فيه الى تعبير خاص .

واللفظ المطابق له : هو تلك العبارة الخاصة الصادرة من المتكلم الى المخاطب مشتملة على تأكيد ، أو حذف ، أو غيرهما من سائر الأحوال .

ومعنى مطابقة هذا اللفظ لمقتضى الحال : اندراجه فيـــه ، وصيرورته فردا من افراده أى ان هذا اللفظ الخاص الصادر من المتكلم بسبب اشتماله على حال خاصة طابق الكلام الكلى الذى هو مقتضى الحـــال بمعنى : أنه اندرج تحته ، وصار أحد أفراده ـ فقولك للمنـــكر مثلا : « ان زياداً لخطيب » لفظ مشتمل على حال هى التأكيد ، وبسبب اشتماله على هـــذا التأكيد طابق مقتضى الحال الذى هو مطلق كلام مؤكد بمعنى : أنه اندرج فى هذا المطلق ، وصار جزئياً من جزئياته .

أما ماقيل من أن مقتضى الحال هو تلك الصفات من التأكيد ، والتقديم ، والتأخير ، وغيرها فغير صحيح اذ لا يستقيم حينئذ أنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لأنها هى بعينها مقتضى الحال ، فيلزم عليه اتحاد المطابق ـ بفتح الباء ـ الذى هو مقتضى الحال ، والمطابق بسببه الذى هو حال اللفظ ـ فحال اللفظ فى نحو : « ان محمداً قائم » للمنكر هو التأكيد ، وقد طابق

بسببه مقتضى الحال الذى هو التأكيد على هذا الرأى ، واتحادهما باطل(١) كما ترى •

وليس المراد بمعرفة أحوال اللفظ مجرد تصور معانيها ـ على ما هو المتبادر من اسناد المعرفة للأحوال فى قولهم : « يعرف بها أحوال اللفظ » بل المراد : معرفتها من حيث ان اللفظ يطابق بها مقتضى الحال ـ على ماسبق بيانه ـ واحترز بهذا القيد عما سوى هذا الفن من سائر العلوم اللسانية فليس البحث فيها عن أحوال اللفظ من هذه الناحية(٢) •

قيل : ان التأكيد وعدمه ، والحقيقة والمجاز العقليين على ما سيأتى ليست أحوالا للفظ ، بل هى أحوال للاسناد ، وهو غير لفظ ، واذاً لا تكون من مباحث هذا الفن ، مع أنها منه ـ أجيب أن الاسناد أحد أجزاء الجملة ، وهى ملفوظ بها ، فأحواله اذاً أحوال للفظ •

وتخصيص اللفظ « بالعربى » مجرد اصطلاح ، وليس للاحتراز والا فان هذا البحث يوجد فى غير اللفظ العربى أيضاً •

اختبار

(١) اذكر المراد بلفظ العلم الواقع فى التعريف ـ أهو الملكة أم الأصول والقواعد ؟ وأى المعنيين أولى بأن يكون مرادا وجه ما تقول ، مع بيان المقصود من قوله : « يعرف به » الواقع فى التعريف •

(٢) ما المراد بأحوال اللفظ ، وما هو الحال ومقتضاه ، وما معنى مطابقة اللفظ لهذا المقتضى •

---

(١) قد يقال : ان المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد الخاص فى نحو قولك : ان محمدا كاتب ، وان المراد بمقتضى الحال الخصوصية الكلية كالتأكيد المطلق ، وحينئذ لا مانع من أن يقال : « ان محمدا كاتب » قد طابق بالتأكيد الخاص مطلق تأكيد بمعنى أنه اشتمل على أحد افراده اذ لا اتحاد بين المطابق بالفتح والمطابق به حينئذ •

(٢) من هذه العلوم علم البديع على ما هو المشهور من أن المحسنات البديعية لا يقتضيها الحال أصلا ـ وأما على ما حققوه من أن الحال قد تقتضيها فلا تخرج عن التعريف بالقيد المذكور •

(٣) بين الحال ومقتضاه ، وكيف طابق اللفظ مقتضى الحال فى قول المتكلم « ان عباساً لكاتب » خطاباً لمن ينكر ذلك •

(٤) بين وجه عدم صحة أن يراد بمقتضى الحال تلك الصفات من التأكيد والتقديم ، والتأخير ، وغيرها مما يعرض للفظ •

(٥) بين المراد بمعرفة أحوال اللفظ ، وهل لهذا المراد محترز ؟

***

ما ينحصر فيه علم المعانى :

ينحصر هذا العلم فى ثمانية أبواب ــ أحوال الاسناد الخبرى ــ أحوال المسند اليه ــ أحوال المسند ــ أحوال متعلقات الفعل ــ القصر ــ الانشاء ــ الفصل والوصل ــ الايجاز والاطناب والمساواة ــ غير أن البحث فى هذا الكتاب خاص بالخمسة الأول :

ثم ان انحصار هذا العلم فى الأبواب الثمانية من قبيل انحصار الكل فى أجزائه ، لا الكلى فى جزئياته ــ وضابط الأمرين :

أن الأول ــ لا يصح فيه حمل الكل على كل جزء من أجزائه كانحصار الجسم فى الأعضاء ، فلا يصح أن يحمل الجسم على كل عضو من أعضائه ، فلا يقال : الرأس جسم ، واليد جسم لأن الجسم انما يطلق على الأعضاء مجتمعة ، لا على كل عضو •

وأن الثانى ــ يصح فيه حمل الكلى على كل جزئى من جزئياته كانحصار الكلمة فى الاسم ، والفعل ، والحرف ، فيصح أن تحمل الكلمة على كل واحد من هذه الثلاثة ، فيقال : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، فالكلى صادق على كل جزئى ــ كما رأيت ــ

وما نحن فيه من القبيل الأول اذ لا يصدق على كل باب أنه علم المعانى ، فلا يقال : أحوال الاسناد الخبرى مثلا علم المعانى ، أو القصر علم المعانى ، ذلك لأن علم المعانى اسم لهذه الأبواب مجتمعة(١) •

(١) ينبغى اذا أن يكون المراد بالعلم المنحصر فى الأبواب الثمانية =

وجه انحصاره في هذه الأبواب :

ان الكلام اما خبر ، أو انشاء ، واذاً لابد من باب ينعقد لبيان مايعرض للانشاء من أحوال ستوافيك فيما بعد .

والخبر لا بد له من مسند اليه ، ومسند ، واسناد ـ ولا بد لهذه الثلاثة من بيان أحوالها ، فتحصل لنا ثلاثة أبواب ـ باب أحوال الاسناد الخبرى ، وباب أحوال المسند اليه ، وباب أحوال المسند .

والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا ، أو ما فى معناه ، كالمصدر ، واسم المفعول ، والظرف ، ونحو ذلك ، فلا بد اذاً من باب خامس يبين فيه أحوال متعلقات الفعل .

والاسناد ـ اما بقصر ، أو بغير قصر ، فلا بد اذاً من باب سادس يبحث فيه عن أحواله يسمى « باب القصر » .

وكل جملة قرنت بأخرى ـ اما معطوف عليها ، أولا ، فلا بد اذاً من باب سابع يسمى « باب الفصل والوصل » .

والكلام ـ اما أن يكون أقل مما يتضمن من معنى ، أو يكون أكثر منه لفائدة ، أو مساوياً له ، فلا بد حينئذ من باب ثامن يسمى : « باب الايجاز والاطناب والمساواة » .

تقسيم الكلام الى خبر وانشاء :

لكل كلام تام طرفان هما : المسند ، والمسند اليه ـ فالطرفان فى

= « القواعد والأصول » لأن الأبواب المنحصر فيها الفاظ ضرورة أنها تراجم ، والمنحصر فى الألفاظ يجب أن يكون من قبيل الألفاظ ـ فاذا أريد بالعلم « الملكة » كما هو الراجح وجب أن يقدر مضاف ، فيقال : وينحصر متعلق علم المعانى اذ أن متعلق العلم بمعنى الملكة هو القواعد والأصول ـ أو لا يقدر هذا المضاف ، ويرتكب الاستخدام بأن يجعل الضمير فى « ينحصر » راجعا للعلم بمعنى القواعد ويستقيم الكلام .

قولك : « على كاتب » هما : الكتابة وعلى ، وفى قولك : « اكتب يا على » هما : الكتابة والفاعل المستتر ، والايجاب والسلب فى ذلك سواء .

ولا بد للطرفين من رابط يربط بينهما يسمى «نسبة» فالنسبة هى تعلق أحد الطرفين بالآخر - اما على سبيل الحكم بأحدهما على الآخر - ايجاباً أو سلباً - كما فى الخبر ، واما على وجه الطلب كما فى الانشاء .

فالنسبة فى قولك : « على شاعر » هى تعلق الشعر بعلى من حيث ثبوته له ؛ وفى قولك : « على ليس بشاعر » هى تعلق الشعر بعلى من حيث سلبه عنه(١) ، وفى نحو قولك : « اقرأ يا محمد » تعلق القراءة بمحمد من حيث طلب ايجادها منه ، وفى نحو قولك : « هل قرأ محمد ؟ » تعلق القراءة بمحمد من حيث طلب فهم حصولها منه وهكذا ...

أما ما قيل من أن النسبة هى : «الايقاع والانتزاع» أى ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة فتفسير بعيد عن الصواب لعدم شموله للنسب الانشائية اذ لا يتأتى فيها ذلك كما سيأتى بيانه ، وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلام الى خبر وانشاء .

وهذه النسبة أنواع ثلاثة - كلامية، وذهنية، وخارجية - فالكلامية : تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام ، والذهنية : تعلق أحد الطرفين بالآخر القائم بذهن المتكلم ، والخارجية : تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الخارج والواقع - فقولك : « على بطل » يشتمل على النسب الثلاث ، فثبوت البطولة لعلى باعتبار فهمه من الكلام يسمى « نسبة كلامية » ، وثبوت البطولة له باعتبار قيامه بذهن المتكلم يسمى « نسبة ذهنية » ، وثبوت البطولة له باعتبار حصوله فى الخارج يسمى « نسبة خارجية » - ومثل النسبة الايجابية فى ذلك النسبة السلبية - كذلك قولك : « أقدم يا على » فان طلب الاقدام منه باعتبار فهمه من الكلام يسمى

(١) الايجاب والسلب انما يكونان فى الخبر كما رأيت ، ولا يتصف بهما الانشاء لأنهما من أنواع الحكم ، والانشاء ليس بحكم ، بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود .

نسبة كلامية ، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم يسمى نسبة ذهنية ، وباعتبار قيامه بالنفس ، واتصافها به يسمى نسبة خارجية (١) .

واذ علمت ذلك فالكلام باعتبار هذه النسبة نوعان - خبر وانشاء ، وقد وضح لك ذلك من الأمثلة المذكورة - وتحقيق الفرق بينهما من وجوه :

الأول - أن الخبر قول يحتمل الصدق والكذب لذاته أى هو ما يصح أن يقال لقائله : انه صادق فيه أو كاذب - فقولك : « على شاعر » خبر اذ يحتمل فى الواقع أن يكون شاعرا ، فيكون الخبر صادقا ، وألا يكون شاعرا فيكون الخبر كاذبا - وأما الانشاء فقول لا يحتمل صدقا ولا كذبا لذاته أى لا يجوز أن يقال لقائله : انه صادق فيه أو كاذب - فقولك : « اكتب يا على » انشاء معناه : طلب الكتابة منه ، ولا يتعلق بهذا الطلب صدق ولا كذب لأنهما من خواص الصيغ الحاكية لنسب حاصلة .

الثانى - أن الخبر لا يتوقف حصول مدلوله على النطق به ، فقولك : « محمود جواد » خبر لأن مدلوله ؟ وهو ثبوت الجود له حاصل - سواء نطقت بهذا الخبر أولا - أما الانشاء : فمدلوله متوقف على حصوله على النطق بصيغة الطلب ، فقولك : (أقبل يا سعيد) انشاء لأن مدلوله وهو حصول الاقبال منه متوقف على النطق بهذا الطلب .

الثالث - أن مدلول الخبر - وهو ما يسمى بالنسبة الكلامية - يراد به أن يكون حكاية عن أمر حاصل فى الواقع ، وهو ما يسمى بالنسبة الخارجية ، فقولك : « سعيد كريم ، أو سعيد ليس بكريم » خبر لأنه قصد به أن يكون حكاية عن ثبوت الكرم لسعيد ، أو عن عدم ثبوته له فى الخارج بمعنى : أن فى الواقع شيئا هو ثبوت الكرم لسعيد أو عدم ثبوته له ، وقد قصد بهذا القول حكايته - أما الانشاء فلا يقصد به أن يكون

---

(١) من هذا يعلم أن النسبة الخارجية فى الانشاء ما كان خارجا عن اللفظ كتعلق الاقدام بعلى القائم بالنفس على وجه الطلب بخلاف النسبة الخارجية فى الخبر فان المراد بها ما كان خارج الأعيان .

حكاية عن أمر حاصل ، وانما يقصد به ايجاد أمر لم يحصـــل ، فلفظ «اقرأ» مثلا لم يقصد به أن يكون حكاية عن قراءة حاصلة فى الخارج ؟ بل المقصود به طلب احداث مدلوله ، وهو ايجاد القراءة بهذا اللفظ بحيث لا يحصل هذا المعنى بدون النطق به •

على أنه اذا قصد بصيغة الانشاء أن تكون حكاية للنسبة الخارجية التى هى الطلب القائم بالنفس كان الانشاء خبراً مجازاً ، وصار معنى «اقرأ» : أنا طالب القراءة ، ولكن هـــذا القصد غير ملاحظ فى النسب الانشائية ـ بخلاف النسب الخبرية لأنها ـ كما قلنا ـ حاكية للنسب الخارجية ، فالمطابقة بين النسبتين فى الخبرية مقصودة البتة •

ومن هنا يتبين أن للانشاء كما للخبر نسبة خارجية تطابق الكلامية ، أو لا تطابقها ـ أما فى الخبر فظاهر ، وأما فى الانشاء فبيانه أنك اذا قلت لآخر : «قم» فان كان فى نفسك أن تطلب قيـــامه ؟ بأن كنت مريداً له حقيقة فقد تطابق النسبتان ، وان لم يكن فى نفسك هذا الطلب بأن طلبته على غير ارادة لم تحصل المطابقة ـ غـير أن المطابقة وعـدمها فى الخبر مقصودة له •

قال بعضهم : والتحقيق أن الانشاء ـ وان كانت له نسبة لكن لا خارج لها لأن النسبة التى لها خارج هى التى تكون حاكية لهذا الخارج ، ونسب الانشاء ليست حاكية ، بل موجدة ، ولو كان لها خارج لزم أن يتصـور فيه الصدق والكذب ، واللازم باطل •

وقد عرفت من قريب أن لنسب الانشاء خارجاً هو الطلب النفسى ، وأنها حاكية قطعاً لهذا الطلب القائم بالنفس غير أن ذلك غير مقصود فيها ، وهو محط الفرق بينها وبين النسب الخبرية •

تنبيـه :

اعلم أن احتمال الخبر للصدق والكذب منظور فيه الى ذات الجمـلة الخبرية بقطع النظر عن المخبر ، أو الواقع ، اذ لو نظرنا الى ذلك لوجدنا بعض الأخبار مقطوعاً بصدقه ؟ لا يحتمل كذباً ، وبعضها مقطوعاً بكذبه ؟

لا يحتمل صدقاً ، فالأول . كأخبار الله تعالى ، وأقوال أنبيائه ، وكالبديهيات مثل الكل أعظم من الجزء ، والواحد نصف الاثنين ، ونحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا ، الى غير ذلك مما لا يحتمل الكذب - والثانى : كأقوال مسيلمة ، وكنحو - قولك الجهل نافع ، والعلم ليس بنافع ، وما أشبه ذلك مما لا يحتمل الصدق - فلأجل عد هذه الأقوال من أفراد الخبر المحتمل للصدق والكذب ينبغى أن ينظر فيها الى ذات الجملة الخبرية ، وأن يقطع النظر عن المخبر ، أو عن الواقع .

كذلك : عدم احتمال الانشاء للصدق والكذب منظور فيه الى ذات الجملة الانشائية ، بغض النظر عما يستلزمها ، والا فان الجمل الانشائية تستلزم جملا خبرية تحتمل الصدق والكذب ، فقولك : « اقرأ يا محمد » يستلزم خبراً هو : أنا طالب منك القراءة ، وقولك : « هل كتبت يا على » يستتبع خبراً هو : أنا طالب فهم حصول الكتابة منك ، وقولك : « ليت الشباب يدوم » يستدعى خبرا هو : أنا أتمنى دوام الشباب وهكذا ... فكل هذه الأقوال جمل خبرية محتملة للصدق والكذب هى وليدة الجمل الانشائية - فعدم احتمال الصيغ الانشائية للصدق والكذب اذاً منظور فيه الى ذات الصيغة ، لا الى ما تستلزمه من هذه الأخبار ولهـذا زيد قوله : « لذاته » .

صدق الخبر وكذبه :

قدمنا لك أن لصيغة الخبر نسبة كلامية ، وهى المفهومة من الكلام ، ونسبة خارجية ، وهى المفهومة من الخـارج والواقع ، فاذا قلت مثلا : « محمود مسافر ، أو محمود ليس مسافرا » فان ثبوت السـفر له ، أو عدم ثبوته المفهوم من هذه الصيغة نسبة كلامية ، وهذا الثبوت ، أو عدمه المفهوم من الواقع والخارج نسبة خارجية .

اذا علمت هذا فاعلم : أن صدق الخبر وكذبه يدوران حول هاتين النسبتين ، فان توافق النسبتان ثبوتا بأن قلت : « محمود مسافر » وهـو

فى الواقع مسافر ، أو توافقتا سلبا بأن قلت : محمود ليس مسافرا ، وهو فى الواقع كذلك كان الخبر صادقا ، وان لم تتوافق النسبتان بأن قلت : « محمود مسافر » وهو فى الواقع غير مسافر ، أو العكس كان الخبر كاذبا — فالخبر اذاً محصور فى الصدق والكذب ولا ثالث لهما — وهذا هو رأى الجمهور ، وهو الراجح المعول عليه ، وفى المسألة آراء أخرى ؛ لا يتسع لها المقام ، وليست من صميم الموضوع .

اختبـار

(١) فيم ينحصر علم المعانى ، وما نوع انحصاره فيه ، وما الفرق بين انحصار الكل فى أجزائه ، وانحصار الكلى فى جزئياته ؟

(٢) اذكر أنواع النسبة ، وبين ذلك فى مثال تختاره .

(٣) قسم الكلام باعتبار نسبته ، واذكر ما تعرف من الفروق بين الخبر والانشاء ، مع التمثيل .

(٤) بين كيف كان كلام الله تعالى ، أو كلام رسله عليهم السلام من قبيل الأخبار ، مع أنه لا يحتمل كذباً .

(٥) بين السر فى زيادة كلمة : « لذاته » فى قولهم فى بيان معنى الانشاء : هو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته .

(٦) ما معنى صدق الخبر وكذبه ؟ ، وضح ذلك فى مثال من عندك.

تمـرين

بين الطرفين ، والنسبة بينهما بأنواعها الثلاثة فى العبارات الآتية :

(١) محمد على مؤسس الدولة المصرية .

(٢) ما كان شوقى خطيباً .

(٣) تكلم يا غلام .

(٤) لا تنه عن خلق وتأتى مثله .

(٥) هل أتاك حديث الغاشية ؟

(٦) ليت الشباب يعود .

الجـواب

(١) الطرفان هما : محمد على ومؤسس الدولة ، فتعلق التأسيس بمحمد على هو النسبة ، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية ، وباعتبار قيامه بذهن المتـكلم نسبة ذهنيـة ، وباعتبار حصوله فى الخارج نسـبة خارجية .

(٢) الطرفان هما : شوقى والخطابة ، وتعلق الخطابة به من حيث سلبها عنه هو النسبة ، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية ، وباعتبار حضوره بالذهن نسبة ذهنية ، وباعتبار حصوله فى الخارج نسبة خارجية .

(٣) الطرفان هما : التكلم والفاعل المستتر وتعلق التكلم بالفاعل من حيث طلبه منه هو النسبة ، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية ، وباعتبار قيامه بذهن المتكلم نسبة ذهنية ، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم نسبة خارجية .

(٤) الطرفان هما : لا تنه ، والفاعل المستتر ، وتعلق النهى بالفاعل من حيث طلب عدم حصوله منه هو النسبة ، وهو باعتبار فهمه من الكلام نسبة كلامية ، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم نسبة ذهنية ، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم ، واتصافها به نسبة خارجية .

(٥) الطرفان هما : أتاك ، وحديث الغاشية ، وتعلق الاتيان بحديث الغاشية من حيث طلب فهم حصوله هو النسبة ، وهـو باعتبار فهمـه من الكلام نسبة كلامية ، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم نسبة ذهنية ، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم نسبة خارجية .

٦ – الطرفان هما : « الشباب » و « يعود » ، وتعلق العود بالشباب من حيث طلب حصوله على جهة التمنى هو النسبة ، وهو باعتبار فهمه من

الكلام نسبة كلامية ، وباعتبار حضوره بذهن المتكلم نسبة ذهنية ، وباعتبار قيامه بنفس المتكلم نسبة خارجية .

تمرين على هذا السؤال يطلب الجواب عليه

عنترة فارس عربى . زهير ليس بفارس . اقرأ باسم ربك الذى خلق . لا تقل أصلى وفصلى أبداً . أفاهم أنت ؟ . لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . على يقوم الليل . خالد لا يرهب العدا . أفق من غفلتك . لا تيئسوا من روح الله .

* * *

الاسناد الخبرى :

هو ضم(١) كلمة ، أو ما يجرى مجراها الى أخرى ، أو ما يجرى مجراها على وجه يفيد أن مفهوم(٢) احداهما ـ وهو المحكوم به ـ ثابت ، أو منفى عن مفهوم الأخرى ـ وهو المحكوم عليه ـ ويسمى المحكوم به مسنداً ، والمحكوم عليه مسنداً اليه ، وتسمى النسبة بينهما اسناداً .

فقولك : « حسان شاعر ، أو حسان ليس بفارس » اسناد خبرى اذ قد ضم فيه كلمة هى « شاعر » فى المثال الأول ، و « فارس » فى الثانى الى أخرى هى «حسان » فيهما على وجه يفيد أن مفهوم الشاعرية فى الأول ، والفروسية فى الثانى ثابت لمفهوم « حسان » كما فى المثال الأول، ومنفى عنه كما فى المثال الثانى .

والمراد بما يجرى مجرى الكلمة الجملة الواقعة موقع المفرد ـ مبتدأ كان ، أو خبراً ، أو فاعلا ، أو نائب فاعل ـ وبهذا تكون صور طرفى الاسناد أربعاً .

---

(١) أى انضمام كلمة ـ اطلق المصدر واريد الأثر الناشىء عنه وهو الانضمام لأنه الذى يتصف به اللفظ .

(٢) المراد : المفهوم المطابقى أو التضمنى للقطع بأن الثابت فى نحو كتب محمد ، أو محمد كاتب انما هو الحدث الذى هو جزء مفهوم الفعل ، أو اسم الفاعل ، وأن الثابت فى نحو : الانسان حيوان ناطق هو المفهوم المطابقى .

الأولى — أن يكون الطرفان مفردين حقيقة مثل : « على شجاع » ، وانتصر خالد » ، وقضى الأمر » .

الثانية — أن يكونا جملتين مثل : « لا اله الا الله ينجو صاحبها من النار » .

الثالثة — أن يكون المسند اليه مفردا حقيقة ، والمسند جملة نحو : « حسان سلق الأعداء بحاد لسانه » ، « وخالد هزم الجيش بقوة جنانه » .

الرابعة — أن يكون المسند اليه جملة ، والمسند مفردا حقيقة نحو : « لا اله الا الله كنز من كنوز الجنة » .

بيان مواضع المسند اليه والمسند :

لكل من المسند اليه ، والمسند مواضع يعرف بها ، وهاك بيانها :

مواضع المسند اليه هي :

١ — فاعل الفعل التام ، أو شبهه نحو قولك « حضر محمد الكريم خلقه » ، فكل من « محمد » و « خلقه » مسند اليه لأن الأول فاعل للفعل التام : وهو « حضر » ، والثانى فاعل للشبيه بالفعل ، وهو « الكريم » .

٢ — نائب الفاعل كلفظ « زيد » من قولك : « ظلم زيد » بالبناء للمجهول .

٣ — المبتدأ الذى له خبر كلفظ « الحلم » من قولك : « الحلم محمود » .

٤ — ما أصله المبتدأ كأسماء الأدوات الناسخة كلفظ الجلالة فى قوله تعالى : « وكان الله غفورا رحيما » ، وكلفظ « العلم » فى قولك : ان العلم لمفيد ، وكالمفعول الأول لظن وأخواتها ، والمفعول الثانى لأرى وأخواتها « كمحمد » من قولك : « ظننت محمدا قادما » ، و « كالصبر » من قولك : « أريتك الصبر جميلا » .

ومواضع المسند هي :

١ ـ الفعل التام مثل قولك : حضر الأمير ، فحفلت به البلاد ، فكل من « حضر وحفلت » فعل تام ،

٢ ـ اسم الفعل مثل « هيهات الشباب » ، و « شتان ما بين الثرى والثريا » ،

٣ ـ المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر مثل : « أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم ؟ » ،

٤ ـ خبر المبتدأ كلفظ « ناجح » من قولك لآخر : أخوك ناجح ،

٥ ـ ما أصله خبر المبتدأ كأخبار الأدوات الناسخة كالخبر فى قولك: « كان معاوية حليما » ، وفى قولك : « ان الاسلام لحق » ، وكالمفعول الثانى لظن وأخواتها ، والمفعول الثالث لأرى وأخواتها كلفظ « ذكيا » من قولك : « ظننت عليا ذكيا » ، وكلفظ « جميلا » من قولك : « أريتك الصبر جميلا » ،

٦ ـ المصدر النائب عن فعل الأمر كلفظ « سعيا » من قولك : « سعيا فى الخير » ، ومثله قولك : رفقا بالضعفاء ، وصبرا على البأساء ،

اختبار وتمرين

١ ـ عرف الاسناد الخبرى ثم وضح التعريف فى مثال تختاره ، وبين المراد بقوله : أو ما يجرى مجراها ،

٢ ـ اذكر صور طرفى الاسناد الخبرى ، ومثل لكل بمثال من عندك

٣ ـ بين مواضع المسند اليه ، والمسند ، مع التمثيل لهما من انشائك،

٤ ـ بين فى العبارات الآتية الجمل الخبرية والانشائية ، مع بيان المسند والمسند اليه فى كل منها :

لا تكن عجلا فيما تؤمله ، ان للشباب أملا ، ان الشباب جنون برؤه الكبر ، لا يغلب من نصره الله ، أمسىء أنت أباك ؟ ، أتظن الله غافلا عنك؟، قد يلام البرىء من غير ذنب ، لا تسع فيما يضرك ، صبرا جميلا ، شتان ما بينهما ، وأحسنوا ان الله يحب المحسنين ،

جواب التمرين

الجملة	نوعها	المسند اليه	المسند
لا تكن عجلا فيما تؤمله	انشائية	اسم كان وهو « الضمير »	خبرها وهو « عجلا »
ان للشباب أملا	خبرية	اسم ان المؤخر وهو « أملا »	خبرها وهو متعلق الجار
ان الشباب جنون برؤه الكبر	كلتاالجملتين خبرية	الشباب - برؤه	جنون - الكبر
لا يغلب من نصره الله	خبرية	نائب الفاعل وهو « من »	لا يغلب
أمسيء أنت أباك ؟	انشائية	أنت	أمسيء
أتظن الله غافلا عنك ؟	انشائية	لفظ الجلالة	غافلا
قد يلام البريء من غير ذنب	خبرية	البريء	قد يلام
لا تسع فيما يضرك	انشائية	الضمير المستتر وهو « أنت »	لا تسع
صبرا جميلا	انشائية	الضمير المستتر فى « صبرا »	صبرا
شتان ما بينهما	خبرية	الفاعل وهو لفظ « ما »	شتان

تمرين يطلب جوابه

عين فيما يأتى الجمل الخبرية والانشائية ، وميز ركنى كل جملة :

قد يدرك المرء ما يتمنى • ستار البغى مهتوك • لا تظن الناس طبعا واحدا

لا تنه عن خلق أنت آتيه • انما يعرف الفضل من الناس ذووه • انما يجزى المرء على قدر عمله • وكان الله قويا عزيزاً • برا بالوالدين • أحسن الى الفقراء • أراغب أنت عن الخير ؟ هيهات أن يعود الشباب • على قدر المغارس يكون اجتناء الغارس • زر غبا تزدد حبا • فى كل شىء عبرة لمن عقل • لا تغرنكم الحياة الدنيا •

* * *

ما يقصده المخبر بخبره :

اذا قصدت أن تخبر انسانا بخبر ما ، وتعلمه اياه فلا يخلو حالك من أمرين :

الأول ـ أن تقصد افادة المخاطب الحكم (١) الذى تضمنته الجملة الخبرية كما اذا قلت مخاطبا انسانا يجهل قدوم أبيه : « قدم أبوك اليوم » فأنت بهذا الخبر تريد أن تفيد مخاطبك الحكم الذى تضمنته هذه العبارة ، وهو قدوم أبيه ، ويسمى هذا الحكم « فائدة الخبر » لأنه مستفاد من الخبر •

الثانى ـ أن تقصد افادة المخاطب أنك عالم (٢) بالحكم الذى دلت عليه العبارة كالمثال المتقدم اذا كان المخاطب يعلم قدوم أبيه ، وأنت تعلم منه ذلك ، فأنت لا تريد باخباره فى هذه الحال افادة الحكم الذى تضمنه الخبر وهو قدوم أبيه لأنه عالم به ، انما تريد أن تفيده : أنك عالم بقدوم أبيه •

ويسمى علمك بهذا الحكم « لازم الفائدة » أى الأمر الذى تسلزمه

---

(١) المراد بالحكم المقصود افادته وقوع النسبة فى الخارج كما فى القضية الموجبة ، أو عدم وقوعها كما فى القضية السالبة ـ فاذا قال لك شخص : قام محمد ، أو قال لك : لم يقم محمد كان قصده افادتك أن ثبوت القيام لمحمد أو نفيه عنه قد تحقق فى الخارج ـ وليس المراد بالحكم الايقاع والانتزاع اذ أن معناهما ـ على ما سبق ـ ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، ولا ريب أن ليس قصد المتكلم افادة المخاطب أنه أدرك أن القيام ثابت لمحمد فى الواقع أو غير ثابت •

(٢) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزما أو ظنا ، لا مجرد التصور •

الفائدة وهي ذلك الحكم الذى تضمنه الخبر ـ على ما سبق ـ وانما سمى بهذا لأن كل من أفدته حكما لزم أن تفيده أيضا أنك عالم به (١) ، من غير عكس أى ليس كل من أفدته أنك عالم بالحكم الذى تضمنه الخبر أفدته هذا الحكم نفسه لجواز أن يكون عالما به قبل الاخبار ـ لهذا كان الحكم الذى تضمنه الخبر هو الملزوم ، وعلمك بهذا الحكم هو اللازم •

قيل : ان فائدة الخبر هى الحكم المستفاد منه ـ على ما سبق ـ وهذا الحكم قد يكون معلوما للمخاطب قبل الاخبار ـ كما علمت ـ فما وجه تسميته فائدة الخبر حينئذ ؟ أجيب : أن ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر فعلا ، بل ما من شأنه أن يقصد بالخبر ، ويستفاد منه وان لم يستفد بالفعل •

ملحوظة ـ ان قصد المخبر افادة وقوع النسبة لا يستلزم تحققها فى الخارج • فاذا قلت لآخر : « محمد كريم » ، أو قلت « محمد ليس كريما » دل على ذلك ثبوت الكرم لمحمد فى الواقع ، أو عدم ثبوته له فى الواقع ، غير أن دلالته على ذلك لا تستلزم أن يكون الكرم أو عدمه متحققا فى الواقع حقيقة لجواز أن يكون الخبر كاذبا ، واذا فعدم تحقق النسبة فى الواقع ـ فى القضية الموجبة ، أو تحققها فى الواقع ـ فى القضية السالبة احتمال عقلى نشأ من كون دلالة الخبر على معناه وضعية ؟ يجوز فيها تخلف الدال عن المدلول •

تنبيـه :

علم مما تقدم أن القصد من القاء الخبر بمعنى الاعلام به ـ اما افادة المخاطب الحكم الذى تضمنته الجملة الخبرية ، أو افادة أن المتكلم عالم بهذا الحكم ، وهذا هو الغالب فى استعمال الخبر •

---

(١) أى فليس التلازم بين ذات الحكم وذات العلم اذ لا تلازم بينهما فقد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم ، وانما التلازم بينهما باعتبار الافادة• بمعنى أن افادة الأول ملزومة لافادة الثانى ـ ومن هنا يعلم أن ليس المراد بالعلم فى هذه الملازمة خصوص التصديق بالحكم تصديقا جازما ، بل المراد به مجرد حصول صورة الحكم فى ذهن المخبر ـ سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم ، أو غير معتقد له أصلا •

وقد يكون الحامل على الاخبار بواعث اخرى نذكر منها ما يلي :

١ - اظهار التحسر والتحزن كما فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران « رب انى وضعتها أنثى » - فغير معقول أن تريد أم مريم الاعلام بمضمون هذا الخبر ، أو بلازمه لأن المخاطب هو المولى سبحانه ، وهو العالم بخفايا الأمور ، وانما تريد أن تظهر تحزنها وتحسرها على خيبة رجائها ، وفوات ما كانت تأمل ، وهو أن تلد ذكرا لتهبه لخدمة بيت المقدس - ومن هذا يعلم أن استفادة معنى التحسر من الآية انما جاء من طريق الاشارة والتلويح ، وليس اللفظ مستعملا فيه كما فهم بعضهم (١) ، والالزام أن تكون الآية انشاء فى المعنى ، فلا تصلح شاهدا لما نحن بصدده من التمثيل بها لما هو خبر لم يرد به افادة المخاطب الحكم ، ولا لازمه .

٢ - اظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام : « رب انى وهن العظم منى ، واشتعل الرأس شيبا » - فزكريا عليه السلام لا يريد بهذا القول أن يخبر الله بحاله اذ يعلم أن الله لا يخفى عليه شيء ، ولكنه قصد اظهار ضعفه ، وأنه بلغ من الوهن والكبر غاية لا أمل له بعدها فى الحياة .

٣ - التوبيخ كما فى قولك لمسلم تارك الصلاة : « الصلاة ركن من أركان الاسلام » فغير معقول أنك تريد افادته مضمون هذا الخبر ، أو افادته أنك عالم به ، فان ذلك مما لا يخفى على أحد من المسلمين ، فلا بد اذا أن يكون الحامل على هذا الاخبار غرضاً آخر هو توبيخه على تركه الصلاة ، مع قيام الدلائل القاطعة على فرضيتها - الى غير ذلك من الأخبار المستعملة فى معانيها ، ولم يقصد بها الافادة كما هو الأصل فيها .

---

(١) فهم هذا القائل أن الكلام مستعمل فى معنى التحسر والتحزن مجازا مرسلا من استعمال المركب فى غير ماوضع له لعلاقة اللزوم اذ يلزم من الاخبار بوقوع ضد ما يرجى اظهار التحسر والتحزن على فواته وقد عرفت الرد عليه .

اختبار وتمرين

١ - ما هو الغرض الأصلي من القاء الخبر ؟ ، وما المراد بالحكم المقصود افادته المخاطب ، مثل لما تقول .

٢ - ما وجه تسمية علم المتكلم بالحكم لازم الفائدة ، أو لازم الحكم ؟ ، وهلا صح العكس ، فيجعل الحكم المراد افادته هو اللازم ، ويجعل العلم به هو الملزوم ؟ وما المراد بالعلم المقصود افادته المخاطب - التصديق ، أم مجرد التصور ؟ ، بين ذلك بالمثال .

٣ - اذكر أربعة من الأغراض التي يخرج فيها الخبر عن وضعه ، مع التمثيل .

٤ - بين الغرض من الخبر فيما يأتي :

هواي مع الركب اليمانين مصعد ... جنيب وجثماني بمكة موثق (١)

أنت ربحت كذا من المال « لمن يعلم ذلك » . احترام الأم واجب . أخوك نجح في مسعاه « لمن لا يعلم ذلك » . كل امرىء بما كسب رهين . من غربل الناس نخلوه . لا يمسه الا المطهرون .

الهي عبدك العاصي أتاكا ... مقراً بالذنوب وقد دعاكا

جاء الهناء وولى الشقاء . فاز المجد . وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون . الشمس طالعة - للعاثر . قال الشاعر :

قومي همو قتلوا أميم أخي ... فاذا رميت يصيبني سهمي (٢)

---

(١) قاله جعفر بن علبة الحارثي وهو سجين بمكة وكان قد قتل رجلا من بني عقيل فسجن فيه وكان يومئذ بمكة ركب من اليمن فيه محبوبته وقد عزم هذا الركب على الرحيل فأنشأ هذا البيت يتحسر وهو من قصيدة أنشأها في هذا المعنى .

(٢) قاله الحرث بن وعلة الجرمي وهو شاعر جاهلي : يقول : قومي يا اميمة هم الذين فجعوني بقتل أخي فان حاولت الانتقام منهم عاد ذلك علي بالضرر لأن عز الرجل بعشيرته .

الغـرض	الخـبر
اظهار التحسر لمفارقة الحبيب	هواى مع الركب اليمـانين مصعد الخ
افادة المخاطب لازم الحكم	أنت ربحت كذا من المال ـ لمن يعلم ذلك
توجيه اللوم والتوبيخ	احترام الأم واجب « لمن يؤذى أمه »
افادة المخاطب حكم الخبر	أخوك نجح فى مسعاه « لمن لا يعلم ذلك »
تنبيه المخاطب الى ما ينبغى من ايثار العمل الصالح على غيره	كل امرىء بما كسب رهين
تحذير المخاطب من التعـرض لمثالب الناس	من غربل الناس نخلوه
افادة المخاطب الحكم	لا يمسه الا المطهرون
اظهار الاستعطاف والاسترحام	الهى عبدك العاصى أتاكا الخ
اظهار الفرح بمقبل ، والشماتة بمدبر	جاء الهناء وولى الشقاء
الحض على الجد وعلى الأخذ فى أسباب معالى الأمور	فاز المجد
تهديد المخاطب على ما يرتكبه من المظالم	وما ربك بغافل عما يعمـل الظالمون
توبيخ المخاطب على عثرته فى وضوح النهار	الشمس طلعة « للعاثر »
اظهار التحسر والتفجع على قتل أخيه	قومى همو قتلوا أميم أخى
وعدم اسـتطاعته الانتقام من قتلته لأنهم قومه وعشيرته	فاذا رميت يصيبنى سهمى

تمرين على هذا السؤال يطلب جوابه

ظهرت نتيجة الامتحان « لمن لا يعلم ذلك » • رب انى لما أنزلت الى من خير فقير • جاء الظريف وذهب الثقيل • نجح ابنك فى الامتحان « لمن يعلم هذا النبأ » •

رب انى لا أستطيع اصطبارا   فاعف عنى يا من يقيل العثارا

للذين أحسنوا الحسنى وزيادة • كل نفس ذائقة الموت • ان ربك لبالمرصاد • رب انى قد تخطانى التوفيق • لفاعل الخير الجزاء الأوفى • ان الله عزيز ذو انتقام • ذهب الشباب فما له من عودة •

* * *

أحوال الاسناد الخبرى :

للاسناد الخبرى أحوال تعرض له ، وهى أربعة ـ التوكيد ، وتركه ، والحقيقة العقلية ، والمجاز العقلى •

الأول والثانى ـ التوكيد ، وتركه ـ تقدم أن المقصود الأصلى من الاخبار افادة المخاطب مضمون الخبر ، أو لازمه ، فينبغى للمتكلم اذاً أن يكون كلامه على قدر الحاجة ؛ فلا يزيد ولا ينقص فى عبارته حذراً عن اللغو ، فيضع نفسه من المخاطب موضع الطبيب الماهر من المريض ؛ يشخص حاله ، ويعطيها ما يناسبها ـ والمخاطب ازاء هذه الحال أحد ثلاثة :

١ ـ أن يكون خالى الذهن من الحكم (١) ومن التردد فيه ، بمعنى أنه لم يسبق له علم بمضمون الخبر على جهة التصديق به أو التردد فيه ـ

(١) فهم بعضهم : أن معنى خلو الذهن عن الحكم عدم التصديق به أو عدم التصور له ومن المعلوم أن خلو الذهن عن تصور الحكم لا يتأتى معه التردد فيه لأن التردد فى الشىء فرع عن تصوره واذا فلا حاجة الى قوله : ومن التردد فيه ـ وأجيب بان المراد بخلو الذهن عن الحكم عدم الاذعان والتصديق به لأن معنى خلو الذهن عنه عدم حصوله فيه ، وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى : خلو الذهن عن الاذعان به ، وخلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد فى الشىء مع خلو الذهن عن التصديق به •

ومثل هذا المخاطب يلقى اليه الخبر ساذجاً غفلا من أدوات التأكيد لعدم الحاجة اليه لتمكن معنى الخبر فى ذهنه اذ وجده خالياً ، وخلو الذهن عن الشىء يوجب استقراره فيه ، قال الشاعر :

أتانى هواها قبل أن أعرف الهوى   فصادف قلباً خالياً فتمكنا

فان كان لانسان أخ تقدم الى الامتحان فنجح فيه ، ولم يصل الى علمه نبأ نجاحه ، فأردت اخباره بذلك قلت هكذا . « نجح أخوك فى الامتحان » مجردا من أى أداة من أدوات التأكيد (١) ـ ويسمى هذا الضرب من الخطاب « ابتدائيا » لأنه لم يسبق بطلب أو انكار .

٢ ـ أن يكون متردداً فى الحكم المراد افادته اياه ، طالباً له (٢) أى طالباً بلسان حاله وقوفه على جلية الأمر اذ أن المتردد فى الشىء عادة يكون متشوفاً اليه ، طالباً فى نفسه معرفته ليزول تردده ، ويستقر على أحد الأمرين المتردد فيهما ومثل هذا المخاطب يستحسن أن يؤكد له الخبر بأداة توكيد واحدة محواً لهذا التردد وتمكيناً للحكم فى ذهنه ـ سواء استوى لديه طرفا الاثبات والنفى ، أو كان لأحدهما راجحية الى حد ما ـ وهذا هو مذهب الجمهور .

أما رأى الإمام عبد القاهر فان المستحسن له التأكيد عنده انما هو المتردد الذى يرجح أحد الطرفين المخالف لرأيك فكأنه ينكر الطرف الآخر ، ولتحويله عن هذا الطرف الغالب عنده كان الى التأكيد فى حاجة هى أشبه بحاجة المنكر اليه ـ وليس كذلك شأن الشاك الذى استوى عنده الطرفان ، فان أدنى اخبار يمحو شكه ، ويزيل تردده اذ لم يكن له ميل

---

(١) التأكيد المحظور هنا هو المنصب على النسبة ، أما التأكيد الموجه الى الطرفين كالتأكيد اللفظى : أو المعنوى فلا مانع منه نحو : على على قائم ، أو على نفسه قائم .

(٢) المراد بالحكم المقصود افادته وقوع النسبة أو عدم وقوعها والضمير فى « له » عائد اليه بمعنى العلم بوقوع النسبة أو عدم وقوعها أى التصديق بذلك ففى الضمير شبه استخدام .

خاص لأحد الجانبين ، فلا داعي لتأكيد الحكم له ، وشأنه في ذلك شأن خالي الذهن — تلك هي — على ما أعلم وجهة نظر الامام عبد القاهر (١) .

فان كان المخاطب في المثال السابق مترددا في الحكم أي بين فوز أخيه ، وعدم فوزه ، بأن بلغه نبأ فوزه ، أو اخفاقه ممن لا يثق بخبره حسن منك أن تؤكد له الخبر ليطمئن الى أحد الأمرين ، فتقول له : « ان أخاك فائز في الامتحان » سواء كان المخاطب شاكا أو ظانا على مذهب الجمهور .

وعند الامام لا يقال ذلك الا لمن له ميل أكثر الى أحد الجانبين ، وهو عدم الفوز كما سبق بيانه ، ويتضح هذا الرأي في قول أبي نواس :

عليك باليأس من الناس — ان غنى نفسك في الياس

فان مثل هذا الخبر مما يبعد في الظن مثله لجريان العادة على خلافه اذ أن مجرى العرف والعادة ألا يدع الناس الرجاء والطمع ، ويحملوا أنفسهم على اليأس ويجعلوا فيه الغنى كما ادعى ، فالرأي الغالب اذا على خلاف هذا ، ولذلك قالوا : يحسن موقع « ان » المؤكدة في مثل هذا الخبر — ويسمى هذا الضرب « طلبيا » لأن المخاطب — كما قلنا — طالب وقوفه على حقيقة الأمر .

٣ — أن يكون منكرا للحكم المراد اخباره به معتقدا غيره — ومثل هذا المخاطب يجب(٢) تأكيد الخبر له تأكيدا يتناسب مع انكاره قوة وضعفا(٣) .

---

(١) انظر على أي الرأيين يمكن ان يحمل قوله تعالى مخاطبا نوحا عليه السلام : « ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون » مع ما نعلمه من أن نوحا لم يكن ظانا لعدم غرقهم بل كان مترددا .

(٢) التأكيد الواجب والمستحسن في نظر البلغاء سواء لأن المستحسن عندهم واجب غير أن الفرق بينهما من جهة أن اللوم على ترك المستحسن أخف نوعا من اللوم على ترك الواجب .

(٣) أي لاعددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاثة تأكيدات لقوتهما ، وللثلاثة أربعة تأكيدات كما سيأتي في الآية .

فان كان المخاطب فى المثال السابق منكرا لنجاح أخيه ، معتقدا اخفاقه لسبب ما وجب عليك أن تؤكد له الخبر محواً لهذا الانكار ، فتقول : « ان أخاك لناجح » فان لم يقتنع المخاطب ، وأصر على انكاره زدته تأكيداً(١)• حتى يمحى هذا الانكار ـ ومنه قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا(٢) فى المرة الأولى : « انا اليكم مرسلون » مؤكدا بانّ ، واسمية الجملة(٣) ، واذ كذبوا فى المرة الثانية قال : « ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون » مؤكداً بالقسم(٤) ، وان ، واللام ، واسمية الجملة لامعان المخاطبين فى الانكار اذ قالوا : « ما أنتم الا بشر مثلنا ، وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون » ـ وسمى هذا الضرب انكاريا لأنه مسبوق بانكار ـ وهكذا تختلف الأساليب باختلاف المقاصد ، ويتنوع الكلام حسبما يقتضيه المقام •

وقد يخفى على بعض ذوى البصر ما فى اللغة العربية من خواص ودقائق ، فيقع فى حيرة وارتباك حتى يقيض الله له بعض من سبروا غورها ، ووقفوا على أسرارها ، فيحسر اللثام عن وجه الحقيقة ، ويداوى

---

(١) مؤكدات الحكم كثيرة منها ان المكسورة ، والقسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، واسمية الجملة ؛ وتكريرها ، وحروف التنبيه ، وضمير الفصل ، وقد التى للتحقيق ؛ وأداة الحصر ، وغير ذلك •

(٢) عبر بصيغة الجمع مع أن المكذب فى المرة الأولى اثنان بدليل قوله : اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما ، لأن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة اذ أن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان •

(٣) أى كونها اسمية وليس المعنى صيرورتها وجعلها اسمية اذ لا يشترط في التأكيد بها كونها معدولا بها الى الاسمية وكما فهم ـ ثم ان الجملة الاسمية لا تفيد التأكيد الا اذا اعتبرت مؤكدة بأن قصد التأكيد بها ، وقيل لا تفيد التأكيد وحدها ، بل تفيده مع مؤكد آخر •

(٤) وهو قوله « ربنا يعلم » فقد ذكروا أنه جار مجرى القسم فى التأكيد كشهد الله وعلم الله •

حيرته بما يثير اعجابه(١) •

ثم ان الجرى على هذا النحو فى الخطاب من خلو الكلام من التأكيد لخالى الذهن ، واستحسان التأكيد للمتردد ، ووجوبه للمنكر هو ما يتطلبه ظاهر حال المخاطب — وحينئذ ينبغى للمتكلم أن يراعى فى خطابه ما يبدو من حال مخاطبه ليكون كلامه مطابقا — ويسمى الجرى على هذا النحو اخراجا للكلام على مقتضى ظاهر الحال •

اذا علمت هـذا فاعلم أن المتكلم قد يغض النظر عن ظاهر حال المخاطب ، ويعتبر فيه أمراً آخر غير ما يبدو له من حاله لسبب ما ، ويخاطبه على هذا الاعتبار ، والجرى على هذا النحو يسمى •

اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر :

وذلك انما يكون حيث ينزل الشىء منزلة غيره — فمن ذلك :

١ — تنزيل العالم بالحكم ، أو بلازمه منزلة الجاهل بهما لعدم جريه على مقتضى علمه ، فان من لا يعمل بمقتضى علمه هو والجاهل سواء •

مثال العالم بالحكم المنزل منزلة الجاهل به قولك للمسلم التارك للصلاة « الصلاة واجبة » فهو قطعا يعلم وجوبها بحكم اسلامه ، فالاخبار حينئذ خروج بالكلام عن مقتضى الظاهر اذ مقتضى الظاهر الكف عن اخباره لعلمه بالحكم لكن نزل علمه به منزلة الجهل به لعدم جريه على موجب علمه اذ لو كان عالما حقا بوجوب الصلاة ما تركها •

ومثال العالم بلازم الحكم المنزل منزلة الجاهل به قولك : « ضربت

---

(١) من ذلك ما روى أن أبا اسحق الكندى ركب الى أبى العباس المبرد يسأله : انى لأجد فى كلام العرب حشوا • فقال أبو العباس : فى أى موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجدهم يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله لقائم ، فالألفاظ مختلفة والمعنى واحد • فأجاب أبو العباس : بل المعانى مختلفة ، فالأول اخبار عن قيامه ، والثانى جواب عن سؤال سائل ، والثالث جواب عن انكار منكر ، فقد اختلفت الألفاظ لاختلاف المعانى فما أحار الكندى جوابا •

ابنى » بتاء الخطاب لمخاطب يعلم أنك تعرف أنه اعتدى على ابنك بالضرب ، لكنه يناجى غيره بضربه اياه • فالمخاطب اذاً يعلم بلازم الحكم ، فالأخبار حيئذ خروج بالكلام عن مقتضى الظاهر اذ مقتضاه ألا يخبر بما هو عالم به لكن نزل علمه هذا منزلة الجهل لعدم جريه على مقتضى علمه اذ لو كان عالما حقا بأنك تعلم ما صنعه فى ابنك ما ناجى غيره بما فعله فهو لما أسر الى غيره بضرب ابنك صار كأنه يخفى عنك ذلك ، وكأنه يجهـل أنك عالم بما كان منه(١) •

ونظير ما ذكرنا فى تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به قوله تعالى يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه : « ولقد (٢) علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » ـ بيان ذلك أن عجز الآية فى بادىء الرأى يتنافى مع صدرها ذلك : أن معنى الآية : والله لقد علم اليهود أن من آثر كتاب السحر على كتاب الله ما له فى ثواب الله من نصيب ، ووالله لبئس ما باعوا به سعادتهم وحظوظهم لو كانوا يعلمون سوء مغبة ما فعلوا ، فأنت ترى أن العلم الواقع بعد « لو »

---

(١) انما جاز تنزيل العالم منزلة الجاهل عند عدم القيام بموجب العلم تنديدا به ، وتقبيحا لحاله لأنه اذا كان عالما بالشىء ولم يعمل بموجب علمه ، ثم أخبر به كان فى القاء الخبر اليه اشارة الى أنه هو والجاهل سواء وفى هذا من التوبيخ ما لا يخفى •

(٢) اللام موطئة للقسم ، والضمير فى « علموا » لليهود واللام فى « لمن اشتراه » ابتدائية ، وضمير « اشتراه » عائد على كتاب السـحر والشعوذة ، والمراد بالاشتراء : الاختيار والاستبدال ، و « من » مبتدأ ، وجملة « اشتراه » صلة ، وقوله : « ماله فى الآخـرة من خلاق » جملة مركبة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر « من » ، وجملة « من اشتراه الخ » سادة مسد مفعولى « علم » لتعليقه بلام الابتداء ، وجملة « ولبئس الخ » معطوفة ـ أما على جملتى القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لام لبئس موطئة له ، وأما معطوفة على جملة الجواب وحدها فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام فى لبئس موطئة للقسم الأول كاللام الأولى و « لو » شرطية ومفعـول « يعلمون » محذوف أى لو كانوا يعلمون مذموميـة الشراء ، أو ينزل الفعل منزلة اللازم أى لو كانوا من أهل العلم وجواب « لو » محذوف تقديره « لامتنعوا » •

منفى بها لأنها حرف امتناع لامتناع ، وقد أثبت ذلك العلم لهم فى صـدر الآية ، وهـذا بحسب ظاهره تنـاف ، ولأجـل التحلل من هذا التنافى ، والتوفيق بين ثبوت العلم لهم أولا ، ونفيه عنهم ثانيا نزل العلم المثبت لهم منزلة عدمه لعدم جريهم على موجبه اذ لو علموا حقا سوء عاقبة ما فعلوا من ايثارهم كتاب السحر على كتاب الله لأقلعوا عنه .

وانما كانت الآية نظيرا لما نحن بصدده ، وليست مثالا له لأنها ليست من قبيل تنزيل العالم بالفائدة ، أو لازمها منزلة الجاهل بهما لأن اليهود ليسوا مخاطبين بالآية ، ولم يقصـد اعلامهم بها ، منزلين منزلة الجاهلين وانما المخاطب بها النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما قدمنا ، وهم ليسوا عالمين بفائدة الخبر (١) .

٢ ـ تنزيل خالى الذهن منزلة المتردد ـ وذلك انما يكون حيث يقدم له كلام يلوح بجنس الخبر ، ويشير اليه كأن يأتى اليك رجل يتشفع اليك فى ابن لك غضبت عليه لسبب ما ، فتقول له : « لا تحدثنى فى شأن هـذا الولد العاق انه مطرود من منزلى » ، فقولك : « انه مطرود » هو الخبر ، وقد ألقى لخالى الذهن مؤكدا تنزيلا له منزلة المتردد فى الحـكم ، الطالب لمعرفته .

ذلك لأنه قدم له كلام يشـعر بجنس هذا الحـكم ، وهو قولك ، أولا : « لا تحدثنى فى شأن هذا العاق » فان هذا القول يشعر المخاطب أن المتشفع فيه قد استحق العقاب ، وصار فى مقام المتردد فى نوع هذا العقاب ـ أهو ضرب ، أم طرد ، أم حـرمان من كذا ، أم نحـو ذلك من أنواع العقاب ؟ وكأنه يطلب معرفته لهذا نزل منزلة المتردد ، وخوطب خطابه ـ فخلوا الذهن هو ظاهر حال المخاطب ، وهو أمر ثابت فيه متحقق يقتضى

---

(١) قد ينزل وجود الشىء منزلة عدمه كما فى قوله تعالى : «ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى » فقد نزل الرمى منه صلى الله عليه وسلم منزلة العدم باعتبار ما ترتب عليه من الآثار العجيبة التى لا تترتب على فعـل غيره من سائر البشر عادة ، وهى اصابة جميع الكفار بالتراب فى أعينهم، ولهذا نفى عنه بقوله : وما رميت ، ثم أثبت له ثانيا بالنظر الى الظاهر .

أن يلقى اليه الخبر خلوا من التأكيد لكن المتكلم صرف النظر عن هذا الظاهر المتحقق ، واعتبر فى المخاطب أمراً آخر غير متحقق فيه ، وذلك هو التردد لما قدم له من الكلام الملوح للخبر ، وعامله فى الخطاب معاملة المتردد – ومثله قوله تعالى خطاباً لنوح عليه السلام : « ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا انهم مغرقون » فقوله : « ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا » مشعر بأن سيحل بقومه العقاب (١) ، فصار نوح عليه السلام فى مقام المتردد فى نوع هذا العقاب لهذا نزل منزلة المتردد ، وخوطب خطابه •

٣ – تنزيل العالم بالحكم منزلة المنكر اذا ظهر (٢) عليه شىء من أمارات الانكار (٣) وحينئذ يؤكد له الكلام كما يؤكد للمنكر حقيقة كما اذا كان المخاطب مسلماً تاركاً للصلاة ، أو معاقراً للخمر ، فتقول له مؤكداً : « ان الصلاة لواجبة ، أو ان الخمر لحرام » ، فالمخاطب بحكم اسلامه يعلم قطعا بوجوب الصلاة ، كما يعلم بحرمة الخمر ، ولا ينكر ذلك ، لكن تركه للصلاة ، أو معاقرته للخمر جعله فى منزلة المنكر ذلك اذ لو كان يؤمن حقاً بوجوب الصلاة ، أو بحرمة الخمر لما خالف أمر الله فيهما ، لهذا خوطب خطاب المنكر خروجا بالكلام عن مقتضى ظاهر حاله – ومنه قول حجل(٤) بن نضلة القيسى •

---

(١) اى مشعر بجنس الخبر وهو مطلق عقاب ، ولا اشعار فيه بخصوص الخبر الذى هو الاغراق نعم اذا لاحظنا ضميمة قوله قبل ذلك : واصنع الفلك بأعيننا ووحينا – كان فيه إشعار بخصوص هذا العقاب

(٢) أو كان الحكم بعيدا والمخاطب سيىء الظن بالمتكلم ، أو أن المتكلم يعرف من المخاطب انه لا يقبله ، أو غير ذلك من الأسباب التى تستدعى التأكيد •

(٣) أى فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان التأكيد حقيقيا لا تنزيليا •

(٤) بفتح الحاء والجيم وهذا لقبه واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس ، نضلة : بفتح فسكون اسم أمه •

جاء شـقيق عارضاً رمحه ... ان بنى عمك فيهم رماح(١)

فشـقيق هذا لا ينكر أن فى بنى عمـه رماحاً ، بل انه ليعلم ذلك بحكم الجوار ، أو بحكم الخصومة القائمة بين الطرفين ، لكن مجيؤه على هذه الصورة ، واضعاً رمحه عرضاً من غير تهيؤ واستعداد ، شأن الصلف؛ المزهو بنفسه ، المدل بقوته جعله فى منزلة المنكر أن فى عمه من يستطيع نزاله فى ميدان القتـال ، اذ لو كان معترفاً بذلك لجاء على هيئـة المسـتعد للقائهم ، المتهيىء لقتالهم(٢) .

فعدم الانكار فيما مثلنا « أولا وثانياً » ظاهر حال المخاطب ، وهو أمر ثابت فيـه ووصف له فى الواقع يقتضى أن يلقى اليـه الـكلام خلواً من التأكيد ، بل يقتضى ألا يلقى اليه الخبر أصلا لعلمه بالحكم الذى تضمنه ، لكن المتكلم غض النظر عن هذا الظاهر ، واعتبر فى المخاطب أمرا آخر ليس متحققاً فيه ، ولا وصفاً له هو «الانكار» لـما بدا عليه من أماراته ، وخوطب خطاب المنكر حقيقة على غير مايقتضيه ظاهر حاله كما تراه فى البيت ، وفى المثال قبله .

٤ ـ تنزيل المتردد فى الحكم منزلة المنكر كما فى قولك : « ان أخاك لناجح » لمن يتردد فى نجاح أخيه ، ولكنه يرجح عدم نجاحه ، فهذا القول خبر وقد ألقى للمتردد مؤكداً تأكيـداً يناسب المنكر للحـكم تنزيلاً لـه منزلته ـ ذلك أنه لما غلب على رأيه عدم نجـاح أخيـه صار بمثابة المنكر لنجاحه ، واستحق أن ينزل منزلة المنكر فى الخطاب ـ فالتردد حال ظاهرة

---

(١) عارضـا رمحه أى واضعا رمحه وهـو راكب على فخذيه يكون عرضه جهة العدو وانما سـماهم بنى عم باعتبار أنهم جميعا من فصـيلة العرب وان تعددت قبائلهم ، ولا يبعد أن يكون بين شقيق وهؤلاء القـوم وشائج قربى .

(٢) فى الشطر الثانى من البيت التفات من الغيبة الى الخطـاب وفى هذا تهكم وسخرية بشقيق ورمى له بالنزق وخرق الرأى اذ لو علم بعدة بنى عمه ما اتجه اليهم بل لم تقو يده على حمل السلاح لضعف بنائه ، ولأنه لم يألف هذه المواقف وكأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان .

للمخاطب ، وهى وصف ثابت له حقيقة ؛ يقتضى أن يلقى اليه الخبر مؤكداً تأكيداً يناسبه ، ولكن غض النظر عن هذه الحال الظاهرة ، واعتبر فيه أمر آخر ليس وصفاً له فى الواقع هو « الانكار » وخوطب خطاب المنكر •

٥ ـ تنزيل المنكر منزلة المتردد كما فى قولك : « ان الأدب نافع » لمن ينكر نفع الأدب ، ولكن انكاره ضعيف يزول بأدنى تأكيد ـ فهذا القول خبر ، وقد ألقى للمنكر مؤكداً تأكيداً يلائم المتردد فى الحكم تنزيلا له منزلتـه بسبب ضعف انكاره حتى كاد يكون متردداً لا منكراً ـ فالانكار حال ظاهرة فى المخاطب ، وهى أمر ثابت فيه حقيقة ؛ يقتضى أن يخاطب خطاب المنكر ، فيؤكد له الخبر تأكيـداً يتناسب مع انكاره ، لـكن صرف النظر عن هذه الحال الظاهرة ، وفرض فيه أمر آخر غير متحقق فيه هو « التردد » ، وخوطب خطابه (١) •

٦ ـ تنزيل المنكر منزلة خالى الذهن اذا كان الدليل على غير مايعتقد واضحاً ؛ بحيث لو استطاع التـأمل فيه لارتدع عن انكاره كما فى قوله تعالى خطابا لمنكر الوحدانية : « والهكم اله واحد » فهذا القول خبر ، وقد ألقى للمنكر خـلواً من التـأكيد تنزيلا لـه منـزلة من لم يكن منـكراً ولا متردداً ـ ذلك أن الدليل على الوحدانيـة قائم بين يديه ؛ لو نظر فيه نظرة عادلة ، وأزال تلك الغشاوة من عينيه ، والتفت الى ما يحيط به من الآثار لأذعن عن جحوده ـ فالانكار ظاهر حاله ، وهو وصف له فى الواقع يقتضى أن يلقى اليه الخبر مؤكداً وجوباً ، لكن قطع النظر عن هذا الأمر الثابت ، وفرض فيه أمر آخر غير متصف به فى الواقع ، وهو خلو الذهن من الحكم لنكتة وضوح الدليل القائم ؛ بحيث يعتبر الانكار معه كلا انكار ، وخوطب خطاب غير المنكر ـ ومثله قوله تعالى : « لا ريب فيه » ، ومعناه :

---

(١) قد يقال : أى ثمرة لتنزيل المنكر منزلة المتردد أو العكس مع أن كليهما يؤكد به القول من غير تنزيل ، ويجاب بأن فائدة التنزيل نقص التوكيد فى الأول ، وزيادته فى الثانى فان المتردد يؤتى معه بتأكيد واحد، ويؤتى مع المنكر بأكثر من ذلك وهذا الجواب أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائدة التنزيل صـيرورة التأكيد مع المنكر واجبا ، ومع المتردد مستحسنا اذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ •

أن القرآن ليس مظنة للريب ، ولا موضعا للشك ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم مما ينكره الكثير من الكفار وكان مقتضى الظاهر أن يؤكد ، فيقال : انه لا ريب فيه ، لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما بين أيديهم من الدليل الواضح(١) الدال على أنه لا ينبغي أن يكون موضع ريب •

وانما كان معنى الآية ما ذكرنا من كون القرآن ليس بمظنة للشك لأننا لو أبقيناها على ظاهرها من نفي الريب على الاستغراق بمعنى : لم يقع فيه ريب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه ، فلا تكون الآية من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لأن الحكم الذي يجعل فيه المنكر كغيره يجب أن يكون مطابقا للواقع ، عليه من الدلائل ما لو تأملها المنكر لأذعن ، وأقلع عن انكاره ، وهذا الحكم - وهو نفي الريب على سبيل الاستغراق - ليس كذلك لثبوت الريب في الواقع(٢) - الى غير ذلك من المواضع التي يخرج فيها الكلام على غير مقتضى الظاهر لتنزيل الشيء منزلة غيره •

تنبيهان - الأول :

يعلم مما تقدم أن الحال وظاهر الحال - مع اتفاقهما في أن كلا منهما يدعو المتكلم الى اعتبار أمر زائد في الكلام - يفترقان من حيث ان ظاهر الحال أخص مطلقا من الحال لأن ظاهر الحال هو الوصف الثابت للمخاطب في الواقع كخلو الذهن أو التردد ، أو الانكار - بخلاف الحال فهو أعم من أن يكون وصفا ثابتا للمخاطب في الواقع ، أو كان أمراً مفروضا فيه

---

(١) هو كونه معجزاً تحدى العرب في أبين صفاتهم فعجزوا عن مباراته •

(٢) الأولى أن تكون الآية المذكورة من قبيل التنظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله ، فينزل ريب المرتابين منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله من الأدلة والامارات كما ينزل الانكار منزلة عدمه - أما جعل الآية من قبيل المثال لما نحن بصدده فيحتاج الى تأويل الآية بما ذكرنا من أن المعنى : ليس القرآن بمظنة للريب ، وما لا يحتاج الى تأويل أولى مما يحتاج •

فرضا - فالحال فى نحو قولك لمنكر حقية الاسلام : « ان الاسلام لحق » هو الانكار لأنه أمر دعا المتكلم الى أن يعتبر فى كلامه خصوصية هى «التأكيد» ، وهو ظاهر حال أيضا لأنه أمر ثابت للمخاطب فى الواقع فقد اتحد الحال وظاهر الحال فى مثل هذا المثال - أما فى نحو قولك للمسلم التارك للزكاة : « ان الزكاة لواجبة » فان الحال فيه « الانكار » لأنه أمر دعا المتكلم الى أن يعتبر التأكيد فى خطابه ، وليس ظاهر حال له اذ ليس وصفا ثابتا له فى الواقع ، وانما الثابت له « عدم الانكار » - غير أن المتكلم لم يعتبر هذا الوصف ، وفرض فيه أمرا ليس وصفا له فى الواقع هو « الانكار » وخاطبه على هذا الاعتبار - فظهر أن ظاهر الحال أخص مطلقا من الحال .

الثانى - ان ما تقدم من الاعتبارات السابقة - من ترك التأكيد لخالى الذهن ، واستحسانه للمتردد ، ووجوبه للمنكر على حسب انكاره كما يجرى فى الاسناد المثبت - كما سبق - يجرى مثله فى الاسناد المنفى ، فيقال لخالى الذهن فى النفى : « ما محمد شاعرا » بلا تأكيد ، ويسمى ابتدائيا ، ويقال للمتردد : « ما محمد بشاعر » بالتأكيد المستحسن ، ويسمى طلبيا ، ويقال للمنكر : « والله ما محمد بشاعر » بالتأكيد الواجب ، ويسمى انكاريا - كذلك قد يخرج الكلام فى النفى على غير مقتضى الظاهر كما فى الاثبات ، فينزل غير المنكر مثلا منزلة المنكر اذا ظهرت عليه أمارات الانكار ، فيؤكد له القول كما يؤكد للمنكر حقيقة ، فيقال : « والله ما خلا هذا البلد من بنى فلان » لمن بدت عليه أمارة انكار أن هذا البلد لم يخل من هؤلاء الأعداء لذهابه اليهم على هيئة الآمن المطمئن - كما يجعل المنكر كغير المنكر اذا كان الدليل على غير ما يعتقد قائما بين يديه ؟ لو تأمل فيه ارتدع ، وحينئذ لا يؤكد له القول كما هو الشأن مع خالى الذهن ، فيقال : « مادين المجوسية حقا » لمنكر أن دين المجوسية ليس حقا - وعلى هذا يكون القياس .

اختبار وتمرين

١ ـ اذكر أحوال الاسناد الخبرى ، ثم بين أحوال المخاطب بالنظر الى تأكيد الخبر ، وعدم تأكيده ، مع بيان نوع الخبر المناسب لكل حال ، مع التمثيل .

٢ ـ بين الخلاف الواقع بين الامام والجمهور فى خطاب المتردد ، وأى الرأيين أقرب الى الصواب حسب رأيك ؟

٣ ـ لم كان العلم بالحكم لازما له . وهلا صح العكس ؟ وضح ماتقول بالمثال ، وايت بمثالين من عندك نزل فى أحدهما العالم بالحكم منزلة الجاهل به ، وفى الآخر بالعكس .

٤ ـ ايت بمثال نزل فيه خالى الذهن منزلة المتردد ، مع بيان الفرق بين الحال وظاهر الحال ، ومع توضيح ذلك بالمثال .

٥ ـ عين فيما يأتى من الجمل نوع الخبر ، وبين ما جرى منها على مقتضى ظاهر الحال ، وما جرى منها على خلافه :

ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب . انى لوفى لأصدقائى . قولك فى غير القرآن : وما أبرىء نفسى ان النفس لأمارة بالسوء . على رسلك يا على ، واقصد فى القول ان فى الحاضرين للسنا مقاويل . ان الميسر لرجس ، « والخطاب لمسلم » . لا تراوغ فى الحق ان المبطل مخذول. ان شفاءك لقريب . « لمريض تردد فى شفائه لخطورة مرضه » . العالم حادث « لمنكر حدوثه » . ان فرج الله قريب « لمنكر ذلك ولكن انكاره ضعيف » .

جواب التمرين

الجملة	نوع الضرب	نوع المقتضى
ولكم فى القصاص حياة الخ	ابتدائى	جار على مقتضى ظاهر الحال
انى لوفى لأصدقائى	انكارى	جار على مقتضى ظاهر الحال
وما أبرىء نفسى ان النفس الخ	طلبى	جار على غير مقتضى ظاهر الحال بتنزيل خـالى الذهن منزلة المتردد
على رسـلك يا على ان فى الحاضرين الخ	انكارى	جار على غير مقتضى الظاهر بتنزيل الخالى منزلة المتردد
ان الميسر لرجس « لمسلم »	انكارى	جار على غير مقتضى الظـاهر بتنزيل العالم بالحـكم منزلة المنكر له
لا تراوغ فى الحق ان المبطل مخذول	طلبى	جار على غـير مقتضى الظاهر بتنزيل الخالى منزلة المتردد
ان شـفاءك لقريب « لمريض ثقل مرضه »	انكارى	جار على غـير مقتضى الظاهر بتنزيل المتردد منزلة المنكر
العالم حادث « لمنكر حدوثه »	ابتدائى	جار على غـير مقتضى الظاهر بتنزيل المنكر منزلة غير المنكر
ان فرج الله قريب لمنكر ذلك	طلبى	جار على غـير مقتضى الظاهر بتنزيل المنكر منزلة المتردد

تمرين يطلب جوابه قياسا على ما سبق

للحق الغلبة ولو بعـد حين • ان ربك لبالمرصاد • ان الحق واضح أبلج • لم ترع الله فى عملك • ان الله يعلم ما تصنعون • لـكم من زكاة أموالكم ثراء • دعنى وشأن هذا الأثيم قد حولت قلبى عنه ، وصرمت حبال

وده • ان الصلاة لاحدى دعائم الاسلام « لمسلم » • القرآن شفاء القلوب « لمنكر ذلك » • لقد وافق الرئيس على تعيينك « لمتردد » • لا يغرنك ما كتبت ، ان بين السامعين كُتَّابا • محمد رسول الله «لمنكر الرسالة» • ان الله لعزيز ذو انتقام ، لمنكر الحكم •

الثالث والرابع من احوال الاسناد الخبرى ـ الحقيقة العقلية ـ والمجاز العقلى (١) •

وانما ذكرا فى علم المعانى ، مع أنهما من مباحث علم البيان تتميما لذكر الأحوال التى تعرض للاسناد

الحقيقة العقلية ـ هى اسناد الفعل ، أو ما يدل على معنى الفعل (٢) الى شىء (٣) بنى الفعل ، أو ما يدل على معناه له (٤) عند المتكلم فيما يؤخذ من ظاهر حاله(٥) •

---

(١) شرط الخطيب القزوينى ـ على ما سيأتى فى تعريفى الحقيقة والمجاز العقليين ـ أن يكون المسند فيهما هو الفعل ، أو ما فى معناه من سائر المشتقات ، وأن يكون المسند اليه الفاعل ، أو نائبه لاغير ، وبغير ما ذكرنا لا يكون حقيقة ولا مجازا عنده كاسناد الخبر الى المبتدأ سواء كان الخبر مشتقا كما فى اسناد كاتب الى محمد فى قولك : «محمد كاتب» ، أو كان الخبر جامدا كما فى اسناد « جسم » الى حيوان فى نحو : « الحيوان جسم » ـ فالاسنادان المذكوران ليسا حقيقة ولا مجازا عنده ـ أما عند السكاكى فالاسناد منحصر فيهما حيث عرف كلا منهما بأنه اسناد الشىء الخ • والشىء أعم من أن يكون فعلا أو ما فى معناه ، أو أن يكون خبرا ـ مشتقا أو جامدا كما رأيت •

(٢) المراد بالفعل المعنى المصطلح عليه ، والمراد بما يدل على معناه ما يدل تضمنا كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل • والظرف المستقر فان هذه الأشياء انما تدل على جزء معنى الفعل وهو الحدث لا على تمام معناه والا كانت أفعالا •

(٣) المراد بالشىء الفاعل فيما بنى للفاعل ونائب الفاعل فيما بنى له ولا ثالث لهما عند الخطيب •

(٤) معنى كونه « له » : أن معناه قائم به مطلق قيام ـ سواء صدر عنه باختياره كنحو كتب وشعر أو بغيره كمرض وشفى •

(٥) فالتعريف المذكور شامل لما فيه سلب ، فيقدر فيه أن الاثبات كان قبل النفى ، ففى قولنا : ما محمد شاعرا ، يقدر فيه أن الشعر كان مسندا الى محمد ، ثم نفى عنه •

مثال اسناد الفعل الى ما بنى له قولك : « هــزم خالد الجيش » ، « وهزم الجيش » . ـ ففى المثال الأول أسند الفعل ، وهو «هزم» مبنيــا للمعلوم شيء هو «خالد» ، والفعل على هذه الصورة مبنى وموضوع لأن يسند الى «خالد» لأنه الفاعل للهزيمة ـ وفى المثال الثانى أسند الفعل ، وهو «هزم» مبنيا للمجهول الى شيء هو «الجيش» ، والفعل على هــذه الصورة مبنى وموضوع لأن يسند الى «الجيش» لأنه المفعول الواقع عليــه الهزيمة .

ومثال اسناد ما يدل على معنى الفعل قولك : جاء الصــادق قوله ، المحمود فعله ، الكريم خلقه ـ « فالصادق » اسم فاعل مسند الى «قوله» ، و « المحمود » اسم مفعول مسند الى « فعله » و « الكريم » صفة مشــبهة مسندة الى « خلقه » ، وكلها شبيهات بالفعل دالة على معناه .

أما نحو «صام نهاره» فليس من الحقيقة العقلية فى شيء اذ لم يبن الفعل المذكور لأن يسند الى النهار لأن الصوم لا يصدر عن النهار . وانما يكون من الشخص ، والنهار ظرف له .

وقوله : عند المتكلم فى ظاهر حاله قيدان أتيا بهما للادخال .

وتوضيح المقام : أن قوله : « بنى الفعل ، أو ما يدل على معنى الفعل لذلك الشيء» يتبادر منه أن البناء له بحسب الواقع ونفس الأمر ، فيتناول ما طابق الواقع فقط ، وما طابق الواقع والاعتقــاد معا ـ فالأول كقــول الكافر : أبرأ الله المريض ، فان فعل الابراء بنى لأن يسند الى الله تعالى ، لكن لا فى اعتقاده هو ، بل فى الواقع فقط ـ والثانى كأن يقــول هذا القول مؤمن ، فالابراء هنا بنى لأن يسند الى الفاعل المختار فى الواقع ، وفى اعتقاده أيضا .

ولا يتناول ما طابق الاعتقاد فقط ، وما لم يطــابق واحدا منهما ـ فالأول كقول الكافر : أبرأ الطبيب المريض ، فان اسناد الابراء الى الطبيب فى اعتقاده فقط ، لا فى الواقع لأن المبرىء فى الواقع هو الله تعالى ـ والثانى كأن تقول كذبا : قدم أبوك .

فهاتان الصورتان خارجتان لأنهما على خـــلاف المتبادر من قوله : بنى الفعل أو ما فى معناه له ، وهو أن يكون البناء له ، بحسب الواقع ٠ فاذا زيد قوله : « عند المتكلم » دخـــل ما طابق الاعتقاد فقط ، وهـــو احدى الصورتين الخارجتين كقول الكافر المتقدم : أبرأ الطبيب المريض ، وبقى ماطابق الاعتقاد والواقع داخلا فى التعريف كقول المؤمن : « أبرأ الله المريض » وانما تناول هذا القيد هاتين الصورتين لأن الفعل فيهما مبنى لـما هو له – عند المتكلم – أى فى اعتقاده ٠

وخرج به ما طابق الواقع فقط ، وهو احدى الصورتين الداخلتـين كقول الكافر : « أبرأ الله المريض » ، وما لم يطابق واحدا منهما كالخبر الكاذب المتقدم – وانما خرجت هاتان الصورتان – بهذا القيد – لأن الفعل فيهما لم يبن لما هو له – عند المتكلم – أى فى اعتقاده ٠

فاذا زيد قوله : « فى ظاهر حال المتكلم » دخلت هاتان الصورتان لأن الفعل فيهما بنى لـما هو له عند المتكلم فى ظاهر حاله ، لأن الظاهر من حاله أنه يسند الفعل الى فاعله ما لم ينصب(١) قرينة دالة على حاله – وحينئذ يتناول تعريف الحقيقة العقلية أقساما أربعة ٠

١ – ما طابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن : « أنبت الله الزرع » فان اخراج النبات فى الواقع لله ، وفى اعتقاد الكافر للغيث ، ومحل ذلك ذلك اذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم مؤمن ؟ ينسب الآثار كلها لله ، وعلم المتكلم منه ذلك اذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم حينئذ أن الاسناد الى ما هو له ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المخاطب مؤمنا أو كافرا(٢) اذ المدار على اعتقاده بأن المتكلم مؤمن – فاذا اعتقد أن المتكلم كافر ؟ يضيف الانبات

---

(١) المراد بنصبها ملاحظتها لتشمل قرائن الأحوال ، وهذا يفيد أن المجاز لا يتحقق بمجرد وجود القرينة من غير ملاحظة دلالتها على المراد ، ويكون الاسناد فى هذه الحالة حقيقة فمدار الحقيقة والمجاز على ملاحظة القرينة – غير أنه لما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر على وجودها ان كانت مقالية وعلى ملاحظتها ان كانت حالية ٠

(٢) المراد بالكافر من يعتقد نسبة التأثير لغير الله تعالى ٠

الى الربيع ، كان الاسناد مجازا لأن المخاطب يفهم حينئذ من ظاهر حال المتكلم أن الاسناد لغير ما هو له ، ويكون اعتقاده هذا قرينة المجاز .

لكن هل يشترط أن يكون المتكلم عالما بأن المخاطب يعتقد فيه ما ذكر ليكون علمه باعتقاده ذلك نصبا للقرينة الصارفة ، أو لا يشترط ذلك ؟

قيل بالأول لأن الشرط نصب القرينة ، لا مجرد وجودها — وقيل بالثانى لأن الشرط وجود القرينة الصارفة ، والراجح الأول .

لكن قد يقال : اذا كان المخاطب غير جازم بحال المتكلم : فلا يدرى — أهو مؤمن يضيف الانبات الى الله ، أم كافر يضيف الانبات الى الربيع ، فمن أى قبيل يكون الاسناد ، أمن الحقيقة هو ، أم من المجاز ؟

وقد يجاب بأنه حقيقة اذ لا قرينة صارفة فظاهر حال المتكلم حينئذ أنه يسند الفعل الى ما هو له .

٢ — ما طابق الواقع فقط كقول المعتزلى ، وهـــو يخفى حاله عن المخاطب : « خلق الله الأفعال كلها » فقد طابق هذا الاسناد الواقع لأن الأفعال كلها لله تعالى حقيقة ، ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد — ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المخاطب يعرف حال المتكلم أولا فالمدار فى كون الاسناد حقيقة على قصـد الاخفاء لأن المتكلم حينئذ لا ينصب قرينة على عدم ارادة ظاهر اللفظ ، فالمفهـوم من ظاهر حاله حينئذ أن الاسناد لما هو له .

فان قال المعتزلى ذلك وهو يظهر حاله للمخاطب كان الاسناد مجازاً لأن الاظهار حينئذ يكون بمثابة قرينة صارفة عن أن يكون الاســـناد الى ما هو له ، بل الى السبب ، وهو الله تعالى فى زعمه .

٣ — ما طابق الاعتقاد فقط كقول الكافر « أخرج الغيث النبات » فان اخراج النبات فى الواقع لله ، وفى اعتقاد الكافر للغيث ، ومحل ذلك اذا كان المخاطب يعلم أن المتكلم كافر ينسب الآثار لغير الله ، والمتكلم يعلم منه ذلك اذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم حينئذ أن الاسناد الى ما هو له ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المخـــاطب مؤمناً أو كافراً اذ المدار على اعتقاده بأن المتكلم كافر .

فان كن يعتقد أنه مؤمن يضيف اخراج النبات الى الله تعالى ، وقد علم المتكلم منه ذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازاً لأنه المفهوم من ظاهر حاله ويكون هذا الاعتقاد من المخاطب قرينة على المجاز ، وعلم المتكلم به نصباً للقرينة .

واذا تردد المخاطب فى حال المتكلم - أمؤمن هو أم كافر ؟ ففيه ما تقدم من أن الاسناد يكون حقيقة لعدم وجود القرينة الصارفة فضلا عن نصبها .

٤ - ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد كقولك : « جاء محمد » وأنت خاصة تعلم أنه لم يجىء ، دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضا ، وكان المتكلم يعلم منه ذلك ما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم جعل علم المخاطب بأن محمداً لم يجىء قرينة على أنه لم يرد ظاهره .

فالتركيب المذكور اذاً من قبيل الحقيقة ولو لم يطابق واحداً منهما لأن الفعل فيه مسند الى ما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ، ولا ينافى ذلك كذبه اذ الكذب لاينافى الحقيقة .

المجاز العقلى : سمى مجازاً عقليا نسبة الى العقل لأنه المتصرف فى الاسناد ، أو لأن التصرف والتجوز فى أمر معقول هو الاسناد - بخلاف المجاز اللغوى فقد سمى بذلك لتوقفه على اللغة أى معرفة أن هذا اللفظ مثلا موضوع لكذا لا لكذا ، أو لأن التصرف فيه فى أمر نقلى ، وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لكذا بل لكذا - وسمى أيضا مجازاً حكميا(١) ، ومجازاً فى الاثبات (٢) ، واسناداً مجازياً (٣) .

---

(١) نسبة الى الحكم بمعنى النسبة لتعلقه بها .

(٢) قيل ان التقييد بالاثبات يفيد عدم جريان المجاز فى النفى وليس كذلك قال تعالى : فما ربحت تجارتهم - وأجيب بأن التقييد بالاثبات مراعاة للأصل وأن النفى فرع عنه - وقد يجاب بأن المراد بالاثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والسلب اذ فى كل منهما انتساب واتصاف .

(٣) أى اسنادا منسوبا الى المجاز .

تعريفه – هو اسناد الفعل ، أو مافى معناه الى غير ماهو له لملابسة بتأول(١) .

وذلك « الغير » المسند اليه الفعل ، أو ما فى معناه أعم من أن يكون غيرا فى الواقع ، أو عند المتكلم فى ظاهر حاله – وبهذا التعميم شمل التعريف الأقسام الأربعة المتقدمة فى الحقيقة العقلية ، فانها تجرى أيضا فى المجاز العقلى باعتبار حال المخاطب أو المتكلم .

فمثال ما طابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن : « شفى الله المريض » لمن يعتقد أن المتكلم كافر يضيف الشفاء الى الطبيب ، وعلم المتكلم بهـذا الاعتقاد – فهذا القول مجاز عقلى لأنه اسناد الفعل الى غير ما هو له بالنظر لما يعتقده المخاطب فيه ، ويكون اعتقاد المخاطب قرينة المجاز ، وعلم المتكلم بهذا الاعتقاد نصبا لهذه القرينة .

ومثال ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى السابق : « خلق الله الأفعال كلها » لمن يعلم حاله ، والمتكلم يعرف منه ذلك – فهذا مجاز عقلى لأنه اسناد الفعل الى غير ما هو له بالنظر الى حال المتكلم والمخاطب معا ، ويكون علم المخاطب بحاله قرينة هذا المجاز ، وعلم المتكلم باعتقاد المخاطب نصبا لهذه القرينة كما تقدم .

ومثال ما طابق الاعتقاد فقط قول الكافر « شفى الطبيب المريض » لمن يعتقد أن ذلك القائل ممن يضيف الشفاء الى الله ، وعلم المتكلم منـه ذلك فهذا القول مجاز عقلى لأنه اسناد الفعل الى غير ما هو له بالنظر لحال المخاطب .

ومثال ما لم يطابق واحدا منهما قولك : نجح أخوك فى الامتحـان لمخاطب يعلم أنه لم ينجح ، وأنت أيضا تعلم باخفاقه فيه ، وتعلم كذلك أن المخاطب عالم به – فهذا القول مجاز عقلى لأنه اسناد الفعل الى غير

---

(١) « التأول » من آل الى كذارجع اليه ومعناه : تطلب المآل الذى هو حقيقة الكلام التى يؤول اليها المجاز بتطلبها الالتفات اليها وملاحظتها وذلك انما يكون بنصب قرينة على ارادة خلاف المراد .

ما هو له بالنظر لحال المتكلم والمخاطب معاً ، وقرينة المجاز ، ونصبها على ما تقدم فى الأمثلة السابقة(١) .

ولا بد لهذا المجاز من علاقة بين المسند اليه المجازى ، والمسند اليه الحقيقى تسوغ اسناد الفعل ، أو ما فى معناه الى المسند اليه المجازى ـ وتلك العلاقة هى التى عبر عنها فى التعريف بقـــوله « للملابسة » ، وهى أن يشابه المسند اليه المجازى المسند اليه الحقيقى فى مطلق ملابسة الفعل لهما، وتعلقه بكل منهما ـ فقولك مثلا « قام الليل » اسناد مجازى أسند فيه الفعل وهو «قام» الى غير ما هو له ، وهو «الليل» ، فالليـــل ليس فاعلا حقيقيا للقيام ، وانما الفاعل الحقيقى هو الشخص ، والليل ظرف للقيام ، ففاعلته اذاً مجازية ـ والذى سوغ اسناد الفعل اليه مشابهته للفاعل الحقيقى الذى هو الشخص فى تعلق الفعل به ، وذلك أن الفعل الذى هو القيام تعلق بالشخص من حيث صدوره منه ، وتعلق بالليل من حيث وقوعه فيه فالعلاقة بين الفاعلين ـ الحقيقى والمجازى ـ هى المشابهة فى أن الفعل لابس كلا منهما ، وتعلق به ، وان اختلفت جهة التعلق .

وللفعل وما فى معناه ملابسات شتى ، فهو يلابس الفـاعل الحقيقى لصدوره منه ، أو قيامه به ، ويلابس المفعول به الحقيقى(٢) لوقوعه عليه، ويلابس المصدر لكونه جزء مفهومه ، ويلابس الزمان لكونه جزء مفهومه

---

(١) وبذلك التعميم أيضا سقط اعتراض وارد على قوله : « غـير ما هو له » وهو أنه : ان أريد غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلاحاجة الى قوله : « بتأول » لأنه لا يسند الفعل أو ما فى معناه الى غير ما هو له عند المتكلم الا اذا كان ثم قرينة تدل على أن ذلك المسند اليه غير فقوله : « الى غير ما هو له » يتضمن اعتبارهـــا ـ وان أريد : غير ما هو له فى الواقع خرج عن التعريف ما طابق الواقع دون الاعتقاد نحو قول الجاهل: شفى الله المريض مجازا باعتبار الاسناد الى السبب وهو الله تعالى فى زعمه اذ يعتقد أن الفاعل الحقيقى هو الطبيب وأن الله سبب وحينئذ فلا يكون التعريف جامعا . من أجل هذا أراد المعنى الأعم من الغير فى الواقع والغير عند المتكلم ، ويكون قوله : « بتأول » محتاجا اليه بالنسبة لما هو غير الواقع ودخل فى التعريف قول الجاهل المذكور .

(٢) المراد به نائب الفاعل لأنه المسند اليه .

كذلك ، أو لكونه لازماً لوجوده اذ لا بد للفعل من زمان يقع فيه ، ويلابس المكان لكونه لازما لوجوده اذ لا بد للفعل أيضاً من مكان يقع فيه ، ويلابس السبب لحصوله به(١) .

فاسناد الفعل المصوغ للفاعل الى الفاعل نحو : « قدم محمد » ، واسناد الفعل المصوغ للمفعول الى المفعول نحو : « أكرم علي » حقيقة عقلية كما تقدم لأن الفعل فيهما أسند الى ما صيغ لأجله ، وبني له ـ فالفعل المبنى للفاعل صيغ لأن يسند الى الفاعل ، والفعل المبنى للمفعول صيغ لأن يسند الى المفعول كما رأيت .

أما اسناد الفعل المبنى للفاعل الى غير الفاعل ، واسناد الفعل المبنى للمفعول الى غير المفعول فمجاز عقلي لأن الفعل فيهما أسند الى غير ماصيغ لأجله ، وبني له ، واليك الأمثلة :

فمثال اسناد الفعل المبنى للفاعل الى المفعول قولك محدثا عن انسان : « رضيت عيشته » فلفظ « رضى » فعل مبنى للفاعل ، وكان حقه أن يسند الى الفاعل الحقيقي الذي هو صاحب العيشة ، فيقال : « رضى محمد عيشته » لكنه أسند الى المفعول الذي هو العيشة اسناداً مجازيا للمشابهة بين محمد والعيشة في تعلق الفعل المذكور بكل منهما ، فتعلقه بمحمد من حيث صدوره منه ، وتعلقه بالعيشة من حيث وقوعه عليها ، فالعيشة اذاً مسند اليه مجازي ـ ومنه قوله تعالى : « فهو في عيشة راضية » فقد أسند فيه اسم الفاعل من « رضى » المبنى للفاعل الى ضمير المفعول الذي هو «العيشة» اسناداً مجازيا من اسناد ما هو في معنى الفعل الى غير ما هو له ـ

وأصل التركيب : رضى محمد عيشته فأقيم المفعول مقام الفاعل للمشابهة بينهما على ما تقدم ، ثم أسند الفعل اليه ، فصار رضيت عيشته ،

---

(١) لم يتعرض للمفعول معه نحو : جاء الأمير والجيش ، أو الحال نحو . قدم الأمير راكبا ، أو التمييز نحو : طاب محمد نفسا ، أو المستثنى نحو قدم القوم الا محمدا لأن الفعل لا يسند اليها مع بقائها على معانيها .

ثم اشتق من الفعل المذكور اسم فاعل ، وأسند الى ضمير العيشة بعد جعله مبتدأ ، فصار عيشة راضية .

ومثال اسناد الفعل المبنى للمفعول الى الفاعل قولك : أفعم السيل .

فلفظ «أفعم» فعل مبنى للمجهول ، وكان حقه أن يسند الى المفعول الحقيقى الذى هو «الوادى» ، فيقال : أفعم الوادى أى امتلأ ، لكنه أسند الى الفاعل الذى هو «السيل» اسناداً مجازياً للمشابهة بين «السيل والوادى» فى تعلق الفعل بهما ، فتعلقه بالسيل من حيث صدوره عنه ، وتعلقه بالوادى من حيث وقوعه فيه فالسيل حينئذ مسند اليه مجازى — ومنه قولهم : « سيل مفعم » بفتح العين فقد أسند فيه اسم المفعول الى ضمير السيل اسناداً مجازيا من اسناد ماهو فى معنى الفعل الى غير ما حقه أن يسند اليه — وأصل التركيب هكذا : « أفعم السيل الوادى » فبنى الفعل للمجهول ، وأقيم الفاعل مقام المفعول للمشابهة بينهما على ماسبق بيانه ، ثم أسند الفعل اليه ، فصار : أفعم السيل ، ثم اشتق من «أفعم» المبنى للمجهول اسم مفعول ، وأسند الى ضمير السيل بعد جعله مبتدأ ، فصار : « سيل مفعم » .

ومثال اسناد الفعل الى المصدر قولهم : « جد جده » وكان حقه أن يسند الى الفاعل الحقيقى الذى هو الانسان ، فيقال : جد الانسان جدا ، لكنه أسند الى المصدر اسنادا مجازيا للمشابهة بين المصدر والفاعل الحقيقى فى تعلق الفعل بهما ، فتعلقه بالمصدر من حيث انه جزء مفهومه ، وتعلقه بالفاعل الحقيقى من حيث صدوره منه فالمصدر اذاً مسند اليه مجازى — ومنه قولهم : « شعر شاعر » فقد أسند فيه اسم الفاعل الى ضمير المصدر اسنادا مجازيا من اسناد ما هو بمعنى الفعل الى غير ما حقه أن يسند اليه(١) .

ومثال اسناد الفعل الى ظرف الزمان قولهم : « صام نهاره » برفع نهاره على الفاعلية ، وكان حقه أن يسند الى الفاعل الحقيقى ، فيقال : صام محمد فى نهاره لكنه أسند الى الظرف الذى هو « النهار » اسنادا مجازيا

---

(١) يحتمل أن يكون المراد بالشعر الكلام المؤلف المنظوم فيكون المثال من قبيل اسم الفاعل المسند الى ضمير المفعول كما فى عيشة راضية .

للمشابهة بين المسند اليه الحقيقى والمجازى فى تعلق الفعل بهما ، فتعلقه « بمحمد » من حيث صدوره منه ، وتعلقه « بالنهار » من حيث وقوعه فيه. فالظرف حينئذ مسند اليه مجازى ــ ومنه قولهم : نهاره صائم ، وليله قائم فقد أسند فيهما اسم الفاعل الى ضمير الظرف ، وهو « النهار » فى المثال الأول ، و « الليل » فى المثال الثانى اسنادا مجازيا من اسناد ما هو بمعنى الفعل الى غير ما هو له •

ومثال اسناد الفعل الى ظرف المكان قولك : « جرى النهر » برفع النهر على الفاعلية ، وكان حقه أن يسند الى الفاعل الحقيقى الذى هو « الماء » فيقال : جرى الماء فى النهر ، لكنه أسند الى الظرف الذى هو « النهر » أى مجرى الماء للمشابهة بين « النهر والماء » فى تعلق الفعل بهما ، فتعلقه بالماء من حيث صدوره منه ، وتعلقه بالنهر من حيث وقوعه فيه ، فالظرف اذاً مسند اليه مجازى ــ ومنه قولهم : « نهر جار » فقد أسند فيه اسم الفاعل الى ضمير الظرف الذى هو « النهر » اسنادا مجازيا من اسناد ما هو بمعنى الفعل الى غير ما حقه أن يسند اليه •

ومثال اسناد الفعل الى السبب قولهم : « بنى هامان الصرح » ، وكان حقه أن يسند الى الفاعل الحقيقى الذى هو «العملة» اذ هم البانون حقيقة، فيقال : بنى العملة الصرح بأمر هامان ، لكنه أسند الى السبب الباعث الذى هو «هامان» اسنادا مجازيا للمشابهة بين هامان والعملة فى تعلق الفعل بهما فتعلقه بالعملة من جهة صدوره عنهم ، وتعلقه بهامان من حيث انه السبب الآمر فهامان حينئذ مسند اليه مجازى ــ ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون موسى : « ياهامان ابن لى صرحا » فقد أسند فيه الفعل الى ضمير هامان مجازا من اسناد الفعل الى السبب ــ فمما تقدم لك من الأمثلة تعلم أن :

علامة المجاز العقلى : هى مشابهة المسند اليه المجازى للمسند اليه الحقيقى فى تعلق الفعل ، أو ما فى معناه بكل منهما ، وان اختلفت جهة التعلق كما عرفت •

كذلك لا بد للمجاز العقلى من قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد

على حقيقته لأن المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة بمعنى أن ظاهر الكلام بغض النظر عن القرينة يفيد أن الاسناد الى ما هو له ـ وهذا هو المراد بقوله فى تعريف المجاز : «بتأول» أى بأن تنصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له ـ وبهذا القيد خرج ما لا تأول فيه ، وهو أمران :

الأول ـ ما طابق الاعتقاد دون الواقع كما فى اسناد الفعل للأسباب العادية كقول الجاهل : « شفى الطبيب المريض(١) » فهذا القول ـ وان أسند فيه الفعل الى غير ما هو له فى الواقع ـ لا تأول فيه لأن الجاهل لا ينصب قرينة صارفة عن ارادة الظاهر من قوله لأن هذا الظاهر هو مراده ومعتقده ، فهو يعتقد أن الشفاء من الطبيب ، وأن الله سبب ، واذ كان هذا القول لا تأول فيه فهو حقيقة عقلية ـ ومنه قول الصلتان العبدى(٢) من قصيدة :

أشاب الصغير وأفنى الكبير ... كر الغداة ومر العشى
نروح ونغدو لحاجاتنا ... وحاجة من عاش لا تنقضى
تموت مع المرء حاجاته ... وتبقى له حاجة ما بقى

والشاهد فى البيت الأول حيث أسند « أشاب وأفنى » الى كر الغداة ومر العشى وهو اسناد فى ظاهره حقيقى لعدم التأول فيه اذا قطعنا النظر عما ورد فى هذه القصيدة مما يدل على أن الشاعر لم يكن دهريا يعتقد تأثير الزمان ، بل كان موحدا يضيف الاشابة والافناء الى الله تعالى(٣) .

---

(١) ومثله قولهم : أنبت الربيع البقل ، وأحرقت النار الحطب وقطع السكين اللحم ، فالاسناد فيما ذكر وأشباهه اذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها أى لانتفاء نصب القرينة الصارفة .

(٢) الصلتان لقبه واسمه قثم بن خبية بن عبد القيس واليه ينسب فيقال : العبدى وهو ـ كما قيل ـ شاعر اسلامى سليط اللسان .

(٣) فهو الذى يقول بعد :

الم تر لقمان أوصى ابنه ... وأوصيت عمرا ونعم الوصى

ومراده بوصاية لقمان قوله : يا بنى لا تشرك بالله ، بل يقول ما هو أصرح من هذا .

فملتنا أننا المسلمون ... على دين صديقنا والنبى

الثانى - الأقوال الكاذبة كقولك : « أمطرتنا السماء » وأنت تعلم أنها لم تمطر - فان اسناد الفعل فى مثل هذا - وان كان الى غير ما هو له - لا تأول فيه لأن الكاذب لا ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له اذ هو جد حريص على ترويج ظاهره ، وما لا تأول فيه فهو حقيقة .

والقرينة نوعان - لفظية ومعنوية :

فاللفظية - أن يكون فى الكلام لفظ يصرفه عن ظاهره أى عن أن يكون الأسناد الى ما هو له كما فى قول الصلتان العبدى السابق اذا لاحظنا قوله فيما بعد :

ألم تر لقمان أوصى ابنه وأوصيت عمرا ونعم الوصى

أو قوله :

فملتنـــا أننـــا المسلمون على دين صديقنا والنبى

فان هذا القول منه يعتبر قرينة صارفة عن أن يكون اسناد الاشابة والافناء الى تعاقب الأيام والليالى اسنادا حقيقيا - ومثله قول أبى النجم :

ميـــز عنه قنزعا عن قنـــزع
جذبُ الليالى : أبطئى أو أسرعى
أفنـــاه قيل الله للشمس اطلعى
حتى اذا واراك أفق فارجعى(١)

---

(١) « ميز عنه » بمعنى أزال عنه والضمير فى عنه راجع الى «الرأس» فى البيت قبله وهو .

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبـــا كله لم أصـــنع
لما رأت رأسى كرأس الأصلع

« والقنزع » بضم القاف وسكون النون وضم الزاى أو فتحها الشعر المتجمع فى نواحى الرأس « وجذب الليالى » مضـــيها وتعاقبها ، وقوله « أبطئى أو أسرعى » حالان من الليالى على تقدير القول لأن الجملة الطلبيه اذا وقعت حالا لابد فيها من تقدير القول أى مقولا فى شأنها من الشاعر : أبطئى أو أسرعى اذ لا يبالى وقد تقدمت به السن ، وضعف أمله فى الحياة أأبطأت أم أسرعت ، وقيل الله أمره وارادته .

يقول : ان الذى أفنى شعره(١) وأزاله خصلة بعد خصلة اختلاف الليالى ، وتعاقب الأيام ، فقد أسند « ميز » الى « جذب الليالى » ، وهـو — كما ترى — اسناد الفعل الى غير ما حقه أن يسند اليه بناء على أنه زمان ، له أو سبب فيه — وقرينة المجاز قوله بعد : « أفناه قيل الله للشمس اطلعى » اذ دل ذلك على أن القائل موحد يسند الأمور الى بارئها — وكقولك : هزم الأمير الجيش وهو فى قصره فهو كذلك اسناد مجازى أسند فيه الفعل الى غير ما هو له لأن الأمير لم يفعل شيئا ، والذى سوغ الاسناد اليـه أنه سبب فى الهزيمة ، والقرينة الدالة على هذا التجوز قولك : « وهـو فى قصره » .

والمعنوية — ألا يكون فى الكلام لفظ صارف عن ارادة الظاهر ، بل هو أمر خارج عن اللفظ ، وذلك أحد أمرين .

الأول — أن يكون قيام المسند بالمسند اليه مستحيلا عقلا ، أو عادة فمثال المستحيل عقلا قولك : « محبتك جاءت بى اليك » ، فاسناد المجىء الى المحبة مجاز عقلى أسند فيه الفعل الى غير ما هو له بنـاء على أن المحبة سبب فى المجىء ، وقرينة المجاز استحالة قيام المجىء بالمحبة عقلا(٢) والمراد بالمستحيل عقلا ما كان مستحيلا بالضرورة ، وهو ما لو خلى العقل ونفسه لعده محالا على البديهة ، ولا يسع أحدا من الناس أن يجيزه .

ومثال المستحيل عادة قولهم : « هزم القائد الجيش » فاسناد الهـزيمة الى القائد مجاز عقلى قرينته استحالة أن يهزم القائد الجيش وحده عادة وان أمكن عقلا .

---

(١) يحتمل أن يكون ضمير المفعول فى « أفناه » عائد الى شبابه أو الى نفسه فالمعنى على الأول : أفنى شبابه أى أطفأ زهرته ، وأزال نضرته وعلى الثانى : أفنى ذاته أى جعله مشرفا على الفناء والعدم .

(٢) بنـاء على ما ذهب اليه المبرد من أن باء التعدية تقتضى مصاحبة الفاعل المفعول فى حصول الفعل فمعنى ذهبت بعلى : صاحبت عليا فى الذهاب ، وعلى هذا فمعنى قولك : محبتك جاءت بى اليك : أن محبتك صاحبتنى فى المجىء اليك ولا شك أن مجىء المحبة محال .

الثانى ـ أن يكون الكلام صادرا عن الموحد كأن يقـــول المـؤمن : قوست ظهرى أحداث الزمان ، فهذا الإسناد مجاز عقلى أسند فيه الفعل الى غير ما هو له بناء على أن أحداث الزمان سبب فى التقويس ، وقرينة المجاز صدور هذا القول من مؤمن ؟ يرى أن الله تعالى مصدر الأفعال كلها وليس هذا وأمثاله مما استحالته عقلية حتى يكون داخلا فى الأمر اذ لم يجمع العقلاء على استحالة مثل هذا بدليل أن كثيرا من ذوى العقول ذهبوا اليه ، وقالوا به واحتجنا فى الرد عليهم الى الدليل ـ فالقرينة فى هذين الأمرين معنوية اذ ليس فى الكلام لفظ صريح يدل على التجوز فى الاسناد ، وانما الدال عليه أمر معنوى ـ كما رأيت •

وجوب ان يكون للمجاز العقلى حقيقة :

اختلف الرأى فى هذه المسألة ، فقال الخطيب : ان المسند فى المجاز العقلى يجب أن يكون له مسند اليه حقيقى ، يكون الاسناد اليه حقيقة ـ غير أن هذا المسند اليه •

« تارة » : يكون ظاهرا يدرك بأدنى تأمل كمـــا فى قوله تعـالى : « فما ربحت تجارتهم » فان الفاعل الحقيقى للربح هو التجار ، وانما كان الفاعل ظاهرا بسبب عرف الاستعمال ؟ فقد تعارف أهل اللغة : أنهم اذا قصدوا الاستعمال الحقيقى أضافوا الربح للتجار لا للتجارة : فقالوا : فما ربح التجار فى تجارتهم ـ ومثله قولهم : « أنبت الربيع البقل » ، « وشفى الطبيب المريض » فان الفاعل الحقيقى فيهما هو الله تعالى ، ولا خفاء فيه لما تعارفوا عليه فى الاستعمال •

وتارة : يكون المسند اليه الحقيقى خفيا ؟ لا يدرك الا بشىء من التأمل كما فى قولهم : « سرتنى رؤيتك » ، وقـــولهم : أقدمنى بلــدك حق لى عليك ، وكقول الشاعر :

يزيدك وجهــه حسنا اذا ما زدته نظرا (١)

---

(١) وقبل هذا البيت :
يزينا صفحتى قمر يفوق سناهما القمرا

فليس الفاعل الحقيقى للسرور ، والاقدام ، والزيادة هو ماذكر من الرؤية ، والحق ، والوجه ، وانما الفاعل الحقيقى لهذه الأمور هو الله تعالى – وأصل الكلام : سرنى الله عند رؤيتك ، وأقدمنى الله بلدك لأجل حق لى عليك ، ويزيدك الله حسنا فى وجهه – لكن لما كثر فى استعمالهم اسناد هذه الأفعال الى الفاعل المجازى ، واهمال اسنادها الى الفاعل الحقيقى خفى حينئذ الفاعل الحقيقى ؛ بحيث لا يخطر بالبال ، ولا يدرك الا مع شىء من النظر .

وقال الامام عبد القاهر : ليس بواجب فى المجاز العقلى أن يكون للمسند فاعل حقيقى أسند اليه أولا اسنادا معتدا به فى العرف والاستعمال قبل اسناده الى الفاعل المجازى ، بل :

تارة : يكون له مسند اليه حقيقى أسند اليه أولا اسنادا معتدا به عرفا واستعمالا ، ثم نقل الى المسند اليه المجازى كما فى قولهم : شفى الطبيب المريض فان للمسند هنا فاعلا حقيقيا هو « الله تعالى » ، وقد أسند اليه الفعل اسنادا جرى به العرف والاستعمال قبل اسناده الى الفاعل المجازى الذى هو الطبيب ، فقيل : « شفى الله المريض بسبب الطبيب » – ومنه قوله تعالى : « فما ربحت تجارتهم » فان للمسند فاعلا حقيقيا هو «التجار» وقد أسند اليه الفعل أولا اسنادا جرى به عرف أهل اللغة ، فقالوا : فما ربح التجار فى تجارتهم ، ثم نقل وأسند الى الفاعل المجازى وهو « التجارة » .

وتارة : لا يكون للمسند فاعل حقيقى جرى العرف والاستعمال باسناده اليه ، فيسند من أول الأمر الى الفاعل المجازى كقولهم : سرتنى رؤيتك ، ويزيدك وجهه حسنا ، وأقدمنى بلدك حق لى عليك ، فليس لهذه الأفعال فاعل حقيقى جرى الاستعمال العربى باسنادها اليه اذ هى أمور اعتبارية لا وجود لها فى الخارج ، فلا يكون لها فاعل حقيقى ، بل فاعلها متوهم مفروض ، ولا يعتبر الاسناد اليه لأنه بمنزلة العدم ، ولم يجر الاستعمال أن يقال : سرنى الله عند رؤيتك ، ويزيدك الله حسنا فى وجهه ،

وأقدمني الله بلدك لحق لي عليك ـ كما جرى الاستعمال العربي باسناد الشفاء الى الله فقيل : شفى الله المريض ، وباسناد الربح للتجار فقيل : فما ربح التجار في تجارتهم ، لهذا كانت هذه الأسانيد بمثابة المجاز الذي لا حقيقة له •

فتصدى للشيخ عبد القاهر الامام الرازي معترضا عليه بأنا لا نسلم أن هناك أفعالا لا فواعل لها اذ يمتنع أن يوجد فعل بدون فاعل ـ وقد آزره في ذلك السكاكي قائلا : ان فاعل هذه الأفعال في الأمثلة السابقة انما هو الله تعالى ، ولعل أمره خفي على الشيخ نظرا لكثرة اسناد الفعل الى الفاعل المجازي •

والحق ما قال الشيخ اذ ليس مراده نفي الفاعل رأسا ، فان ذلك لا يسع عاقلا أن يقول به ، وانما مراده نفي وجوب أن يكون هناك فاعل حقيقي يسند اليه الفعل اسنادا معتدا به قبل اسناده الى الفاعل المجازي ، فهو لا يشترط في المجاز العقلي أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي ، بل يجوز أن يسند من أول الأمر الى الفاعل المجازي لعدم تحقق الفاعل الحقيقي خارجا كما في الأمور الاعتبارية في الأمثلة السابقة •

أما تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال المتقدمة فهو مما لا يقصد في الاستعمال العربي ، ولا يتعلق به الغرض في التراكيب اهـ •

تقسيم المجاز العقلي باعتبار طرفيه :

ينقسم المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما أربعة أقسام(١) :

الأول ـ أن يكون الطرفان ـ وهما المسند والمسند اليه ـ حقيقتين

---

(١) لا يختص المجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية أيضا تنقسم الى هذه الأقسام الأربعة وأمثلتها هي بعينها أمثلة المجاز العقلي غير أن الحال تختلف بينهما بالنظر لمن صدرت عنه من كونه مؤمنا أو كافرا ولم تذكر أقسام الحقيقة لعلمها بالمقايسة أو لقلة الاهتمام بها •

لغويتين ؟ أي كلمتين مستعملتين فيما وضعتا له في اصطلاح التخاطب نحو « شفى الدواء المريض » فان كلا الطرفين ــ الشفاء والدواء ــ مستعمل في المعنى الذي وضع له ، والمجاز انما هو في الاسناد اذا صدر هذا القول من المؤمن ــ ومثله قول الشاعر « وشيب أيام الفراق مفارقي » ، ومنه اسناد اسم الفاعل الى ضمير الليل في قول الشاعر : ونمت وما ليل المطي بنائم ــ فالاسناد في هذين المثالين مجاز عقلي ، مع حقيقة الطرفين .

الثاني ــ أن يكون الطرفان مجازيين لغويين ، أي كلمتين مستعملتين في غير ما وضعتا له كقولهم : « أحيــا الأرض شباب الزمان » فكل من الطرفين ــ أحيا وشباب الزمان ــ مستعمل في غير المعنى الموضوع له ــ ذلك أن « الاحياء » معناه في الأصل : ايجاد الحياة في الحيوان ، وهي صــفة تقتضي الحس والحركة الارادية ، لكن هذا المعنى لا يتأتى هنا ، فهو اذاً غير مراد ، وانما المراد معنى آخر مناسب ، وان لم يوضع له اللفظ ، وهو: احداث النضارة والخضرة في الأرض بسبب تهييج قواها المنمية للنبات ، وهذا المعنى مجازي نقل اليه اللفــظ على سبيل الاستعارة التصريحيــة التبعية (١) .

كذلك « الشباب » معناه في الأصل : كون الحيوان في ريعانه أي في زمن ازدياد قوته ، واشتعال الحرارة فيه ، وهذا المعنى أيضا غير مراد هنا وانما المراد معنى آخر مناسب لم يوضع له اللفظ ، وهو كون الزمان في بدء ازدياد قواه المنمية للنبات بسبب اعتدال الهواء ، وهطول الأمطار من السماء ، وهذا المعنى أيضا مجازي نقل اليه اللفظ على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية(٢) ــ ومثله اسناد « الاشعال الى حنادس » في نحــو

---

(١) وتقريرها أن يقال : شبه المعنى المنقول اليه وهو احداث النضارة والخضرة بالمعنى المنقول عنه وهو ايجاد الحياة بجامع أن كلا منهما احداث لأمر هو منشأ المنافع والمحاسن ، ثم استعير اسم المشبه به وهو «الاحياء» للمشبه ، فصار معنى الاحياء احداث النضارة والخضرة ثم اشتق من الاحياء بهذا المعنى « أحيا » بمعنى : أحدث الخضرة والنضارة .

(٢) وتقريرها ان يقال : شبه المعنى المنقول اليه . وهو كون الزمان في بدء ازدياد قوته ــ بالمعنى المنقول عنه وهو كون الحيوان في زمن =

قولك : « أشعلت رأسي حنادس الدهر » فكل من الطـــرفين مستعمل في غير ما وضع له فاستعير « الاشعال » وهو ايقاد النار لانتشار الشيب في نواحي الرأس كما استعير « الحنادس » بمعنى الليالي المظلمة لما يقع في الدهر من أحداث جسام •

الثالث ـ أن يكون المسند حقيقة ، والمسند اليه مجازاً نحو : أنضج الثمر شباب الزمان ، فالانضاج مستعمل في حقيقته ، وشـــباب الزمان في مجازه ـ ومثله قولك : قوست ظهري حنادس الأيام •

الرابع ـ أن يكون المسند مجازاً ، والمسند اليه حقيقة نحو : « أحيا الأرض الربيع » فالاحياء مستعمل في مجازه ، والربيع في حقيقته ـ ومثله قولك : أشعلت رأسي الخطوب •

وجه الانحصار في هذه الأربعة ما تقدم في تعريف المجاز العقلي من أنه اسناد الفعل أو ما في معناه الى غير ما هو له من فاعل أو مفعـــول ، وكلاهما يكون مفردا ، وكل مفرد اما مستعمل في حقيقته ، أو في مجازه•

يجري المجاز العقلي في النسب بانواعها :

كما يجري المجاز العقلي في النسب الاسنادية الخبرية ـ كما تقـدم يجري أيضا في النسب الاضافية ، والايقاعية ، والانشائية •

فالاضافية : هي النسب الواقعة بين المضف والمضاف اليه نحو « سرني شفاء الطبيب المريض » ، « وراعني انبات الربيع البقل » ونحو: « أدهشني جري النهر » و « هالني صوم النهار (١) » ••• وهكذا ، والأصل : شفاء الله المريض بسبب الطبيب ، وانبات الله البقل في وقت الربيع ، وجري الماء في النهر ، وصومي في النهار ـ ومنه قوله تعالى : « وان خفتم شـــقاق

= اشتعال حرارته بجامع الحسن في كل ثم استعير لفظ المشبه به وهو الشباب للمشبه فصار معنى الشباب كون الزمان في بدء ازدياد قوته •

(١) انما يقع المجاز في النسبة الاضافية اذا كانت الاضافة على معنى اللام أما اذا جعلت بمعنى « في » كانت حقيقة والمدار في هذا على قصـد المتكلم •

بينهما ، فهو من اضافة المصدر الى المكان ، وأصل الكلام : وان خفتم شقاق الزوجين فى الحالة الواقعة بينهما – وقوله تعالى : « بل مكر الليل والنهار » من اضافة المصدر الى الزمان ، والأصل : بل مكر الناس فى الليل والنهار .

والايقاعية هى النسب الواقعة بين الفعل والمفعول ، وسميت ايقاعية لأن الفعل المتعدى واقع على مفعوله نحو : « نومت الليـــل » أى أوقعت التنويم على الليل ، وحقه أن يقع على الشخص لأنه هو المفعول الحقيقى ، والأصل : نومت الشخص فى الليل – ومثله : « أجـــريت النهر » أى أوقعت الاجراء على النهر ، وحقه أن يقع على الماء لأنه المفعول الحقيقى ، والأصل : أجريت الماء فى النهر – ومنه قوله تعالى : « ولا تطيعوا أمر المسرفين » ، فقد أوقع الاطاعة على الأمر ، وحقها أن تقع على ذى الأمر لأنه المفعول به حقيقة ، والأصل : ولا تطيعوا المسرفين فى أمرهم .

قيل : هاتان النسبتان لم يشملهما تعريف المجاز العقلى اذ قد عرفوه بأنه اسناد الفعل أو ما فى معناه الخ – والمـــراد بالاســـناد النسبة التامة ، والنسبتان – الاضافية والايقاعية – ليستا من النسب التامة فالتعريف اذاً غير جامع ، وأجيب بأحد جوابين :

الأول – أن المراد بالاسناد فى التعريف مطلق النسبة فهـــو مجاز مرسل من اطلاق المقيد على المطلق .

الثانى – أن المراد بالاسناد ما هـــو أعم من أن يكون صريحاً ، أو مستلزما للصريح فالمجازات المتقدمة فى النسبتين – الاضافية ، والايقاعية – وان لم تكن اسنادات صريحة – هى مستلزمة لها ، فقولك مثلا : « بل مكر الليل والنهار » يستلزم : بل الليل والنهار ماكران ، وقولك « جرى النهر » و « صوم النهار » يستلزم : النهر جار ، والنهار صائم ، وقـــوله تعالى : « ولا تطيعوا أمر المسرفين » يستلزم : الأمر مطاع ... وهكذا .

والنسبة الانشائية كقوله تعالى : « يا هامان ابن لى صرحا » فان فيه اسناد الأمر بالبناء الى هامان ، مع أن البناء للعملة ، وأما هامان فســـبب

آمر (١) ـ ومثله : « لينبت الربيع ما شاء » ، وأصـــل المثال : لينبت الله بالربيع ما شاء ، ونحو : « ولتصم نهارك » ، « وليجد جدك » ، والأصل : ولتصم فى نهارك ، ولتجد جدا ، أى ولتجتهد اجتهادا ، وكقولك : « ليت النهر جار » ، فقد أسند الجرى الى ضمير النهر مجازا ، والأصل : ليت المـاء جار فى النهر ، وكقوله تعالى : « أصلاتك تأمرك ؟ » ـ أسند الفعل الى ضمير الصلاة مجازا على طريق الاستفهام ، والأصل : أيأمرك ربك فى صلاتك كيت وكيت ؟ ... وهكذا .

هذا ـ وقد ورد المجاز العقلى فى القرآن كثير(٢) .

قال تعالى : « واذا تليت عليهم آية زادتهم ايمانا » أسندت الزيادة وهى فعل الله الى الآيات لكونها سببا فى زيادة الايمان .

وقال تعالى : « يذبح أبنـــاءهم ويستحيى نساءهم » أســـند التذبيح والاستحياء اللذان هما فعل الجيش الى فرعون لأنه سبب آمر ـ والأصل : يذبح ويستحيى قوم فرعون بأمره وارادته .

وقال تعالى : « ينزع عنهما لباسهما » أسند نزع اللبـــاس عن آدم وحواء ، وهو فعل الله تعالى الى ابليس لأن سببه الأكل من الشجرة ، وقد نهيا عنه ، وسبب الأكل وسوسة ابليس لعنة الله عليه ، فهو سبب السبب .

وقال تعالى : « فكيف تتقون ان كفرتم يوما(٣) يجعل الولدان شيبا » أسند الفعل وهو « يجعل » الى الزمان لوقوعه فيه ، وهو كناية عن شدته ،

---

(١) قالوا ولا يتعين أن يكون المثال المذكور مجازا عقليا بل يجوز أن يكون من قبيل المجاز اللغوى وأن يكون « ابن » بمعنى : مر بالبناء .

(٢) قد رد بهذا على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلى أو اللغوى فى القرآن لايهام المجاز الكذب والقرآن منزه عنه ووجه الرد ان لا ايهام مع القرينة .

(٣) يريد يوم القيامة وهو منصوب على أنه مفعول به لأن الوقاية منه لا فيه ـ ثم ان « تتقون » يتعدى الى مفعولين الأولى محذوف والثـانى « يوما » على حذف مضاف والمعنى : فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم أى تصونونها من عذاب يوم ، ويتعدى الى واحد ويكون بمعنى الحذر والمعنى: فكيف تحذرون من عذاب يوم .

وكثرة ما فيه من هموم وأحزان لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ، أو كناية عن طوله ، وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة ، فيشيبون .

وقال تعالى : « وأخرجت الأرض أثقالها (١) » أى ما فيها من الدفائن والخزائن أسند الفعل وهو الاخراج الى الأرض التى هى مكان متعلق الاخراج ، وهو الشىء المخرج ، وحقه أن يسند الى الله تعالى . والأصل : وأخرج الله من الأرض أثقالها .

فكل ما تقدم من الأمثلة مجازات عقلية ؛ أسند فيها الفعل الى غير ما هو له ، وهو غيض من فيض مما ورد فى الذكر الحكيم .

غير أن السكاكى مع هذا أنكر (٢) المجاز العقلى – ورده الى الاستعارة بالكناية ، وجعل كل ما ذكر من أمثلة المجاز العقلى من قبيل الاستعارة بالكناية – فالاستعارة عنده فى نحو قولهم : « شفى الطبيب المريض » فى لفظ « الطبيب » الذى هو الفاعل المجازى ، لا فى الاسناد .

بيان ذلك – أنه يريد « بالطبيب » الفاعل الحقيقى مبالغة بقرينة نسبة الشفاء اليه – وتقرير الاستعارة عنده – على ما فهم من مذهبه – أن يشبه الفاعل المجازى « كالطبيب » فى المثال المذكور بالفاعل الحقيقى ، وهو « الفاعل المختار » فى تعلق الفعل بكل منهما – على ما سبق – ثم يذكر المشبه ، ويراد به حقيقة المشبه به بواسطة قرينة هى أن ينسب اليه شىء من لوازم المشبه به « كالشفاء » فى هذا المثال ، وكالأنشاب فى « أنشبت المنية أظفارها » .

(١) أثقال جمع ثقل بفتح الثاء والقاف وهو فى الأصل متاع البيت، فالتفسير المذكور تفسير مراد والاسناد فى هذه الآية الى المفعول به بواسطة حرف الجر وهو « من » وليس الاسناد الى الظرف المكانى لأن الارض ليست مكانا للفعل اذ لا يقال أخرج فيها بل أخرج منها لأن الأثقال مخرجة منها لا فيها ، والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته له لوقوعه فيه .

(٢) الحامل له على هذا الانكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البلغاء بارجاع أمثلة المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية – ويرد عليه بأن ذلك ليس بأولى من العكس .

ودليله على هذا : أن كل مجاز عقلي يمكن أن يقال فيه : هو ذكر المشبه ، وارادة المشبه به بواسطة قرينة ، وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية .

وما ذهب اليه السكاكي مردود اذ يترتب عليه أمران محظوران :

الأول – تجويز أمور تضافروا على منعها وهي :

١ – ظرفية الشيء في نفسه في قوله تعالى : « فهو في عيشة راضية » – ذلك أن الفاعل المجازي عنده يراد به الفاعل الحقيقي بقرينة اثبات ماهو من لوازم الفاعل الحقيقي له ، وحينئذ يكون المراد « بعيشة » في الآية صاحبها لأنه الفاعل الحقيقي ، ويصير الكلام : فهو في صاحب عيشة ؟ وظرفية الشيء في نفسه باطل واذاً يلزم ألا تصح الآية ، واللازم باطل اذ لا شك في صحتها .

٢ – اضافة الشيء الى نفسه في نحو قولهم : « نهاره صائم » من كل ما أضيف فيه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي بناء على مذهبه من أن المراد بالفاعل المجازي الذي هو « النهار » الفاعل الحقيقي الذي هو « الشخص » واضافة الشيء الى نفسه باطل واذا لزم ألا تصح هذه الاضافة ، واللازم باطل اذ لا شك في صحتها لوقوعها في قوله تعالى : « فما ربحت تجارتهم » .

٣ – ألا يكون الأمر بالبناء لهامان في قوله تعالى : « يا هامان ابن لي صرحا » لأن المراد بضمير «ابن» حينئذ هم «العملة» بناء على مذهبه من أن المراد بالفاعل المجازي وهو «هامان» الفاعل الحقيقي الذي هو « العملة » فيلزم أن يصير الكلام : يا هامان ابن يا عملة » ، فالنداء لشخص ، والخطاب مع غيره واللازم باطل لأن النداء لهامان ، فيكون الأمر له أيضا اذ لايجوز تعدد الخطاب في كلام واحد .

٤ – أن يتوقف على السماع من الشارع قولهم : « شفى الطبيب المريض » و « سرتني رؤيتك » ، ونحو ذلك من كل ما كان فيه الفاعل الحقيقي هو الله تعالى ذلك لأن أسماء الله توقيفية ، فلا يصح أن يطلق عليه

تعالى اسم « ما لم يرد اذن من الشارع » ولم يرد اطلاق لفظ « الطبيب أو الرؤية » على الله تعالى فلزم ألا يصح مثل هذه التراكيب واللازم باطل لأنه صحيح شائع عند القائلين بالتوقيف ، وعند غيرهم ـ سمع من الشارع أو لم يسمع ؟ وشيوعه يدل على أن المراد بهذه الأسماء غير الله •

الثاني ـ انتقاض ما ذهب اليه السكاكي من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بنحو : « نهاره صائم ، وليله قائم » من كل ما اشتمل على الفاعل الحقيقي كالضميرين في « نهاره وليله » ـ وذلك لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه ، وهما المشبه والمشبه به ـ أما المشبه فهو الضمير في « صائم وقائم » لأنه الفاعل المجازي ، وأما المشبه به فهو الضمير في « نهاره وليله » لأنه الفاعل الحقيقي اذ المراد به الشخص ـ واجتماع طرفي التشبيه في تركيب واحد مانع من حمل الكلام على الاستعارة ، وقد صرح السكاكي نفسه بذلك اذ اشترط في الاستعارة بالكناية ألا يذكر فيها المشبه به (١) أ هـ •

وأجيب عن السكاكي فيما اتجه اليه من المآخذ الأربعة السابقة بأن ذلك انما يتم لو أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ، ويراد المشبه به حقيقة كما فهم المعترض ، وليس كذلك ، بل المراد المشبه به ادعاء اذ لا يقول عاقل ان المراد « بالمنية » في قولنا : « مخالب المنية نشبت بفلان » هو الأسد الحقيقي ـ فهو انما يشبه المنية بالسبع ، ثم يبالغ في التشبيه ، فيدعي أن المنية فرد من أفراد السبع بحيث يصير للسبع فردان ـ فرد حقيقي ، وهو « ذلك الحيوان المفترس » وفرد ادعائي ، وهو « المنية » ثم يذكر المشبه ، ويريد به المشبه به ادعاء وحينئذ فلا يتجه عليه ما ذكر •

ورد هذا الجواب بأنه اعتراف بما أنكره ، ووقوع فيما فر منه ـ ذلك

---

(١) هذا التوجيه يفيد أن الضمير في كل من « صائم وقائم » راجع للنهار والليل بمعنى الفاعل المجازي وهو الزمان ، فالمضاف والمضاف اليه في « نهاره وليله » حينئذ شيآن اذ أن المضاف بمعنى الزمان والمضاف اليه بمعنى الشخص ـ وهذا يخالف ما تقدم من أن المراد بالنهار والضمير المضاف اليه شيء واحد ، وأن المراد بالليل وضميره المضاف اليه شيء واحد كذلك ـ وأجيب بأن لا مانع من أن يراد هذا أو ذاك فكلاهما ممنوع ولا مفر لسكاكي من لزوم واحد من الأمرين •

أن المشبه به ادعاء فى نحو قولك : « أنشبت المنية أظفارها » مثلا انما هـو المشبه ، وقد أسند اليه ما هو من لوازم المشبه به حقيقة ، وهو «الانشاب»، وكان حقه أن يسند الى المشبه به الحقيقى ، وهو «السبع» ؛ فيكون حينئذ اسنادا للشيء الى غير ما هو له ، وذلك هو المجاز العقلى بعينه فالسكاكى فى كلتا الحالين مؤاخذ ـ سواء أراد بالمشبه المشبه به حقيقة ، أو ادعاء •

وأجيب عنه فى الاعتراض الأخير بأنا لا نسلم أن ذكر طرفى التشبيه مطلقا مانع من الحمل على الاستعارة ، وانما يمنع من الحمل عليها ذكرهما على وجه ينبىء عن التشبيه ، ويدل عليه بألا يصـــح المعنى الا بمراعاة التشبيه ، وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشـــبه نحو : « عنترة بنى عبس أسد » ، أو وقع حالا منه ، أو صـفة له نحو : حمـــل عنترة على الأعداء أسدا ، ومررت برجل أسد ؛ فان حمل الأسد على عنترة ؛ أو وقوعه حالا منه ؛ أو وصف الرجل به ممنوع لتباين المفهومين ، فيتعـين اذاً الحمل على التشبيه بتقدير أداته •

أما اذا كان الجمع بين الطرفين على وجه لا ينبىء عن التشبيه ، ولا يدل عليه فذلك لا يمنع من أن يكون استعارة كما فى قولك : « ســـيف عمرو بن معديكرب فى يد أسد » ، ولقيت من خالد بن الوليد أسدا ـ ومنه قولهم : « نهاره صائم » « وليله قائم » (١) بدليل أن السكاكى نفسه جعل قول الشاعر :

لا تعجبوا من بلى غـــلالته ‌ ‌ ‌ ‌ قد زر أزراره على القمر(٢)

من باب الاستعارة استعير فيه لفظ « القمر » لذات المحبوب ، مع ذكر

---

(١) على اعتبار أن الاضافة فيهما على معنى اللام فان كانت الاضافة بيانية وهى ما يكون المضاف فيها عين المضاف اليه ولو على سبيل المبالغة كان المثالان المذكوران من قبيل ما ذكر فيه الطرفان على وجه ينبىء عن التشبيه لأن الاضافة حينئذ فى معنى حمل أحد الطرفين على الآخر مبالغه فى معنى الالحاق كما فى لجين الماء •

(٢) « البلى » بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى صار خلقا و « الغلالة » شعار يلبس تحت الثوب ، « والأزرار » جمع زر بكسر الزاى وهو ما يوضع على القميص يقال زر القميص اذا شد أزراره عليه •

الطرفين ، وهما « القمر » ، و « ضمير » أزراره باعتباره راجعاً الى المحبوب المشبه بالقمر ، أو «ضمير» غلائله الراجع اليه •

تنبيهان :

الأول ـ اعلم أن الحقيقة والمجاز من مباحث علم البيان وانما أوردوهما في علم المعاني استطراداً لأدنى مناسبة ـ وليس بسديد ما علل به بعضهم من أنهما من أحوال اللفظ اذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر في علم المعاني لأنه لا يبحث فيه عن جميع أحوال اللفظ ، بل عن الأحوال التي بها المطابقة لمقتضى الحال ـ ولا يقال : ان الاضافة للعهد ، أي أحوال اللفظ المعهودة ، وهي الأحوال التي بها المطابقة لأنهم لم يذكروا للحقيقة والمجاز العقليين أحوالا تقتضيهما كما ذكروا لغيرهما •

الثاني ـ هذه الأحوال الأربعة المتقدمة ـ وهي التأكيد وعدمه ، والحقيقة والمجاز العقليان ـ كما تكون في الاسناد الخبري تكون أيضاً في الانشاء فاذا قلت لشخص : « ابن لي قصراً » فان كان ذلك الشخص أهلا للبناء بنفسه فالاسناد حقيقة عقلية ، والا فمجاز عقلي ، واذا كان المخاطب قريب الامتثال قيل له : « أقبل » من غير تأكيد ، وان كان شديد البعد عن الامتثال قيل له « أقبلن » بالنون المشددة ، وان كان غير شديد البعد عن الامتثال قيل له « أقبلن » بالنون الخفيفة وانما اختص الحديث في ذلك بالخبر لأنه المقصود الأعظم في نظر البلغاء لكثرة مباحثه •

اختبار وتمرين

١ ـ عرف الحقيقة العقلية ، وبين المراد « بالفعل ، وما في معناه » ، و « بالشيء » الذي يسند اليه الفعل ؟ أو ما في معناه ؟ مع بيان ذلك بمثالين أحدهما للفعل ؟ والثاني لما في معناه •

٢ ـ بين المراد بقوله : « عند المتكلم في ظاهر حاله » وهل هو للاخراج أو للادخال ؟ وضح ذلك وضوحاً تاما •

٣ – اذكر أقسام الحقيقة العقلية ، ووجه هذا التقسيم ، ومثل لكل بمثال .

٤ – عرف المجاز العقلى ، وبين لم كان عقليا ، وما الفرق بين العقلى واللغوى من حيث النسبة ؟

٥ – بين المراد بلفظ « غير » الواقع فى تعريف المجاز العقلى ؟ وهل المراعى فيه حال المتكلم أو الواقع ؟ وهل يترتب على ذلك شىء ؟ فصل القول فى ذلك .

٦ – اذكر أقسام المجاز العقلى ، ومثل لكل بمثال ، مع بيان قرينة المجاز فى كل منها ، وبين هل يكتفى بوجود القرينة ، أم لا بد من نصبها، وبم يكون نصب القرينة ، وما منشأ هذا التقسيم ؟

٧ – بين معنى قوله : « للملابسة » فى تعريف المجاز ، ووضح ذلك بمثال ، ثم اذكر ثلاثة أنواع من ملابسات الفعل ، مع التمثيل لكل نوع .

٨ – بين معنى قوله « بتأول » ، وسبب وجوب التقييد به ، وما الذى يخرج بهذا القيد ؟ وما الفرق بين قول الجاهل : « أنبت الربيع البقل » والأقوال الكاذبة ، مع أن كليهما غير مطابق للواقع ، وما رأى السكاكى فى هذا القيد ؟

٩ – قسم القرينة ، وعرف كل قسم ، مع التمثيل ، واذكر من أى نوعى القرينة المعنوية قول المؤمن : « أشاب رأسى الزمان » ، وهلا كان من نوع المستحيل عقلا ؟

١٠ – اذكر باختصار ما وقع من النزاع بين الخطيب ومناصريه ، وبين الامام عبد القاهر فى وجوب أن يكون للمجاز العقلى حقيقة ، أو عدم وجوبه ، مع بيان ما يتحصن به كل من الطرفين من دليل .

١١ – قسم المجاز العقلى باعتبار طرفيه ، مع التمثيل لكل قسم ، ومن أى الأقسام قولهم : أحيت الجاهل آيات الكتاب الحكيم ؟

١٢ - مقتضى تعريفهم المجاز العقلى : بأنه اسناد الفعل الخ ، وجعله من أحوال الاسناد الخبرى أنه خاص بالنسب التامة الخبرية ، مع أنه يجىء فى النسب غير التامة كالاضافية والايقاعية كما يأتى أيضا فى النسب الانشائية فما الجواب على هذا ؟

١٣ - أنكر السكاكى المجاز العقلى ، ورده الى الاستعارة بالكناية ، فما دليله ؟ وما الذى ردوا به عليه ، وبماذا أجيب عنه تأييداً لدعواه ؟ فصل القول فى هذه المسألة .

١٤ - بين ما طابق الواقع ، والاعتقاد ، وما طابق أحدهما ، وما لم يطابق واحداً منهما ، مع بيان كونه حقيقة أو مجازاً ، ومع تعيين قرينة المجاز فيما يأتى :

١ - قال الجاهل : شيبتنى الهموم والأحزان لمن يعلم أنه مؤمن يضيف الاشابة الى الله ، والمتكلم يعلم ذلك .

٢ - قال المؤمن : أخرج الله النبات لمن يعتقد ايمانه .

٣ - قال الجاهل : أنضر الله الأرض لمن يعلم حاله ، والمتكلم يعلم منه ذلك .

٤ - قال الجاهل : قوس ظهرى الدهر ، وألانت قناتى الأيام « لمن يعلم حاله » .

٥ - قال الجاهل : أدر الله الضرع ، وأنضج الزرع لمن يخفى حاله عنه .

٦ - قال المؤمن : شفى الله المريض « لمن يعتقد أنه جاهل يضيف الشفاء الى الطبيب » وعلم المتكلم منه ذلك .

٧ - ما الحكم فيما لو قال رجل كذباً : « حضر الأمير » لمن لا يعلم أنه كاذب ، وما الحكم اذا قال ذلك لمن يعلم كذبه ، وهو يعلم منه ذلك ؟

الجواب على السؤال الأخير

١ – مجاز عقلى بالنظر لحال المخاطب وهو مطابق للاعتقاد دون الواقع وعلم المخاطب بأنه مؤمن قرينة المجاز ، وعلم المتكلم باعتقاد المخاطب نصب لهذه القرينة .

٢ – حقيقة عقلية وهو مطابق للاعتقاد والواقع .

٣ – مجاز عقلى بالنظر لحالهما معاً وهو مطابق للواقع دون الاعتقاد ، وعلم المخاطب بحال المتكلم قرينة المجاز ، وعلم المتكلم باعتقاد المخاطب نصب لهذه القرينة .

٤ – حقيقة عقلية وهو مطابق للاعتقاد والواقع .

٥ – حقيقة عقلية بالنظر الى ظاهر حال المتكلم وهو مطابق للواقع دون الاعتقاد ، واعتقاد المخاطب بأنه جاهل قرينة المجاز ، وعلم المتكلم باعتقاده نصب للقرينة .

٦ – مجاز عقلى بالنظر الى حال المخاطب وهو مطابق للاعتقاد والواقع ، واعتقاد المخاطب بجهل المتكلم قرينة المجاز ، وعلم المتكلم باعتقاده نصب لهذه القرينة .

٧ – حقيقة عقلية فى الأول بالنظر لظاهر حال المتكلم ، وهى لم تطابق الواقع ولا الاعتقاد – ومجاز عقلى فى الثانى بالنظر لحالهما معا ، ولم يطابق واحدا منهما .

تمرين على هذا السؤال يطلب جوابه

قال الجاهل : أبرأ الدواء الجرح لمن يعلم أنه مؤمن يضيف الابراء الى الله ، قال رجل كذبا : « غمرت أراضينا المياه » لمن يعلم كذبه ، وهو يعلم ذلك منه . قال مؤمن : « هدى الله العاصى » لمن يعتقد ايمانه وأنه يضيف الهداية الى الله تعالى . قال مؤمن : « أزال الله كربى » لمن يعتقد أنه جاهل يضيف الازالة الى غير الله من المؤثرات . قال جاهل : « أفنى

الله الانسان » لمن يعلم أنه جاهل يضيف الافناء الى الزمن • قال رجل هو كاذب : « أخصبت أراضينا » لمن لا يعلم كذبه • قال جاهل : « أزهر الله النبات » لمن يخفى حاله • قال جاهل : « أذبل الشتاء الزهر لمن يعلم حاله » •

أحوال المسند اليه

أحوال المسند اليه هي ما يعرض له من حيث(١) انه مسند اليه من ذكر وحذف ، وتعريف ، وتنكير ، وتقديم ، وتأخير ؟ وغير ذلك مما سيأتى •

ذكر المسند اليه :

المسند اليه هو المحكوم عليه ـ فاعلا كان ، أو نائب فاعل ، أو مبتدأ أصلا أو حالا ـ وأحواله هي ما يعرض له من ذكر ، وحذف ، وتعريف ، وتنكير ، وتقديم ، وتأخير ، وغير ذلك مما سيأتى فى أبوابه مفصلا •

واعلم أن المسند اليه واجب الذكر اذا لم تقم عليه قرينة ، ولا بحث لنا فيه فاذا دلت عليه قرينة من ذكر أو حال جاز ذكره وحذفه ، وهذا ما نحن بصدد البحث فيه ـ ذلك أن البحث انما هو فى مرجحات الذكر على الحذف ، أو العكس ، وذلك انما يكون حيث يجوز ذكره وحذفه لقيام قرينة عليه ، ومرجحات الذكر كثيرة نذكر منها ما يلى :

---

(١) هذه حيثية تقييد احترز بها عن الأمور العارضة للمسند اليه لامن هذه الحيثية ككونه حقيقة أو مجازا فانهما عارضان له لا من حيث انه مسند اليه من حيث الوضع ، وككونه كليا أو جزئيا فانهما عارضان له من حيث لفظه ، وككونه ثلاثيا أو رباعيا فان ذلك عارض له من حيث عدد حروفه • وليست حيثية تعليل اذ يفيد ذلك أن الحذف والذكر وغيرهما من سائر الأحوال المذكورة فى أبوابها بعد عارضة له من أجل كونه مسندا اليه مع أنه ليس كذلك بل هذه الأحوال انما تعرض له من أجل الدواعى التى ستذكر فى أبوابها ـ ولا يقال : ان « الرفع » من الأحوال التى تعرض له من حيث انه مسند اليه فكان حقه أن يذكر فى هذا الفن لأن اضافة أحوال للمسند اليه للعهد وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع فانه وان كان عارضا من هذه الحيثية لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال •

١ - كون ذكر المسند اليه هو الأصل أى الكثير ، وليس هناك ما يقتضى حذفه فى قصد المتكلم (١) أى محل كون الأصالة علة تقتضى الذكر حيث لم تعارضها علة أخرى تقتضى الحذف ؟ قصد اليها المتكلم ؟ والا روعيت وأهملت علة الأصالة لضعفها - بخلاف سائر نكات الذكر فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة حتى اذا وجدت معها نكتة للحذف فلا بد من مرجح لاحداهما .

٢ - قلة الثقة بالقرينة لضعفها - اما لخفائها فى نفسها واما للاشتباه فيها - فالأول أن يذكر المسند اليه فى حديث ، ثم تمضى فترة حتى يطول عهد السامع به ، فيذكر ثانيا لاحتمال غفلة السامع عنه لطول العهد به - والثانى أن يذكر المسند اليه فى حديث ، ثم يحول مجرى الحديث فى شأن غيره ، فيذكر ثانياً لئلا يشتبه السامع فى المحدث عنه - أهو الأول أم الثانى ؟ فقد ضعف التعويل على القرينة فى الموضعين لما ذكرنا - مثال ذلك أن تقول : « شوقى نعم الشاعر » ، فتذكر المسند اليه اذا سبق لك ذكر « شوقى » فى حديث سابق وطال عهد السامع به ، أو ذكر معه كلام فى شأن غيره .

٣ - التنبية على غباوة السامع ، وأنه لا يفهم الا بالتصريح - لقصد افادة أن الغباوة وصفه ، أو لقصد اهانته وتحقيره كما تقول لسامع القرآن: « القرآن كلام الله » فتذكر المسند اليه تنبيهاً على أن المخاطب موسوم بميسم الغباوة ؟ لا ينبغى أن يكون الخطاب معه الا هكذا .

٤ - زيادة الايضاح والتقرير(٢) أى ايضاح المسند اليه ، وانكشافه لذهن السامع ، وتثبيته فى نفسه كما تقول : « هؤلاء جدوا وهؤلاء بلغوا الذروة » ذكر المسند اليه وهو اسم الاشارة الثانى لقصد زيادة الايضاح

---

(١) انما شرطنا قصد المتكلم لأن المقتضى للحذف موجود دائما كالاحتراز عن العبث فى ذكره مثلا فالمدار اذا على قصد المتكلم .

(٢) المراد بالتقرير مطلق الاثبات وحينئذ فبيان الزيادة فى الايضاح والتقرير أن فى القرينة ايضاحا وتقريرا للمسند اليه من حيث دلالتها عليه وان المحذوف لدليل كالمذكور وفى التصريح بالمسند اليه مع قيام القرينة عليه زيادة فى ايضاحه وتقريره .

والتقرير ؟ وأن هؤلاء الذين ثبت لهم الاجتهاد هم أنفسهم الذين ثبت لهم بلوغ الذروة ، فتكرار « هؤلاء » أفاد اختصاصهم بكل واحد من الاجتهاد وبلوغ الذروة مميزا لهم عمن عداهم ، وفى هذا الايضاح والتقرير ما لا يخفى - ومنه قوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون » فذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير على نحو ما بينا فى المثال قبله - غير أن فى التمثيل بالآية نظراً اذ ليست من قبيل ما لو لم يذكر فيه المسند اليه لكان محذوفا كما هو فرض المسألة لأننا لو حذفنا اسم الاشارة الثانى لم يكن المسند اليه محذوفا اذ أن جملة « هم المفلحون » مركبة من مسند ومسند اليه ، وهى اما معطوفة على خبر اسم الاشارة الأول ، أو معطوفة على جملة « أولئك على هدى من ربهم » وعلى كلا الاحتمالين لا حذف للمسند اليه .

٥ - اظهار(١) تعظيمه ، أو تحقيره اذا كان اسمه مما يفيد معنى التعظيم أو الحقارة كأن يسألك شخص : « هل رجع خالد ؟ » فتقول : « رجع الشجاع المقدام » ، أو « رجع الجبان الرعديد » ، فتذكر المسند اليه فى الأول تعظيما له ، وفى الثانى اهانة وتحقيرا - وكما تقول : « نعم : أمير البلاد يخاطبك » فى جواب من سأل : هل الذى يخاطبنى فلان ؟ أو تقول : « قدم السفيه » جوابا لمن سأل : هل قدم زيد ؟

٦ - التيمن والتبرك بذكره لأنه مجمع اليمن والبركات كما تقول : نبينا عليه الصلاة والسلام قائل هذا القول جوابا لمن قال : هل قال هذا القول رسول الله ؟ فتذكره تيمناً بذكره وتبركا به .

٧ - التلذذ بذكره كقولك : الله حسبى ، ومحمد شفيعى ، وكقولك: « حضر الحبيب » جوابا لمن قال : هل حضر فلان ؟ يريد هذا الحبيب ، فتجرى ذلك على لسانك لقصد التلذذ بسماع هذه الألفاظ .

(١) انما زيد لفظ اظهار لأن المسند اليه يفيد التعظيم فى حال الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لاظهار التعظيم .

٨ ـ بسط الكلام واطالته ، وذلك حيث يكون اصغاء(١) السامع مطلوبا للمتكلم لخطر مقامه ، أو لقربه من قلبه ، ولهذا يطال الكلام مع الأحباء مثاله ، قوله تعالى حكاية لقول موسى عليه السلام : « هى عصاى أتوكأ عليها ، وأهش بها على غنمى » الآية ، قال ذلك حين سأله تعالى : « وما تلك بيمينك يا موسى » ؟ ، وكان يكفى فى الجواب أن يقول : « عصا » لأن « ما » للسؤال عن الجنس لكنه ذكر المسند اليه ، وهو « الضمير » حبا فى اطالة الكلام فى حضرة الذات العلية ، وأى مقام يستدعى بسط الكلام فيه كهذا المقام ؟ ، ولهذا لم يكتف موسى عليه السلام بذكر المسند اليه ، بل أعقب ذلك بذكر أوصاف لم يسأل عنها ، فقال : أتوكأ عليها الى آخر الآية(٢) ـ ومثله أن يسألك انسان تحبه وتجله : ماذا بيدك ؟ فتقول له : « هذا كتابى رفيقى فى غربتى ، وسميرى فى وحدتى » وكان يكفى أن تقول : « كتاب » لأن السؤال عن جنس ما بيدك لكنك ذكرت المسند اليه حبا فى اطالة الكلام فى حضرة من تحبه ولذلك أضفت اليه وصفين لم تسأل عنهما .

٩ ـ قصد التهويل والارهاب كقولك : أمير البلاد يأمرك بكذا ، فتذكر المسند اليه باسم الامارة تهويلا للمخاطب ، وارهاباً ليكون ذلك أدعى الى الامتثال والطاعة .

---

(١) المراد باصغاء فى الآية لازمه وهو السماع ـ فيكون مجازا مرسلا وانما كان المراد ذلك هنا لأن الاصغاء بالمعنى المعروف الذى هو امالة الأذن لسماع الكلام محال فى حقه تعالى .

(٢) الاجمال فى آخر الآية فى قوله : ولى فيها مآرب أخرى ، ينافى حمل الآية على البسط والمناسب لذلك تفصيل تلك المآرب ـ والجواب أحد احتمالين الأول أن يكون موسى كان يترقب السؤال منه تعالى عن تفصيل ما أجمل فيتلذذ بخطاب الله له ـ الثانى ـ أن يكون الحياء قد غلب عليه لمزيد المهابة والاجلال فلم يستطع الاسترسال فى القول ـ ثم ان فى جواب موسى عليه السلام اشكالا وهو أن السؤال «بما» عن الجنس فكيف أجاب بالشخص ، بل ولم ذكر هذه الصفات وهى غير مسئول عنها وانما المسئول عنه الجنس ؟ ـ ويجاب بأنه أجاب عن الجنس فى ضمن هذا الفرد فكأنه قال : هى جنس هذا الفرد ـ وان « ما » كما تكون للسؤال عن الجنس قد تكون للسؤال عن الصفة فموسى عليه السلام احتاط فجمع فى جوابه بين الأمرين لاحتمال أن يكون السؤال عن هذا أو ذاك أو عنهما معا .

١٠ ــ اظهار التعجب من المسند اليه اذا كان الحكم غريباً يندر وقوعه كما في قولك : « على يصرع الأسد » ، أو « يحمل كذا طنا من حديد » اذا دلت عليه قرينة ، فتذكر المسند اليه لقصد اظهار التعجب من شدة بأسه .

١١ ــ قصد التسجيل على السامع بين يدى القاضى حتى لا يكون له سبيل الى الانكار والتنصل كأن يقول القاضى لشاهد واقعة : هل أقر هذا بأن عليه لعلى كذا ، فيقول الشاهد : نعم محمد هذا أقر بأن عليـــه لعلى كذا ، فيذكر المسند اليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا الى الانكار فيما لو لم يذكر اسمه بأن يقول للقاضى مثلا عند التسجيل عليـه كتـابة : انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى ، فأجاب بما أجاب به ، ولذلك لم أنكر ، ولم أطلب الاعذار فيه (١) .

الى غير ذلك من نكات الذكر اذ ليست سماعية حتى يمكن استيعابها بل المدار فى ذلك على الذوق السليم ، فما عـده الذوق داعيا من دواعى الذكر أو الحذف ، أو غيرهما عمل به ، وان لم يذكره أهل الفن .

حذف (٢) المسند اليه :

يحذف المسند اليه لأغراض نذكر منها ما يلى :

١ ــ الاحتراز عن العبث فى ظاهر الأمر لدلالة القرينة عليه ، وذلك أن ما قامت عليه قرينة ، ووضح أمره يكون ذكره عبثـا فى ظاهر الأمر لأنه معلوم من القرينة ، فلا معنى لذكره ، وينبغى أن يصـان كلام البليغ عن العبث ــ مثال ذلك أن تقول : « حضر » تريد « الأمير » اذا كان هناك قرينة من لفظ أو حال تدل على أن الذى حضر هو الأمير ، فتحذف المسند

---

(١) الاعذار ابداء العذر

(٢) انما عبر هنا فى جانب المسند اليه بالحذف وفى جانب المسند بالترك على ما سيأتى لأن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر تخيل أنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فليس بهذه المثابة لانه وصف المسند اليه والوصف متوقف على الموصوف من غير عكس فهو اذا أدنى مرتبة منه .

اليه قصداً الى التحرز عن العبث في ذكره لقيام القرينة الدالة — وانما كان العبث ظاهريا ؟ لأن الحقيقة أن لا عبث فى ذكره ، وان قامت عليه قرائن لأن المسند اليه أعظم ركنى الاسناد اذ هو المحكوم عليـــه ، فلا يكتفى فيـــه بالقرينة ، بل ينبغى مع ذلك أن ينص عليه اهتماماً بأمره .

٢ — تخيل العدول الى أقوى الدليلين (١) — اللفظ والعقل أى أن يقصد المتكلم أن يخيل للسامع أنه عدل الى أقوى الدليلين ، وهو العقل .

بيان ذلك — أن الدال على المسند اليه عند حذفه هو « العقل » ، وأن الدال عليه عند ذكره هو « اللفظ » غير أن العقل أقوى دلالة من اللفظ لأن العقل ليس بحاجة دائما الى اللفظ فى الدلالة ، بل كثيراً ما يستقل بها كما فى المعقولات الصرفة ، وكما فى دلالة الأثر على المؤثر — بخلاف اللفظ فانه دائما مفتقر الى العقل فى الدلالة ، اذ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون معونة العقل ، فالعقل آلة الادراك ، ولكن الحقيقة أن العقل أيضا غير مستقل فى الدلالة عند الحـذف ، وانمـا يدل بمعـونة اللفظ المقدر المدلول عليـه بالقـرائن ، فكلاهما رد‌ء للآخـر ، وحينئذ لم يتحقق العـدول الى أقوى الدليلين ، من أجل هذا جعلوا النكتة فى الحذف قصـــد العدول المتخيل لا المتحقق — مثال ذلك قولك فى المثـــال السابق : « حضر » تريد الأمير فقد حذف المسند اليه لأن المتكلم يريد أن يدخل فى روع السامع ، وفى خياله أنه عدل عن أضعف الدليلين الى أقواهما وهو « العقل » كما بين .

٣ — ضيق المقـام عن اطالة الكلام بسبب ما قد يعترى المتكلم من توجع أو ضجر ناشئين من أحـداث الزمان ، أو تباريح الهـوى ؟ بحيث لا يستطيع التكلم بأكثر مما يفيد الغرض كما فى قول الشاعر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن طويل

لم يقل : « أنا عليل » لضيق صـدره عن الاطالة بسبب ما ينوء به

---

(١) أى على المسند اليه .

من أعباء الهموم ، أو مايعانيه من آلام الهوى، ومنه قوله تعالى(١) : «فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم » لم تقل « أنا عجوز » لما تحسه من ضيق الصدر عن الاطالة فى القول بسبب ما انتابها من عقم ، وما لحقها من كبر .

٤ ـ الحذر من فوات الفرصة كأن يقول رجل لصائد : « غزال » يريد : « هذا غزال » فيحذف المسند اليه وهو « هذا » مخافة أن تفوت الفرصة باطالة الكلام ، فيفلت الصيد من يد الصائد ـ ومثله قولك : « قطار » لواقف فى طريقه غافلا عنه أى هذا قطار فتحذف المسند اليه انتهازاً للفرصة حتى لا يدهمه القطار .

٥ ـ اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة على المسند اليه أيتنبه اليه لهذه القرينة القائمة ، أم لا يتنبه الا بالتصريح ؟ ـ مثال ذلك أن يحضر اليك رجلان تربطك بأحدهما صداقة ، فتقول لآخر يعلم بهذه الصلة : « غادر » تريد أن تقول : الصديق غادر ، فتحذف المسند اليه اختباراً للسامع أيتنبه الى أن المسند اليه المحذوف هو « الصديق » بقرينة ذكر « الغدر » اذ لا يناسب الا الصديق أم لا يتنبه ؟ ـ ومثله قولك : « مستفاد نوره من الشمس » تريد « القمر » فتحذفه اختباراً لذكاء السامع .

٦ ـ اختبار مقدار تنبه السامع ومبلغ ذكائه عند قيام قرينة خفية على المسند اليه أيتنبه بالقرائن الخفية أم لا ؟ ـ مثال ذلك أن يحضرك شخصان تجمعك بهما صداقة غير أن أحدهما أقدم من الآخر فيها ، فتقول لآخر يعلم بهذه الصحبة : « جدير بالاحسان » تريد أقدمهما صحبة ، وهو « محمد » مثلا ، فتحذف المسند اليه اختباراً لمبلغ ذكاء المخاطب أيتنبه الى هذا المحذوف لهذه القرينة الخفية ، وهى أن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة ، دون حادثها أم لا يتنبه (٢) ؟

---

(١) حكاية عن قول السيدة سارة عند ما دخل الملائكة المكرمون على زوجها ابراهيم عليه السلام وبشروه بأنه سيولد له ولد كثير العلم هو اسحق عليه السلام فلما بلغها ذلك صاحت ولطمت وجهها وقالت ياويلتا : أألد وأنا عجوز وهذا بعلى شيخا ؟ ان هذا لشىء عجيب .

(٢) حكى عن بعض خلفاء بنى العباس أنه ركب سفينة مع أحد ندمائه فسأله الخليفة : أى طعام أشهى عندك فقال : مخ البيض المسلوق فاتفق عودهما هنالك فى القابل فقال له الخليفة : مع أى شىء ؟ فأجاب النديم . مع الملح فتعجب الخليفة من قوة استحضاره وكمال تنبهه ويقظته .

٧ ـ ايهام(١) صون المسند اليه عن لسانك من أن يتلوث بنجاسة بمروره عليه لكونه عظيما خطيراً ـ أو ايهام صون لسانك عنه لحقارته وابتهانه ـ فالأول نحو : « رافع راية التوحيد ، هادم دعائم الشرك » تريد النبى صلى الله عليه وسلم فتحذفه مخافة أن يتلوث من لسانك ـ والثانى نحو قولك : « مخذول مطرود » تريد ابليس اللعين ، فتحذفه لئلا يتلوث اللسان بذكره ـ وكما يكون الحذف لايهام صونه عن اللسان أو عكسه يكون أيضا لايهام صونه عن سماع المخاطب ، أو عكسه .

٨ ـ تأتى الانكار وتيسره عند الحاجة اليه ـ مثال ذلك أن يحضر اليك جماعة من بينهم خصم لك ، فتقول لآخر : « وغد لئيم » تريد هذا الخصم ، فتترك ذكر اسمه ليتأتى لك الانكار عند لومه لك على سبه ، فتقول له : ما عنيتك وانما أردت غيرك .

٩ ـ تعين المسند اليه(٢) ـ اما لأن المسند لا يصلح الا للمسند اليه ، أو لأن المسند كامل فيه ـ واما لأن المسند اليه معهود بين المتكلم والمخاطب ـ فمثال الأول قولك : « عالم الغيب والشهادة » تريد الله سبحانه ، فتحذفه لتعينه اذ أن علم الغيب والشهادة وصف خاص به تعالى ؟ لا يكون لسواه ـ ومثال الثانى : قولك : « عادل فى حكومته » تريد عمر الفاروق ، فتحذفه لتعينه لأن صفة العدالة بلغت فيه الكمال ـ ومثله قولهم : « أمير الشعراء » يريدون « شوقى » ، فيحذفونه لتعينه لأن صفة الشاعر بلغت فيه الذروة ـ ومثال الثالث قولك : « حضر اليوم » تريد انسانا معينا بينك وبين مخاطبك.

١٠ ـ ادعاء تعين المسند اليه كقولك ، « وهاب الألوف » تريد

---

(١) انما عبر بالايهام لأن التلوث المراد صون الذكر أو اللسان عنه أمر اعتبارى محض

(٢) قيل ان ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذكر التعيين لانه متى نعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث ـ وأجيب بأن القصد الى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث ، فقد يجوز أن يقصد أحدهما مع الذهول عن الآخر فتكون نكتة الحذف للبليغ قصد التعين دون الاحتراز وان كان حاصلا ـ ويمكن أن يقال ذلك فى سائر النكات التى يمكن اجتماعها

« الأمير » فتحذفه لتعينه ادعاء ، وأنه لا يتصف بذلك أحد من رعاياه — وانما كان تعينه ادعائيا لأنه يمكن غيره من أفراد شعبه أن يبذل ذلك •

١١ — المحافظة على وزن ، أو سجع ، أو قافية — مثال الأول قـول الشاعر :

على أنني راض بأن أحمل الهوى   وأخلص منـه لا على ولاليا

أى لا على شىء ، ولا لى شىء • حذف المسند اليه فيهما ، وهو لفظ « شىء » لأن فى ذكره افساداً لوزن البيت — ومثله قول الشـاعر المتقدم : قال لى كيف أنت قلت عليل ••• لم يقل أنا عليل محافظة على الوزن — ومثال الثانى قولهم : « من طابت سريرته حمدت سيرته » أى حمد الناس سيرته ، فحذف المسند اليه(١) ، وهو « الناس » ، محافظة على الســجع المستلزم رفع الفاصلة (٢) من الفقرة الثانية ، وهى قوله : « سيرته » اذ لو ذكر المسند اليه لكانت الأولى مرفوعة ، والثانية منصوبة — ومثله قولهم : « من كرم أصله وصل حبله » أى وصل الناس حبله ، فحـذف المسند اليه محافظة على السجع على نحو ما سبق — ومثال الثالث قول لبيد :

وما المرء والأهلون الا ودائع   ولا بد يوما أن ترد الودائع

أى أن يرد الناس الودائع ، فحذف المسند اليه وهو لفظ « الناس » للمحافظة على القافية ، ولولاه لاختلفت لصــيرورتها مرفوعة فى الشطر الأول ، منصوبة فى الثانى — ومثله قول الشاعر :

قد قال عذول منـاك أتى   فأجبت وقـلت : كـذبت متى
فقال حبيـك ذو خفـر   وكبير الســن فقلت فتى

فالمسند اليه فى البيتين محذوف محافظة على القافية تقديره متى الاتيان وهو فتى (٣) •

---

(١) المراد بالمسند اليه الأصلى الذى هو الفـاعل وهذا لا ينافى أن نائب الفاعل مسند اليه أيضا •
(٢) هى الكلمة الأخيرة من جملة مقارنة لأخرى •
(٣) وفى مثل هذا محافظة على الوزن الا أنه غير مقصود ، وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد

١٢ – اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه كقولهم فى المثل : « رمية من غير رام » (١) أى هى رمية موفقة ممن لا يحسن الرمى حذف المسند اليه وهو « الضمير » اتباعا لما ورد فى استعمالاتهم من ترك المسند اليه فى مثل هذه المواضع ـ ومثله قولهم : « شنشنة أعرفها من أخزم »(٢). أى هى شنشنة ، فحذف المسند اليه اتباعا للاستعمال الوارد ـ ومنه قولهم فى النعت المقطوع الى الرفع لقصد انشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم ؛ « الحمد لله أهل الحمد » برفع أهل ، وقولهم : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » برفع الرجيم ، وقولهم : « اللهم ارحم عبدك المسكين » برفع المسكين على تقدير : هو أهل الحمد ، وهو الرجيم ، وهو المسكين ، فقد حذف المسند اليه فى هذه المثل اتباعا للاستعمال الوارد على تركه فى نظائرها كقول العرب : « الحمد لله الكريم » برفع الكريم على المدح ، وقولهم : « مررت بزيد الخبيث » برفع الخبيث على الذم ، وقولهم : « اللهم ارحم عبدك الفقير » برفع الفقير ـ ومن هذا القبيل قول ابن عنقاء الفزارى يمدح عميلة وقد شاطره ماله لفقره(٣) :

---

(١) مثل يضرب لمن صدر منه فعل ليس أهلا له قاله الحكم بن يغوث حين نذر أن يذبح مهاة على الغبغب وهو جبل بمنى وكان من أرمى الناس فصار كلما رمى مهاة لا يصيبها ومكث على ذلك أياما حتى كاد يقتل نفسه فخرج معه ابنه « مطعم » الى الصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها وكان لا يحسن الرمى فقال الحكم عندئذ : رمية من غير رام فصار مثلا .

(٢) هذا المثل عجز بيت قاله أبو أخزم الطائى ـ كان ابنه أخزم يؤذيه كثيرا ، ثم مات فى حياة أبيه ، وترك أولادا له فوثبوا على جدهم يوما وأوسعوه ضربا حتى أدموه فأنشد :

ان بنى ضرجونى بالدم   من يلق آساد الرجال يكلم
ومن يكن ردءا له يقدم   « شنشنة أعرفها من أخزم »

يقول ان ضربهم اياه خصلة يعرفها من أبيهم أخزم فذهب الشطر الأخير مثلا سائرا

(٣) قال التبريزى فى خبر هذه الأبيات : ان قوما من العرب أغاروا على نعم له فاستاقوها حتى لم يبق له منها شىء فأتى ابن أخيه عملية وقال له يا ابن أخى انه نزل بعمك ما ترى فهل من حلوبة ؟ قال نعم يا عم حين اذ يروح المال فأبلغ مرادك منه فلما راح المال قاسمه اياه وأعطاه شطره فقال ابن عنقاء هذه الأبيات .

رآنى على ما بى عميلة فاشتكى
الى ماله حالى — أسركما جهر

دعانى فآسانى ولو ضن لم ألم
على حين لابدو يرجى ولا حضر

غلام رماه الله بالخير يافعا
له سيماء لا تشق على البصر (١)

أى هو غلام — ومنه قول الشاعر (٢) ٠

سأشكر عمرا ما تراخت منيتى
أيادى لم تمنن وان هى جلت

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

رأى خلتى من حيث يخفى مكانها
فكانت قذى عينيه حتى تجلت (٣)

أى هو فتى — وهكذا يذكرون الممدوح ، ثم يعقبون بعد ذلك بقولهم : غلام من شأنه كذا وكذا ، أو فتى من شأنه كيت وكيت ، ولا تكاد

---

(١) « اشتكى حاله الى ماله » كناية عن أنه رق له وعطف وهو من أروع الكنايات وألطفها ، وقوله : « أسركما جهر » يريد : أن باطنه كظاهره فلم يعطه رياء بل كان عطفه عليه وليد رغبة صادقة فيه ، ورماه الله بالخير غمره به ، واليافع الشاب من أيفع الغلام اذا ناهز العشرين ، والسيمياء الحسن والبهجة يريد أن سيماءه فى وجهه وأن ما ينطوى عليه من خير يدرك بمجرد النظر اليه

(٢) هو عمرو بن كميل ٠ نظر اليه عمرو بن ذكوان وعليه جبة بلا قميص فجعل يسعى له ويتشفع حتى ولى البصرة فقال هذه الأبيات ، وقيل ان قائل هذه الأبيات أبو الأسود يمدح بها عمرو بن سعيد العاصى

(٣) ما تراخت منيتى يريد : ما امتد بى الأجل أى ما حييت ، والأيادى جمع يد بمعنى العطية ، ولم تمنن أى متصلة لم تنقطع ، وقوله غير محجوب الغنى عن صديقه يريد أن أمواله فى متناول أيدى قاصديه وقوله . « ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت » يريد أنه جلد على قضاء الله لا يجزع لمكروه ٠

تجد المسند اليه يذكر فى مثل هذه المواضع لهذا ترك ذكره فيها ، وفى نظائرها اتباعا لاستعمالاتهم الواردة — الى غير ذلك من دواعى الحذف كاخفاء المسند اليه عن غير المخاطب كالخوف منه ، أو عليه ، أو نحو ذلك .

تنبيــه :

اعلم : أن ما تقدم لك من أسباب ترجيح الذكر على الحذف ، أو العكس هو ما يسمى عندهم « أحوال الخطاب » (١) وهى الأمور الداعية لأن يعتبر المتكلم خصــوصية فى كلامه — على ما ســبق — والكلام الكلى المتكيف بهذه الخصوصية هو مقتضى الحال، واندراج الكلام الجزئى المنطوق به مكيفا بهذه الخصوصية تحت هذا الكلام الكلى هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال — على ما تقدم — فاذا قلت مثلا : « محمد قادم » فذكرت المسند اليه مراعيا أن ذكره الأصل فالحال حينئذ هو كون الأصل فيه الذكر ، ومقتضى الحال هو الكلام الكلى المذكور فيه المسند اليه ، ومطابقة القول المنطوق به لمقتضى الحال هو اندراجه مشتملا على هذا الذكر تحت الكلام الكلى — واذا قلت : « قادم » تريد « محمد قادم » فحذفت المسند اليه قاصدا اختبار تنبه السامع الى هذا المحذوف فان الحال حينئذ هى قصدك اختبار ذكاء السامع ، ومقتضى الحال هو الكلام الكلى المحذوف منه المسند اليه ، ومطابقة الكلام الجزئى المنطوق به لمقتضى الحال هو اندراجه مشتملا على هذا الحذف تحت الكلام الكلى — وهكذا يقال فى سائر ما سيمر بك من دواعى التعريف ، أو التنكير ، أو التقــديم ، أو التــأخير ، أو غير ذلك مما يعــرض لطرفى الاسناد .

تمرين وجوابه

بين أسباب ذكر وحذف المسند اليه فى العبارات الآتية :

والله قدير والله غفــور رحيم . وأنا لا ندرى أشر أريد بمــــن فى الأرض ، أم أراد بهم ربهم رشدا . قضية ولا أبا حسن لها . على يصيد

(١) أما الذكر والحذف وما اليهما من التعريف والتنكير وغيرهما فهى أحوال لطرفى الاسناد فهذه غير تلك

الأفاعى بيده • من ساء طبعه هجر ربعه • قيل لمريض : كيف حالك ؟ قال: لا تسر • قيل لرجل : ماذا أرى فوق رأسك ؟ قال : هذه مظلتى : أتحصن بها فى اليوم المطير ، وأرد بها وهج الشمس عند الهجير • هاد الى الطريق القويم تريد النبى صلى الله عليه وسلم • أمير البلاد يكلمك بعد سابق ذكره • لئيم منافق بعد ذكر شخص معين • لا تخاطب اللئيم السفيه « بضم السفيه » • الحبيب قادم « بعد ذكر اسمه » • خالد هذا تسور على بكر الحائط • حضرك شخصان وأحدهما صديق فقلت : خائن تريد : الصديق • مهزام الكماة(١) تريد شجاعا معينا • شاعر مفلق تريد شوقى:

اعتاد قلبك من ليلى عوائده   وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به   وكل حيران سار ماؤه خضل

الجواب

الجملة	سبب الذكر	سبب الحذف
والله قدير والله غفور رحيم	زيادة الايضاح والتقرير	تعين المسند اليه
وانا لا ندرى أشر أريد بمن فى الأرض أم أرادبهم ربهم رشدا؟	التبرك بذكره والتيمن به	
قضية ولا أبا حسن لها		اتباع الاستعمال
على يصيد الافاعى بيده	اظهار التعجب من فعله	
من ساء طبعه هجر ربعه		المحافظة على السجع
قيل لمريض كيف حالك قال : لا تسر		ضيق الصدر بسبب المرض
قيل لرجل : ماذا أرى فوق رأسك ؟	قصد بسط الكلام حبا	
قال : هذه مظلتى أتحصن بها الخ	فى اصغاء السامع	
هاد الى الطريق القويم الخ		ايهام صونه عن اللسان

(١) الكماة جمع كمى وهو الشجاع المتكمى بسلاحه أى الغاص به •

الجملة	سبب الذكر	سبب الحذف
أمير البلاد يكلمك بعد سابق ذكره	قصد الارهاب	
لئيم منافق بعد ذكر شخص بعينه		قصد تأتى الانكار
لا تخاطب اللئيم السفيه		اتباع الاستعمال
الحبيب قادم بعد ذكر اسمه	التلذذ بذكره	
خالد هذا تسور على بكر الحائط	التسجيل على السامع	
قلت « خائن » لأحد اثنين أحدهما صديق		اختبار تنبه المخاطب
مهزام الكماة تريد شجاعا معينا		ادعاء تعينه
شاعر مفلق تريد شوقى		تعينه لكمال الوصف فيه
ربع قواء أذاع المعصرات به		اتباع الاستعمال

تمرين يطلب جوابه على نحو ما سبق

يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل • أقبل السارق• محتال مراوغ • الأمير نشر المعارف وأمن المخاوف • على هذا سطا على بيت خالد وسلب متاعه ، أبو بكر حارب المرتدين •

فعباس يصد الخطب عنا   وعباس يجير من استجارا
لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى   حتى يراق على جوانبه الدم
نجوم سماء كلما غار كوكب   بدا كوكب تأوى اليه كواكبه
فان تولنى منك الجميل فأهله   والا فانى عاذر وشكور

مزلزل ايوان كسرى • غارة « لواقف فى مظان الخطر » • فاجر لا يتقى الله • قادم تريد رجلا بعينه • على يناطح الصخر ، ويلين الحديد •

حاتم يقرى الضيف وحاتم يفك العانى (١) • من صدق وده حفظ عهده• مرعى ولا كالسعدان •

قوم اذا أكلوا أخفوا كلامهم   واستوثقوا من رتاج الباب والدار

خليلى اما أن تعينـا وتسـعدا   واما كفـافا لا على ولا ليـا

تعريف المسند اليه :

اعلم أن الأصل فى المسند اليه أن يكون معـرفة (٢) لأن المقصـود الحكم على شىء معلوم لدى المخاطب ، ولأنه المحكوم عليـه ، والحـكم على المجهول لا يفيد ، فلا معنى اذاً لالتماس نكتة لمطلق تعريفه كما فعلوا فى الايضاح ، والنكرة وان أمكن أن تخصص بالوصف ؛ بحيث لا يشاركها فيه غيرها كما تقول مثلا : « لقينى رجل حياك أمس ، وهو يحمل حقيبـة سوداء » لكن ليس ذلك فى قوة تخصيص المعرفة لأن تخصيصها وضعى ، وتخصيص النكرة ليس كذلك •

ثم ان التعريف على وجـوه كثيرة يكون بالاضـمار ، وبالعلميـة ، وبالموصولية وبالاشارة ، وبأل المعـرفة ، وبالاضافة — ولا يخلو وجه من هذه الوجوه من أن يتعلق به غرض للبليغ •

ايراد المسند اليه ضميرا :

الضمير — كما هو معلوم — أنواع ثلاثة — ضـمير تكلم « كأنا » ، وضمير خطاب « كأنت » ، وضمير غيبة « كهو » — ولا بد لهذا الأخير من أن يتقدمه مرجع يعود هو اليه ، والا لم يفهم منه معنى — غير أن تقـدم المرجع يكون على وجوه ثلاثة :

١ — أن يتقدم لفظا — تحقيقا أو تقديرا — فالمتقدم فى اللفظ تحقيقا هو ما نطق به أولا ، وبالضمير ثانيا كما فى قوله تعالى : « واصبر حتى

(١) الأسير •

(٢) بخلاف المسند فان الأصل فيه ان يكون نكرة لأن المقصود فيه اثبات مفهومه لشىء فتعريفه حينئذ أمر زائد على المقصود يحتاج الى داع •

يحكم الله وهو خير الحاكمين » فمرجع الضمير لفظ الجلالة ، وقد تقدم على الضمير لفظا تحقيقا اذ قد نطق به أولا — وكقول أبى تمام :

بيمـــن أبى اسحـــق طالت يد العـــلا
وقامت قنـــاة الدين واشتد كاهـــله

هو البحـــر من أى النواحى أتيته
فلجتـــه المعـــروف والبحـــر ساحله

والمتقدم لفظا فى التقدير هو ما نطق به بعد الضمير كقولهم : « نعم فارسا على » على رأى من يجعل المخصوص مبتدأ مؤخرا ، والجملة قبله خبرا مقدما ، فمرجع الضمير حينئذ هو المخصوص ، وقد تأخر عن الضمير فى اللفظ ، ولكنه فى التقدير متقدم عليه لأنه مبتدأ والمبتدأ مرتبته التقدم على الخبر ، فكأن قد لفظ به أولا — وأما تمثيلهم بنحو قولهم : « فى داره صديقك » فليس مما نحن فيه ، وهو أن يكون الضمير مسندا اليه .

٢ — أن يتقدم المرجع معنى ، وذلك بأن يدل عليه لفظ سابق من جنسه ، أو ترشد اليه قرينة حال — فمثال ما دل عليه لفظ قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » فمرجع الضمير هو « العدل » المدلول عليه بلفظ « اعدلوا » ، فهو لم يتقدم لفظا ، وانما تقدم معناه فى الفعل — ومثله قوله تعالى : « واذا قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم » فمرجع الضمير هو معنى الرجوع المفهوم من قوله « ارجعوا » ، ومثال ما دلت عليه قرينة حال قوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد » ، فمرجع الضمير المستتر فى « ترك » هو « الميت » ، ولم يدل عليه لفظ سابق ، بل دلت عليه قرينة حال هى أن الكلام مسوق لبيان الارث — ومثله قوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » فالمرجع وهـو « الشمس » لم يدل عليه لفظ سابق كما فى « اعدلوا » ، ولكن ذكر العشى والتوارى بالحجاب ، وسياق الكلام كل ذلك قرائن تدل على أن المراد هو « الشمس » .

٣ — أن يتقدم المرجع حكما كضميرى رب والشأن نحو «ربه فتى»

ونحو قوله تعالى : « قل هو الله أحد » ، فالمرجع فى هذين لم يتقـدم لفظا ، ولا معنى ، وكان حقه أن يتقدم لأن وضع الضمير على أن يعود على متقدم ، وانما أخر لنكتة هى البيان بعد الابهام لهذا كان المرجع فى حكم المتقدم .

اذا علمت هذا فاعلم أن نكتة ايراد المسند اليه ضميرا هى أن يكون الحديث فى أحد المقامات الثلاثة الآتية : ــ مقام التكلم ، مقام الخطاب ، مقام الغيبة .

فاذا كان المتكلم هو المحدث عن نفسه كان المقام للتكلم ، فينبغى أن يقول « أنا » ، واذا كان يخاطب انسانا أمامه كان المقام للخطاب ، فينبغى أن يقول «أنت» ، واذا كان يخبر عن غائب كان المقام للغيبة ، فينبغى أن يقول «هو» ــ فمثال الأول قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب » ، وكقول بشار بن برد :

أنا المرعث لا أخفى على أحـــد
ذرت بى الشمس للقاصى وللدانى(١)

يصف نفسه بأنه ذائع الصيت ، واضح الأمر ، يعرفه كل من يراه لشهرته ــ

ومثال الثانى قول الشاعر :

وأنت الذى أخلفتنى ما وعـدتنى
وأشمت بى من كان فيك يلوم

ومثال الثالث قول الشاعر :

من البيض الوجوه بنو ســنان
لو أنك تستضىء بهــم أضاءوا

---

(١) الرعثة بضم الراء القرط يعلق بشحمة الأذن ولقب بشار بالمرعث لرعثة كانت له فى صغره به ، وذرت الشمس طلعت .

هم حلوا من الشرف المعـــلى

ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

وهذه الضمائر الثلاثة انما تدل على مقاماتها دلالة قاطعة ؛ لا احتمال فيها ، فلا ينافى ذلك أن الاسم الظاهر قد يؤتى به فى مقام التكلم ، كما يقال مثلا « فاروق يأمرك بكذا » فانه وان جاز أن يقال هذا فى مقـــام التكلم ؛ على معنى : أنا آمرك بكذا بأن كان المتكلم هو فاروقا نفسه لكن دلالته على هذا المقام ليست قاطعة لاحتمال أن يكون هذا الكلام اخباراً عن الملك فاروق بأنه يأمر بكذا ، فيكون المقام للغيبة لا للتكلم ـ بخـلاف نحو : أنا آمرك بكذا ، أو هو يأمر بكذا فانه نص فى التكلم ، أو الغيبة ـ على أننا لو راعينا أن فى مدلول الضمير اختصارا ليس فى الاسم الظاهر لخرج مثل القول المتقدم اذا صدر من فاروق نفسه ، فان الحديث هنا ـ وان كان فى مقام التكلم ـ لا اختصار فيه •

تنبيه :

وضعت المعارف على أن تستعمل فى معين بالذات فالضمير ، والعلم ، والاشارة ، والموصول ، والمحلى بأل ، والاضافة كل واحـــد من هؤلاء موضوع لأن يستعمل فى شخص بعينه(١) ، ومن جملة هذه المعارف ضمير الخطاب فهو اذاً موضوع لأن يستعمل فى معين خصوصاً اذا علمنا أن معنى الخطاب توجيه الكلام الى حاضر مشـــاهد ـ واحـــداً كان أو أكثر (٢) ـ وهو لا يكون الا معينا كقولك تخاطب شخصا أمامك : أنت استرقفتنى بمعروفك ـ وقد يخرج الخطاب عن وضعه ، فيخاطب :

---

(١) قيل ان المعرف بلام العهد الذهنى من جملة المعارف مع أنه لا يســتعمل فى معين ـ وأجيب أنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست كذلك ـ وقد يجاب أن المعرف بلام العهد الذهنى مستعمل فى الجنس وهو فى نفسه معين وان كان باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما غير معين ولا يرد على الجواب الثانى النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا للفرد الشائع لأن تعين الجنس معتبر فى المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة •

(٢) فضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما فى قوله تعالى : يا أيها الناس اعبدوا ربكم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فان الشمول الاستغراقى من قبيل التعيين •

١ — غير المشاهد اذا كان مستحضراً في القلب كأنه نصب العين كما في قوله تعالى : اياك نعبد واياك نستعين ، ونحو : لا اله الا أنت ، وما أشبه ذلك •

٢ — غير المعين بأن يراد به مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل علاقته الاطلاق(١) — وذلك حيث أريد تعميم الخطاب أى توجيهه الى كل من يتأتى خطابه ، لكن لا على سبيل التناول دفعة واحدة ، بل على سبيل البدل أى كل فرد من أفراد المخاطبين(٢) كما في قولك : « فلان لئيم — ان أحسنت اليه أساء اليك » ، فليس المراد بالضمير في قولك : « ان أحسنت » مخاطبا معينا كما هو الأصل في الخطاب ، وانما أريد مطلق مخاطب على سبيل البدل أى أى فرد من أفراد هذا المطلق اشارة الى أن سوء معاملة اللئيم لا يختص به واحد دون آخر ومنه قول المتنبى :

اذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وان أنت أكرمت اللئيم تمردا

ومن هذا القبيل قوله تعالى : « ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رءوسهم عند ربهم » ، فليس المراد بقوله : « ولو ترى » مخاطبا معينا ، وانما أريد مطلق مخاطب على سبيل البدل اشارة الى أن حالة المجرمين في ذلك اليوم — من تنكيس الرءوس خوفا وخجلا ، ومن رثاثة الهيئة ، واسوداد الوجه ، وغير ذلك من سمات الخزى والخذلان — قد تناهت في الظهور والافتضاح لأهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها راء دون راء ، واذ كان كذلك فلا يختص بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب ، بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب• تلك هي نكتة العدول بالخطاب عن أصل وضعه •

---

(١) ذلك لأن ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين فاذا لم يقصد به معين كان مجازا لاستعماله في غير ما وضع له •
(٢) وانما كان عمومه بدليا لا شموليا للاشارة الى أن الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين •

قيل : ان توجيه الخطاب الى غير معين من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، واذاً فكان ينبغى ذكره فى باب اخراج الكلام على خلاف المقتضى •

وأجيب ـ بأنا لا نسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اذ ليس هنا داع اقتضى ايراد الخطاب لمعين ، فأجرى الكلام على خلاف ما يقتضيه ، بل ليس هنا الا مجرد استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لداع هو قصد تعميم الخطاب وهو مقتضى الظاهر ، ولو أن هذا القدر كاف فى جعله من خلاف مقتضى الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية من قبيل اخراج الكلام على خلاف المقتضى ، ولا قائل بذلك •

ايراد المسند اليه علما :

العلم(١) هو ما وضع لشىء معين ، مع مايلازمه من مشخصات تميزه عما عداه ؟ بحيث لا يشاركه فيها سواه(٢) •

فلا يرد على التعريف صفات الطفولة كصغر الأعضاء ، وعدم التمييز وفقدان النطق ، وغيرها مما يزول بزوال الطفولة فليست معتبرة فى وضع العلم ، انما المعتبر الصفات اللازمة التى لا تزول كاللون الخاص ، وكالأوضاع الخاصة فى تقاسيم الوجه ، ونحو ذلك مما لا يختلف كثيرا باختلاف أطوار الحياة •

---

(١) المراد علم الشخص اذ هو الذى يتأتى فيه التعين بالمشخصات بخلاف علم الجنس فانه لا تعين فيه ولا تشخص •

(٢) المعتبر فى المشخصات أن تكون جزء الموضوع له لا أنها أمر زائد ، ويكفى فى وضع العلم ملاحظة هذه المشخصات ولو بوجه عام ، ويظهر ذلك فيمن سمى ولده الذى لم يره ولم يطلع على مشخصاته اذ لا يتعين عند وضع الاسم ملاحظة هذه المشخصات على جهة الخصوص ـ وقد قيل ان هذا التعريف غير شامل لعلم الجنس لأنه موضوع للماهية ولا وجود لها فى الخارج حتى يكون لها مشخصات ـ وأجيب بأن هذا التعريف خاص بما علميته حقيقية وهو علم الشخص أما علم الجنس فعلميته حكمية ـ وقد يجاب بأن المراد بالمشخصات ما يشمل الخارجية والذهنية واذا يكون التعريف شاملا لعلم الجنس •

ودواعي ايراد المسند اليه علما كثيرة أهمها ما يلي :

١ ـ احضار المسند اليه(١) بعينه وشخصه(٢) فى ذهن السامع(٣) ابتداء(٤) باسمه الخاص به(٥) بحيث(٦) لا يطلق على غيره باعتبار وضعه لهذه الذات المعينة ، وان أطلق باعتبار وضع آخر على ذات أخرى كما فى الأعلام المشتركة « كمحمد » المسمى به جماعة ـ مثاله قولك : « وفد محمد علينا » فالمسند اليه هو « محمد » وقد جيء به علما لقصد احضار

---

(١) هو على حذف مضاف أى احضار معنى المسند اليه وانما قلنا ذلك لأن كونه مسندا اليه وصف للفظ والمحضر فى ذهن السامع انما هو المعنى لأنه المحكوم عليه .

(٢) قيل : احترز بهذا القيد عن احضار المسند اليه باسم جنسه كما تقول « زارنى اليوم رجل » ولم يكن يزورك فى هذا اليوم سواه غير أن هذا القول لا يرد لأن المراد باحضار المسند اليه بعينه وشخصه احضاره من جهة الوضع كما فى علم الشخص ، أما الاحضار فى المثال المذكور فليس من طريق الوضع ، بل آت من طريق انحصار الوصف المذكور فى المسند اليه ، ثم ان المراد بالاحضار بالعين والشخص ما يشمل الاحضار بوجه جزئى كما فى نحو « محمد » من أسماء الأشخاص أو بوجه كلى ينحصر فيه المعنى كما فى لفظ الجلالة فان مدلوله يستحضر بوجه عام ينحصر فيه ككونه واجب الوجود خالقا للعالم .

(٣) المراد باحضاره فى ذهن السامع لفت نفسه وتوجيهها اليه ولو كان حاضرا من قبل كما اذا قيل « أقبل محمد » حال حضور مدلوله فى ذهن السامع فليس الغرض احضار معناه فى ذهنه لأنه حاضر فيه وانما الغرض لفت نفسه اليه واشعارها به .

(٤) احترز به عن الاحضار الذى يجيء ثانيا كما فى ضمير الغائب نحو جاءنى محمد وهو راكب فانه وان أحضر شخصه فى ذهن السامع لكنه احضار جاء ثانيا بعد احضاره بالمرجع أولا ـ وقيل احترز بقيد « ابتداء » عن الاحضار بشرط كما فى ضمير الغائب والمعروف بلام العهد اذ يشترط فيهما تقدم ذكره وكالموصول اذ يشترط فيه تقدم العلم بالصلة ، وهذا مردود لأن جميع طرق التعريف كذلك مشروطة بتقدم شيء حتى « العلم » نفسه يشترط فيه تقدم العلم بالوضع .

(٥) احترز به عن الاحضار بالضمير مثلا نحو « أنا كتبت » فانه وان أحضر به معنى المسند اليه بعينه فى ذهن السامع ابتداء لكنه ليس اسما خاصا به لأن « أنا » موضوع بوضع عام لكل متكلم وهكذا يقال فى سائر المعارف كاسم الاشارة والموصول وغيرهما .

(٦) بهذه الحيثية اندفع ما قيل من أن الأعلام المشتركة من قبيل علم الشخص فى حين أنها لا تعين أشخاص مدلولاتها ـ والجواب على هذا ماذكرنا من أنها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه .

مسماه بعينه وشخصه فى ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص باعتبار وضعه لهذا المسمى ـ فلفظ « محمد » باعتبار وضعه لذات خاصة يعين شخصها ، ولا يتناول باعتبار هذا الوضع غيرها ممن اشترك فى هذا الاسم ـ وكقوله تعالى : « قل هو الله(١) أحد » على أن يجعل ضمير الشأن مبتدأ أولا ، ولفظ الجلالة مبتدأ ثانيا ، والجملة خبر الأول ليكون فيه الشاهد(٢) وهو ايراد المسند اليه علما لأجل احضاره بشخصه(٣) فى ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص به •

غير أن القيد الأخير وهو قولنا : « باســـمه الخاص به » يغنى عن القيدين قبله ، وهما : احضار المعنى بعينه وشخصه ، وكون هذا الاحضار ابتداء اذ أن احضار الشىء باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة وهذا انما يكون بالعلم ـ وانما ذكر القيدان المذكوران مع اغناء الأخـير عنهما بيانا للواقع ، أو تحقيقا لمقام العلمية •

٢ ـ تعظيم المسند اليه ، أو اهانته(٤) كما فى الألقاب نحو « قـدم حسام الدين وأقبلت نور الهدى » ، ونحو : « رحل عنا أنف الناقة ، وفارقنا صخر » أتى بالمسند اليه فى هـــذه المثل علما لقصـد تعظيمه فى الأولين ، واهانته فى الآخرين ـ وكما فى الأسماء الصالحة لذلك نحـو

---

(١) أصل «الله» الآلهه حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، والمراد بتعويض حرف التعريف اعتباره عوضا عن الهمزة لا تعويضه عنها بالفعل والالزم عليه تحصيل الحاصل لأن حرف التعريف موجود فى الكلمة قبل التعويض كما يلزم عليه الجمع بين العوض والمعوض عنه قبل حذف الهمزة من لفظ الاله ـ ووجه جعله علما للذات العلية انه وضع من أول الأمر لها من غير سبق تصرف فيه وهو ما عليه الأئمة الأربعة •

(٢) أما عند من يجعل لفظ الجلالة خبرا أولا لضمير الشأن ويجعل أحد خبرا ثانيا فلا شاهد فيه لأن لفظ الجلالة حينئذ لم يقع مسندا اليه بل مسندا •

(٣) أى بمشخصاته التى قام عليها الدليل ككونه واجب الوجود خالقا للعالم قادرا على كل شىء •

(٤) أى أو تعظيم غيره أو اهانته كما تقول : أبو الفضل صديقك : وأبو لهب رفيقك فالتعظيم فى الأول والتحقير فى الثانى للمخاطب وهو غير مسند ولا مسند اليه •

قولهم : « كر على على الأعداء فهرب معاوية » (١) ففى الأول معنى العلو، وهو مفيد للتعظيم ، وفى الثانى معنى « العواء » لصراخ الذئب ، وهو مفيد للاهانة - وكما فى الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو قولهم : « أقبل علينا أبو الفضل » ، « وذهب عنا أبو الجهل » ففى الأول تعظيم للمسند اليه ، وفى الثانى اهانة له وتحقير .

٣ - التفاؤل به ، أو التطير منه نحو : وافانا سرور ، ونزح عنا حرب . فالغرض من اتيان المسند اليه علما التفاؤل فى الأول ، والتشاؤم فى الثانى .

٤ - قصد التبرك به ان كان مما يتبرك بذكر اسمه ، أو قصد الاعلام بالتلذذ بذكره - فالأول نحو : الله حسبى ، ومحمد شفيعى ، اذ تقدم لهما ذكر فى كلام سابق ، فيعاد ذكرهما تيمنا به - والثانى كما فى ذكر أسماء الأحبة ، ومن ثم يقول أبو الطيب المتنبى من قصيدة يمدح بها عضد الدولة :

أساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها

وعليه قول قيس مجنون ليلى العامرية :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن أم ليلى من البشر ؟

والشاهد فى قوله : « أم ليلى » فان مقتضى سياق الحديث أن يقول : « أم هى » اذ المقام للضمير لتقدم المرجع ، لكنه أورده علما لقصد الاعلام بالتلذذ بذكر اسم محبوبته .

٥ - التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار كأن يقول القاضى لرجل : هل أقر عمرو بكذا لخالد ؟ ، فيقول الرجل : نعم عمرو أقر بكذا ، فيؤتى بالمسند اليه علما لقصد التسجيل على السامع ، فلا يسعه أن ينكر .

(١) هما اسمان صالحان لما يراد منهما من معنى التعظيم والاهانة ، ويصح اعتبارهما لقبين لاشعار أولهما بمدح وثانيهما بذم .

٦ ـ التنبيه على غباوة السامع ، وأنه لا يفهم الا بالتصريح كأن يقول لك انسان : هل محمد صنع هذا ، فتجيبه : محمد صنعه ، فتأتى به علما لقصد التنبيه على بلادة المخاطب •

٧ ـ أن يكون العلم كناية عن معنى يصلح العلم له باعتبـــار معناه الأصلى قبل أن يكون علما كما تقول : « أبو لهب فعل كذا » كناية عن معنى هو : كونه جهنميا ـ أى من أهل جهنم ، وكأنك قلت : جهنمى فعل كذا ، وهذا المعنى يصلح العلم له بالنظر الى معناه الوضعى قبـل أن يجعل علما على الذات •

وتوجيه الكناية فيه ـ أن « أبو لهب » بحسب معناه الأصلى قبـــل جعله علما على الذات كان مركبا اضافيا معناه كما قال العصام (١) : من تتولد منه النار بمعنى : أنه وقودها كما تتولد النار من الخشب ، فكأن الخشب أب لها ، ويلزم من كون الانسان وقودا للنار أن يكون جهنميا أى من أهل جهنم اذ المراد بالنار نار جهنم قال تعالى : « قوا أنفســـكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة » ـ فلفظ « أبو لهب » بهذا المعنى المذكور ملزوم ، وقد أطلق لينتقل منه الى لازمه وهو كونه جهنميا ، والانتقال من الملزوم الى اللازم هو معنى الكناية ـ وهذا الانتقال ـ كمـا ترى ـ من المعنى الاضافى ، لا من المعنى العلمى(٢) فاذا قلت فى شـان

---

(١) وهذا المعنى أسلم مما ذهب اليه غيره من أن معنى «أبو لهب» : ملازم للنار وملابسها ، ويلزم ذلك أن يكون جهنميـــا اذ ورد عليه أن الملازمة ممنوعة فان الفران ملازم للنار وملابس لهـا وهو مع ذلك ليس جهنميا ، وهاهم أولاء الملائكة الزبانية ملازمون للنار الحقيقية وهم كذلك ليسوا جهنميين فاحتيج الى الرد « بالنسبة الى الفران » بأن المراد باللهب اللهب الحقيقى ، وهو نار جهنم لا مطلق لهب ، وبأن المراد باللزوم بالنسبة الى الزبانية اللزوم العرفى وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصـــلح للانتقال منه الى الآخر وان لم يكن هناك لزوم عقلى وهذا اللزوم كاف عند علماء المعانى ومثل هذا لا يرد على تفسير العصام لمعنى المركب المذكور اذ ليس من شك فى لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى وهو كونه وقودا للنار •

(٢) لأن المعنى العلمى هو الذات المســــماة بأبى لهب والذات من حيث هى لا يلزمها أن تكون جهنمية لاحتمال أن تكون ذاتا صـالحة • بخلاف المعنى الاضافى وهو كونه أبا للهب بمعنى أنه وقودها فان هذا هو الذى يلزمه أن يكون جهنميا •

كافر مسمى بأبى لهب : « أبو لهب فعل كذا » فالنكتة فى ايراد المسند اليه علما هى أنه كناية عن كونه جهنميا باعتبار المعنى الاضافى الأصلى من اطلاق الملزوم وهو الذات المتولدة عنه النار والانتقال منه الى لازمه . وهو كونه جهنميا أى من أهل جهنم خالدا فيها .

غير أنه قيل : ان شأن الكناية أن ينتقل فيها من المعنى المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كما فى « كثير الرماد » المستعمل فى معناه مرادا به لازمه وهو الكرم وهنا ليس كذلك لأن المعنى الذى استعمل فيه لفظ «أبو لهب» هو الذات وليس من لوازمها أن تكون جهنمية .

ويجاب بأن الكناية لا يتوقف الأمر فيها على الانتقال من المعنى الذى استعمل فيه اللفظ الى لازمه ، بل تارة يكون الانتقال فيها من معنى قد استعمل فيه اللفظ اذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم كما فى كثير الرماد — وتارة يكون الانتقال من معنى لم يستعمل اللفظ فيه اذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلى كما هنا .

وفى هذه الكناية رأى آخر — وهو أن يستعمل اللفظ فى اللازم ابتداء بيان ذلك — أن « أبو لهب » من قولك : أبو لهب فعل كذا معناه بالنظر للوضع الثانوى وهو المعنى العلمى : الذات الكافرة المعروفة ، ويلزمها أن تكون جهنمية — فاذا قلت فى شأن كافر غير أبى لهب : « جاء أبو لهب » فقد أردت أن تقول : جاء جهنمى ، وحينئذ تكون قد استعملت اللفظ ابتداء فى لازم المعنى الموضوع له — كما تقول فى شأن أى كريم : « جاء حاتم » ، فأنت من غير شك تريد أن تقول : جاء جواد ، وهو لازم للمعنى الموضوع له الذى هو الذات الكريمة المعروفة ، فقد استعملت اللفظ ابتداء فى لازم المعنى المذكور .

فالفرق بين الرأيين واضح — وهو أن اللفظ على الرأى الأول مستعمل فى معناه العلمى ملتفتا معه الى المعنى الاضافى لينتقل منه الى لازمه

ـ كما بين سابقا ـ وأن اللفظ على الرأى الثانى لم يستعمل لا فى المعنى الأصلى الاضافى ، ولا فى المعنى العلمى ، وانما استعمل بادىء ذى بدء فى لازم المعنى العلمى ، فأبو لهب مستعمل ابتداء فى « الجهنمى » اللازم للذات الكافرة المسماة بأبى لهب ، ولم يستعمل فى الشخص المعروف وهو « عبد العزى » لينتقل منه الى كونه جهنميا ـ كما أن حاتما مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات الكريمة ، لا فى الذات المعروفة وهى « عبد الله بن سعد الطائى » لينتقل منه الى معنى الجواد .

وقد رد هذا الرأى من وجوه :

الأول ـ أنه يلزم على هذا التوجيه أن يكون قولنا : « جاء أبو لهب» أو قولنا « جاء حاتم » استعارة(١) ، لا كناية(٢) لأن استعمال لفظ « أبو لهب » فى لازم معناه وهو « الجهنمى » استعمال للفظ فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فى الكفر ـ كما أن اطلاق لفظ «حاتم» على لازم معناه وهو « الجواد » استعمال للفظ فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فى الجود ـ والقرينة فى الموضعين مانعة من ارادة المعنى الأصلى ، وهى استحالة مجىء حاتم الطائى ، أو عبد العزى للعلم القاطع بموتهما ، وهذا معنى الاستعارة بعينه .

الثانى ـ أنه يلزم عليه أنك اذا قلت : « رحل عنا أبو جهل » فى شأن كافر لا يسمى بهذا الاسم ، أو قلت : « هذا الرجل فعل كذا » مشيرا الى كافر كان هذا القول كناية عن الجهنمى اذ أن منشأ الانتقال الى

---

(١) أى ان اعتبرنا العلاقة المشابهة وان اعتبرنا العلاقة الاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا من اطلاق المقيد وهو أبو لهب الذى نزلت فيه الآية على المطلق كافر ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلا ليكون مجازا مرسلا بمرتبتين .

(٢) لأنها استعمال اللفظ فى معناه ابتداء لينتقل منه الى لازمه وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء فى اللازم على مذهب هذا القائل .

اللازم عند صاحب هذا الرأى كون الذات الكافرة مستلزمة له — ولم يقل بأن مثل هذا القول كناية أحد (١) .

الثالث — أن صاحب المفتاح وغيره مثلوا لهذه الكناية بقول الله تعالى: « تبت يدا أبى لهب » ، وليس من شك أن المراد « بأبى لهب » فى الآية الشخص المعروف المسمى أبا لهب ، وهو « عبد العزى » لا كافر آخر والا كان استعارة ، لا كناية — كما بينا ، واذا كان المراد به عبد العزى ، لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمى الا على الرأى الأول القائل بأن اللفظ مستعمل فى معناه العلمى ملاحظا فيه المعنى الاضافى لينتقل منه الى لازمه ، أما على الرأى الثانى فلا يكون كناية الا اذا أريد به شخص آخر غير « عبد العزى » اذ اللفظ عنده غير مستعمل فى معناه الأصلى .

واستشهاد السكاكى بالآية فى بيان معنى الكناية دليل على فساد الرأى الثانى ، وصحة الرأى الأول .

ايراد المسند اليه اسم اشارة :

يؤتى بالمسند اليه(٢) اسم اشارة لدواع يقصدها البلغاء أهمها مايلى:

١ — أن يقصد تمييز المسند اليه(٣) أكمل تمييز(٤) لاقتضاء الحال ذلك كأن يكون المقام مقام مدح باجراء أوصاف الرفعة ، ونعوت المحمدة

---

(١) قد يجاب عن هذا بأنه لايلزم من فهم الجهنمى من «أبى لهب» فهمه « من أبى جهل » مرادا به كافر ، أو من لفظ «هذا» مشارا به الى كافر لعدم اشتهار المعنى الذى وضع له اللفظ بذلك اللازم بخلاف أبى لهب فانه اشتهر بكونه جهنميا نظرا الى معناه الاصلى وهو كونه أبا للنار بمعنى انه وقودها فقياس أبى جهل على أبى لهب قياس مع الفارق .

(٢) يعنى لفظه لأنه الذى يعرف .

(٣) أى معناه لأنه المراد تمييزه .

(٤) هذا يقتضى أن اسم الاشارة أعرف المعارف وهو مخالف لما هو مقرر عندهم من أن أعرف المعارف الضمائر ثم الأعلام ثم المبهمات — والجواب ان دلالته على أكملية التمييز لا تقتضى أعرفيته لأن دلالته على الأكملية انما هى بواسطة الاشارة الحسية لا من أصل الوضع كما فى الضمير والعلم .

عليه ، أو كأن يكون المسند اليه مختصا بحكم بديع — فان تمييزه بالاشارة حينئذ أعون على كمال المدح ، أو على كمال التنويه بمن اختص بذلك الحكم الغريب — مثال الأول قول ابن الرومى الشاعر العباسى :

هـــذا أبو الصقر فردا فى محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم(١)

يمدح الشاعر هذا الرجل بأنه فذ فى خلقه وخلقه ؛ لا يدانيـــه فيهما أحد ، وأنه سليل قوم ذوى شمم واباء ، اذ يسكنون البوادى(٢) ، وهى لا تخضع لسلطان حاكم ، ولا تدين لسلطة قانون — والشاهد فيه قوله : « هذا أبو الصقر » ، حيث عبر عن المسند اليه باسم اشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا اقتضاه مقام المدح اذ وصفه بالانفـــراد فى الحسن ، وبالعزة والمنعة — ومثله قول الحطيئة :

أولئك قوم ان بنوا أحســـنوا البنى
وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شـــدوا

---

(١) « أبو الصـــقر » خبر عن اســـم الاشارة أو بدل منه أو عطف بيان ، « وفردا » منصوب على المدح أو على الحال من الخبر وســـوغ مجىء الحال منه كونه مفعولا فى المعنى لمعنى اسم الاشارة أو لمعنى ها التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو أشير أو أنبه أى أشير اليه أو أنبه عليه حال كونه منفردا بالمحاسن على حد قوله تعالى « وهذا بعلى شيخا » و « من نسل شيبان » حال ثانية من صاحب الحال الأولى ، أو خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسبه « وشيبان » اسم قبيلة ، وبين الضال والسلم حال من نسل شيبان وهو الأوجه « والضال » بتخفيف اللام جمع ضالة وهو شجر السدر « والسلم » جمع سلمة بالتحريك وهو شجر ذوشوك عظيم يسمى شجر العضاة .

(٢) يحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البـــادية الاشارة الى وصفهم بكمال البلاغة والفصاحة من حيث انهم لا يخالطون طوائف العجم فلغاتهم سليمة نقية لا تشوبها عجمة غير أن المعنى الأول أولى أن يكون مرادا تصديقا لقول المعرى .....

« لا يحضرون وفقد العزفى الحضر »

ومثال الثانى قول الراوندى :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة
وصير العالم النحرير زنديقا

يقول : كثير من ذوى الرأى والحجا ضاقت بهم سبل العيش الرغيد، وسدت فى وجوههم مسالك الحياة الهنيئة ـ بينما نرى الكثير من ذوى الجهل فى بسطة من العيش ، وسعة فى الرزق ، وهذا الأمر لبعده فى بادىء الرأى عن مظان الحكمة والصواب ، وخروجه عن العرف المألوف ـ خليق أن يترك العقول حائرة ، ويجعل العالم الراسخ فى العلم زائغ العقيدة ، مسلوب الرشاد ـ والشاهد قوله : « هذا الذى » حيث أتى بالمسند اليه اسم اشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لما اختص به من هذا الحكم البديع ، وهو ترك العقول حائرة ، والعالم النحرير زنديقا .

٢ ـ أن يقصد التعريض بغباوة السامع ، وأن الأشياء لا تتميز عنده الا بالاشارة الحسية كقول الفرزدق يهجو جريرا ويفتخر عليه :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم اذا جمعتنا « ياجرير» المجامع

يريد : ان جريرا لا يستطيع أن يأتى بمثلهم آباء ذوى مجد وحسب اذا جمعتهما مجامع الفخر والمساجلة ـ والشاهد قوله : « أولئك آبائى » حيث أورد المسند اليه اسم اشارة قصدا الى أن يصمه بوصمة الغباوة ـ وأنه لا يدرك الا المحس بحاسة البصر ـ ولو أنه ذكر آباءه بأسمائهم ، فقال : فلان ، وفلان وفلان آبائى لم يكن فيه ما أراده من التعريض عند من له ذوق سليم ـ والأمر فى قوله : « فجئنى » أمر تعجيز على حد قوله تعالى : فأتوا بسورة من مثله » أى انك لن تستطيع يا جرير أن تأتى بمثلهم فى مناقبهم اذا جمعتنا مجامع المساجلة يوما ما(١).

---

(١) لا يبعد أن تكون نكتة التعبير باسم الاشارة فى بيت الفرزدق تمييزهم أكمل تمييز أو تعظيم شأنهم على ما سيأتى ، بل قد يبدو ذلك واضحا .

٣ ـ أن يقصد بيان حال المسند اليه من القرب ، أو البعـد ، أو التوسط فيقال « هذا » لمشار اليه قريب ، ويقال « ذلك » لمشار اليه بعيد، ويقال « ذاك » لمشار اليه فى مكان وسط ، لا هو بالقريب ولا بالبعيد •

غير انه قيل : ان كون « هذا » للقريب ، وذلك للبعيـد ، وذاك للمتوسط بحث خاص بعلماء اللغة • لأنهم انما يبحثون فى المعانى اللغوية، فلا ينبغى أن يتناوله بحث علماء المعانى لأنهم انما يبحثـون فى المعانى الزوائد على أصل المعنى الذى هو ثبوت الحكم للمسند اليه أياً كان حاله•

والجواب : أن لأسماء الاشارة جهتين ـ فاللغة تبحث فيها من جهة معانيها الوضعية أى من حيث ان « هذا » موضوع للقريب ، و « ذلك » موضوع للبعيد ، «وذاك» موضوع للمتوسط ـ وعلم المعانى يبحث فيها من جهة المعانى الثانوية أى من جهة أنه يؤتى « بهذا » اذا قصد بيان قـرب المشار اليه بأن كان المقـام يقتضى ذلك ، ويؤتى « بذلك » اذا أريد بيـان بعد المشار اليه لاقتضاء الحال اياه وهكذا ـ فالبحث فيها عند علماء اللغـة من حيث الوضع ، وعند علماء المعانى من جهة اقتضاء الحال لها ، فوضح الفرق بينهما •

٤ ـ أن يقصد تعظيم المسند اليه بالقرب تنزيلا لقربه من النفس ، ومخالطته للروح منزلة قرب المسافة ، ويعبر عنه حينئذ باسم الاشـارة الموضوع للقريب تحقيقا لهذا الغرض كما فى قوله تعالى : « ان هـذا القرآن يهدى للتى هى أقوم » •

ووجه دلالته على التعظيم هو أن المحبوب يكون عادة مخالطا للنفس، حاضرا فى الذهن ، لا يغيب عن الخاطر ، فتعظيمه حينئذ يناسبه القـرب المكانى على هذا الاعتبار •

٥ ـ أن يقصد تحقير المسـند اليه بالقـرب تنزيلا لدنو منزلتـه ، وانحطاط مرتبته منزلة قرب المسافة ، ويعبر عنه حينئذ باسم الاشـارة الموضوع للقريب تحقيقا لهذا الغرض كما فى قوله تعالى : « أهذا الذى

يذكر آلهتكم ؟ » قاله أبو جهل قبحه الله مشيرا الى النبى صلى الله عليه وسلم لقصد اهانته « فى زعمه » لعنة الله عليه — ومثله قوله تعالى : « وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب » •

ووجه دلالته على التحقير هو أن الحقير عادة لا يمتنع على الناس ، بل يكون قريب الوصول اليه ؟ سهل التناول ، مبتذلا ، واقعا بين أيديهم وأرجلهم ، فتحقيره حينئذ يناسبه القرب المكانى على هذا التقدير •

٦ — أن يقصد تعظيم المسند اليه بالبعد تنزيلا لبعد درجته ، وعلو مرتبته منزلة بعد المسافة ، ويعبر عنه حينئذ باسم الاشارة الموضوع للبعيد للدلالة على قصد التعظيم كما فى قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز : « فذلكن الذى لمتننى فيه » لم تقل « هذا » مع أنه كان حاضرا فى المجلس رفعا لمنزلته فى الحسن — ومثله قوله تعالى : « آلم ذلك الكتاب لا ريب فيه » فالاشارة فيه « بذلك » لقصد تعظيمه وأنه بعيد المنزلة •

ووجه دلالته على ذلك أن العظيم عادة يتأبى على الناس ، ويبعد عنهم لعزته ورفعة شأنه ، فتعظيمه حينئذ يناسبه البعد المكانى على هذا الاعتبار •

٧ — أن يقصد تحقير المسند اليه بالبعد تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ويعبر عنه حينئذ باسم الاشارة الموضوع للبعيد للدلالة على التحقير ، كما تقول لحاضر مجلسك : « ذلك الرجل وشى بى عند الأمير » — ومنه قوله تعالى : « فذلك الذى يدع اليتيم » •

ووجه دلالته على ذلك هو أن الحقير عادة شأنه ألا يلتفت اليه ؟ ولا يعرض للخاطر لنفرة النفس منه • فتحقيره حينئذ يناسبه البعد المكانى على هذا التقدير •

فائدة — علمت أن « ذلك » موضوع للبعد المحس بحاسة البصر — وقد يشار به للغائب عن حاسة البصر — سواء كان ذاتا أو معنى تنزيلا

للبعد عن العيان منزلة البعد عن المكان — فمثال الأول قوله تعالى : « ذلكم الله ربكم » ، ومثله قولك : « جاءني رجل فقال لى ذلك الرجل كذا » ؛ تحكى أمره بعد غيبته — فالمشار اليه فى كلا المثالين ذات غائبة عن حاسة البصر — غير أنه فى الأول مما لا يمكن ادراكه بحاسة الابصار ، وفى الثانى مما يمكن ادراكه — ومثال الثانى قولك : « وفى محمـــد بوعده فسرنى منه ذلك الوفاء » فان الوفاء معنى غائب عن حاسة الابصار — ومنه ما حكى عن سيدنا الخضر مخاطبا نبينا موسى عليـــه السلام اذ قال له : « ذلك تأويل ما لم تسْطع عليه صبرا » ؛ يشير بذلك الى الأمور التى حملته على ما فعل من قتل الغلام ، وخرق السفينة ، واقامة الجدار — والاستعمال المذكور من قبيل المجاز بالاستعارة(١) •

٨ — أن يقصد التنبيه على أن المشار اليه المعقب بأوصاف جدير من أجل تلك الأوصاف بما يذكر بعد اسم الاشارة كما فى قـــوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » بعد قوله تعالى : «هدى للمتقين • الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقنـــاهم ينفقون • والذين يؤمنون بما أنزل اليـــك وما أنزل من قبـــلك وبالآخـــرة هم يوقنون» — فالمشار اليه فى الآية بأولئك هم « المتقون » وقد ذكر عقيبـــه أوصاف هى : الايمان بالغيب ، واقامة الصلاة ، والانفاق من الرزق ، والايمان بما أنزل ، والايقان بالآخرة ، وانما أشار اليهم « بأولئك » مع أن المقام للضمير لتقدم المرجع تنبيها على أن المشار اليهم أحقاء — من أجل هذه الأوصاف المذكورة — بما يرد بعد اسم الاشارة من الفوز بالهداية فى العاجلة ، وبالفلاح فى الآجلة — ومن هذا القبيل قول حاتم الطائى :

ولله صعـــلوك يساور همه ... ويمضى على الأحداث والدهر مقدما
اذا ما رأى يوما مكارم أعـــرضت ... تيمم كبـــراهن ثمت صـــمما
ويغشى اذا ما كان يوم كـــريهة ... صدور العوالى وهو مختضب دما

(١) فقد شبه غير المدرك بالبعيد بجامع عدم ادراك كل بحاسـة البصر ثم استعمل اسم المشبه به فى المشبه •

اذا الحرب أبدت ناجذيها وشمرت ... وولى هدان القوم أقبـل معلما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه ... وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما(١)

فالمشار اليه « بذلك » هو « صعلوك » ، ثم عدد له خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما ، وتيمم كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها — الى غير ذلك مما ذكره بعد ، ثم عقب ذلك بقوله : فذلك ان يهلك الخ فكان فى ذلك تنبيه على أن المشار اليه جدير من أجل هذه الخصال بما ذكر بعد اسم الاشارة •

ووجه التنبيه على ما ذكر أن اسم الاشارة موضوع للدلالة على المشار اليه ، والمشار اليهم فى الآية هم الذوات ، مع ملاحظة الأوصاف السابقة لأن كمال التميز الدال عليه اسم الاشارة انما يكون بمراعاة هذه الأوصاف ، وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بعلية الوصف أى ان الأوصاف السابقة هى العلة فى الاستحقاق — أما الضمير فانه لا يفيد مراعاة هذه الأوصاف فى العلية وان كانت موجودة لأنه موضوع للذات المجردة لهذا كان المقام للاشارة ، لا للضمير •

تنبيه :

ينبغى أن يعلم أنه ليس بشرط فى هذه النكتة أن تتعدد أوصاف المشار اليه ، ولا أن تأتى عقيبه ، كما لا يشترط أن يكون ما هو جدير به من الجزاء واردا بعد اسم الاشارة ، بل يصح أن يكون المشار اليه موصوفا بوصف واحد ، وأن يكون سابقا عليه ، كما يجوز أن يكون ما هو خليق به من الجزاء سابقا على اسم الاشارة ، فيقال مثلا : « جاءنى الكامل محمد ويستحق الاكرام هذا » فالوصف واحد لا تعدد فيه وهو لفظ « الكامل » ، وقد تقدم على موصوفه الذى هو « محمد » ، وما هو جدير به من استحقاق الاكرام ذكر قبل اسم الاشارة — فدل ذلك على أن ما ذكر من هذه الأمور

(١) صعاليك العرب فقراؤهم ومتلصصوهم، ويساور همه يواثبه، والهم العزيمـة ، وأعرضت ظهرت • والعوالى الرماح والهدان الأحمق والمعلم بفتح اللام المخففة الموسوم بسيما الحرب •

ليست شروطا يجب مراعاتها ، وانما ذكرت وفقا لما ورد فى النص الكريم - والعبارة الواضحة فى تقرير هذه النكتة أن يقال : يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة للتنبيه - عند الاشارة الى موصوف - على أن المشار اليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا اه .

ايراد المسند اليه اسم موصول :

يؤتى بالمسند اليه اسم موصول لأسباب أهمها ما يأتى :

١ - ألا يكون المخاطب عالما بالأمور المختصة (١) بالمسند اليه سوى الصلة .

كأن ترى عند أحد أصدقائك رجلا ينشده شعرا ، ولا عهد لك به من قبل، فتقول له من الغد : « أين الذى كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟» فالمخاطب لم يكن يعلم شيئا يتعلق بالمسند اليه سوى أنه كان عنده بالأمس ينشده شعرا - فأنت فى هذه الحالة لا طريق لك الى تعريف الرجل للمخاطب سوى هذه الصلة لأنها هى المعلومة له .

وانما خص المخاطب بعدم العلم بسوى الصلة ، ولم يتعرضوا لصلة لم يكن للمتكلم وحده ، أو مع المخاطب علم بغيرها لأن الكلام حينئذ لا يكون فيه كبير فائدة غالبا (٢) اذ لا يمكن الحكم من المتكلم الا بالأحوال العامة ، والحكم بها قليل الجدوى لأن أغلب الناس لا يجهلونها - فمثال ما اذا كان المتكلم وحده لا يعلم شيئا غير الصلة قولك : « الذين زاروك أمس لا أعرفهم » فمقتضى كون المتكلم لا يعلم شيئا من أحوال المسند اليه سوى هذه الصلة ألا يكون له به سابق معرفة ، فاذا أراد أن يحكم عليه بشىء ، فلا يعدو حكمه ما سبق فى المثال من أنه لا يعرفهم وهو -كما ترى-

---

(١) المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره .

(٢) وقد يكون فيه كبير فائدة كما فى قولك : الذى ملك مصر يعظم أهل الدين ، وكقولك : الذين فى بلاد المغرب مخترعون ، فليس من شك أن فى مثل هذه الاخبار فائدة يعتدبها .

حكم عام ليس فيه كبير جدوى اذ من المعلوم لغالب الناس أن من لا صلة لك به لا تعرفه — ومثال ما اذا لم يكن للمخاطب ولا للمتكلم علم بغير الصلة قولك : « الذين فى بلاد اليابان لا نعرفهم » اذ لا يمكن الحكم عليهم الا بما هو معلوم لغالب الناس •

أما اذا كان المخاطب وحده هو الذى لا يعلم شيئا يتعلق بالمسند اليه سوى الصلة كالمثال السابق فان الكلام غالبا يكون كثير الفائدة لأن المتكلم يكون فى الغالب عالما بالأحوال المختصة به ، فيحكم بها عليه •

غير أنه قيل : ان عدم العلم بغير الصلة لا يستدعى اتيان المسند اليه موصولا اذ يمكن التعبير عن المسند اليه بغير الموصول كالاضافة مثلا كقولنا فى المثال السابق : « أين منشدك الشعر بالأمس » واذاً فلا بد من انضمام شىء يترجح به اختيار الموصول على ما سواها من الطرق — وأجيب بأن النكتة لا يشترط فيها أن تكون مختصة بهذه الطريق ، ولا أن تكون أولى بها ، بل يكفى امكان حصولها بها ، وان أمكن حصولها بغيرها — وليس معنى اقتضاء النكتة للموصول أنها مستلزمة له ؟ بحيث لا يجزىء سواه ، بل ان معنى اقتضائها للموصول مجرد مناسبته لها — وبهذا يجاب على كل سؤال من هذا النوع فى أية نكتة •

٢ — استهجان التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه بأن كان مشعرا فى العرف بما تقع النفرة منه فى معناه أو لفظه — مثال الأول قولك: « الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض للوضوء » ، ومثال الثانى قولك : « الذى نشأت على يديه جدى » اذا كان اسمه قبيحا لا يستحسن ذكره كلفظ جحش أو خنشور — ففى الأول قبح التصريح بذكر الخارج من أحد السبيلين لفحش معناه ، وقبح فى الثانى لنفرة النفس من سماع اللفظ لهذا أتى بالموصول توقيا من تصريح تمجه النفس ، ويعافه الطبع •

٣ — زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام كما فى قوله تعالى :

« وراودته(١) التى هو فى بيتها عن نفسه » ـ فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف ، وطهارة ذيله ، وبعده عن مظان الريبة ، والتعبير بالصلة أدل (٢) على هذا الغرض مما لو قال : وراودته امرأة العزيز أو زليخاء لأنه اذا كان فى بيتها ، وتمكن (٣) من نيل ما طلبت منه ، ومع ذلك عف وامتنع كان ذلك غاية فى نزاهته وعفته عليه السلام .

وقيل : ان المراد تقرير المسند الذى هو « المراودة » : بمعنى أنها وقعت منها لا محالة لأن وجوده فى بيتها ، مع ما لها من سعة السلطان ، وقوة النفوذ ، ومع فرط الاختلاط والألفة ـ أدل على وقوع المراودة ، وصدور الاحتيال منها .

وقيل : ان المراد تقرير المسند اليه الذى هو « امرأة العزيز ، أو زليخاء » وذلك لامكان وقوع الابهام ، أو الاشتراك فيهما .

بيان ذلك : أنه لو قال : وراودته « زليخاء » مثلا لم يعلم يقينا أنها المرأة التى هو فى بيتها لاحتمال أن يكون هناك امرأة أخرى مسماة بهذا الاسم غير التى هو فى بيتها ـ ولو قيل : وراودته « امرأة العزيز » لوقع مثل هذا الاحتمال أيضا وان كان بعيدا ـ بخلاف التعبير بالموصول فانه لا احتمال فيه مطلقا لأنه معلوم من الخارج أن التى هو فى بيتها انما هى

---

(١) مصدر المراودة وهى فى الأصل بمعنى المجىء والذهاب من راد برود جاء وذهب ثم أريد منها المخادعة على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبهت المخادعة وهى الاحتيال لأخذ ما بيد الغير بالمراودة الموضوعة للمجىء والذهاب بجامع التردد فى كل ثم استعيرت المراودة للمخادعة ثم اشتق من المراودة بمعنى المخادعة راودت بمعنى خادعت ، ثم هى بعد ذلك ليست على أطلاقها بل على خصوص الجماع ـ غير أن تفسير المراودة بما سبق يقتضى وقوع الطلب من الطرفين لأنها مفاعلة من الجانبين ويوسف عليه السلام نبى معصوم لا يقع منه طلب من هذا النوع ولعل الجواب على هذا أن المراودة ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل ، أو هى على بابها ولكن الطلب اختلفت جهته فطلبها للوقاع ، وطلبه للدفاع وبهذا فسر تعالى : ولقد همت به وهم بها ، أى همت به فعلا وهم بها تركا .

(٢) أى أن الغرض يدل عليه كل من الموصول وامرأة العزيز وزليخاء الا أن الموصول أدل عليه لاقتضائه أنه تمكن منها ولم يفعل بخلاف غيره .

(٣) أى ولو بحسب الصورة والا فهو نبى معصوم .

زليخاء امرأة العزيز لا غير ــ لهذا كان هذا الوجه هو الأولى بالاعتبار ، والأحق بالتقدير (١) ــ ومثل الآية المذكورة قول أبى العلاء المعرى :

أعباد المسيح يخاف صحبى وتحن عبيد من خلق المسيحا ؟

فقوله : « عبيد من خلق المسيح » أدل على تقرير غرضه وهو نفى خوف أصحابه من قوله : عبد الله •

غير أنه ينبغى أن يعلم الذى أفاد زيادة التقرير انما هو الموصول من حيث اشتماله على الصلة ، فالصلة هى مبعث هذه الفائدة ــ وكذلك يقال فيما يأتى بعد من النكات •

٤ ــ قصد التفخيم والتهويل فى المسند اليه كما فى قوله : « فغشيهم من اليم ما غشيهم » يريد غشيهم ماء غزير لا يقدر كنهه لهذا عبر عن المسند اليه « بما » الموصولة اذ أن فى هذا الابهام من التفخيم ما لا يفى به التصريح فيما لو قال : فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا ففى الموصول اذاً اشارة الى أن تفصيل المسند اليه ، وبيانه مما لا تفى به عبارة ، ولا يحيط به علم (٢) ومثله قول الشاعر يصف الخمر :

مضى بها ما مضى من عقل شاربها وفى الزجاجة باق يطلب الباقى (٣)

يريد تفخيم ما ذهب من عقول المعاقرين لها •

٥ ــ تنبيه المخاطب على خطأ وقع منه ، أو من غيره : مثال الأول قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ بها بنيه :

---

(١) ما ذكرناه من ان الآية مثال لزيادة التقرير هو الظاهر ولا يبعد أن تكون ، أيضا لاستهجان التصريح بالاسم اما لأن العادة جرت باستقباح التصريح بأسماء النساء أو لأن السمع يمج لفظ زليخاء لكونه مركبا من حروف يستقبح فى السمع اجتماعها •

(٢) لا يقال أن صلة الموصول يشترط فيها أن تكون معهودة للمخاطب ليتعرف المسند اليه باعتبارها والابهام فى الصلة ينافى مقام التعريف ، لا يقال ذلك لأن اشتراطهم عهدية الصلة انما هو فى غير مقام التعظيم والتفخيم •

(٣) ومنه فى غير المسند اليه قول دريد بن الصمة :

صبا ما صبا حتى علا الشيب رأسه فلما علاه قال للباطل ابعد

ان الذين ترونهم اخوانكم   يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا (١)

يقول : ان الذين تظنونهم أصدقاءكم ، يتمنون الخير لكم — هم على غير ما تظنون ؟ يودون دماركم ، وايقاع الشر بكم ، فأنتم اذاً مخطئون فى هذا الظن — والشاهد فيه قوله — « ان الذين ترونهم اخوانكم » حيث أتى بالمسند اليه موصولاً لقصد تنبيه المخاطبين (٢) على خطئهم فى ظنهم أن أمثال هؤلاء أصدقاء لهم اذ قد تحقق منهم ما لا يتفق مع هذه الصداقة من تربص الدوائر بهم — بخلاف ما لو صرح بأسمائهم مثلا فقيل • فلانٌ وفلان وفلان يشفى غليل الخ فليس فى ذلك ما يفيد تنبيههم الى هذا الخطأ — ومثال ما فيه تنبيه على خطأ غير المخاطب قولك : ان الذى يحسبه محمد صديقه الحميم يغتم لسروره ، ويبتهج لحزنه ، ويود له ما لا يحب » ففيه من التنبيه على خطأ « محمد » فى هذا الحسبان ما ليس فى التصريح بالاسم — ومنه قول عروة بن أذينة (٣) •

ان التى زعمت فؤادك ملها   خلقت هواك كما خلقت هوى لها

ففى التعبير بالموصول تنبيه على خطئها فى زعمها •

٦ — تشويق المخاطب الى الخبر ليتمكن فى ذهنه — وذلك حيث يكون مضمون الصلة حكما غريبا كما فى قول أبى العلاء المعرى :

والذى حارت البرية فيه   حيوان مستحدث من جماد (٤)

---

(١) « ترونهم » بضم التاء على صورة المبنى للمجهول ولكن على معنى البناء للفاعل وعلى هذا تكون الواو فاعلا وهم مفعولا أولا واخوانكم مفعولا ثانيا وأما فتح التاء على أن تكون « ترى » بمعنى تبصر فلا يصح لأنه غير مراد نعم يصح على جعل الرؤية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تخالفه ، والغليل هنا بمعنى الحقد ، وتصرعوا من الصرع وهو الالقاء على الأرض وهو اما كناية عن الهلاك أو عن الاصابة بالحوادث •

(٢) منشأ التنبيه كما علمت هو الصلة •

(٣) هو أحد بنى ليث بن بكر وهو شاعر غزل مقدم من شعراء المدينة ومعدود من الفقهاء والمحدثين روى عنه مالك بن أنس •

(٤) المراد بحيرة الناس فيه اختلافهم فى أمر بعثه فقد أطلقت الحيرة وأريد لازمها وهو الاختلاف اذ يلزم من الحيرة فى الشىء الاختلاف فيه =

يقول : ان الذى تحيرت الخلائق فيه أى اختلف الناس فى أمر بعثه ؟ وهل يعاد ثانيا بعد موته أو لا يعاد ؟ هو ذلك الحيوان الآدمى المتولد من النطفة ، أو من طينة آدم ـ على الخلاف فى المراد بالجماد ـ والشاهد قوله : « والذى حارت البرية فيه » اذ عبر عن المسند اليه باسم الموصول لتضمن الصلة أمراً غريبا هو ايقاع البرية كلها فى حيرة وارتباك ، ومثل هذا الأمر العجيب يشوق النفس الى أن تعرف ذلك الذى أوقع البرية كلها فى هذه الحيرة ـ ومثله قولك : الذى يقاوم الأسود فى مرابضها فلان ، والذى يصيد الأفاعى من أعشاشها فلان ، وأشباه ذلك مما تضمن أمراً لا يقره الالف والعادة .

٧ ـ الاشارة الى نوع الخبر المحكوم به على المسند اليه المعبر عنه بالموصول كما فى قوله تعالى : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا » فان مدلول الصلة ـ وهو الايمان والعمل الصالح ـ ما يشير الى أن الخبر المحكوم به من نوع الاثابة والامتاع ـ وكقوله تعالى : « ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين » أى صاغرين ففى مضمون الصلة ـ وهو الاستكبار عن العبادة تلميح واشارة الى أن الخبر المترتب عليه من جنس الاذلال والعقوبة ـ من ذلك قولهم : من صبر وتأنى نال ما تمنى ، وقولهم : من استمرأ مرعى الكسل جانبه الأمل ـ ففى الأول اشارة الى أن الخبر من نوع الفوز والفلاح ، وفى الثانى اشارة الى أنه من نوع الاخفاق والحرمان ـ وهكذا يؤتى بالمسند اليه اسم موصول للاشارة به الى أن الخبر المحكوم به عليه من أى نوع هو ؟ أمن

= فلا يقال حينئذ ان كل فريق جازم بما يراه فى أمر بعثه فأين الحيرة اذا؟ ولفظ « حيوان » على حذف مضاف أى معاده لأن الاختلاف انما وقع فى أمر بعثة لا فى ذاته ، والمراد بالحيوان المستحدث بنو آدم بدليل سياق الحديث لأن البيت من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا اذ يقول فيها :

وفقيها افكاره شدن للنعمان م مالم يشده شعر زياد

فيبعد اذا أن يكون المراد بالحيوان غير الآدميين كناقة صالح ، أو ثعبان موسى عليه السلام كما قيل ، ويتعين ان الذى وقعت من أجله الحيرة هو معاده وبعثه من جديد .

نوع الثواب ، أو العقاب ، أو الفوز ، أو الاخفاق ، أو نحو ذلك ؟ فيفطن المخاطب من فاتحة الكلام الى ما تدل عليه خاتمته •

غير أن الايماء الى نوع الخبر قد يكون غير ما يهدف اليه المتكلم ، وانما يكون هدفه شيئا آخر يتوسل اليه بهذا الايماء أى يجعله وسيلة اليه ، وهذا الغرض هو التعريض بتعظيم شأن الخبر ، أو التعريض باهانته (١) •

فمثال ما فيه تعريض بتعظيم شأن الخبر قول الفرزدق يفتخر على جرير ابن عطية •

ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا (٢) دعائمه أعز وأطول

يقول : ان الذى رفع السماء « ذلك البناء العظيم » بنى لنا مجداً وشرفاً لا يطاولهما شىء ، وجعل قبيلتنا سيدة القبائل ، ورمز فخارها ، أما أنت يا جرير فلا مجد فيك ولا شرف — والشاهد فيه قوله « ان الذى سمك السماء » فان فى الموصول تلميحا الى أن الخبر المحكوم به عليه أمر من جنس البناء والرفعة عند من له ذوق سليم (٣) لكن ليس هذا هو المقصود بالذات انما الغرض الذى يهدف اليه الشاعر متوسلا بهذا الايماء هو التعريض بتفخيم بيته من حيث ان بانيه هو ذلك الذى رفع السماء ،

---

(١) قد يقال : ليس فى بيت الفرزدق الآتى تعريض بتعظيم شأن الخبر وانما فيه تعريض بتعظيم شأن البيت وهو واقع مفعولا لا خبرا — ويجاب بأن تعظيم البيت انما جاء من كونه بناء من سمك السماء واذا فلا محيد من اعتبار البناء فى التعظيم ، أو يجاب بأن المراد بالخبر ما وقع فى سياق الجملة الخبرية ولو مفعولا كما فى بيت الفرزدق ونحوه فى الأمثلة ولا شك أن لفظ « بيتا » فى كلام الفرزدق واقع فى جملة الخبر وفى سياقه •

(٢) المراد بيت المجد والشرف وللفرزدق الحق فى هذا الفخر لأن قبيلته من قريش فآباؤه أماجد وأشراف بخلاف جرير فان آباءه من أرذال بنى تميم •

(٣) أى ان الذوق شاهد على هذا التلميح فانه اذا قيل « الذى اخترع هذا البناء البديع » فهم منه عرفا أن ما يترتب عليه أمر من جنس الابنية المتقنة فاذا قيل « ابتدع لى هذا البناء » كان كالتأكيد لما أشير اليه فى أول الكلام •

وأى بناء أرفع وأعظم من سماء هى صنع يد ذلك المبدع القادر ؟ وانا لنعلم أن آثار المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف - ومثل بيت الفرزدق قولك : « الذى بنى سراى القبة بنى لنا هذه الفلة » (١) ، ففيه من غير شك اشارة الى التعريض بتعظيم شأن « الفلة » وأنها فخمة البناء دقيقة الصنع ، ولو أنه عبر هذا التعبير فقيل مثلا : ان الله بنى لنا بيتا (٢) ، أو قيل : ان الذى بنى بيت (٣) فلان بنى لنا فلة ، لتعطل جيد العبارتين من تلك الحلية البلاغية لخلو الأولى من الاشارة الى نوع الخبر ، وخلو الثانية من التعريض بتعظيم شأنه ، وان أشير فيه الى جنسه .

ومثال ما فيه تعرض باهانته قولك : « ان الذى لا يحسن قرض الشعر أنشأ قصيدة » ففى الموصول اشارة الى أن الخبر المترتب عليه من نوع التأليف والانشاء لكن ليس هذا هو الغرض ، وانما المقصود التوسل بهذه الاشارة الى التعريض بتحقير هذه القصيدة ، وأنها من النوع المبتذل الساقط لأنها صنع من لا يحسن التأليف فى الشعر .

وقد يكون التعريض بتعظيم شأن غير الخبر ، أو التعريض باهانته - مثال الأول قوله تعالى : « الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين » ففى صلة الموصول اشارة الى أن الخبر من نوع الخيبة والخسران ، وذلك أن شعيباً نبى فتكذيبه يفضى الى هذه الصفة الخاسرة - لكن المقصود من هذا انما هو الايماء الى التعريض بتعظيم شأن شعيب عليه السلام اذ أن تكذيبه أوجب هذا الخسران المبين - ولفظ « شعيب » واقع فى جملة الصلة ، لا فى جملة الخبر فالتعريض هنا بتعظيم شأن غير الخبر - ومثال الثانى قولهم : « ان من يتبع الشيطان خاسر » ففى الصلة ايماء الى أن الخبر من نوع الخزى والخذلان لأن الشيطان ضال مضل فاتباعه ضرب من التخاذل والانحدار - غير أن الغرض هو التعريض بتحقير شأن الشيطان من حيث ان اتباعه يفضى

---

(١) اسم لبناء على صورة خاصة شاعت فى هذا العصر .

(٢) قد يقال أن تعظيم البيت يفهم من لفظ الجلالة وان لم يكن فيه ايماء الى نوع الخبر الا أن يقال ان التعظيم بواسطة الايماء أتم منه بدونه .

(٣) أى على فرض أن بيت فلان ليس على طراز ممتاز حتى لا يكون فيه تعريض بتعظيم الخبر .

الى هذا المصير البغيض (١) - ولفظ « الشيطان » واقع فى جملة الصلة ، لا فى جملة الخبر - فالتعريض اذاً بالتهوين من شأن غير الخبر - ومثله قولك « ان من لا يحسن معرفة فن الأدب قد صنف فيه » ففى الموصول مع صلته ايماء الى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالأدب ، وفى ذلك الايماء تعريض بأن مصنفه من النوع المبتذل لأنه عمل من لا يحسن تعاطى الأدب

غير أنه قيل : ان منشأ تعظيم شأن الخبر أو اهانته انما هو الموصول مع صلته واذاً فلا مدخل للايماء الى نوع الخبر فى التعريض بتعظيم الخبر أو اهانته بدليل وجود التعريض بتعظيم الخبر أو اهانته بدون ذلك الايماء فى قولنا : « بنى لنا بيتا الذى سمك السماء » ، وقولنا « أنشأ قصيدة من لا يحسن قرض الشعر » بتقديم المسند فيهما ، فان التركيبين بلا شك مفيدان للتعريض بتعظيم شأن الخبر فى الأول ، واهانته فى الثانى فى حين أن لا اشارة فيهما لنوع الخبر لأن الاشارة انما تكون حيث يجعل الموصول مقدما واذ ثبت أن ليس للايماء دخل فى التعريض بالتعظيم كما وضح لك من المثالين المذكورين • فكيف يتوسل به ، ويجعل ذريعة اليه ؟

وأجيب بأن التعريض بالتعظيم أو الاهانة المستفاد من المثالين المذكورين انما أفاده مجموع الكلام ، ومثل هذا لا يحتاج لايماء الى نوع الخبر ، وكلامنا فى التعظيم أو التحقير المستفادين من الموصول وصلته فقط ، ولا شك أن ذلك يحتاج الى التوسل اليهما بالايماء المذكور ، فان تعظيم شعيب عليه السلام فى الآية السابقة انما استفيد من الصلة لما فيها من الايماء الى نوع من الخبر بدليل أنه لو بنى على الصلة شىء غير المومىء اليه، بأن رتب عليها غير الخسران ، فقيل مثلا : الذين كذبوا شعيباً أبناء قبيلة كذا لم يستفد منه تعظيمه - على أن استفادة التعظيم أو الاهانة من الصلة بواسطة الايماء كما فى بيت الفرزدق ، أو آية شعيب لا تنافى استفادتهما من مجموع الكلام كما فى المثالين المذكورين •

(١) قد يقال ان اهانته تفهم من العلم بقبح اتباعه بلا حاجة الى ايماء - ويجاب بان حصول الاهانة مع الايماء أتم منه بدونه •

تنبيه

قد يكون فى الموصول ايماء الى نوع الخبر على نحو ما تقدم ، وهو – مع ذلك – بمثابة الدليل على تحقيق الخبر وتثبيته فى ذهن السامع ، وذلك انما يكون حيث تصلح الصلة دليلا على وجود الخبر كما فى قول الشاعر يشكو ويتوجع من جفاء حبيبه وهجره :

ان التى ضربت بيتاً مهاجرةً بكوفة الجند غالت ودها غول (١)

يقول : ان التى نزعت الى الكوفة ، واتخذت بها موطن اقامة دائمة تصرمت حبال ودها ، وانحلت عرا العلاقة بينى وبينها – والشاهد فيه تعبيره بالموصول وصلته اذ قال : « ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند » فان فيه اشارة الى أن الخبر الآتى بعد من نوع زوال المحبة ، وانقطاع المودة حيث قال : غالت ودها غول لأن الانسان لا يهجر وطنه الى غيره – فى العادة – الا اذا كان كارها لأهله ، راغبا عنهم ، ومع ما فى الصلة من هذه الاشارة هى كالدليل على ثبوت هذا الجفاء ، وانصراف قلب محبوبه عنه ، والا فكيف استساغ لنفسه فراق محبه ، واتخذ ذلك البلد النائى موطن اقامة ؟ وهذا المعنى مفقود فى مثل قول الفرزدق : ان الذى سمك السماء بنى لنا الخ » فهو – وان كان فيه اشارة الى أن الخبر من نوع البناء – لا دليل فيه على ثبوت هذا البناء وتحققه اذ لا يلزم عقلا ، ولا عرفا من سمك السماء بناء البيت المذكور لأن رفع السماء ليس علة لبناء البيت – بخلاف ما نحن فيه فانه يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة ، وضرب البيت بها للاقامة فيه زوال المحبة وانصرام حبل المودة – ومثل البيت المذكور قولهم:

(١) ضرب البيت فى الاصل أن تشد حباله بالاوتاد وهو كناية عن الاقامة من باب الانتقال من الملزوم الى اللازم « ومهاجرة » حال من فاعل « ضربت » افادت أن الكوفة ليست بلدها الاصلى ، والكوفة احدى المصرين بالعراق واضافتها الى الجند لاقامة جند كسرى بها فالاضافة لأدنى ملابسة « وغالت » اهلكت والغول بمعنى المهلك أى اغتالت ودها الغوائل وقد أنث الفعل لأن الغول مؤنث سماعا ولفظ البيت خبر والمعنى على انشاء التحسر .

ان الذى حسنت سيرته طابت سريرته ، والذى صفا قلبه صدق حبه – فالموصول فى المثالين مشير الى نوع الخبر ، وهو كالدليل على ثبوته وتقرره •

ايراد المسند اليه معرفا بأل :

يؤتى بالمسند اليه محلى بأل للغرضين الآتيين بعد •

١ – الاشارة بها الى معهود خارجا وهى التى يكون مدخولها معينا فى الخارج – واحدا كان ذلك المعين ، أو اثنين ، أو جماعة ، وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجى – وهى باعتبار مدخولها ثلاثة أقسام – لام العهد الخارجى ، ولام العهد الكنائى ولام العهد العلمى ، والأخيرة قسمان – علمى حضورى ، وعلمى فقط على ما سيأتى •

فالأولى – أن يتقدم لمدخولها ذكر صريح ، وتسمى حينئذ لام العهد الخارجى الصريحى كما فى قولك : « صنعت فى رجل جميلا فلم يرع الرجل هذا الجميل » – فاتيان المسند اليه وهو « الرجل » محلى بأل للاشارة بها الى معهود خارجا عهدا صريحا لتقدم ذكره صراحة فى قوله « صنعت فى رجل جميلا » – وكقوله تعالى : « الله نور السموات والأرض، مثل نوره كمشكاة ، فيها مصباح ، المصباح فى زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب درى » فقد ذكر المصباح والزجاجة منكرين ، ثم أعيدا معرفين باللام للغرض السابق – ومنه قوله تعالى : « كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » غير أن مدخول اللام هنا ليس مسندا اليه ، والكلام فى أحوال المسند اليه •

والثانية – أن يتقدم لمدخولها ذكر كنائى أى غير مصرح به ، وتسمى حينئذ لام العهد الخارجى الكنائى كما فى قوله تعالى: «وليس الذكر كالأنثى(١)»

(١) للمفسرين فى هذه الجملة رأيان – فقيل انها من كلام امرأة عمران وفيه قلب أى ليس الأنثى كالذكر فى التحرير وهو من تتمة تحسرها على وضعها أنثى وعدم مساواتها الذكر فى التحرير • وعلى هذا تكون اللام فيه للجنس فلا تصلحان مثالين للام العهد – وقيل انه كلام =

فاتيـــان المســـند اليه(١) وهـــو لفظ « الذكر » محلى بأل للاشارة بها الى معهود خارجا عهداً كنائيا لتقـــدم ذكره كنـــاية فى قـوله تعالى حكاية عن امرأة عمران : « رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا » فان لفظ « ما » مبهم يعم بحسب وضعه الذكور والاناث لكن التحرير ، وهو أن يعتق الولد ليكون وقفا على خدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الأناث ، فلفظ « ما » حينئذ كناية(٢) عن الذكر باعتبار اختصاص التحرير بالذكور ــ وأما لفظ « الأنثى » فاللام فيه للاشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى : « قالت رب انى وضعتها أنثى » فهى من القسم الأول من أقسام اللام غير أنه ليس مسندا اليه لأنه مجـرور بالكاف خبر « ليس » فلا شاهد فيه •

والثالثة ــ ألا يتقدم لمدخولها ذكر مطلقا ، لا صريحا ولا كناية ولكن للمخاطب علم به ــ وهذه اللام على قسمين كما ذكرنا سابقا •

الأول : ان يكون مدخولها حاضرا فى المجلس ، وتسمى اللام حينئذ « لام العهد العلمى الحضورى » كما تقول فى شأن رجل حاضر فى المجلس: « أبدع الرجل فى كلامه » لمخاطب سبق له علم به •

والثانى : أن يكون مدخولها غائبا عن المجلس ــ وتسمى اللام حينئذ « لام العهد العلمى فقط » كأن يقال فى شـأن رجل غائب عن المجلس : « خطب الرجل فجود فى خطابه » لمن سبق له به علم ــ فاتيان المسند اليه فى القسمين محلى بأل للاشارة بها الى معهود خارجا عهدا علميا لتقدم علم المخاطب به •

= الله تسلية لها، والمعنى ليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت بل الأنثى التى وهبتها أرفع مرتبة من الذكر الذى طلبته وعلى هذا تكون اللام فيها للعهد •

(١) انما كان مسندا اليه لأنه اسم « ليس » فهو فى الأصل مبتدأ •

(٢) يحتمل أن يكون المراد الكناية بالمعنى اللغوى وهو الخفاء لأن فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والانثى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان قوله محررا مبينا للمراد ، ويحتمل أن المراد بالكناية المصطلح عليها وان المطلوب بها موصوف وهى أن تختص صفة بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ويراد بها الموصوف فالتحرير من الصفات المختصة بالذكور فهو اذا ملزوم والذكر لازم له وقد أطلق اسم الملزوم وهو لفظ « ما فى بطنى » الموصوف بالتحرير وأريد اللازم وهو الذكر •

٢ — الاشارة بهـا الى الحقيقـة وهى التى يكون مدخولها موضـوعا للحقيقة والماهية وهى باعتباره أقسام ثلاثة أيضا — لام الحقيقـة (١) ولام العهد الذهنى ولام الاستغراق والأخيرة قسمان — على ما سيأتى بعد •

فالأولى — ما يكون مدخولها مرادا به الحقيقة نفسها ، أى الماهية من حيث هى بغض النظر عما ينطوى تحتها من أفراد كما فى قولهم : « الرجل خير من المرأة » ، وقولهم : الحرير يفضل القطن ، وقولهم : الدينار خير من الدرهم ، وما أشبه ذلك مما يكون المقصود فيه الحكم على الحقيقة نفسها بمعنى أن حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة ، وحقيقـة الحـرير تفضل حقيقة القطن • وحقيقة الدينار خير من حقيقة الدرهم — وهذا لا ينافى أن بعض أفراد حقيقة المرأة يفضل بعض أفراد حقيقة الرجل كالسيدة عائشة أم المؤمنين ، وأن بعض أفراد حقيقة القطن يفضـل بعض أفراد حقيقـة الحرير كأن يكون الحرير من النوع الردىء ، وأن بعض أفـراد حقيقـة الدرهم أفضل من بعض أفراد حقيقة الدينار كأن يكون فى معـدن أحـد الدنانير غش — وهكذا ••• فالمنظور اليـه فى المفاضلة انما هو الحقيقـة لا الفرد — وليس من شك أن حقيقة الرجل اذا قطعنا النظر عن الأفراد تفضل المرأة ، وحقيقة الحرير تفضل حقيقة القطن ، وحقيقة الدينار تفضل حقيقة الدرهم — ومن ذلك قولهم : « أهلك الناس الدرهم والدينار » فأل فيهما للاشارة الى حقيقتى الدرهم والدينار لأن الحكم المذكور انما هو على جنس هذين النقـدين ، لا على نقـد بعينـه كمـا هو ظاهر — ومنه قول أبى العلاء :

والخل كالماء يبدى لى ضمائره   مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

أى حقيقة الخل تشبه حقيقة الماء فيمـا ذكر — وعليـه من غير هذا الباب قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شىء حى » ، يريد حقيقة الماء •

والثانية : ما يكون مدخولها مرادا به فرد مبهم من أفراد الحقيقـة

(١) وتسمى أيضا لام الجنس ولام الطبيعة •

لقرينة دالة على ذلك (١) مثل ذلك قوله تعالى : « وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون » أتى بالمسند اليه معرفا بأل لأن القصد الى فرد ما من أفراد حقيقة الذئب ، والقرينة على ذلك قوله : « أن يأكله الذئب » — فليس المراد الحقيقة نفسها لأن الحقيقة من حيث هى أمر لا وجود له فى الخارج حتى يتحقق منه أكل أو شرب ، وانما يتحقق ذلك من الأفراد — ولا الحقيقة من حيث وجودها فى جميع الأفراد لاستحالة أن تجتمع الذئاب جميعها على أكله — ولا الحقيقة من حيث وجودها فى فرد معين اذ لا عهد فى الخارج بذئب معين ، فتعين أن يكون المراد فرداً ما من أفراد الحقيقة (٢) — ومنه قول الشاعر :

ومن طلب العلوم بغير كد ... سيدركها متى شاب الغراب

فالقصد هنا الى فرد ما من أفراد حقيقة الغراب بقرينة قوله «شاب» اذ وصف الشيب من شئون الأفراد ، وليس المراد الحقيقة نفسها ، ولا هى فى ضمن جميع أفرادها ، ولا هى من حيث وجودها فى فرد معين كما وضح ذلك فى المثال قبله — ومن هذا القبيل فى غير المسند اليه قولهم : « ادخل السوق » حيث يراد فرد ما من أفراد حقيقة السوق بقرينة قوله « ادخل » فليس المراد الحقيقة نفسها لاستحالة الدخول فى الحقيقة ، ولا الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق — ولا الحقيقة من حيث وجودها فى فرد معين اذ لا عهد بسوق معينة .

والثالثة : ما يكون مدخولها مرادا به جميع الأفراد المندرجة تحت

---

(١) أى أن الفرد المبهم مستفاد من القرينة الخارجية لا من المعرف باللام اذ هو موضوع للحقيقة نفسها كما قلنا .

(٢) قيل : كيف سميت هذه اللام لام العهد الذهنى مع أن مدخولها فرد غير معين فلا عهد فيه لا ذهنا ولا خارجا بل هو مبهم — ويجاب بأنه معهود فى الذهن باعتباره أحد أفراد الحقيقة والحقيقة معهودة فى الذهن بمعنى أنها معلومة متميزة عما عداها من الحقائق فعهديته تبع لعهدية الماهية فصح بهذا الاعتبار اعتباره معهودا ذهنيا وصحت تسمية أل الداخلة عليه لام العهد الذهنى .

الحقيقة عند قيام القرينة على ذلك (١) ولهذا سميت : لام الاستغراق اذ أن المفاد بها استغراق جميع أفراد الحقيقة ـ وهذه اللام قسمان ـ لام الاستغراق الحقيقى ، ولام الاستغراق العرفى .

فالأولى ما يكون مدخولها مرادا به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب الوضع كما فى قولنا : « الغيب يعلمه الله » فان القصد فيه الى جميع الأفراد التى يتناولها لفظ « الغيب » وضعا والمعنى : كل أفراد الغيب لا تخفى على الله ـ وكما فى قوله تعالى : « ان الانسان لفى خسر » فان القصد فيه الى جميع الأفراد التى يتناولها لفظ « الانسان » وضعا أى كل انسان ـ ومنه فى غير المسند اليه قوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » أى محيط علما بكل مغيب وكل مشاهد .

والثانية : ما يكون مدخولها مرادا به كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (٢) والعادة كما فى قولك : « امتثل الجند أمر الأمير » فان المراد جميع الأفراد التى يتناولها لفظ « الجند » عرفاً أى جنود مملكته لأن هذا هو المفهوم بحسب العرف ، لا جنود الدنيا ، اذ ليس فى وسع الأمير أن يبسط نفوذه على جنود العالم أجمع عادة ـ ومنه فى غير المسند اليه قولهم : « جمع الأمير الصاغة» (٣) ، أى صاغة مملكته ، لا صاغة الدنيا بأسرها .

والقرينة على ارادة الشمول فى لام الاستغراق نوعان ـ حالية ، ومقالية

فالحالية كما فى نحو ما سبق من قولنا : « الغيب يعلمه الله » فالقرينة

---

(١) أى على أن ليس القصد الى الحقيقة من حيث هى ولا من حيث وجودها فى فرد مبهم فيكفى فى الحمل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هى ومن حيث وجودها فى بعض الافراد

(٢) المراد العرف العام أما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل فى الاستغراق الحقيقى .

(٣) أصله صوغه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وهو جمع صائغ وهذا المثال مبنى على القول بأن أل الداخلة على اسم الفاعل الدال على الثبوت والدوام كما فى المثال المذكور معرفة لا موصولة .

هنا على ارادة الاستغراق حالية لظهور أن ليس المراد حقيقة الغيب وماهيته اذ ليس ذلك مما استأثر الله بعلمه ، ولا أن يكون المراد فردا مبهما أو معينا من أفراد الغيب ، فحاشا لله العليم بخفايا الأمور أن يقتصر علمه على بعض الغيوب فتعين اذاً أن يكون المراد جميع الأفراد التى يتناولها لفظ الغيب وضعا .

والمقالية ـ كما فى قوله تعالى : « ان الانسان لفى خسر » فالقرينة هنا على أن المراد عموم الأفراد ، لا الحقيقة نفسها ، ولا فرد مبهم أو معهود من أفرادها صحة الاستثناء الآتى بعد فى قوله تعالى : « الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية » ، فهى أمارة العموم (١) اذ أن شرط الاستثناء دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكر المستثنى ، ودخوله فيه فرع عن عمومه الدال على الاستغراق ـ ولو أريد بالانسان الحقيقة نفسها لما صح استثناء الأفراد منه لعدم تناول اللفظ هنا ، وان أريد بعض مبهم أو معين لم يصح الاستثناء كذلك لعدم تحقق دخول المستثنى فى المستثنى منه ، وهذا الدخول ـ كما قلنا ـ شرط فى صحة الاستثناء فتعين أن يكون المراد جميع الأفراد التى يتناولها الانسان وضعا .

ومثل الآية ما مثلنا به للاستغراق العرفى من نحو قولنا : « امتثل الجند أمر الأمير » ، فالقرينة فيه على أن المراد عموم الأفراد عرفا ، لا الحقيقة نفسها ولا فرد مبهم من أفرادها قوله : « امتثل » فان الحقيقة من حيث هى لا توصف بالامتثال أو عدمه ، وانما ذلك من صفات الأفراد ـ كما لا معنى أن يقال : امتثل الجند أمر الأمير ويراد فرد مبهم من أفرادهم فتعين أن يكون المراد جميع الأفراد التى يتناولها لفظ الغيب عرفا .

تنبيهان :

الأول ـ علم مما سبق أن حمل « أل » التى للعهد الذهنى على

(١) دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول بوجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه أما على القول بانه يكفى فى صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء على الاستغراق حينئذ .

الفرد المبهم ، والتي للاستغراق على جميع الأفراد مشروط بالقرينة الدالة على ما حملتنا عليه أما بدونها فكلتا اللامين محمولة على الحقيقة لأن مدخولها موضوع للحقيقة ــ كما أسلفنا ــ واذاً فالنظر الى الفرد المبهم « فى لام العهد الذهنى » ، أو الى جميع الأفراد « فى لام الاستغراق » انما هو بالقرينة لا بالوضع .

الثانى ــ قلنا ان المعرف بلام العهد الذهنى موضوع للحقيقة ، وانما يحمل على الفرد المبهم عند قيام القرينة الدالة عليه فهو اذاً ذو شبهين من جهتين ــ يشبه النكرة من جهة المعنى ، ويشبه المعرفة من جهة اللفظ .

أما شبهة بالنكرة فلأن مفاد كل منهما بعض غير معين (١) ولهذا يعامل معاملة النكرة ، فيوصف بالجملة كما توصف النكرة قال الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى (٢)

يريد أنه كريم الخلق ، بعيد الأناة ، لا تنال منه سقطة اللئيم ، ولا تستفزه سفاهة الجاهل فهو اذ يسمع من اللئيم ما يسيئه يصدف عنه ، محدثا نفسه بأن اللئيم لا يعنيه ولا يقصده ، بل يريد غيره (٣) ــ ويحتمل أن يكون المراد : أنه يصدف عنه غير عابىء به ، فلا يعيره أذنا ، ولا يقيم له وزنا (٤) حفظا لكرامته ــ والشاهد قوله « يسبنى » فان الجملة هنا صفة « للئيم » لأنه فى معنى النكرة اذ أن الشاعر لم يرد لئيما بعينه لأن ذلك يتنافى مع ما يريده من التمدح بفضيلة الحلم فقد يحلم الانسان مع شخص،

(١) غير أن النكرة تدل على هذا البعض وضعا والمعرف بلام العهد الذهنى يدل عليه بالقرينة والا فهو موضوع للحقيقة نفسها فبينهما فرق ولهذا أشبه النكرة ولم يكن عينها وهذا الفرق بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا انها موضوعة للماهية فالفرق أن تعين الماهية معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى مدلول النكرة وان كان حاصلا .

(٢) عدل الى المضارع فى ــ أمر ــ قصدا الى الاستمرار وعدل الى الماضى فى قوله : فمضيت وقلت ــ دلالة على التحقق وثم حرف عطف واذا لحقتها علامة التأنيث كما هنا اختصت بعطف الجمل .

(٣) من عناه اذا قصده وأراده .

(٤) من عناه الأمر اذا أهمه .

ولا يحلم مع غيره ، والحليم من يكون الحلم سجية فيه — كما أنه لم يرد الماهية من حيث هي بقرينة المرور ، ولا من حيث وجودها في جميع أفرادها لعدم تأتى المرور بكل لئيم ، بل المراد الجنس في ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة لهذا جعلت صفة لا حالا .

أما من قال : ان الجملة حال من اللئيم فلا شاهد فيه فليس بشيء اذ يفيد الكلام حينئذ : أن السب مقيد بوقت المرور فقط كما هو شأن الحال وهذا يتنافى مع ما أراده الشاعر من أن اللئيم دأبه وشأنه السب ، وهو مع ذلك يفسح له صدرا ، ولا يعيره اهتماما (١) .

وأما شبهه بالمعرفة فلجريان أحكام المعارف عليه غالبا فهو يقع مبتدأ كما تقول : « الذئب في حقلك يرتقب فريسته » — ويكون ذا حال كما في قولك « رأيت ذئبا خارجا من حقلك يطارده كلب » — ويجيء وصفا للمعرفة كقولك : « محمد الكريم قادم اليك فرحب به » — ويأتي موصوفا بها كما في قولك : « السوق ذات السلع الجيدة يؤمها الناس » — الى غير ذلك .

هذا — ولما ذكر فيما سبق أن من أفراد اللام المشار بها الى الحقيقة « لام الاستغراق » أرادوا لهذه المناسبة أن يذكروا احدى قضاياهم المشهورة هي قولهم :

واستغراق (٢) المفرد أشمل من استغراق المثنى والجمع

ومعنى هذا : ان اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله للأفراد أكثر مما لو كان اسم الجنس مثنى أو جمعا — بمعنى أن اسم الجنس المفرد يتناول كل واحد من الأفراد ، والمثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة .

---

(١) لكن قيل ان المناسب جعله حالا لأن المتبادر من قوله : قلت لا يعنيني أنه قال ذلك حال سماع السب في حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور .

(٢) سواء كان الاستغراق بحرف التعريف كما في مسألتنا أو بغير كحرف النفي في النكرة كما ستأتي أمثلته .

بيان ذلك ـ أنك اذا قلت مثلا : « لا طالبين فى الفصل » وكان فيه طالب واحد لم تكن كاذبا فى قولك لأنك انما نفيت الكينونة فى الفصل عن جنس المثنى أى نفيت أن يكون فيه طالبان ، ولم تنف أن يكون فيه طالب واحد ـ واذا قلت : « لا طلبة فى الفصل » ، وكان فيه طالبان كنت صادقا أيضا لأنك انما نفيت الكينونة فى الفصل عن جنس الجمع أى نفيت أن يكون فى الفصل طلبة ، وأقل الجمع ثلاثة ، فلم تنف اذاً أن يكون فيه طالب أو طالبان •

أما اذا قلت : « لا طالب فى الفصل » ، وكان فيه طالب واحد ، أو اثنان أو ثلاثة ، أو أكثر كنت كاذبا فى قولك لأنك نفيت الكينونة فى الفصل عن هذا الجنس وهو يتناول جميع أفراده ـ فدل ذلك على أن استغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى والجمع (١) •

وجملة القول فى هذا : أن معنى الاستغراق شمول أفـراد مدلول اللفظ ، ومدلول صيغة المثنى « اثنان » ، ومدلول صـيغة الجمـع « ثلاثة فأكثر » ، ومدلول صيغة المفرد « الجنس » ، والنفى منصب على مدلول كل من هذه الصيغ الثلاث لا يتعداه الى غيره ـ غير انه ورد على هذه القضية اعتراضان •

---

(١) قيل : هذا منقوض بقولنا : لا يرفع هـذا الحجر العظيم كل رجال ، وبقولك : هذا الخبز يشبع كل رجال فان ذلك أشمل من قولك : لايرفع الحجر المذكور كل رجل ، ومن قولك : هذا الخبز يشبع كل رجل اذ يلزم من عدم استطاعة الجمع عدم استطاعة الفرد كما يلزم من اشباع الجمع إشـباع الفرد بخـلاف العكس فى المثالين فلا ينبغى اذا أن يطلق القول بأن استغراق المفرد أشمل بل تارة يكون استغراقه أشمل وأخرى يكون استغراق غيره أشمل كما فى المثالين المذكورين ـ وأجيب : بأن المراد الاشملية بحسب الوضع وبالنظر الى المدلول المطابقى والاشـملية فى المثالين بالالتزام لأن الحكم على الكل يستلزم الحكم على كل واحد .. على أن الكلام فى الاستغراق المفاد أو بالجمع والمفيد للاستغراق فى المثالين المذكورين لفظ « كل » بل قد يندفع هذا القيل من أساسه اذا اعتبرنا القضية جزئية بأن يكون المراد : واستغراق المفرد قد يكون أشمل •

الأول - هو : أن الحكم بأشملية استغراق المفرد ليس على عمومه كما هو ظاهر العبارة ، وانما هو خاص بالنكرة المنفية - كما مثلنا - أما فى المعرف باللام فالجمع والمفرد سواء فى الاستغراق الشامل بحيث يتناول كل واحد من الأفراد ، وليس أحدهما بأوسع استغراقا من الآخر •

مثال الجمع المحلى بأل قوله تعالى : « ان المسلمين والمسلمات » ، وقوله تعالى : « والله يحب المحسنين » وقوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » فالاستغراق فى هذه الجموع شامل كل فرد ، ونحو قولك : « أحب المسلمين الا زيدا » فان المراد كل فرد من أفراد المسلمين لا كل جمع ، والا قيل فى الاستثناء الا الجمع الفلانى •

ومثال المفرد المعرف بأل قولك : « المؤمن جدير بالاحترام » أى كل مؤمن - وقد اجتمعا فى قوله عليه الصلاة والسلام : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » أى كل فرد ممن يصدق عليه «مسلم» هو من يسلم من شره جميع أفراد المسلمين •

وأجيب بأن الحكم المذكور عام البتة أى ان المفرد أشمل استغراقا من الجمع مطلقا(١) وكون الجمع المحلى بأل مساويا للمفرد فى الشمول فذلك لأن «أل» الجنسية حينما تدخل عليه تبطل منه معنى الجمعية ، ويصير معناه مفردا فافادته للشمول حينئذ انما جاءت من ناحية افراد معناه - أما على تقدير بقاء الجمع على معناه الأصلى - وهو ما مشى عليه الخطيب تبعاً لعلماء المعانى - فان استغراق المفرد حينئذ يكون أشمل •

وقيل فى الجواب : ان القضية المذكورة خاصة بالنكرة المنفية بدليل اقتصارهم على التمثيل بها فى معرض البيان فالاعتراض مدفوع من أصله •

الاعتراض الثانى - هو : ان المفرد ما قابل المثنى والجمع ، فمعناه حينئذ واحد لا تعدد فيه ، وأن أداة الاستغراق الداخلة عليه تفيد تعدده ، ومحال أن يكون الشىء الواحد متعدداً غير متعدد فى آن واحد لتنافيهما

(١) اى سواء كان نكرة منفية أو محلى بال •

فكيف ساغ اذاً دخول أداة الاستغراق على المفرد ؟ — واليك جوابين — أحدهما بالمنع ، والآخر بالتسليم •

حاصل الأول — اننا نمنع أن هناك تنافيا بين الوحدة والتعدد ذلك أن الوحدة فى المفرد معناها عدم اعتبار شىء آخر معه ، وأن التعدد فى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه : كل فرد فرد على حدة أى من غير اعتبار ضم شىء آخر اليه، ولذلك امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور(١)، فيكون كل فرد — على هذا الاعتبار — متصفا بالوحدة اذ لم يجتمع معه شىء آخر — فاذا قلت مثلا : « لا طالب فى الفصل » فقد سلبت الكينونة فى الفصل عن كل طالب طالب على حدة ؟ بحيث لا يخرج فرد من الأفراد عن هذا الحكم ، وهذا هو معنى التعدد ، وكون هذا الحكم واقعا على كل فرد على حدة ، من غير اعتبار اجتماعه بفرد آخر هو معنى الوحدة ، فلا تنافى حينئذ بين الوحدة والتعدد على هذا الاعتبار — وانما يحصل التنافى لو أن المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه : الأفراد مجتمعة لا كل فرد على حدة •

وحاصل الثانى — سلمنا أن هناك تنافيا بين الوحدة والتعدد — غير أن المفرد حينما دخلت عليه أداة الاستغراق كان مجردا عن اعتبار الدلالة على معنى الوحدة ، وصار محتملا لها وللتعدد لأنه قصد به الجنس ، وبدخول أداة الاستغراق عليه تعين للتعدد ، وانما لم يطرد(٢) وصفه بنعت الجمع ، فيقال مثلا : « ان المسلم القائمين الليل لهم أجر عظيم » لأجل المحافظة على التشاكل اللفظى اه •

---

(١) حكاه الاخفش عن بعضهم فى قوله : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض نظرا لأن أل للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحقيق الجنس فيه •

(٢) هو جواب عما يقال • حيث جرد المفرد المذكور عن معنى الوحدة وصحبته أداة الاستغراق كان معناه متعددا ومقتضى ذلك جواز وصفه بنعت الجمع مع أنه ممنوع ، والجواب ما ذكرنا وانما لم يمتنع بتاتا وصفه بنعت الجمع لوقوع الوصف به مراعاة لمعناه فى قوله تعالى : أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء لهذا قلنا لم يطرد وصفه بنعت الجمع

ايراد المسند اليه مضافا :

يؤتى بالمسند اليه معرفا بالاضافة الى أحد المعارف السابقة لأغـراض كثيرة أهمها ما سنذكره لك فيما بعد :

١ — أنها أخصر(١) طريق الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع كما فى قول جعفر بن علبة الحارثى(٢) .

هواى مع الركب اليمـانين مصعد
جنيب وجثمانى بمـكة موثق(٣)

يقول وقد ضاقت عليه الأرض بما رحبت : ان حبيبه راحل وان السجن حال دون أن يراه وقت رحيله ، وكان يود لو يحظى منه بالنظرة الأخيرة — والشاهد فيه قوله : « هواى » حيث أتى بالمسند اليه مضافا لقصد الاختصار فى العبارة ، وهو مطلوب هنا لضيق صدره ، وفرط سآمته وتوجعه

---

(١) ظـاهره أنهـا أخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لا تظهر الأخصرية الا بالنسبة للموصول ، أما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام فالأمر فيها بالعكس — ويجاب بأن المراد انها أخصر الطرق فى احضار المسند اليه متلبسا بالوصف الذى قصد اليه المتكلم لا احضاره فى ذهن السامع من حيث ذاته فالذى قصده الشاعر فى البيت المذكور احضار المسند اليه بوصف كونه مهويا لأجل افادة زيادة التحسر ولو قال : الذى أهواه أو المحبوب لى مع الركب اليمانين الخ لكان مفيدا لقصد المتكلم ولكنه ليس أخصر من الاضافة ولو أتى به اسم اشارة أو ضميرا أو علما فقيل . هذه أو هى أو فلانة مع الركب اليمانين الخ لم يفد غرض المتكلم من كونها محبوبة فثبت من هذا ان الاضافة أخصر الطرق

(٢) قاله وهو سجين بمكة وكان قد قتل واحدا من بنى عقيل فسجن فيه وكان يومئذ بمكة ركب من اليمن فيه محبوبته وقد عزم هذا الركب على الرحيل فأنشد يتحسر وبعد هذا البيت :

عجبت لمسراها وأنى تخلصت — الى وباب السجن دونى مغلق
ألمت فحيت ثم قامت فودعت — فلما تولت كادت النفس تزهق

(٣) هواى مصـدر أريد به اسـم المفعول أى مهوى « والركب » اسم جمع لراكب كصحب وصاحب « واليمانين » جمع يمان وأصـل «يمان» يمنى حذفت منه ياء النسب وعوض عنها الألف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال ثم أعل أعلال قاض ، « ومصعد » من أصعد فى الأرض اذا سار فيها ، « والجنيب » المستتبع وهو الذى يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم مخافة سبيه .

لكونه سجينا والحبيب راحل ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه انشاء التحسر على بعد حبيبه •

٢ ـ تضمن (١) الاضافة تعظيما لشأن المضاف ، أو المضاف اليه ، أو غيرهما ـ فمثال ما فيه تعظيم المضاف قولك : « حاجب رئيس الوزراء قادم » ففى الاضافة تعظيم للحاجب بأنه حاجب رئيس الوزراء ـ ومنه قوله تعالى : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » ففيه تعظيم لشأن العباد بأنهم عباد الله سبحانه ـ ومنه فى غير المسند اليه قول الشاعر :

لا تدعنى الا « بيا‌عبدها » فانه أشرف أسمائى

ومثال ما فيه تعظيم المضاف اليه قولك : « سيارتى فى انتظارى » ففى الاضافة تعظيم للمتكلم المضاف اليه بأن له سيارة ـ ومثال مافيه تعظيم غير المضاف والمضاف اليه قولك : « سكرتير رئيس مجلس الوزراء زارنى » ففى الاضافة تعظيم للمتكلم وهو غير المسند اليه المضاف ، وغير ما أضيف اليه المسند اليه وفيه أيضا تعظيم للمضاف ولكنه غير مقصود •

٣ ـ تضمن الاضافة تحقيرا لشأن المضاف ، أو المضاف اليه ، أو غيرهما ـ فمثال الأول قولك : « أخو اللص قادم » ، ففى الاضافة تحقير للمسند اليه المضاف بأنه أخو اللص ـ ومثال الثانى قولك : « رفيق عمرو لص » ففيه تحقير المضاف اليه بأن رفيقه لص ـ ومثال الثالث قولك : « ولد اللص يجالس عمرا » ففيه اهانة وتحقير لشأن عمرو بأن ولد اللص من جلسائه ، وعمرو غير المسند اليه المضاف ، وغير ما أضيف اليه المسند اليه، وفيه أيضا تحقير للمضاف ولكنه غير مراد للمتكلم •

٤ ـ اغناؤها عن تفصيل متعذر أو متعسر ـ فمثال المتعذر تفصيله

---

(١) قيل ان هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك : السيارة التى لى فى انتظارى ، وكما فى نحو : الذى يرافقه عمرو لص ، فالاضافة اذا لا تترجح على غيرها من الطرق بافادة التضمن المذكور الا بمراعاة الاختصار ـ والرد على هذا ما سبق من انه لا يشترط فى النكتة أن تكون مختصة بالطريق المؤدية اليها ولا أن تكون بها أولى بل يكفى مجرد المناسبة بينهما وان أمكن تأدية النكتة من طريق آخر •

قولهم : « اتفق أهل الحق على كذا » فقد أتى بالمسند اليه مضافا لتعذر تعداد كل من كان على حق — ومثال المتعسر تفصيله قولك : « أهل مصر كرام » فقد أضيف المسند اليه لتعسر تعداد أهل مصر — ومنه قول حسان ابن ثابت :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم
قبر ابن مارية الكريم المفضل(١)

وقول مروان بن أبي حفصة :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم
أسود لها في غيل خفان أشبل(٢)

أضيف المسند اليه في البيتين المذكورين لتعسر تعداد أولاد جفنة ، وبني مطر •

٥ — اغناؤها عن تفصيل حال دونه مانع ، مع تيسره كما تقول : « حضر أمراء الجيش » فيضاف المسند اليه منعا لوقوع التنافس بينهم فيما لو ذكرت أسماؤهم وقدم اسم أحدهم على غيره — وكما في قول الشاعر :

قومي هم قتلوا أميم أخي فاذا رميت يصيبني سهمي

يقول يا أميمة : قومي هم الذين فجعوني بقتل أخي فاذا هممت بالانتقام منهم عاد ذلك علي بالنكاية في نفسي والاضرار بها — والشاهد قوله : « قومي » حيث أتى به مضافا لأن في تفصيله تصريحا بذمهم ، وهو يستتبع الحقد عليه والنفور منه ، في حين أنه في حاجة اليهم ، فهم قومه ، وعز الرجل بعشيرته •

٦ — تضمن الاضافة اعتبارا لطيفا كما في قول الشاعر :

---

(١) أولاد جفنة من الغساسنة الذين كان يمدحهم الشاعر بالشام.
(٢) « الغيل » الاجمة و « خفان » مأسدة مشهورة بقوة اسودها •

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
سهيل أذاعت غزلها فى القرائب(١)

يقول : ان المرأة الحمقاء لا تتهيأ فى الصيف للشتاء باعداد الغزل حتى اذا ما طلع الكوكب المذكور فى بدء الشتاء سحرا وزعت غزلها على قريباتها ليغزلنه — والشاهد قوله : « اذا كوكب الخرقاء » اذ قد أضيف المسند اليه الى « الخرقاء » لاعتبار لطيف طريف — وهو الاشارة الى أن الاهمال والتكاسل ديدنها وعادتها ، وأنها غافلة عن القيام بشئونها ، ولا تفيق ألا على ضوء هذا النجم ، وكأنما خلق لأجلها — الى غير ذلك من دواعى الاضافة كالاستهزاء فى قوله تعالى : « ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون » وكغير ذلك .

ايراد المسند اليه منكرا :

يؤتى بالمسند اليه نكرة لدواع أهمها ما يأتى :

١ — أن يكون القصد بالحكم الى فرد غير معين من الأفراد التى يصدق عليها مفهوم اللفظ (٢) — اما لأن الغرض لم يتعلق بتعيينه وان كان معينا بل المقصود أن الحكم لم يثبت لغير فرد واحد من هذا الجنس ، واما لأن المتكلم لم يعلم جهة من جهات التعريف من علمية أو صلة ، أو نحو ذلك — فمثال الأول قوله تعالى : « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى (٣) » أى رجل واحد ، لا رجلان ، ولا رجال فقد أتى بالمسند اليه منكرا للقصد فيه الى فرد ما من أفراد مفهوم لفظ « رجل » لأن حكم المجىء لم يثبت لغير فرد واحد من هذا الجنس — ومثال الثانى قولك : « جاء هنا رجل

---

(١) « الخرقاء » الحمقاء « وسهيل » بدل من كوكب ، هو نجم يطلع فى بدء الشتاء وقت السحر « وأذاعت » وزعت وفرقت .

(٢) اعلم ان دلالة النكرة على الفرد ظاهرة انقلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر واما ان مشينا على رأى من قال انها موضوعة للحقيقة فدلالتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لأن الغالب استعمالها فى الفرد بقرينة المقام .

(٣) هذا الرجل هو مؤمن آل فرعون وأراد بالمدينة مدينة فرعون وكانت تسمى « منف » وليست منف المشهورة الآن بل هى بلدة كانت باقليم الجيزة فخربت بدعوة من موسى عليه السلام .

يسأل عنك » تقول ذلك اذا لم تعرف اسمه ولا شيئا يتعلق به فالقصد فيه حينئذ الى فرد ما من أفراد مفهوم اللفظ وهو مطلق رجل – ومثله قولك(١) : « لقيني رجلان ، وتبعني رجال » فان القصد في الأول الى فرد غير معين من أفراد مفهوم لفظ « المثنى » وهو مطلق اثنين ، والقصد في الثاني الى فرد غير معين من أفراد مفهوم لفظ « الجمع » وهو مطلق جماعة.

٢ – أن يكون القصد بالحكم الى نوع خاص من أنواع الجنس المنكر كما في قوله تعالى : « وعلى أبصارهم غشاوة » فقد نكر المسند اليه لأن القصد فيه الى نوع خاص من أنواع الأغشية غير ما يتعارفه الناس ذلك هو غطاء التعامي عن الحق أي الاعراض عن آيات الله – وليس المراد فردا واحدا من أفراد الغشاوة بأن يكون المعنى : وعلى أبصارهم غشاوة واحدة لا غشاوتان مثلا لأن الفرد الواحد لا يقوم بالأبصار المتعددة – ومنه قول الشاعر :

لكل داء دواء يستطب به ... الا الحماقة أعيت من يداويها

أي لكل داء نوع خاص من أنواع الأدوية .

ويرى السكاكي أن التنكير في الآية للتعظيم بمعنى : وعلى أبصارهم غشاوة عظيمة ذلك لأنها تحجب أبصارهم حجبا تاما ، وتحول دون ادراكها الأدلة الى معرفة الله تعالى – قالوا : وهذا الرأي أولى بالرعاية لأن المقصود بيان أنهم بعيدون عن الادراك أشد البعد ، والتعظيم أدل على ذلك ، وأوفى بتأديته – غير أن هذا المعنى لا يتنافى مع قصد النوعية لأن الغشاوة العظيمة التي هي غطاء التعامي عن آيات الله نوع خاص من مطلق غشاوة .

٣ – قصد افادة تعظيم المسند اليه أو تحقيره ، وأنه بلغ في رفعة الشأن حدا فوق متناول الادراك ، أو انحط الى درجة لا يعتد بها ، ولا يلتفت اليها – فمثال التعظيم قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » أي حياة عظيمة اذ أن في القصاص منعا لهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد –

(١) أي لا فرق في ذلك بين المفرد والمثنى والجمع .

ومثال التحقير قولهم : « شعور بالكرامة منجاة من مواقف الذل » ـ وقد اجتمعا في قول مروان بن أبي حفصة :

له حاجب في كل أمر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب(١)

يقول : انه من النزاهة والطهر بحيث يحول دون ما يشينه حجاب عظيم(٢) وهو ـ الى جانب هذا ـ في متناول أيدي العفاة : ما استقصاه ذو لبانة الا قضى حاجته ، وسد خلته ـ والشاهد في لفظي «حاجب» في شطري البيت حيث أتى بهما منكرين أما في الشطر الأول فلقصد تعظيم الحائل دون ما يشينه ، وأنه في حصن حصين من كل ما يزرى به ، وأما في الشطر الثاني فلقصد تحقير ما يحول بينه وبين قاصديه كناية عن أن بابه مفتوح على مصراعيه لمن يريد الولوج ، فليس هناك أدنى مانع يحجبهم عن فضله ومعروفه(٣) ـ ومثله قول الشاعر :

---

(١) « يشينه » من الشين هو القبح ، « والعرف » المعروف والاحسان ـ غير ان الحجب يتعدى الى المفعول الثاني بعن وأما المفعول الأول فيتعدى اليه بنفسه ـ يقال : حجبت فلانا عن الامر واذا « فحاجب » الاول جاء على أصله لأن صلته محذوفة « وفي كل أمر » ظرف مستقر صفة لحاجب أي له حجب عن ارتكاب مالايليق في كل أمر يشينه أو تجعل « في » بمعنى « من » وأما « حاجب » الثاني فعلى خلاف الاصل لأن العرف مفعوله الثاني والطالب له مفعوله الأول والحاجب انما يحجب الطالب عن العرف لا الممدوح عن الطالب كما هوظاهر الشطر الثاني من البيت ففي العبارة قلب قضت به الضرورة ـ وقبل هذا البيت :

فتى لا يبالى المدلجون بناره الى بابه الا تضيء الكواكب
يصم عن الفحشاءحتى كأنه اذا ذكرتفي مجلسالقومغائب

(٢) أخذ معنى التعظيم من كون المقام مقام مدح وانه اذا هم بفعل مالا ينبغي حال دونه مانع واذا طلب منه معروف لم يحل دون بذله مانع ضئيل فضلا عن العظيم فهو في غاية الكمال .

(٣) قيل يحتمل أن يكون التنكير في الشطر الثاني لقصد الفردية كما في نحو « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التركيب على نفي جميع الأفراد مطابقة ـ ورد هذا بأن حمل التنكير فيه على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهي اثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالطريق الأولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم في الشطر الأول بتنوين التحقير في الثاني وهو محسن بديعي .

ولله منى جانب لا أضيعه   وللهو منى والخلاعة جانب

فقد نكر «جانب» فى الشطرين وأريد بالتنكير فى الأول التعظيم ، وفى الثانى التحقير ·

٤ ـ قصد افادة التكثير أو التقليل ـ فمثال التكثير قولهم : « ان له لابلا وان له لغنما » أتى بالمسند اليه فى الجملتين نكرة لقصد افادة أن لديه عددا كبيرا من الابل والغنم ، وأنها من الكثرة بحيث لا يمكن الاحاطة بها والوقوف على مقدارها(١) ـ ومثاله فى التقليل قولهم : « كلمات تتضمن حكما خير من سفر ينضح هراء » فالمسند اليه « كلمات » وقد نكر لقصد افادة أنه قليل ـ وعليه قوله تعالى : « ورضوان من الله أكبر » أى شىء قليل من رضوان الله خير مما ذكر فى صدر هذه الآية(٢) من الجنة ونعيمها غير أن وصف الرضوان بالقلة مجاز تنزيلا للرضا منزلة المعدود باعتبار تعدد ما يتعلق من مظاهره كعدم الفضيحة يوم العرض ، والأمن من العذاب، والخلود فى دار السلام ، وغير ذلك والا فان الرضى معنى من المعانى ؛ لا يقبل القلة والكثرة ، والتفاوت فيه انما هو بحسب الضعف والقوة ليس غير(٣) ·

ولا يخطر بالبال أن التعظيم والتكثير شىء واحد ، وأن التحقير والتقليل كذلك فبين هذه المعانى من الفرق ما لا يخفى ـ ذلك أن التعظيم يراعى فيه الحال والشأن كعلو المرتبة ، وسمو القدر ، وبعد الدرجة أما

---

(١) أستفيد التكثير من أن المقام للمدح وانما أفاد التنكير التكثير مع أن الأصل فى النكرة الأفراد وهو يتنافى مع التكثير لأن التنكير يشعر بعدم الاحاطة بالمنكر وهذا يدل على أنه كثير بالغ الكثرة ·

(٢) هو قوله تعالى : وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن (٣) وانما كان الرضوان وان قل أعظم من كل ما فى الجنة من نعيم لأن المراد بالرضوان اعلامهم به ولا شك انمجرد اعلامهم به أكبر من كل نعيم يأتى بلا اعلام لأن لذة النفس بشرف كونها مرضية عند ملك الملوك تفوق كل لذة ـ وقد تعلل أكبرية الرضوان بأن ما سواه من صنوف النعيم انما هو من ثمراته ونتائجه ·

التكثير فالمراعى فيه الكميات والمقادير كالمعدودات ، والمكيلات ، والموزونات، وكذلك يقال فى الفارق بين التحقير والتقليل •

وقد اجتمع التعظيم والتكثير فى قوله تعالى : « وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك » نكر المسند اليه وهو « رسل » لقصد افادة التعظيم أو التكثير باعتبارين مختلفين – فعلى اعتبار أنهم ذوو شأن عظيم ؛ يحملون آيات عظاما لمن أرسلوا اليهم كان التنكير للتعظيم ، وعلى اعتبار أن عددهم كبير كان التنكير للتكثير – وقد اجتمع التحقير والتقليل أيضا فى قولهم : « لى فى هذا المال نصيب » أى حقير قليل فالتنكير للتحقير ان روعى من حيث الشأن ، وهو للتقليل ان روعى من حيث العدد – ومنه قولهم : عطاء كريم خير من عطايا تتبعها أذى أى عطاء قليل أو ضئيل •

٥ – أن يمنع من التعريف مانع كما فى قول الشاعر :

اذا سئمت مهنـــده يمين ... لطول العهد بدله شمالا

نكر المسند اليه وهو لفظ « يمين » تحاشيا من أن ينسب السـآمة بصريح اللفظ الى يمين الممدوح فيما لو قال « يمينه » وهو اعتبار لطيف •

٦ – أن يراد اخفاؤه عن المخاطب خـوفا عليه كما تقول لآخـر : « قال لى رجل انك تنكبت محجة الصواب » ، فتخفى اسمه لئلا يلحقه أذى من المخاطب اذ نسب اليه ما لا يحب – الى غـير ذلك من دواعى التنكير(١) •

---

(١) أن ما تقدم من معـانى الافراد ، وهى النوعية ، والتعظيم ، والتحقير وغيرها ليست خاصة بتنكير المسند اليه ، بل تأتى فيه ، وفى غيره ، وهاك أمثلة منها – فمن تنكير غير المسند اليه للافراد أو النوعية قوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء » فقد نكر كل من « دابة وماء » وهما غير مسند اليهما لقصد الافراد أو النوعية – فالمعنى على الافراد : والله خلق كل فرد من أفراد الدواب من فرد خاص من أفراد المياه وهو الماء الخاص بأبيه ، فالتنكير فى « دابة وماء » للوحدة الفردية – والمعنى على النوعية : والله خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع خاص من أنواع المياه وهو نوع النطفة المختصـة بذلك النوع من الدواب فالتنكير فى « دابة وماء للوحدة النوعية – ومن تنكيره للتعظيم قوله تعالى : فأذنوا=

تمرين وجوابه

بين الأغراض التى اقتضت تعريف أو تنكير المسند اليه فيما يأتى :

(١) اذا أنت أكـــرمت الكريم ملـــكته
وان أنت أكرمت اللئيم تمـــردا

(٢) هـــذا ابن خير عباد الله كلهـــم
هـذا التقى النـقى الطاهر العلم

(٣) لا يعـــرف الشوق الا من يكابده
ولا الصـــبابة الا من يعانيهـــا

(٤) اذا جاء موسى وألقى العصـــا
فقـــد بطل الســحر والساحر

= بحرب من الله ورسوله » أى حرب عظيم وجعل التنكير هنا للتعظيم لان الحرب الهينة تؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب وهو الربا وهذا غير مناسب لمقام التنفير عن هـــذا الجرم الشنيع ، ويحتمل أن يكون التنكير للنوعية أى فأذنوا بنوع من الحرب غير متعارف لكم ، ومن تنكيره للتحقير قوله تعالى « ان نظن الا ظنا » أى ان نظن بالساعة الا ظنا حقيرا ضعيفا فتنكير المفعول المطلق هنا للاشارة الى تحقيره وأنه ظن ضعيف اذ هو مما يقبل الشدة والضعف وانما لم يكن المصدر للتوكيد المجرد عن افادة معنى التحقير لئلا يلزم عليه محظوران — استثناء الشيء من نفسه والتناقض · أما الأول فلان المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصـــدر « نظن » محتملا شيئا آخر غير الظن حتى يخرج الظن بالاستثناء دونه وحينئذ يلزم استثناء الشيء من نفسه — وأما الثانى فلأن الظن الذى نفى أولا هو الذى أثبت ثانيا — ولأجل الخروج من هذين المحظورين فى مثل هذا التركيب يجعل التنكير فى المصدر مفيدا للنوعية وأن يراد نوع خاص هو الظن الحقير الضـــعيف فيكون المســتثنى منه مطلق الظن فيشـــمل الضعيف وغير الضعيف فيستثنى حينئذ الضعيف الحقير كما هنا ويرتفع التناقض تبعا لأن الظن الذى نفى أولا هو الظن المطلق وهو غير ما أثبت ثانيا لأن المراد به نوع خاص كما ذكرنا ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من حمل الــكلام على التقديم والتأخير وان التقدير : ان نحن الا نظن ظنا — ومن تنكيره للتقليل قول المتنبى مادحا :

فيوما بخيل تطرد الروم عنهمو ... ويوما بجود يطرد الفقر والجدبا

يريد : بعدد قليل من خيولك ، وبيسير من فيض جودك ·

(٥) فقل لمن يدعى فى العلم فلسفـــة
حفظت شيئاً وغابت عنـــك أشياء

(٦) عباس عباس اذا احتـــدم الوغى
والفضـــل فضل والربيـــع ربيع

(٧) وربمـــا بخـــل الـكريم وما به
بخـــل ولكن سوء حظ الطالب

(٨) كل من فى الوجود يطلب صيدا
غـــير أن الشـــباك مختلفـــات

(٩) حكم حارت البـــرية فيهـــا
وجـــدير بأنهـــا تحتـــار

(١٠) وليس يصـــح فى الأذهان شىء
اذا احتـــاج النهـار الى دليل

(١١) ان الذى الوحشـــة فى داره
تؤنسه الرحمـــة فى لحـــده

(١٢) فلا تحسبا هندا لها الغدر وحدها
ســجية نفس ـ كل غانيـــة هند

(١٣) طلبت الجميـــع فغـــاب الجميع
فمن سوء حظك لاذا ولاذا

(١٤) لكل مقام مقال (١٥) أبو الحرب راكب اليك (١٦) ابتهاج ابنة أخيك نجحت (١٧) سرق متـــاعك الذى وفـــد عليك فأكـــرمت وفادته (١٨) ما كان محمد أبا أحد من رجالكم (١٩) أهذا الذى بعث الله رسولا ؟ (٢٠) على هذا سلب خالدا متاعه (٢١) الذى أخذ الكتاب منى أمس سافر اليوم (٢٢) صالح تحن الطيور الى سماع صوته (٢٣) الذى يخرج من الفم لا ينقض الوضوء الا بشروط (٢٤) أخو الأمير كتب الى (٢٥) علماء الدين أجمعوا على كذا (٢٦) ان الذى تظنه عدوك يود لك الخير (٢٧) ذلك

الصديق لا شك فيه (٢٨) ان الذى يعق أباه مطـــرود من رحمـــة الله (٢٩) نعم باسلا خالد (٣٠) الماء حياة النفوس (٣١) ان الذى بنى الأهرام أقام هذا البناء ٠

الجـــواب

(١) عرف المسند اليه بالاضمار فى « أكرمت وملكت » لأن المقـــام للخطاب وعرف فى « تمرد » بالضمير أيضا لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع لفظا تحقيقا ٠

(٢) عرف المسند اليه باسم الاشارة فى الشطرين لقصـــد تمييزه أكمل تمييز ٠

(٣) عرف المسند اليه بالموصول لقصد زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام ، وهو بيان صدقه فيما يدعيه من ألم الشوق والهوى ٠

(٤) عرف المسند اليه بالعلمية لقصد اظهار التعجب من موسى عند القائه العصا ، وعرف «بأل» فى « السحر والساحر » للعهد العلمى ٠

(٥) عرف المسند اليه بالاضمار فى « يدعى » لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع لفظا تحقيقا ، وعرف بالاضمار فى « حفظت » لأن المقام للخطاب ، ونكر فى « أشياء » لقصد افادة التكثير ٠

(٦) عرف المسند اليه بالعلمية فى « عباس ، والفضل ، والربيع » لقصد تعظيمه ، وعرف «بأل» فى «الوغى» للاشارة الى فرد مبهم من أفراد الحقيقة فاللام فيه للعهد الذهنى ٠

(٧) عرف المسند اليه بأل فى « الكريم » للعهد الذهنى اذ أن القصد الى فرد ما من أفراد الحقيقة ، ونكر فى « بخل » لافادة التقليل ٠

(٨) عرف المسند اليه بالاضمار فى « يطلب » لأن المقام للغيبة ، وعرف بأل فى « الشباك » لقصد الاستغراق الحقيقى ٠

(٩) نكر المسند اليه فى « حكم » لقصد افادة تعظيمه باعتبار علو شأن

الحكم ، أو لافادة التكثير باعتبار كثرة عددها ــ وعرف بأل فى « البرية » للاشارة الى العهد العلمى ــ وعرف بالضمير فى « بأنها وتحتار » لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع لفظا تحقيقا •

(١٠) نكر المسند اليه فى « شىء » لقصد افادة التحقير باعتبار انحطاط الشأن أو افادة التقليل باعتبار قلة العدد ، وعرف بأل فى « النهار » للاشارة بها الى الحقيقة •

(١١) عرف المسند اليه بالموصولية للاشارة بها الى نوع الخبر ، وعرف بأل فى « الرحمة » للاشارة بها الى العهد العلمى •

(١٢) عرف المسند اليه بالضمير فى « لا تحسبا » لأن المقام للخطاب ــ وعرف بأل فى « الغدر » للاشارة بها الى الحقيقة ــ وعرف بالاضافة فى « كل غاية » لاغنائها عن تفصيل متعذر •

(١٣) عرف المسند اليه بالاضمار فى « طلبت » لأن المقام للخطاب ــ وعرف بأل فى « الجميع » الثانى للاشارة الى العهد الخارجى الصريحى•

(١٤) نكر المسند اليه فى « مقال » لافادة معنى النوعية أى لكل مقام نوع خاص من أنواع الكلام يناسب المقام الذى قيل فيه •

(١٥) عرف المسند اليه بالعلمية لقصد تعظيمه ، أو لكونه كناية عن معنى يصلح له العلم •

(١٦) عرف المسند اليه بالعلمية لقصد التفاؤل بلفظ الابتهاج •

(١٧) عرف المسند اليه بالموصولية لقصد تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو خيانة الضيف ، أو لقصد تقرير المسند ، أو المسند اليه ــ على ما سبق فى مبحث تعريف المسند اليه بالموصولية •

(١٨) عرف المسند اليه بالعلمية لقصد التبرك والتيمن بذكره •

(١٩) عرف المسند اليه بالاشارة التى للتقريب لقصد التحقير ــ وعرف

بالعلمية فى « بعث الله » لقصد التعريض بغباوة السامع ، وأنه لا يفهـــم الا بالتصريح أو لاحضاره بعينه فى ذهن السامع باسمه الخاص به .

(٢٠) عرف المسند اليه بالعلمية لقصد التسجيـــل على السامع أمام القضاء .

(٢١) عرف المسند اليه بالموصولية لعدم علم المخاطب شيئا عن أحواله سوى الصلة .

(٢٢) عرف المسند اليه بالعلمية لقصد اظهار التعجب من أمره .

(٢٣) عرف المسند اليه بالموصولية لاستهجان التصريح بذكره .

(٢٤) عرف المسند اليه بالاضافة لقصد تعظيم المتكلم وهو غير المسند اليه المضاف ، وغير ما أضيف اليه المسند اليه .

(٢٥) عرف المسند اليه بالاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر .

(٢٦) عرف المسند اليه بالموصولية لقصد التنبيه على خطأ المخـاطب فى رأيه .

(٢٧) عرف المسند اليه باشارة البعيد لقصد تعظيمه تنزيلا لبعد منزلته منزلة بعد المسافة .

(٢٨) عرف المسند اليه بالموصولية للاشارة الى نوع الخبر .

(٢٩) عرف المسند اليه بالضمير لأن المقام للغيبة لتقدم المرجع حكما .

(٣٠) عرف المسند اليه « بأل » للاشارة بها الى الحقيقة .

(٣١) عرف المسند اليه بالموصولية للاشارة بها الى التعريض بتعظيم شأن الخبر .

تمرين يطلب جوابه

بين الأغراض التى اقتضت تعريف أو تنكير المسند اليه فى الأمثـلة الآتيـــة :

أنا الذى نظر الأعمى الى أدبى
وأسمعت كلماتى من به صـــمم

أنت تبقى ونحن طـــرا فـــداكا
أحسن الله ذو الجلال عـــزاكا

ولربمـــا جاد البخيـــل وما به
جـــود ولكن حسن حظ الطالب

تقول وصكت صـــدرها بيمينهـــا
أبعلى هذا بالرحى المتقاعس؟ (١)

صلاح الدين يود لقاءك ، وصخر يخون ودك • غمره من السرور ما غمره • أحمد يصيد السباع فى مرابضها • قل هو الله أحد • محمـــد صنعه لمن سأل : هل محمد صنع هذا ؟ أسعاد ابنة جارنا ، أم سعاد صديقة ابنته ؟ • جاء الذى طلب يد ابنتك بالأمس فرفضـــته • ان الذى تخلص اليه ،وتفنى فى حبه لا يرغب فيك • أذاع سرك من أوصيته بكتمانه • ان الذى أنشد القصيدة العصماء أمس قال هذا الشـــعر • ان من يجالس السفهاء يمقته الناس • مر بى رجل وسأل عنك • ان لنا لضياعا ، وان لنا لخدما • ان الذين كرمت أخلاقهم وطهـــرت سرائرهم ، وحسنت فعالهم أولئك لهم حسن الخاتمة والمتعة الدائمة • جاء ابن الحجام • على وجوههم من الخزى غبرة • شر أهر ذا ناب • ابن اللص يجالس زيدا وينادمه • طلبة المعهد يحيون عميدهم • خلق الانسان ضـــعيفا • زرت نديم الأمير فاحتفى بى النديم • تلك هى أخلاقى الكريمة فدلنى على شيمك • لله الأمر من قبل ومن بعد •

---

(١) من كلام ابن كعب العنبرى • والمتقاعس ، من القعس بالتحريك وهو خروج الصدر ودخول البطن ضد الحدب • قاله يخاطب زوجه وقد مرت به فى نسوة فوجدته يطحن بالرحى لنزول أضياف ببابه فقالت لهن وقد كان لم يبتن بها بعد : أبعلى هذا ؟ استهزاء به فأخبر بذلك فانشد هذا البيت ، وبعده :

فقلت لها لا تعجبى وتبينى بلائى اذا التفت على الفوارس

تقييد المسند اليه باحد التوابع

ايراد المسند اليه متبوعا بوصف (١) :

يتبع المسند اليه بوصف لأغراض أهمها ما يلى :

١ – الكشف عن حقيقته وتوضيح معناه كما فى قولهم : « الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله » فقد أتى بالمسند اليه موصوفا بهذا الوصف لقصد بيانه وايضاحه(٢) – ومثله فى الكشف وان لم يكن وصفا للمسند اليه قول أوس بن حجر(٣) من قصيدة يرثى بها فضالة بن كلدة(٤) :

ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا

الألمعى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا(٥)

---

(١) يطلق الوصف ويراد به التابع المخصوص ويطلق بالمعنى المصدرى أى ذكر الصفة على أى وجه وهذا المعنى أنسب بالتعليل لأن الذى يعلل انما هو الأحداث لا الألفاظ .

(٢) قيل ان كل واحد من الأوصاف الثلاثة المذكورة – الطول والعرض والعمق وصف كاف فى الكشف والبيان اذ يكفى الكشف ولو بوجه عام – وقيل – وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو مجموع هذه الأمور لا كل واحد على حدة اذ يصدق على المجموع بحسب المعنى : أنه وصف واحد معناه : الممتد فى الجهات الثلاث وان تعدد بحسب اللفظ والاعراب ونظيره فى ذلك قولهم . « حلو حامض » فقد جعل خبراً واحدا على معنى: مز – وقيل غير ذلك .

(٣) بضم فسكون .

(٤) بفتح فاء فضالة وكسر كاف كلدة وسكون لامه .

(٥) « النجدة » القوة والشجاعة وقوله « جمعا » توكيد للأربعة قبله فهو بمعنى جميعا وقوله : « الذى يظن بك الظن » تفسير للألمعى باللازم لأن الألمعى معناه : الذكى المتوقد فطنة ومن لوازمه أنه اذا ظن بك ظنا كان موافقا للواقع كأنه رأى وسمع فالوصف اذا مبين للموصوف بلازمه ، ثم انه يحتمل أن مفعولى « يظن » محذوفان أى الذى يظنك متصفا بصفة ويحتمل أنه نزل منزلة اللازم « وكأن » مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل يظن أى حال كونه مشابها للرائى والسامع ويصح أن تكون حالا من الظن أى حال كونه مشابها لرؤية راء وسماع سامع ، أو صفة له أى ظنا مماثلا للرؤية والسمع وانما صح أن تكون صفة بعد المعرفة لأن ال فى الظن للعهد الذهنى والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس فى جواز الحالية والوصفية .

يقول : ان الذى جمع هذه الصفات الفاضلة هو المتوقد الذهن الذى لا تكذب فراسته ، ولا يخطىء ظنه ، فاذا ظن بك أمرا أصاب كبد الحقيقة، وكأنه رأى بعينه ، وسمع بأذنه - والشاهد قوله فى البيت الثانى : « الذى يظن بك الظن الخ» فهو وصف كاشف عن حقيقة الألمعى ، وموضح لمعناه أيما وضوح - غير أن الموصوف هنا ليس مسندا اليه اذ هو خبر «ان» فى البيت قبله ، أو منصوب صفة لاسم «ان» ، أو بتقدير أعنى والخبر حينئذ هو قوله بعد :

أودى فلا تنفع الاشاحة من أمر لمرء يحاول البدعا

وأول هذه المرثية ذلك البيت المشهور وهو قوله :

أيتها النفس أجملى جزعا ان الذى تحذرين قد وقعا

٢ - تخصيصه(١) أى تقليل الاشتراك الواقع فيه اذا كان نكرة ، أو رفع الاحتمال الواقع فيه ان كان معرفة - مثال الأول قولك : « رجل منجم فى منزلنا » فقد وصف المسند اليه بالتنجيم لقصد تخصيصه أى تقليل الاشتراك فيه .

بيان ذلك : أن « رجل » فى المثال المذكور موضوع للذكر البالغ العاقل من بنى آدم ، وقد اشترك فى هذا المعنى الشاعر والمنجم والكاتب وغيرهما من سائر الناس ، فاذا قيل : « رجل فى منزلنا » لم يعلم من أى فئة هو ؟ أمن فئة الشعراء ، أم الكتاب ، أم المنجمين ؟ ، فاذا قيل : « رجل منجم » علم أنه من طائفة المنجمين ، فقد قلل هذا الوصف الاشتراك ، وجعل المشتركين معه فى معناه الوضعى محصورين فى دائرة التنجيم خاصة - ومثال الثانى قولك : « محمد الكاتب سيزورنا اليوم » ، فقد وصف المسند اليه بالكتابة لقصد تخصيصه أى رفع الاحتمال فيه .

---

(١) الفرق بين الوصف المخصص والوصف الكاشف السابق ان الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد وان الغرض من المبين كشف المعنى

بيان ذلك : أن « محمد » في المثال المذكور موضوع لعدة أشخاص يختلفون في صناعاتهم ، فمنهم التاجر ، والكاتب ، والشاعر ، والخطيب ؛ فاذا قيل : « محمد سيزورنا » احتمل أن يكون الزائر محمدا التاجر ؛ وأن يكون محمدا الخطيب أو الكاتب ، فاذا قيل : « محمد الكاتب » ارتفع هذا الاحتمال ، وصار الكلام نصا في واحد بعينه لا يحتمل غيره(١) •

هذا واذا كان التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ، أو رفع الاحتمال كما بين فهو اذاً يدخل النكرات والمعارف ، وهذا هو اصطلاح البيانيين ، فكلا الأمرين عندهم تخصيص ـ بخلاف النحاة فان التخصيص في عرفهم خاص بالنكرات لأنه تقليل للاشتراك فيها ، ولا يدخل المعارف عندهم ، وأما رفع الاحتمال في المعارف فيسمى عندهم توضيحا لا تخصيصا •

٣ ـ المدح أو الذم كما تقول : « وفد علينا محمد العالم » ، « وذهب عنا خالد الجاهل » فقد وصف المسند اليه في الأول «بالعلم» ، وفي الثاني «بالجهل» ، لقصد مدح الأول ، وذم الثاني ـ وانما يكون الوصف للمدح أو الذم اذا كان الموصوف متعينا قبل ذكر الوصف كأن لا يشاركه في اسمه غيره ، أو كان المخاطب يعرفه من قبل ، فان كان لا يتعين الا به فالظاهر حينئذ أن يكون الغرض منه التخصيص أي رفع الاحتمال(٢) •

٤ ـ التوكيد وليس المراد التأكيد الاصطلاحي بنوعيه ، بل المراد التقرير ـ وذلك فيما اذا كان المسند اليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف ، فيكون الوصف حينئذ مؤكدا ومقررا للمسند اليه كما في قولك : « أمس الدابر كان يوما عظيما » فقد وصف المسند اليه بالدبور لقصد تأكيده

---

(١) اعلم أن اللفظ المشترك نوعان معنوى ولفظي ، فالمشترك المعنوى ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد « كرجل » وهذا هو المراد في تقليل الاشتراك أي تقليل مقتضاه وهو الاحتمال والا فان اشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه لا يندفع بشيء ـ والمشترك اللفظي ما وضع لمعنيين أو أكثر بأوضاع متعددة « كمحمد » فانه وضع للتاجر بوضع . وللكاتب بوضع وللخطيب بوضع وهكذا وهذا هو المراد به في رفع الاحتمال أي الاحتمال الذي اقتضاه الاشتراك اللفظي •

(٢) أي وان صح أن يراد منه المدح أو الذم ، والمدار في ذلك على قصد المتكلم •

وتقريره لتضمن «أمس» معنى الدبور ــ وينبغى أن يكون هنالك غــرض يتعلق بهذا التأكيد كالتأسف على دبوره لما كان فيه من دواعى السرور ، أو الشماتة بدبوره لما كان فيه من بواعث الحزن والألم والا لم يكن ذكر الوصف من البلاغة فى شىء ــ ومنه فى وصف غير المسند اليه قوله تعالى: « تلك عشرة كاملة » فالوصف هنا لقصد التأكيد .

٥ ــ بيان المقصود من المسند اليه أى افرازه وتمييزه عن غيره ؟ بأن يكون محتملا لمعنين فيؤتى بالوصف لبيان المراد(١) منهما ، كما فى قوله تعالى « وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم » ــ وصف المسند اليه الأول وهو « دابة » بما يخص الجنس ، وهو « فى الأرض » ــ ووصف المسند اليه الثانى ، وهو « طائر » بما يخص الجنس أيضا وهو « يطير بجناحيه » لبيان المقصود منهما ، وهو أن المراد ــ كما قال صاحب الكشاف ــ زيادة(٢) التعميم والاحاطة ، وكأنه قيل : وما من دابة قط فى جميع الأرضين ، وما من طائر فى جــو السماء من كل ما يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم ، تراعى شئونها ، ولا يهمل أمرها .

بيان ذلك ، كما فى الكشاف ــ أن كلا من « دابة وطائر » نكرة وقعت فى سياق النفى ، والنكرة الواقعة فى سياقه تفيد الاستغراق ــ غير أن

---

(١) الى هنا تبين أن الوصف يتنوع الى وصف كاشف ، ومخصص، ومؤكد ، ومبين للمقصود ولم يبق الا أن نفرق بين هذه الأنواع ــ أما بين الوصف المبين للمقصود والمؤكد فهو أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلى بل الملاحظ فيه مجرد التأكيد والتقوية وبيان المقصود به حاصل غير مراد ــ والفرق بين الوصف المبين للمقصود والوصف الكاشف هو أن الكاشف يقصد به مجرد ايضاح معنى اللفظ أما المبين للمقصود فان الغرض منه بيان أحد المحتملين أو المحتملات للفظ بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد كما فى « دابة وطائر » فى الآية المذكورة ــ والفرق بين المبين للمقصود والمخصص أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته وأن الغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى الكلى ورفع غيره من الافراد كما فى « رجل تاجر عندنا » فقد ارتفع بالوصف الفقيه مثلا وهو أحد أفراد معنى الرجل الموضوع لمعنى كلى تحته أفراد أحدها الفقيه .

(٢) وأما أصل التعميم فمستفاد من وقوع النكرة فى سياق النفى المقرون بمن الاستغراقية .

الاستغراق ـ مع هذا ـ يحتمل معنيين ـ أن يكون المعنى : جنس الدواب ، وجنس الطيور ، فيكون الاستغراق حقيقيا ؛ يتناول كل دابة من دواب الأرضين ، وكل طائر من طيور الآفاق ـ وأن يكون المعنى : طائفة من الدواب ، وطائفة من الطيور ، فيكون الاستغراق ؛ عرفيا يتناول من الأفراد ما هو متعارف ـ فلافادة الاستغراق الحقيقى ، وأن المراد عامة الدواب ، وعامة الطيور ذكر لكل منهما وصفا نسبته الى جميع الدواب ، وجميع الطيور على السواء لينبه على أن المراد دواب أى أرض من الأرضين وطيور أى جو من الأجواء اذ الكينونة فى الأرض لا يختص بها دابة دون أخرى ـ كما أن الطيران بالجناح لا ينفرد به طائر دون طائر ـ فالوصفان المذكوران اذاً لزيادة التعميم والشمول •

اختبار

١ ـ اذكر غرضين من الأغراض المقتضية لوصف المسند اليه مع بيان الحال ومقتضاه فى مثال تختاره ، ومع بيان معنى الوصف •

ـ اذكر مثالين لتخصيص المسند اليه بالوصف أحدهما لتقليل الاشتراك والثانى لرفع الاحتمال ، وبين الفرق بينهما ، وهل يتلاقى رأى النحاة مع رأى البيانيين فى تخصيص المسند اليه ؟

٣ ـ ما الغرض من وصف المسند اليه فى نحو قولك : « زارنا ابراهيم الفيلسوف » فى حين أن الرجل المذكور متعين عند المخاطب ، وما القصد من وصفه فى نحو « البدر المنير اختفى عنا » ، مع بيان الحال ومقتضاه فى المثالين •

٤ ـ بين المقصود من وصف المسند اليه فى قولهم : ما من انسان يمشى على رجلين الا يسبح بحمده ، وضح ذلك توضيحا تاما •

* * *

ايراد المسند اليه مؤكدا :

يؤتى بالمسند اليه مؤكدا لأغراض أهمها ما يأتى :

١ ـ تقرير المسند اليه ، وتحقيق مفهومه فى ذهن السامع ، وذلك

حيث يظن المتكلم أن السامع غفل عن سماع لفظ المسند اليه لشاغل شغل سمعه كما تقول « سطا على القوم أسد أسد » فيؤتى بهذا التأكيد لقصد تقرير معنى المسند اليه ، وتثبيته في ذهن السامع – والتأكيد لهذه النكتة هو التأكيد اللفظى كما مثلنا – ومثله قولك : « جئت أنا » ، و « ذهب هو » ، و « جلسنا نحن » فهذا وأشباهه من قبيل التأكيد اللفظى المأتي به لتقرير المسند اليه فى ذهن السامع •

قال بعضهم : يجوز أن يكون تأكيد المسند اليه لتقرير الحكم ، كما يكون لتقرير المحكوم عليه الذى هو المسند اليه ، ومثل للأول بنحو : « أنا كتبت » ومثل للثانى بقوله : « أنا سعيت فى حاجتك وحدى ، أولا غيرى » •

وتوجيه التقرير فى الأول : أن الحكم وهو « الكتابة » أسند مرتين – أسند مرة الى « أنا » وأخرى الى التاء « من كتبت » ، فكأنما ذكر مرتين وبذلك يتقوى ويتقرر ، وما جاءت له هذه القوة الا من تأكيد المسند اليه لأن الضمير الثانى وهو « التاء » مؤكد للأول الذى هو « أنا » •

وتوجيه التقرير فى الثانى هو أن معنى « وحدى » ، أولا غيرى : أنه انفرد بالسعى ؟ لم يشاركه فيه غيره ، أو لم يقم فيه غيره ، أو لم يقم به سواه ، وهذا المعنى – بلا ريب – تأكيد للمسند اليه ، وبه يتقرر فى ذهن السامع •

ورد هذا القول بالنظر لشقه الأول بأن تقرير الحكم فى نحو « أنا كتبت » لم يأت من تأكيد المسند اليه ، بل من تقديمه المقتضى لتكرار الاسناد – كما بينا من قريب اذ لو كان تقرير الحكم ناشئا من تأكيد المسند اليه لأفاد التأكيد التقرير مطلقا – تقدم المسند اليه أو تأخر لأن تأكيده فى كلتا الحالين حاصل ، وقد تضافر الجميع على أنه لا تقرير للحكم فى حالة تأخير المسند اليه كقولنا : « كتبت أنا » لأن المدار فى تقرير الحكم على تكرير الاسناد ، ولا يتأتى تكراره الا فى حالة تقديم المسند اليه كما سبق بيانه فى قولنا : « أنا كتبت » فثبت من ذلك أن تأكيد المسند اليه لا يفيد

تقرير الحكم أصلا ، وانما الذى يفيده تقديم المسند اليه المستدعى لتكرار الاسناد •

ورد القول المذكور بالنظر للشق الثانى بأنا لا نسلم أن نحو : « أنا سعيت فى حاجتك وحدى أولا غيرى » من قبيل تأكيد المسند اليه تأكيدا اصطلاحيا لأن « وحدى » حال من المسند اليه ، « ولا غيرى » عطف عليه ، وليسا من التأكيد الاصطلاحى فى شىء ولو سلم أن المراد بالتأكيد ما هو أعم من الاصطلاحى فليس المثال من تأكيد المسند اليه ، بل من تأكيد التخصيص المستفاد من تقديم المسند اليه للرد على المخاطب فى زعمه أن مع المتكلم مشاركا ، أو أن الساعى غيره فالتمثيل به لتأكيد المسند اليه لقصد تقريره غير صحيح •

٢ ـ دفع توهم التجوز (١) ، أو السهو فى المسند اليه كما تقول : « قبض على اللص الأمير الأمير » ، أو « الأمير نفسه أو عينه » ، فيؤتى بهذا التوكيد فى صورتيه لقصد دفع ما توهمه السامع من أن الذى قبض على اللص أحد أعوان الأمير ، لا الأمير نفسه ، وأن المتكلم أسند القبض الى الأمير مجازا من اسناد الفعل الى السبب اذ هو الآمر به ـ أو أن المتكلم أسند القبض الى الأمير سهوا أى أراد أن يقول : أحد أعوان الأمير ، فسبقه السهو ، فقال : الأمير ـ ولا فرق فى ذلك بين التوكيد اللفظى والمعنوى كما مثلنا •

وفرق بعضهم فقال : ان التوكيد اللفظى يكون لدفع توهم الأمرين ـ التجوز والسهو ، أما المعنوى فلدفع توهم التجوز لا غير •

ووجه ذلك : بأنه اذا قال القائل مثلا : « جاءنى عباس نفسه » احتمل أنه أراد أن يقول : « جاءنى توفيق نفسه » فسبقه السهو ، فنطق « بعباس » بدل « توفيق » ، وحينئذ يكون بانياً توكيده على سهوه •

---

(١) أى التكلم بالمجاز والمراد به ما هو أعم من العقلى واللغوى والمجاز بالنقص والمراد بدفع التوهم اضعافه لادفعه بمعنى ازالته والا ما صح بلاغة تعدد التأكيد •

لكن الأظهـــر ما قاله بعض الأفاضــــل من أنه لا فارق بينهما لأن التوكيد المعنــوى لما حفظ الكلام عن توهم التجــوز كان مبنيــاً على مزيد الاحتياط ، ومبعدا للمتكلم عن مظنة السهو ، وحينئذ يستبعد بناء التوكيد على سهو ما ٠

٣ ــ دفع توهم عدم ارادة الشمول فى المسند اليه(١) كما تقول : « نجح الطلاب كلهم أجمعون » فيؤتى بالتوكيد لقصد دفع ما توهمه السامع من أن بعضهم لم ينجح الا أنه لم يعتد بهم ، فأطلق لفظ الطلاب على المعتد بهم من اطلاق الكل وارادة البعض ٠

والتوكيد لدفع توهم عدم الشمول محله : اذا كان هناك مجال لهذا التوهم كأن يكون المسند مما يصح تعلقه ببعض الناس دون بعض كالنجاح مثلا فان لم يكن كذلك لا يصح هذا التـوكيد نحو أن يقـال : « اختصم الرجلان » فان الاختصام لا يعقل حصوله الا من اثنين على الأقل ، وحينئذ لا يقال : « اختصم الرجلان كلاهما » اذ لا يتأتى أن يتوهم الســامع أن الاختصام وقع من أحدهما فقط حتى يحتاج الى دفع هذا التوهم ٠

غير أنه قيل : ان جعل « التقرير » مقابلا لما بعده من أغراض التأكيد يشعر بألا تقرير فى صــــورتى دفع التوهم ، مع أن التأكيد لدفع التوهم المذكور يلزمه تقرير المسند اليه من حيث أن التأكيد تابع من شـأنه أن يقرر أمر المتبوع ٠

وأجيب بأن التقرير ــ وان كان لازماً للتأكيد ــ لكنه « فى الأول » مقصود بالذات ٠ أما فى الأخيرين فالمقصود بالذات هو دفع التوهم ، وان لزمه التقرير ، فالتقرير فيهما حينئذ حاصل غير مقصود ٠

---

(١) ليس المراد بكون التوكيد مفيــــدا للشمول أنه يوجبه ولولاه ما فهم الشـــمول من اللفظ بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المفيـــد للشمول متجوزا فيه ٠

اختبـــار

١ – اذكر غرضين من أغراض تأكيد المسند اليه ، ومثل لما تذكر ، مع بيان الحال ومقتضاه ، وأى نوعى التأكيد يؤتى به لتقرير المسند اليه ؟

٢ – أجاز بعضهم أن يكون تأكيد المسند اليه لتقرير الحكم فما وجه ذلك ، وبم رد عليه ؟ بين ذلك بالمثال ·

٣ – لأى غرض يؤتى بالمسند اليه مؤكداً فى نحو : قبض على الجانى الأمير نفسه ، وهل ذلك خاص بالتأكيد المعنوى كما فى المثال ؟ بين ما فى ذلك من خلاف مع التوجيه ·

٤ – ايت بمثل لتأكيد المسند اليه دفعاً لتوهم عدم ارادة الشمول ، مع بيان الحال ومقتضاه ، وكيف تكررت أغراض التوكيد ، مع أن جميعها يفيد التقرير ·

* * *

ايراد المسند اليه مبدلا منه

يؤتى بالمسند اليه مبدلا منه(١) لنكتة هى :

زيادة التقرير (٢) أى افادة أمر زائد على النسبة هو تقرير المسند اليه فى ذهن السامع كما فى قولك : « زارنى أخوك محمد » فيؤتى بهذا البدل ، وهو لفظ « محمد » لقصد افادة السامع أمرا زائدا على المقصود الذى هو نسبة فعل الزيادة الى «محمد» ، وذلك الأمر الزائد هو تقرير المسند اليه الذى هو «أخوك» – وفى هذا ايماء الى أن المقصود من البدل

---

(١) جعل المبدل منه هو المسند اليه انما هو بحسب الصورة فقط لأن الاسناد اليه غير مقصود بالذات بل المقصود هو الاسناد الى البدل ·

(٢) من اضافة المصدر الى معموله بمعنى جعله أمرا زائدا على النسبة لا بمعنى الزيادة عليه لأن التقرير يحصل بذكر الشىء مرتين والزيادة عليه انما تحصل بشىء آخر والمسند اليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البدل بعد ذلك لزيادة التقرير ·

اسناد الحكم اليه ، وأن التقرير أمر زائد يجيء تبعا(١) من حيث ان المراد بالبدل والمبدل منه واحد فكأن المسند اليه كرر مرتين ، وهذا ينافي أن البدل هو المقصود بالذات •

وبهذا البيان وضح الفرق بين هذه النكتة والنكتة الأولى لايراد المسند اليه مؤكدا فان النكتة هناك هي التقرير نفسه ، وهو المقصود بالذات أما هنا فالمقصود بالذات هو اسناد الحكم الى البدل ، والتقرير أمر زائد على المقصود •

والبدل – كما هو معلوم – انواع ثلاثة :

الأول – البدل المطابق(١) وهو ما يسمونه « بدل الكل » ، وهو ما يكون فيه مدلول المبدل منه عين مدلول البدل ، وقد سبق مثاله – وبيان التقرير فيه هو أن المراد من الأول والثاني واحد – غاية الأمر أن التعبير عنه اختلف اذ عبر عنه أولا «بأخوك» ؟ ثم عبر عنه ثانيا «بمحمد» ، فتكرر المسند اليه من حيث معناه ، ومتى تكرر فقد تقرر ، اذ أن التكرير يقتضي التقرير •

الثاني – بدل البعض وهو ما يكون فيه المبدل منه كُلا للبدل كما تقول : نجح الطلاب أكثرهم – وبيان التقرير فيه : هو أن المبدل منه ، وهو «الطلاب» مشتمل على البدل الذي هو «أكثرهم» لأن المبدل منه كل ، والبدل بعض منه والكل مشتمل على البعض بداهة وحينئذ يكون البدل مذكورا مرتين – ذكر أولا في ضمن الكل ، وذكر ثانيا استقلالا ومتى حصل التكرار فقد وجد التقرير اذ أن التقرير وليد التكرير •

---

(١) أي بحسب الأصل فلا ينافي أن البليغ يقصد اليه ، وهذا الايماء انما حصل بذكر الزيادة اذ يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البدل بل أمر زائد على المقصود منه •

(٢) التعبير بالمطابق أولى من التعبير ببدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو : « صراط العزيز الحميد ، الله » ، فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزؤ وهو لا يليق بالأدب في جانب الله سبحانه

الثالث ـ بدل الاشتمال ، وهو ما يكون فيه المبدل منه دالا على البدل اجمالا(١) كما فى قولك : «سلب على متاعه» ـ وبيان التقرير فيه : هو أن المبدل منه وهو «على» مشتمل على البدل الذى هو «متاعه» ، ومعنى اشتماله عليه : أنه مشعر به ودال عليه ، لكن اشعاره به ، ودلالته عليه لا من حيث ذاته ، بل من حيث تعلق العامل به .

بيان ذلك ـ أن « عليا » فى المثال المذكور مشعر بالمتاع ، ودال عليه لكن لا من حيث ذات «على» فان الذات من حيث هى لا تقتضى متاعا انما المشعر بالمتاع ، والمقتضى له هو الذات من حيث تعلق العامل وهو «السلب» بها اذ السلب لا يقع على الذات نفسها فى العادة ـ وانما يقع على شىء يتعلق بها ، كثوب ، أو نقود ، أو نحو ذلك من مستلزمات الذات ـ ومثله قولهم « شرب الاناء ماؤه » فالاناء مشعر بالماء من حيث تعلق الشرب به اذ الاناء لا يشرب ، وانما الذى يشرب مافى الاناء من ماء ـ وقوله تعالى : «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه» فالشهر الحرام مشعر بالقتال من حيث تعلق السؤال به اذ لا معنى للسؤال عن ذات الشهر ، وانما يسأل عما يقع فيه من أحداث(٢) .

واذ ثبت أن المبدل منه اشتمل على البدل بهذا الاعتبار كان البدل مذكورا مرتين ـ مرة فى ضمن المبدل منه من حيث اشعاره به ، وأخرى على سبيل الاستقلال ، وتكريره يوجب تقريره .

---

(١) خرج بذلك نحو : قتل الأمير سيافه ، وبنى الأمير وكلاؤه فليس من قبيل بدل الاشتمال لأن شرطه ان يستفاد البدل من المبدل منه اجمالا فتبقى النفس متشوقه الى البيان ولا اجمال هنا اذ يفهم عرفا من قولك : قتل الأمير : أن القاتل سيافه ، ومن قولك : بنى الأمير أن البانى وكلاؤه :

(٢) من هذه الأمثلة يتبين لك أنه لا فرق فى الاشتمال بين أن يكون من قبيل اشتمال الظرف بالمظروف كما فى المثالين الأخيرين فان الاناء ظرف للماء والشهر الحرام ظرف للقتال . وألا يكون من هذا القبيل كما فى المثال الأول فان عليا لا يصلح ظرفا للثوب بل ان الأمر على العكس فالمدار فى الاشتمال على أن يكون المبدل منه مشعرا بالبدل مقتضيا اياه اجمالا كما عرفت .

أما نحو قولك : « ضربت عليا ولده » فليس من قبيل بدل الاشتمال، اذ لا اشعار فيه بضرب الولد لصحة تعلق الضرب بذات «علي» . فهو اذاً بدل غلط(١) لا بدل اشتمال - بخلاف ما لو قلت :« ركبت علياً فرسه » فان الركوب لا يصح تعلقه بذات «علي» اذ لا يناسبه الركوب المذكور ، فدل ذلك اجمالا على أن المراد الفرس اذ هو الذى يناسبه الركوب ، فالمثال حينئذ من قبيل بدل الاشتمال - وهكذا .

وانما سمى هذا النوع بدل اشتمال ، ولم يسم به بدل البعض ، مع أن في كل منهما اشتمالا لأن الاشتمال في هذا النوع فيه نوع خفاء كما تراه في نحو : « سلب علي متاعه » فاحتيج فيه الى التنبيه - بخلاف بدل البعض فان الاشتمال فيه ظاهر جلي فلم يكن بحاجة الى التنبيه عليه .

تنبيـــه :

اعلم أن البدل بأنواعه الثلاثة ، مع ما يفيده من تقرير المسند اليه لا يخلو عن ايضاح وتفسير له لما فيه من التفصيل بعد الاجمال كما فى بدل البعض ، أو الايضاح بعد الابهام كما فى بدل الاشتمال - بيان ذلك فى بدل البعض : هو أن الكل عبارة عن الأجزاء جملة ، وذكر البدل بعده نوع من التفصيل لذلك المجمل - وبيانه فى بدل الاشتمال : هو أن المبدل منه فيه نوع خفاء تقدم بيانه فى أمثلته ، وذكر البدل بعده مزيل لهذا الابهام.

أما البدل المطابق فيصح أن يكون مفسراً لما أجمل ، أو موضحا لما أبهم كما فى قوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم الآية » فان الصراط الثـــانى بدل مطابق ، وفيـه بيان أن الصراط المستقيم ، هـــو صراط الذين أنعمت عليهم بالايمـــان ، والرضـوان ، وغيرهما اه .

---

(١) أى سببه الغلط بأن كان المتكلم قاصدا التلفظ بالولد فعثر لسانه بذكر « علي » خطأ ثم أتى بمقصوده بعد ذلك .

ملحوظة — لا يقع بدل الغلط فى فصيح الكلام ان كان عن غلط حقيقى(١) أما ان كان عن تغالط ؛ بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصيح ، ويسمى « بدل البداء » وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ، ثم يبدو لك ذكر البدل ، فتوهم مخاطبك أنك خاطىء وهذا النوع يعتبره الشعراء كثيرا فى أشعارهم مبالغة وتفننا — وشرطه أن يرتقى من الأدنى الى الأعلى كما تقول : هند نجم بدر ، وهى بدر شمس ، فتتعمد ذكر النجم أو البدر موهما أنك غالط ، وأنك انما تقصد تشبيهها بالبدر فى الأول ، أو بالشمس فى الثانى .

اختبـــار

١ — يؤتى بالمسند اليه مبدلا منه لزيادة التقرير وضح معنى هـــذه النكتة ، وافرق بينها وبين نكتة التقرير المقتضية لتأكيد المسند اليه .

٢ — ايت بمثالين يكون المسند اليه فى أحدهما مبدلا منه بدل بعض، وفى الثانى مبدلا منه بدل اشتمال ، ثم بين وجه التقرير فيهما .

٣ — لم لم يسم بدل البعض بدل اشتمال ، مع أن فيه معنى الاشتمال، وما حكم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام ؟ ، ايت بمثال لبدل الغـلط وافرق بينه ، وبين مايسمونه « بدل البداء » .

***

ايراد المسند اليه متبوعا بعطف بيان :

يؤتى بالمسند اليه معقبا بعطف بيان لنكتة هى :

ايضاحه باسم مختص به رفعا للاحتمال فيه كما فى قولك : « قدم صديقك محمود » اذا فرض أنه لا يسمى من الأصدقاء « محمودا » الا واحد ، فيؤتى بعطف البيان وهو لفظ « محمود » لقصد ايضاح مدلول المسند اليه وهو « الصديق » حتى لا يحتمل غيره من سائر الأصدقاء —

(١) ناقش بعضهم ذلك بأن بدل الغلط انما يراد منه تدارك الخطأ وهذا لا ينافى الفصاحة فهو كقولك : جاءنى عمرو بل خالد نعم لا يقع فى كلام الله تعالى لا لأنه غير فصيح بل لعدم جواز وقوع الغلط منه سبحانه .

ويحتمل أن يكون بدلا من الصديق مطابقا • وهكذا كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا مطابقا — وانما النزاع فى المختار منهما ، فاختار السعد شارح التلخيص أن يكون عطف بيان لأن الايضاح له مزيد اختصاص به ، واختار صاحب الكشاف أن يكون بدلا لأن فيه تكرار العامل حكما ، ويتفرع عليه تأكيد النسبة •

غير أن هذه النكتة معترض عليها من وجوه ثلاثة :

الأول : أنه لا يلزم أن يكون عطف البيان أوضح(١) من متبوعه لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما كما تقول : « وفد علينا محمد أبو عبد الله » وكان المشتركون معــه فى الاسم عدة أشخاص لم يُكنَّ بأبى عبد الله منهم سواه ، وكذلك المشتركون معه فى الكنية عدة أشخاص ليس فيهم من يسمى « محمدا » سواه فمتى ذكر أحدهما منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ، ويرتفع هذا الخفاء بذكرهما معا ، وحينئذ يكون الايضاح حاصلا من اجتماعهما ، لا من عطف البيان وحده •

فان قيل : ان الثانى حينئذ غير مختص بالأول ، والاختصاص شرط فى عطف البيان • أجيب : ان الاختصاص نسبى أى بالنسبة لمن لم يكن به ، والحال أن اسمه « محمد » • ومن هذا القبيل — وان لم يكن من بيان المسند اليه — قول النابغة :

والمؤمن العائذات الطير يمســـحها
ركبان مكة بين الغيل والســـند (١)

---

(١) يدل عليه قول سيبويه فى « يا هذا ذا الجمة » ان الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف لذى الأداة •

(٢) الواو للقسم والمراد بالمؤمن المولى سبحانه مأخوذا من الأمان أى والله الذى آمن العائذات أى الملتجئات للحرم والطير عطف بيان للعائذات وهو تابع للعائذات باعتبـــار اللفظ ان كان مفعولا للمؤمن ، وباعتبار المحــل ان كان مضافا اليه ، « ويمسحها » أى يربت على ظهرها برفق ، « والغيل » بفتح فسكون « والسند » بفتحتين موضعان بجانب الحرم وجواب القسم قوله : ما ان أتيت الخ فى البيت بعده وهو :

ما ان أتيت بشىء أنت تكرهه — اذا فلا رفعت سوطى الى يدى

« فالعائذات » صادق على الطير وغيره مما يعوذ بالحرم ، ويلتجىء اليه من سائر الوحوش ، « والطير » صادق بالعائذ بالحرم وبغيره ، فليس أحدهما بأوضح من الآخر ونهذا حصل بمجموعهما البيان .

الثانى : قد يكون عطف البيان باسم غير مختص بالمتبوع كما تقول : « أمنت العائذات الطير الأذى » فلفظ « الطير » عطف بيان للمسند اليه الذى هو « العائذات » وليس اسما مختصا به ، بل هو — كما قلنا — صادق بالعائذ بالحرم وبغيره من سائر الطيور .

الثالث — قد يكون عطف البيان لغير الايضاح كما يقال : « لله الكعبة البيت الحرام » فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة ، ولم يؤت به للايضاح لأن الكعبة اسم مختص ببيت الله ؟ لا يشاركه فيه شىء ، فليس بحاجة الى ايضاح ، وانما أتى به للمدح ، من حيث ان فيه اشعارا « باعتبار الوضع التركيبى » الى تحريم القتال فيه ، والتعرض لمن احتمى به ، والتجأ اليه ، وان كان مستعملا فى معناه العلمى — والجواب على كل هذا : أن كلامهم مبنى على الغالب فى الاستعمال .

اختبـــار

١ — ايت بمثال من عندك يكون فيه المسند اليه متبوعا بعطف بيان ، وبين نكتة هذا العطف ، واذكر ما وقع من خلاف فى اعـــرابه ، مع التوجيه .

٢ — اذكر ما ورد على هذه النكتة من اعتراضات ، وبم أجيب عليها ؟

٣ — اذا علم أن عطف البيان انما يؤتى به لايضاح المسند اليه ، وأن البدل بأنواعه الثلاثة — مع ما يفيده من تقرير المسند اليه — لا يخلو عن ايضاح وتفسير فأى فارق حينئذ بين عطف البيان والبدل ؟

ايراد المسند اليه متبوعا بعطف نسق :

يؤتى بالمسند اليه متبوعا بعطف نسق للأغراض الآتية :

١ — تفصيل المسند اليه مع اختصار الكلام اذا كان العطف بالواو —

ومعنى التفصيل فيه : أن يذكر كل من المعطوف والمعطوف عليه باللفظ الخاص به كما في قولنا : « زارنا ابراهيم وحسين » فيؤتى بالمسند اليه معطوفا عليه لقصد تفصيله بذكر كل باسمه الخاص به ، مع الاختصار في القول ؛ ولا دلالة في مثل هذا على تفصيل الفعل بأن المجيئين حصلا معا ، أو مرتبين لأن الواو انما هي لمطلق الجمع — واحترز بقيد الاختصار عن نحو قولهم : « زارني ابراهيم وزارني حسين » فانه — وان كان فيه تفصيل للمسند اليه — لا اختصار فيه لتكرار العامل ، ولهـذا لم يكن من قبيل العطف على المسند اليه الذي نحن بصدده ، بل من عطف الجمل(١) واذاً فنكتة العطف مجموع أمرين — تفصيل المسند اليه ، والاختصار في القول — على مابينا •

٢ — تفصيل المسند مع الاختصـار كذلك اذا كان العطف بأحد الأحرف الثلاثة — الفاء ، وثم ، وحتى ، وهاك أمثلتهـا ، مع بيان معنى التفصيل فيها •

فمثال العطف « بالفاء وثم » قولك : « زارني خالد فعمـرو » ، و « زارني خالد ثم عمرو » فيؤتى بالمسند اليه معطوفا عليه بالفاء ، أو بثم لقصد تفصيل المسند مع قصد الاختصار — ومعنى تفصيله فيهما : بيان أن الفعل ، وهو « الزيارة » كما في المثالين — وقع أولا من أحد المذكورين ، ومن الآخر بعده من غير مهلة كما في العطف « بالفاء » ، أو مع مهلة كما في العطف « بثم » — واحترز بقيد الاختصار فيهما نحو قولهم : زارني خالد وعمرو بعده بيوم ، أو بشهر •

ومثال العطف « بحتى » قولهم : « انهزم الجنـود حتى البواسل »

---

(١) وما قيل من أنه احتراز عن نحو قولهم : زارني ابراهيم زارني حسين من غير عاطف فليس بشيء لاحتمال أن يكون الثاني اضرابا عن الأول فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وحينئذ فلا تفصيل فيه أصلا ، ولو لوحظ العاطف صح الاحتراز عنه بالقيد المذكور •

وقولهم : « خرج القوم لقتال العدو حتى النساء » فيؤتى بالمسند اليه معطوفا عليه « بحتى » لغرض تفصيل المسند مع الاختصار — ومعنى تفصيله فيها : أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا ، وبالتابع ثانيا ، من حيث أن التـــابع أقوى أجزاء(١) المتبوع كما فى المثال الأول ، أو أضعفها كما فى المثال الثانى — ففى المثال الأول يقدر فى الذهن ان الانهزام تعلق بالجند مبتدئا من الضعاف الى أن تعلق بالشجعان — وفى المثال الثانى يلاحظ فى الذهن أن الخروج تعلق بالقوم مبتدئا من الرجال حتى لحق بالنساء •

فالمشروط هنا انما هو الترتيب الذهنى بين التابع والمتبوع • أما فى الخارج فلا اذ قد ينعدم الترتيب بينهما خارجا ، بأن يتعلق الفعل بهما فى زمان واحد كقولك : « جاءنى القوم حتى رئيسهم » اذا جاءوك معا — وقد يكون بينهما ترتيب خارجى ، لكن — تارة يكون على وفق ما فى الذهن كما تقول : « زارنى الأصدقاء حتى جيرانهم » اذا جاءك الأصدقاء أولا ، ثم تلاهم الجيران — وتارة يكون على عكس ما فى الذهن كقولهم : « مات الأنبياء حتى آدم » ، فيراعى فى الذهن أن الموت تعلق أولا بالأنبياء حتى وصل الى آدم ، لكن الترتيب الخارجى على عكس هذا اذ أن الموت تعلق أولا «بآدم» ، ثم بالأنبياء — فالترتيب الخارجى اذاً ليس بشرط فيها ، بل المدار على الترتيب الذهنى — كما عرفت — أما الفاء ، وثم فالمشروط فيهما الترتيب الخارجى كما مثل •

واحترز بقيد الاختصار عن نحو قولهم : « انهزم الجنود وانهـزم البواسل أيضا » ، وقولهم : « خرج القوم لقتال العدو ، وخـرجت النساء كذلك » •

واعلم أن تفصيل المسند اليه حاصل أيضا فى العطف بهذه الأحرف الثلاثة لكنه غير مقصود ، بل المقصود بالذات فيها هو تفصيل المسند لأن

(١) المراد بالأجزاء ما يشمل الأجزاء الحقيقية كما فى نحو : أكلت السمـــكة حتى رأسها ، والتنزيلية كما فى نحو : أعجبتنى الجارية حتى حديثها ، والابعاض كما فى نحو : قهرناكم حتى الكماة •

الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد النسبة كان القيد هو المقصود من الكلام(١) •

٣ – رد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب ، أو حفظه عن الخطأ فيه ، مع الاختصار كما فى العطف « بلا » نحو : «جاءنى محمد لا أحمد » فيؤتى بالمسند اليه معطوفا عليه «بلا» لقصد رد السامع الى الحكم الصائب ، أو لحفظه عن الوقوع فى الخطأ – فان كان السامع قد فهم أن الذى جاءك أحمد لا محمد ، أو فهم أنهما جاآك جميعا كان هذا القول رداً له من الخطأ الى الصواب ، ويسمى الأول « قصر قلب » ، والثانى « قصر افراد » – وان كان السامع فهم أن الذى جاءك أحدهما لا بعينه كان هذا القول حفظا له من الوقوع فى الخطأ ، ويسمى حينئذ « قصر تعيين » – ولهذه الثلاثة باب خاص يأتى بعد •

واحترز بقيد « الاختصار » عن نحو قولهم : « جاء محمد لا جاء أحمد » فهو – وان كان فيه رد للسامع عن الخطأ – لا اختصار فيه ، ولهذا كان من عطف الجمل ، لا من عطف المسند اليه •

ومثل «لا» فى العطف «لكن» فى أنها تكون لرد الخطأ الى الصواب – غير أن « لكن » تفترق عن « لا » من وجهين •

الأول – أن « لكن » تكون للاثبات بعد النفى نحو : « ما جاءنى محمد : لكن أحمد » فهى تفيد اثبات المجىء « لأحمد » بعد نفيه عن « محمد » – أما «لا» فعلى عكس هذا ، أى للنفى بعد الاثبات نحو : « جاءنى محمد لا أحمد » فهى تفيد نفى المجىء عن « أحمد » بعد اثباته « لمحمد » •

---

(١) القيد هنا هو الترتيب بين المجيئين بلا مهلة أو مع مهلة وهو زائد على اثبات المجىء للفاعلين وكان اثبات المجىء لهما كان أمرا معلوما وانما سيق الكلام لبيان أن مجىء أحدهما كان بعد الآخر من غير مهلة أو مع مهلة •

الثاني أن « لكن » تكون لقصر القلب فقط(١) فقولك : « ما جاءني محمد لكن أحمد » انما يقال لمن فهم العكس أى فهـــم أن الذى جاءك « محمد » لا «أحمد» • أما «لا» فانها تجيء لقصر القلب ، والافـــراد ، والتعيين — كما تقدم بيانه(٢) •

٤ — صرف الحكم عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر وذلك اذا كان العطف « ببل » كما تقول : « زارني محمود بل أحمد » ، فيـؤتى بالمسند اليه معطوفا عليه « ببل » لقصد نقل الحكم وهو « الزيارة » من المحكوم عليه الأول ، وهو « محمود » الى المحكوم عليه الثاني ، وهـــو « أحمد » ليكون المعنى حينئذ ثبوت الزيارة لأحمد ، وفى المســألة آراء ثلاثة : رأى ابن الحاجب ، ورأى جمهور البيانيين ، ورأى المبرد •

فابن الحاجب يقول : ان الحكم يصرف الى الثاني ، مثبتا كان أو منفيا على أن يثبت ضده للأول فقولك : « زارني محمود بل أحمد » معناه عنده : ثبوت الزيارة « لأحمد » ونفيها عن « محمود » لأن الحكم وهو ثبـــوت « الزيارة » نقل الى «أحمد» ، فثبت ضده «لمحمود» — وقولك : « ما زارني محمود بل أحمد » معناه : نفى «الزيارة» عن «أحمد» ، وثبوتها «لمحمود» لأن الحكم وهو « نفى الزيارة » نقل الى «أحمد» فثبت ضده « لمحمود » •

---

(١) أى عند البيانين أما عند النحاة فهى لقصر الافراد فقط أى لنفى الشركة فى الانتفاء فيخاطب بهـــا من يعتقد انتفاء الحكم عن المتعاطفين فنحو : مازارني محمد لكن محمود يقال لمن اعتقد انتفاء الزيارة عنهمـــا وانما كانت لنفى الشركة فى الانتفاء لأنها عندهم للاستدراك وقد عرفوه بأنه رفع ما يتوهم من الكلام السابق • ففى نحو المثال المذكور يتوهم نفى الزيارة عن محمود أيضا لما بينهما من العلاقة فيقال لكن محمود أما البيانيون فليست عندهم للاستدراك وبهذا يندفع الاشكال الوارد على قوله تعالى : « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولـكن رســـول الله » وحاصله : أن « لكن » للاستدراك ونفى الأبوة ليس بموهم لنفى الرسالة لعدم العلاقة بينهمـــا فى زعم المخاطبين فكيف يتحقق الاســـتدراك ؟ — والجواب أن « لكن » لمجرد قصر القلب من غير افادة معنى الاستدراك ، فالمشركون كانوا يعتقدون أبوته « لزيد » ونفى الرسالة عنه فقلب المولى ســـبحانه عليهم اعتقادهم •

(٢) هذا على خلاف ما فى دلائل الاعجاز حيث ذكر أن «العطف بلا» انما يستعمل فى قصر القلب فقط •

ويقول الجمهور — : ان الحكم يصرف الى الثانى مثبتا لا غير — سواء فى ذلك حالتا النفى والاثبات ، ويبقى الأول فى حكم المسكوت عنه أى غير محكوم عليه بشىء لأن « بل » للاضراب عن المتبوع ، ومعنى هذا : أن يجعل فى حكم المسكوت عنه — فقولك : « زارنى محمود بل أحمد » معناه عندهم : ثبوت الزيارة «لأحمد» ، وأما محمود فمسكوت عنه غير محكوم عليه بشىء فيحتمل ثبوت الزيارة له أيضا ، ويحتمل نفيها عنه ، وقولك : « ما زارنى محمود بل أحمد » معناه : ثبوت الزيارة أيضا «لأحمد» وأما « محمود » فمسكوت عنه فيحتمل ثبوت الزيارة له ويحتمل نفيها عنه ، فالحكم بالزيارة ثابت للثانى فى كلتا الحالين عندهم ، والأول مسكوت عنه ؛ لم يبت فيه بشىء .

ويقول المبرد : ان الحكم يصرف الى الثانى — مثبتا كان أو منفيا — كما يقول ابن الحاجب ، ويبقى الأول فى حكم المسكوت عنه كما يقول الجمهور — فهو فى حالة الاثبات مع الجمهور — أما فى حالة النفى فيتفق مع الجمهور من حيث ابقاء الأول فى حكم المسكوت عنه ، ويتفق مع ابن الحاجب من حيث نقل حكم الأول الى الثانى — فقولك : « زارنى محمود بل أحمد » معناه عنده : ثبوت الزيارة « لأحمد » والاضراب عن محمود كما يقول الجمهور ، وقولك : مازارنى محمود بل أحمد » معناه : نفى الزيارة عن أحمد كما يقول ابن الحاجب ، والاضراب عن « محمود » كما يقول الجمهور .

اذا ثبت هذا فاعلم أن نكتة العطف « بل » وهى صرف الحكم عن الأول الى الثانى انما تتمشى — حالة النفى — مع رأيى ابن الحاجب والمبرد ، لا مع رأى الجمهور لأن المنقول الى الثانى عندهم فى حالة النفى انما هو ضد الحكم المنسوب للأول لا الحكم نفسه نحو : « ما زارنى محمود بل أحمد » ، فان الحكم الثابت لأحمد عندهم — فى هذه الحالة — ثبوت الزيارة ، لا نفيها ، فلم يصرف الحكم من الأول الى الثانى كما هو رأس المسألة .

ويمكن أن يجاب عنهم بأن المراد بصرف الحكم تغييره على أى وجه، ولا شك أن الحكم كان منسوبا الى الأول على جهة النفى ، فغير ونسب الى الثانى على جهة الاثبات .

٥ ـ وقوع الشك من المتكلم ، أو قصد تشكيك السامع ، أو ابهام الحكم عليه ، أو قصد التخيير ؛ أو الاباحة ؛ وكل ذلك اذا كان العطف « بأو » .

مثال الأول والثانى قولك : « قابلنى عباس أو على » ، فيؤتى بالمسند اليه معطوفا « بأو » اما لوقوع شك من المتكلم ؛ فهو لا يدرى أيهما الذى قابله ؟ أو لتشكيك السامع لغرض ما ـ ومثال الابهام قوله تعالى : « وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين(١) » أتى بالمسند اليه الذى هو اسم « ان » معطوفا عليه « بأو » لقصد ابهام الحكم على المخاطبين توسلا به الى قطع لجاجهم ، والتفادى من نسبتهم الى الضلال حتى لا يثير ذلك غضبهم وسخطهم ، فيشتد عنادهم من حيث يراد استمالتهم طمعا فى هدايتهم ـ والفرق بين التشكيك والابهام أن الغرض من الأول ايقاع المخاطب فى الشك ، وادخال الشبهة فى قلبه ، والقصد من الثانى اخفاء الحكم عن السامع ، وترك التعين له ؛ من غير قصد الى ايقاعه فى الشك وهو ـ وان كان حاصلا ـ غير مقصود ـ

ومثال التخيير والاباحة قولك : « ليتكلم محمد أو محمود » فان كان القصد قصر الكلام على أحدهما كان المعنى على التخيير ـ ومنه فى غير باب المسند اليه قولهم : تزوج هندا أو أختها ـ وان كان المراد تحقق الكلام ـ سواء صدر من أحدهما ، أو منهما جميعا كان المعنى على الاباحة ـ ومنه فى غير العطف على المسند اليه قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين،

---

(١) « ان » حرف توكيد واسمها مدغم فيها وقوله « أواياكم » عطف على اسم « ان » الذى هو المسند اليه وقوله : أوفى ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على ابهام فى المسند اليهما والمسندين معا فكأنه قيل : أحدنا ثابت له أحد الأمرين : الهدى أو الضلال .

ويعرف ذلك بقرينة خارجية — ومن هذا يفهم : أن الاباحة يجوز فيها الجمع ، ولا يجوز ذلك فى التخير(١) •

غير أن كلا من التخير والاباحة لا يكون الا بعد الأمر كما مثلنا ، فهما اذاً من قبيل الانشاء ، والكلام فى الخبر ، وانما أتى بهما تتميما للأقسام •

اختبار

١ — اذكر ثلاثة أغراض مما تستدعى العطف على المسند اليه عطف نسق ، مع التمثيل ، وبين معنى تفصيل المسند فى العطف بحتى ، وما نوع الترتيب المشروط فيها بين التابع والمتبوع ، وهل « الفاء وثم » تشتركان معها فيه ؟

٢ — لأى غرض يؤتى بالمسند اليه معطوفا « بلا » ، وما الحكم اذا كان العطف « بلكن » اذكر ما تعرف من الفرق بينهما مع التمثيل ، ثم بين رأى النحاة فيها •

٣ — بين الغرض الذى من أجله يؤتى بالمسند اليه معطوفا «ببل» ثم اذكر آراء العلماء فى هذه المسألة ، وبين على أى الآراء تتمشى نكتة العطف «ببل» ، وفى أى حالة ؟

٤ — ايت بمثال من عندك فى العطف « بأو » يكون الغرض منه الابهام على المخاطب ، وبمثال آخر يكون الغرض منه التشكيك ، ثم اذكر ماتعرفه من الفرق بينهما ، ثم ما تعرفه من الفرق بين التخير والاباحة •

---

(١) قد يقال ان « أو » فى آية كفارة اليمين للتخيير مع أنه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات — فيجاب بان الجمع بينها ان كان على أساس أن الجميع كفارة فهو ممنوع لأنه استظهار على الشارع ، وان كن الجمع بينهـا على أن أحدها كفارة والبـاقى صدقة أو تطوع فلا يرد اذ لا يقال حينئذ انه جمع بين أقسام الكفارة •

ايراد المسند اليه معقبا بضمير فصل :

يؤتى بالمسند اليه معقبا بضمير فصل لدواع نذكر منها ما يلى :

١ — تخصيصه بالمسند أى قصر المسند على المسند اليه(١) كما فى قوله تعالى « أن الله هو يقبل التوبة عن عباده » فقد أتى بالمسند اليه ، وهو لفظ الجلالة معقبا بضمير الفصل لقصد تخصيصه « سبحانه » بقبول التوبة عن عباده بمعنى أن قبولها مقصور عليه تعالى ؛ لا يتعداه الى سواه •

٢ — تأكيد التخصيص اذا كان فى التركيب مخصص آخر كما فى قوله تعالى : « ان الله هو الرزاق » فالتخصيص هنا جاء من تعريف الطرفين، فيكون الاتيان بالضمير لتأكيد هذا التخصيص — ومنه قول المتنبى :

اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هى الحمام

يقول : اذا كان الانسان وهو فى عنفوان شبابه غافلا عن عواقب الأمور كالثمل ، وفى أيام شيخوخته مهموما كئيبا لكبره وضعفه فلا خير فى الحياة • بل الحياة هى الموت — والشاهد فى قوله : « فالحياة هى الحمام » حيث عقب المسند اليه بضمير فصل لتأكيد التخصيص الحاصل من تعريف الطرفين •

٣ — تمييز الخبر عن الصفة كما فى قولك : « الألمعى هو ذو البصيرة النافذة » فضمير الفصل جىء به للدلالة من أول الأمر على أن ما بعد المسند اليه خبر لا نعت ، ولولاه لتوهم أنه وصف ، وأن الخبر سيجىء بعد — ومثله قولك : الفصيح هو جيد البيان ، طلق اللسان •

قيل : ان ضمير الفصل مقحم واقع بين الطرفين — المسند والمسند اليه ، فكيف اذاً عد من أحوال المسند اليه ، دون المسند ؟

---

(١) انما فسرنا بهذا التفسير اشارة الى أن باء الاختصاص داخلة على المقصور من قصر الصفة على الموصوف لأن المسند صفة للمسند اليه ودخول باء الاختصاص على المقصور هو الغالب فى الاستعمال كما تقول : خصصت فلانا بالذكر أى ذكرته دون غيره فالذكر مقصور على فلان وكما يقال : اياك نعبد أى نخصك بالعبادة بمعنى قصر العبادة عليك لا تتعداك الى غيرك •

أجيب بواحد من ثلاثة :

الأول – ان اقتران الضمير بالمسند اليه يجيء أولا ؟ قبل اقترانه بالمسند ، فيقال مثلا : « محمد هو القائم » فاقتران « هو » بلفظ « محمد » حاصل قبل اقترانه « بالقائم » نطقاً وكتابة .

الثاني – أن مطابقة الضمير للمســند اليه فى الافراد ، والتثنيــة ، والجمع ، وفى التذكير والتأنيث مطردة ، فتقول : « محمد هو القــائم » والمحمدان هما القائمان ، والمحمدون هم القائمون ، وهند هى القائمة ، والهندان هما القائمتان ، والهندات هن القائمات » – أما مطابقته للمســند فليست مطردة فيما اذا كان الخبر أفعل تفضيل كما تقول : « أبو بكر وعمر هما أفضل الخلفاء » لهذا اعتبر الضمير من أحوال المسند اليه ، دون المسند .

الثالث – أن الضمير فى المعنى عين المسند اليه ، فالضمير – فى قولك: « محمد هو القائم » – هو محمد نفسه – غير أن هذا الجواب لا يتم الا على القول المرجوح من أن ضمير الفصل اسم ، وله مرجع ، وأنه يعرب – اما مبتدأ ، أو بدلا مما قبله ، والحق أنه ليس بضمير ولا مرجع له ؟ وانما هو حرف جيء به على صورة الاسم ، وسمى ضميرا على سبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة فى الصورة لما قرروه من أن المشاكلة الصورية من علاقات الاستعارة ، وجعلها بعضهم من علاقات المجاز المرسل(١) .

اختبــــار

١ – اذكر داعيين للاتيان بالمسند اليه معقبا بضمير فصل ، مع التمثيل، ولأى سبب جيء بضمير الفصل فى قول الشاعر : فالحياة هى الحمام ؟

---

(١) لا يقال ان اقتران الضمير بلام الابتداء نحو : « ان محمدا لهو القائم » يدل على أنه من أحوال المسند لأن اقترانه به توطئة للمســند لا لكونه عبارة عنه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلا مما قبله .

٢ - كيف عد ضمير الفصل من أحوال المسند اليه ، لا من أحوال المسند ، مع اقترانه بهما معا ، وما حكم اعرابه ؟

تمرين وجوابه

اذكر نوع القيد بأحد التوابع ، وبين نكتة تقييد المسند اليه به في الجمل الآتية :

الذكي الذي يستشف ما في النفوس من خواطر موضع اجـــلال الناس واحترامهم • ان الله هو يفعل ما يريد • رجل صائغ في ضيافتنا • انى أو اياك لعلى خطأ أو صواب • ابراهيم الكاتب سيزورنا اليوم • فليأت على أو أخوه • غد المقبل ميمون الطالع • زارنا الوزير الوزير • ما قابلنى محمد لكن على • هاجم الجيش القائد نفسه • خاصمنى عباس بل حسين • حسدنى ابن عمك أحمد • ولد اسحق ثم اسماعيل • أعجبنى شوقى شعره • بذ الشعراء شوقى وحافظ • مات حافظ فشوقى • صاغ الحكمة المتنبى لا البحترى • ورد الأنبياء حوض الردى حتى خاتم النبيين • أصاب الهدف الرماة معظمهم •

الجـواب

الجملة	نوع القيد	نكتة التقييد
الذى يستشف ما فى النفوس من خواطر موضع اجلال الناس	النعت	الكشف عن حقيقة المسند اليه وتوضيح معناه
ان الله هو يفعل ما يريد	ضمير الفصل	تأكيد التخصيص فى المسند اليه
رجل صائغ فى ضيافتنا	النعت	تخصيص المسند اليه بتقليل الاشتراك
انى أو اياك لعلى خطأ أو صواب	العطف بأو	ابهام الحكم على المخاطب

الجملة	نوع القيد	نكتة التقييد
ابراهيم الكاتب سيزورنا اليوم	النعت	تخصيص المسند اليه برفع الاحتمال
فليأت على أو أخوه	العطف بأو	قصد التخيير أو الاباحة
غد المقبل ميمون الطالع	النعت	التوكيد للتشوق الى قدومه
زارنى الوزير الوزير	التوكيد اللفظى	تقرير المسند اليه وتحقق مدلوله فى الذهن
ما قابلنى محمد لكن على	العطف بلكن	رد السامع عن الخطأ الى الصواب
هاجم الجيش القائد نفسه	التوكيد المعنوى	دفع توهم التجوز أو السهو
خاصمنى عباس بل حسين	العطف ببل	صرف الحكم من المحكوم عليه الأول الى الثانى
حسدنى ابن عمك أحمد	عطف بيان أو بدل	ايضاح المسند اليه باسم مختص به ـ أو زيادة التقرير
ولد اسحق ثم اسماعيل	العطف بثم	تفصيل المسند مع الاختصار
أعجبنى شوقى شعره	بدل اشتمال	زيادة التقرير
بذ الشعراء شوقى وحافظ	العطف بالواو	تفصيل المسند اليه مع الاختصار
مات حافظ فشوقى	العطف بالفاء	تفصيل المسند مع الاختصار
صاغ الحكمة المتنبى لا البحترى	العطف بلا	رد السامع عن الخطأ الى الصواب
مات الأنبياء حتى خاتم النبيين	العطف بحتى	تفصيل المسند مع الاختصار
أصاب الهدف الرماة معظمهم	بدل بعض	زيادة التقرير

تمرين يطلب جوابه

اذكر نوع القيد بأحد التوابع ، وبين نكتة تقييد المسند اليه به فيما يأتي :

المسلم الذى يحب لغيره ما يحب لنفسه موفور الجزاء . وفد علينا ابراهيم الفلسطى(١) . رجل فقيه حل بنادينا . ان محمدا هو يحسن وفادة الضيف . أدى الطلاب أكثرهم الامتحان بنجاح . ما سعى فى حاجتك على بل زكى . ولى عرش مصر ابراهيم ثم اسماعيل . عذب الاناء شرابه . أمسك بالمجرم الأمير نفسه ، احتفى بى محمود ابن عمك . زيد هو السارق . ما من انسان على الأرض الا تعاوره الفرح والترح . ابتهج الناس لقدوم محمد صلى الله عليه وسلم حتى الأجنة فى البطون . انى أو اياك لصادق أو كاذب .

ايراد المسند اليه مقدما :

يؤتى بالمسند اليه مقدما لأسباب نذكر منها ما يأتى بعد :

١ ـ أن التقديم هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه ـ وانما كان الأصل فيه أن يقدم لأن مدلوله الذات المحكوم عليها ، والمسند هو الوصف المحكوم به ، فهو مطلوب لأجل المسند اليه واذاً فتعقل الذات المحكوم عليها سابق على تعقل الوصف المحكوم به ضرورة أن الوصف انما جيء به لأجل الحكم به على الذات ـ مثاله قولك : « محمد رسول الله » فقد قدم المسند اليه لأن الأصل فيه أن يقدم اذ هو المحكوم عليه بالرسالة فينبغى ذكره أولا .

وانما شرطنا عدم وجود نكتة أخرى تقتضى التأخير لأن الأصالة وحدها نكتة ضعيفة ؛ لا تنهض سببا مرجحا للتقديم ، مع وجود المقتضى

---

(١) نسبة الى فلسطين المعروفة وهى فى حالة الرفع بالواو وفى حالة النصب والجر بالياء وقد تلزمها الياء فى جميع الحالات ، وفاؤها مكسور وقد تفتح ، والنسبة اليها فلسطى .

للتأخير ، بحيث لو وجد لترجح التأخير على التقديم(١) كما فى الفاعل مثلا فان الأصل فيه أن يقدم أيضا لأنه الذات المحكوم عليها - غير أن الأصالة عارضها نكتة أخرى تقتضى تأخيره ، وهى أن الفاعل عامل فى الفاعل الرفع، ومرتبة(٢) العامل التقدم على المعمول ، فرجح جانبه عليه .

٢ - تمكن الخبر فى ذهن السامع وذلك حيث يكون فى المسند اليه مايشوق الى الخبر ؛ بأن كان المسند اليه موصولا ، أو موصوفا بما يوجب الدهشة والاستغراب ، ويجعل النفس فى لهفة الى سماع الخبر حتى اذا ما سمعته تمكن منها أى تمكن كما فى قول أبى العلاء السابق :

والذى حارت البرية فيـــه　　حيوان مستحدث من جماد

فقد قدم المسند اليه ، وهو « الذى » لأن فيه تشويقا الى الخبر اذ قد اتصل بما يدعو الى الدهشة والانبهار ، وهو قوله : « حارت البرية فيه » أى وقع الناس جميعا فى حيرة وارتباك فى أمر بعثه ، ومثل هذا الأمر الغريب يثير فى النفس عوامل الشوق الى معرفة ذلك الذى أوقع البرية جمعاء فى هذه الحيرة ، فاذا عرفت ذلك آمنت به ايمانا لا يرقى اليه شك - ومثله قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيـــا ببهجتها
شمس الضحى ، وأبو اسحق ، والقمر

قدم المسند اليه ، وهو « ثلاثة » لأن فيه ما يشوق النفس الى الخبر لاتصافه بما يدعو الى الاستغراب والعجب ، وهو قوله : « تشرق الدنيـــا ببهجتها » فان اشراق الدنيا بأسرها لما يشوق النفس الى أن تعرف ذلك الذى جعل العالم أجمع يتألق ويضىء فاذا عرفت ذلك تمكن منها واستقر .

٣ - تعجيل المسرة للتفاؤل ، أو المساءة للتطير - مثال الأول قولك :

---

(١) سبق مثل هذا الكلام عند البحث فى ذكر المسند اليه .
(٢) أو أن يقال : والعـــامل علة فى المعمولية والعلة مقدمة على المعلول .

« سعد قادم اليك » تريد : رجلا مسمى « سعدا (١) » - ومثال الثاني قولك : « حرب مقبل عليك » تريد : رجلا يدعى « حربا » فقد قدم المسند اليه في المثالين لقصد المبادرة بادخال السرور على قلب السامع ليتفاءل بحصول الخير ، أو المسارعة بادخال الغم على قلبه ليتشاءم بحصول الشر ، ذلك أن السامع انما يتفاءل ، أو يتطير بأول ما يقرع سمعه من الكلام ؛ فان أشعر بمسرة تفاءل واستبشر ، وان أشعر بمساءة تشاءم وتحسر .

٤ - التعجيل باظهار تعظيمه أو تحقيره اذا كان اللفظ مشعرا بما يدل عليهما - اما بذاته نحو : « أبو الفضل عندنا ، وأبو الجهل ذهب عنا » ، أو باضافة نحو : ابن الأمير في منزلنا ، وابن الحجام في رعايتنا ، أو بوصف نحو : رجل أبله مر بنا ، ورجل غريب مقبل علينا - فتقديم المسند اليه في هذه المثل لقصد التعجيل باظهار تعظيمه أو اهانته - وانما زيد لفظ « التعجيل » لأن اظهار التعظيم أو التحقير حاصل مع التأخير أيضا ، أما التعجيل بهما فانما يكون بالتقديم .

٥ - ايهام السامع أن المسند اليه لا يغيب عن الخاطر(٢) أو أنه يستلذه(٣) أو يتبرك به - فتقول في الأول : « الحبيب يحدثك فاسمع اليه » ، و « ليلى رأيتها ، وسلمى تحدثت اليها » - وتقول في الثاني « اسم الله اهتديت به » ، و « محمد توسلت اليه » ؛ فقد قدم المسند اليه في هذه المثل لايهام السامع أنه ماثل في خياله دائما ؛ لا يزول عن خاطره ، أو أنه موضع لذة النفس ومتعتها ، أو لأنه مصدر خير وبركة كما في المثالين الأخيرين ، وما يكون هذا شأنه يقدم عن غيره ويذكر أولا .

---

(١) انما قلنا ذلك لأنه اذا لم يكن علما على الذات كان نكرة والنكرات لا يجوز الابتداء بها بلا مسوغ ، وكذا يقال في المثال الثاني .

(٢) المراد بالخاطر القلب لا ما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو اذا مجاز مرسل من اطلاق اسم الحال وارادة المحل ، وانما عبر بالايهام لأن عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن عادة لزواله في بعض الأوقات ولو في وقت النوم .

(٣) المراد باللذة : اللذة الحسية ، وعبّر بالايهام اشارة الى عدم تحقيق ذلك .

٦ ـ افادة تخصيص المسند اليه بالمسند ، أو افادة تقوى الحكم ـ وذلك اذا كان المسند فعلا رافعا لضمير المسند اليه •

وفى هذه المسألة مذهبان ـ مذهب عبد القاهر ، ومذهب السكاكى •

قال عبد القاهر : ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى يفيد تخصيصه به قطعا ، ولا يفيد غيره بشرط وقوع المسند اليه بعد أداة نفى(١) ـ مثال ذلك : « ما محمد قال هذا الشعر » ، أو « ما أنا قلت هذا الشعر » ، أو « ما رجل قام بهذا العمل » ، فالمسند اليه فى هذه المثل الثلاثة وقع بعد نفى ، فتقديمه حينئذ يفيد تخصيصه بالمسند البتة عنده ـ لا فرق فى ذلك بين أن يكون المسند اليه اسما ظاهرا معرفة كما فى المثال الأول ، أو ضميرا كما فى المثال الثانى ، أو نكرة كما فى المثال الثالث ـ فالمدار عنده على وقوع المسند اليه بعد أداة نفى •

ومعنى التخصيص في المثال الأول : انتفاء قول هذا الشعر عن « محمد » خاصة وثبوته لغيره ـ تقوله ردا على من زعم انفراد المسند اليه بقول هذا الشعر ، دون غيره ، فيكون قصر قلب ، أو على من زعم اشتراك ذلك الغير مع المسند اليه فى القول ، فيكون قصر افراد ـ والمراد «بالغير» شخص معين هو موضوع النزاع لأن التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكه مع المسند اليه فى الحكم ، أو من توهم انفراد المسند اليه به دونه فهو قصر اضافى أى بالنسبة الى معين ، لا بالنسبة لجميع الناس •

ومعنى التخصص فى الثانى : انتفاء قول هذا الشعر عن المتكلم خاصة ، وثبوته لغيره ـ تقوله ردا على من زعم انفراده بقول هذا الشعر ،

---

(١) سواء وقع بعدها مباشرة كما فى الأمثلة المذكورة ، أو مع فاصل ببعض المعمولات نحو : ما محمدا أنا رأيت، أو ما فى المنزل أنا صليت، أو ما يوم الجمعة أنا سافرت ، فهذا كله مما يفيد التخصيص قطعا عند الشيخ •

دون غيره ، فيكون قصر قلب ، أو على من زعم اشتراك الغير معه فى هذا القول ، فيكون قصر افراد ومنه قول أبى الطيب المتنبى :

وما أنا أسقمت جسمى به   ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

يريد أن يخص نفسه بانتفاء أنه الجالب لهـذا السقم ، وهذا الضرم.

ومعنى التخصيص فى الثالث انتفاء القيام بهذا العمل عن جنس الرجل وثبوته لغيره ، أو عن فرد واحد منه ، وثبوته لغيره كذلك ـ ففى الأول رد على من زعم أن الذى قام به امرأة لا رجل ، فيكون تخصيصا للجنس ، وفى الثانى رد على من زعم أن الذى قام به رجـــلان أو أكثر ، فيكون تخصيصا للوحدة(١) .

تنبيهان :

الأول : ان انتفاء الحكم عن المسند اليه فى هذه الأمثلة الثلاثة انما يدل عليه منطوق العبارة ـ أما ثبوته لغيره فهو المعنى المفهـوم منهـا ـ ولهـذا لا يصح(٢) أن يقال مثلا : « ما أنا قلت هذا الشعر ولا غيرى » لأن منطوق «لا لغيرى» يتناقض معناه مع مفهوم العبارة المذكورة اذ أن مفهوم : « ما أنا قلت هذا الشعر » : ثبوته للغير ، ومعنى « لا لغيرى » : نفيه عنه ، وهما متنافيان .

الثانى : ان ثبوت الحكم للغير ينبغى أن يكون على الوجه الذى انتفى به عن المسند اليه من العموم والخصوص قضـاء لحق التخصيص ـ فاذا كان المنفى عن المسند اليه خاصا كان الثـابت لغيره كذلك كما فى الأمثلة السابقة فان قولك مثلا : « ما أنا قلت هذا الشعر » انتفى فيه عن المسند اليه شىء خاص ، هو قول شعر معين ، فيجب أن يثبت لغيره قول هذا الشـعر

(١) ذلك ان اسم الجنس حامل لمعنيين ـ الجنسية والعدد المعين ـ واحدا كان أو اثنين أو أكثر فيجوز أن ينصرف التخصيص الى الجنس ، ويجوز ان ينصرف الى العدد كما مثلنا .

(٢) أى اذا قصد التخصيص أما اذا قصد مجرد الاخبار بعموم النفى فانه يصح ، وكان قوله « لا غيرى قرينة على ذلك » .

بعينه تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وان كان المنفى عن المسند اليه عاما كان الثابت لغيره كذلك — ولهذا لا يصح(١) أن يقال : « ما أنا رأيت أحدا » ، ولا « ما أنا لقيت أحدا الا عليا » لأن الحكم المنتفى عن المسند اليه عام ، وهو رؤية أحد من الناس ، أو لقاء أحد سوى على ، فينبغى تحقيقا لمعنى الاختصاص أن تثبت الرؤية لغير المتكلم على هذا الوجه العام أى رؤية جميع الناس الا عليا ، وثبوت الرؤية ، أو اللقاء على هذا الوجه محال ، اذ ليس فى طوق انسان أن يرى كل أحد ، أو أن يلقى كل أحد .

هذا كله اذا وقع المسند اليه بعد أداة النفى كما هو شرط الامام عبد القاهر فاذا لم يقع المسند اليه بعد نفى — وذلك صادق بصورتين .

الأولى : ألا يقع فى الكلام نفى أصلا كما فى الأمثلة الآتية : « محمد سعى فى حاجتك » ، « أنا كتبت فى شأنك » ، « رجل عنى بمسألتك »(٢).

الثانية : أن يتأخر النفى عن المسند اليه كما فى الأمثلة الآتية : « محمد ما سعى فى حاجتك » . « أنا ما كتبت فى شأنك » . « رجل ما عنى بمسألتك » .

اذا كان الأمر كذلك جاز حينئذ أن يراد من التركيب التخصيص ، وأن يراد منه تقوى الحكم حسبما يتطلبه المقام — فان كان المتكلم فى مقام الرد على منازع فى الحكم كان الكلام مفيدا للتخصيص ، وان كان القصد الى مجرد الحكم على المسند اليه ، من غير نظر الى التعرض للرد على معارض كان الكلام مفيدا لتقوى الحكم ، وتقريره فى ذهن السامع .

---

(١) أى لا يصح بناء على أن المتبادر هو الاستغراق الحقيقى وان أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى بأن يحمل « الأحد » فى المثالين على من يمكن رؤيته أو لقاؤه .

(٢) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لأن المعنى : ما عنى بمسألتك الا رجل وهو تخصيص للجنس أو للواحدة أو لهما معا كما اذا كان المخاطب جازما بحصول العناية بالمسألة ولا يعلم هل المعنى بها من جنس الرجال أو النساء — وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال رجل عنى بمسألتك أى لا امرأة ولا رجلان أى أن العناية بالمسألة مقصورة على الواحد من ذلك الجنس .

بيـان ذلك فى الاثبـات ـ أنك اذا قلت مثلا : « محمد سـعى فى حاجتك » فان كنت قد أردت بهذا القـول الرد على من زعم انفراد الغير بالسعى دون محمد ، أو على من زعم اشتراك الغير معه فى السعى فالتركيب حينئذ مفيـد للتخصيص أى قصر السـعى على محمد ـ ويسـمى الأول « قصر قلب » ؛ ويؤكد بنحو « لا غيره » فيقال « محمد سـعى فى حاجتك لا غيره » أى لا زيد ، ولا عمرو ، ولا غيرهمـا لأنه الدال صريحـا على ازالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل كما فهمه المخاطب (١) •

ومن الواضح الجلى فى ذلك قولهم فى المثـل : « أتعلمنى بضب أنا حرشته (٢) » ؟ ، وقوله تعـالى : « ومن أهل المدينـة مردوا على النفـاق لا تعلمهم « نحن نعلمهم » فالمعنى فى المثالين على التخصيص أى ماحرشته الا أنا ، ولا يعلم أسرارهم ودخائل ما أبطنوا من الكفر الا نحن •

وان كنت قد أردت بهذا القول مجرد اثبات الحكم للمسـند اليه ، ولم تقصد به الرد على منازع كان الكلام مفيدا لتقوى الحكم وتقريره فى ذهن السامع كما فى قولك « محمد يعطى الجـزيل » فأنت لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ، بل تريد أن تحقق للسامع أن اعطاء الجزيل دأبه، وأنه قد تمكن من نفسه •

ومثل حالة الأثبات حالة النفى كما تقول : محمد سعي فى حاجتك »

فان كان القصد الرد على من زعم انفراد الغير بعـدم السـعى دون محمد ، أو على من زعم اشـتراك الغير معه فى عـدم السعى فالتركيب للتخصيص أى قصر عـدم السـعى على « محمد »، والأول قصر قلب ، والثانى قصر افراد •

---

(١) التوكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع وما هو فى دفعهـا أصرح أولى أن يكون مؤكدا ـ بخـلاف مالو قيل فى الأول « وحده » وفى الثانى « لا غـيره » فانه وان أفاد ذلك لزوما ـ لم يفده صراحة •

(٢) حرش الضـب صاده وهو أن يحرك الصـائد يده على باب جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه ، وهو مثل يضربه العالم بالشيء لمن يريد تعليمه اياه •

وان كان القصد الى مجرد الاخبار بعدم السعى ، من غير قصد الى الرد على منازع فالتركيب مفيد للتقوى — وهكذا تنحو هـذا النحو من الترديد بين التخصيص والتقوى فى كل مثال لم يقع فيه المسند اليه بعد نفى — مثبتا كان الكلام أو منفيا •

هذا هو مذهب عبد القاهر ، فهو — كما ترى — يدور حول أداة النفى فان كانت سابقة على المسند اليه أفاد الكلام التخصيص قطعا ، وان لم تسبقه أداة نفى ؟ بأن تأخرت عنه ، أو لم يوجد لها فى الكلام شبح أصلا كان الكلام محتملا للتخصيص تارة ، وللتقوى أخرى حسبما يقتضيه المقام، ولا ثالث لهما ، ولا ينظر عبد القاهر الى شىء وراء هذا ، فلا يعنيه أن يكون المسند اليه ظاهرا ، أو ضميرا — نكرة أو معرفة ، ولا أن يكون الكلام مثبتا أو منفياً •

أما السكاكى فهو — وان كان يتفق مع عبد القاهر فى أن تقديم المسند اليه يفيد التخصيص — لكن له فيه مذهبا يخالف مذهب الشيخ •

ملخص مذهبه : انه لا يعول على نفى تقدم أو تأخر ، فلا بحث له فى ذلك وانما بحثه يدور حول المسند اليه نفسه — فهو يقول :

ان كان المسند اليه ضميرا كان الكلام محتملا للتخصيص والتقوى نحو : « أنا أزلت ماحيك حولك من شباك » •

وان كان المسند اليه اسما ظاهرا معرفة امتنع التخصيص ، وتعين الكلام لافادة التقوى نحو : « على قام بالأمر خير قيام » •

وان كان المسند اليه نكرة أفاد الكلام التخصيص قطعا نحو : « رجل وفد علينا » •

فالأقسام عنده ثلاثة لا اثنان — كما ذهب اليه عبد القاهر — (١) تعين التخصيص (٢) تعين التقوى (٣) احتمال الأمرين •

بيان ذلك — أن السكاكى يشترط لافادة التخصيص شرطين •

الأول ـ أن يكون المسند اليه جائزا تقديره مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل فى المعنى ، لا فى اللفظ ؛ بأن كان توكيداً للفاعل الاصطلاحى ، أو بدلا منه •

الثانى ـ ان يعتبر ذلك ، ويقدر بالفعل أنه كان مؤخرا فى الأصل ثم قدم لقصد افادة التخصيص •

فحيث وجد هذان الشرطان وجد التخصيص ، وحيث فقدا ، أو فقد أحدهما انتفى التخصيص ، وتعين الكلام للتقوى ـ لا فرق فى ذلك بين أن يكون الكلام مثبتا ، أو منفيا ـ تقدم النفى على المسند اليه ، أو تأخر ـ فالمدار فى افادة التخصيص عنده على تحقق هذين الشرطين •

ففى المثال الأول وهو « أنا أزلت الخ » يجوز تقدير ان المسند اليه وهو « أنا » كان مؤخراً فى الأصل على أنه فاعل فى المعنى ، وأن الأصل هكذا : « أزلت أنا ما حيك حولك من شباك » • « فأنا » من حيث اللفظ تأكيد لتاء الخطاب ، وهو من حيث المعنى فاعل لأنه مرادف للفاعل الاصطلاحى ، ثم ان قدر بالفعل أنه كان مؤخراً ، ثم قدم لافادة التخصيص فقد تحقق الشرطان حينئذ فى مثل هذا المثال فهو اذاً مفيد للتخصيص ـ فان لم يجز تقدير تأخيره كما فى نحو : « محمد قدم (١) ، أو جاز ولم يقدر تأخيره بالفعل (٢) » ، كما فى : « أنا قدمت » انتفى التخصيص لفقدان شرطيه فى الأول ، وأحدهما فى الثانى ـ واذاً فكل تركيب يكون فيه المسند اليه ضميرا كهذا المثال يكون محتملاً للأمرين ـ التخصيص ، والتقوى بناء على تحقق الشرطين ، أو عدم تحققهما كما بينا •

---

(١) اذ لو جاز فيه هذا التقدير لكان فاعلا لفظا ومعنى فيلزم على تقدير تأخيره تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز •

(٢) ويعلم السامع أن المتكلم قدر ذلك بالقرائن ، ثم انه لا يستغنى بأحد الشرطين عن الآخر اذ لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل كما لا يلزم من التقدير بالفعل أن يكون جائز التأخير لجواز جهل المتكلم بالقواعد ـ على أن المحال قد يقدر •

وفى المثال الثانى وهو : «على قام بالأمر» لا يجوز التقدير المتقدم ، اذ لو قدر اليه مؤخراً ؟ فقيل : « قام على بالأمر » لكان فاعلا معنى ولفظا ، والشروط فى افادة التخصيص عنده أن يكون عند تقدير تأخيره فاعلا معنى فقط ، وحينئذ يكون شرط التخصيص معدوما ، فينتفى ويتعين التقوى — واذاً فكل تركيب يكون فيه المسند اليه اسما ظاهراً معرفة يتعين فيه التقوى، ويمتنع التخصيص • لعدم امكان توفر شرطيه •

وفى المثال الثالث وهو : « رجل وفد علينا » لا يجوز أيضا التقدير السابق لأنه لو قدر المسند اليه مؤخراً ؟ فقيل : « وفد رجل علينا » لأعرب « رجل » فاعلا لفظا ومعنى — والشرط أن يكون عند تقدير تأخيره فاعلا معنى فقط كما هو مذهبه وحينئذ فلم يوجد شرط التخصيص عنده — فكان ينبغى بناء على مذهبه أن ينتفى التخصيص لفوات شرطه ؟ ويتعين الكلام للتقوى كما فى المثال الذى قبله •

غير أن السكاكى رحمه الله استثنى مثل هذا التركيب ؟ فجعله مفيدا للتخصيص قطعا ، واعتبر وجود شرطى التخصيص فيه ، فقدر جواز أن أصل « رجل وفد علينا » : « وفد رجل علينا » على أن يكون « رجل » بدلا من الضمير المستتر فى الفعل ليكون فاعلا فى المعنى على هذا التقدير، ثم قدر تقديمه لافادة التخصيص (١) ولا يلزم على هذا الفرض عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لأن هذا مغتفر فى البدل كقولهم : « زره خالدا » فخالدا بدل من ضمير المفعول ، وهو متأخر عنه فى اللفظ والرتبة — وليس السكاكى فيما ذهب اليه مغربا ولا مبتدعا ، فقد نحا بعضهم هذا النحو فى قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » فأعرب « الذين ظلموا » بدلا من واو الجماعة (٢) •

(١) اعلم ان المراد بالمنكر الذى استثناه السكاكى ما لا يفيد الحكم عليه وهو الخالى عن المسوغ للابتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص — اما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التخصيص فيه نحو : « بقرة تكلمت » و « كوكب انقض الساعة » و « وجوه يومئذ ناضرة » فلا كلام فيه اذ لا حاجة به الى اعتبار التخصيص •

(٢) فى الآية أعاريب أخرى لا دخل لها فى موضوعنا •

وانما ارتكب السكاكى هذا الوجه البعيد(١) فى مثل هذا المثال مما يكون فيه المسند اليه نكرة لا مسوغ لها ليتوسل به الى ذلك المسوغ - ألا وهو اعتبار التخصيص ، ولولا ارتكابه لهذا الوجه لانتفى التخصيص ، وبقيت النكرة بلا مسوغ - فالسكاكى مضطر الى اعتبار التخصيص فى النكرة لأجل صحة الابتداء بها ، ولا يتأتى له التخصيص فى النكرة الا من هذا الطريق - وهو تقدير كون المسند اليه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى الخ ، ولذلك لم يرتكب هذا التخريج البعيد فى المعرف لصحة وقوعه مبتدأ بلا حاجة الى مسوغ اذ لا شيوع فيه حتى يحتاج الى تخصيصه ٠

ومن هنا كان الكلام مفيدا للتخصيص قطعا عند السكاكى اذا كان المسند اليه نكرة لاحتياجها الى مسوغ ، وظهر لك حينئذ وجه التقسيم المتقدم وهو أنه :

اذا كان المسند اليه نكرة تعين الكلام للتخصيص ٠

واذا كان المسند اليه اسما ظاهرا معرفة تعين الكلام للتقوى ٠

واذا كان المسند اليه ضميرا كان الكلام محتملا للتخصيص والتقوى٠

لا فرق فى ذلك كله بين أن يكون الكلام مثبتا أو منفيا - تقدم النفى على المسند اليه أو تأخر - هذا هو رأى السكاكى ، وقد عرفت تفصيله فيما سبق ٠

وهنا نوقش السكاكى فى عدة مواضع ٠

الأول - ان كون النكرة فى قولنا « رجل وفد علينا » يقدر تأخيرها على أنها بدل من الضمير المستتر فى الفعل مقتضاه أنها اذا أخرت بالفعل ، وكانت مثنى أو جمعا وجب ابراز ذلك الضمير لأن ضميرى التثنية والجمع

---

(١) قيل ان ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع فى القرآن بلا ضرورة كما فى « أسروا النجوى » فلا وجه للبعد حينئذ - وقد يجاب بأن هذا الاعراب غير متعين فى الآية لجواز وجوه أخر لا شبهة فيها ٠ منها أن يجعل «الذين ظلموا» مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبرا مقدما ٠

يجب ابرازهما ، فيقال « جاآني رجلان ، وجاءوني رجال » على أن يكون « رجلان ورجال » بدلين من الضميرين البارزين – وهذا الاستعمال على خلاف الفصيح من الكلام الوارد عن فصحاء العرب .

وأجيب عن السكاكي بأنه انما يقدر هذا التقدير عند تقديم المنكر ، فقط ، ففي نحو « رجل وفد علينا » يقدر أن الأصل : « وفد رجل علينا » على أن يكون « رجل » بدلا من الضمير في الفعل ، فيكون فاعلا معنى ، ولا يلزم من هذا أن يقول بالبدلية عند التأخير بالفعل بل ان المنكر عند تأخيره بالفعل فاعل حقيقة عنده أيضاً – والذى اضطره الى هذا التقدير حاجته الى تحقق ما شرطه في التخصيص وقد تقدم تفصيله .

الثاني – شرط السكاكي لافادة التخصيص « على ما تقدم » شرطين – أن يجوز تقدير كون المسند اليه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط – ، ثم قدم لافادة التخصيص ومثل له بنحو : « أنا سعيت فى أمرك » – فان لم يجز تقدير تأخيره على أن يكون فاعلا معنى لم يفد التخصيص ، ومثل له بنحو « على قام بالأمر » .

فهذا الكلام منه صريح في أن الفاعل في المعنى « كأنا » في نحو : « سعيت أنا » يجوز تقديمه ، فيقال : « أنا سعيت » – وأن الفاعل في اللفظ والمعنى « كعلى » في نحو : « قام على بالأمر » يمتنع تقديمه ، فلا يقال : « على قام بالأمر » على أن يكون « على » فاعلا ، مع أن الفاعل في المعنى فقط ، والفاعل في اللفظ والمعنى سيان في امتناع تقديمهما ما بقيا على حالهما ، فيمتنع تقديم « أنا » من قولك : « سعيت أنا » ما دام باقياً على تأكيديته ، ويمتنع تقديم « على » من قولك : « قام على بالأمر » ما دام باقياً على فاعليته – واذاً فامتناع تقديم الفاعل اللفظى ، دون المعنوى تحكم لا مبرر له .

وأجيب عن السكاكي بأن الفاعل في المعنى انما جاز تقديمه ، دون الفاعل اللفظى لأن الفاعل معنى « كأنا » من نحو « أنا سعيت » لو أخر ،

فقيل : « سعيت أنا » لكان « أنا » توكيدا للضمير ، والتوكيد أحد التوابع ، والتابع يجوز تقديمه وانسلاخه عن وصف التبعية كما فى قولهم : « جرد قطيفة » ، فان الأصل : قطيفة جرداء أى بالية ؟ لا وبر فيها ، فقدمت الصفة على موصوفها ، ثم أضيفت اليه بعد انسلاخها عن معنى الوصفية — بل قد ورد تقديم التابع حتى مع بقائه على تبعيته كما فى قول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

فان قوله « ورحمة الله » عطف على « السلام » فقد قدم التابع على المتبوع باقياً على تبعيته فى العطف فيقاس عليه التوكيد اذ لا فرق بين تابع وتابع — بخلاف الفاعل لفظا ومعنى « كعلى » من قولك : « قام على بالأمر » فانه لا يجوز فسخه وانسلاخه عن الفاعلية أصلا لئلا يبقى الفعل بدون فاعل(١) ، وهو محظور لا يجيزه العقل — أما انسلاخ التابع عن التبعية فجائز كما قلنا اذ لا ضرر فى خلو المتبوع من تابع •

ورد هذا الجواب بأن تجويز فسخ التابع عن التبعية ، دون فسخ الفاعل عن الفاعلية تحكم لا مسوغ له اذ كما يجوز فسخ التابع عن التبعية، فيقال : « أنا سعيت » على أن يكون « أنا » مبتدأ بعد أن كان توكيدا قبل تقديمه — يجوز فسخ الفاعل عن الفاعلية ، فيقال : « على قام بالأمر » على أن يعرب « على » مبتدأ بعد أن كان فاعلا قبل تقديمه — ولا يلزم حينئذ خلو الفعل عن الفاعل اذ بمجرد تحويله ، وجعله مبتدأ حل الضمير محله فى الحال ، فلم يخل الفعل عن الفاعل أصلا(٢) — وما أورده شاهدا على جواز تقديم التابع باقياً على تبعيته مبنى على الضرورة الشعرية ، فلا يقدح ذلك فى اجماع النحاة على امتناع تقديمه ما دام تابعاً •

الثالث يقول السكاكى ان تكلفه فى « المنكر » هذا الوجه البعيد ، وهو تقدير كون المسند اليه فى الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى الى آخر

---

(١) أى فى اللحظة التى وقع فيها التحويل •

(٢) على أن انسلاخ الفاعل عن فاعليته وجعله مبتدأ أمر اعتبارى محض والمحظور انما هو خلو الفعل عن الفاعل فى التركيب اللفظى •

ما قال - ذلك ليتوسل به الى ايجاد مسوغ للابتداء بالنكرة ، وهو « التخصيص » ، وانه لولا ارتكابه لهذا الوجه لانتفى التخصيص ، وبقيت النكرة بلا مسوغ .

فهذا القول منه صريح فى أن لا سبب للتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة سوى اعتبار التأخير والتقديم - مع أن التخصيص المسوغ للابتداء كما يكون بهذا الاعتبار يكون أيضاً باعتبار التعظيم والتحقير ونحوهما - وقد صرح السكاكى نفسه بذلك فى كتابه عند قوله : « شر أهر ذا ناب » ، حيث جعل التنكير للتعظيم أى شر عظيم أهر ذا ناب ، وهو تخصيص مسوغ للابتداء بالنكرة بلا نزاع - فصحة الابتداء بالنكرة اذاً انما تتوقف على مطلق تخصيص ، لا على خصوص التخصيص الذى اعتبره هو - وحينئذ يكون قوله : بانتفاء التخصيص لولا ارتكاب هذا الوجه البعيد مدفوعاً .

وأجيب عن السكاكى بأنه انما أراد تخصيصا خاصا ، وهو تخصيص الجنس ، أو الفرد كما تقول : « رجل نزل بأرضنا » أى « لا امرأة » فى تخصيص الجنس ، أو « لا رجلان » فى تخصيص الوحدة - ولا شك أن التخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد .

ورد هذا الجواب بأن الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء بالنكرة ، وقد صرح بذلك السكاكى ، وصحة الابتداء بالنكرة لا تتوقف - كما قلنا - على التخصيص الذى أراده فقط ، بل على مطلق تخصيص - أعم من أن يكون تخصيص جنس أو فرد - ، أو تخصيصا نوعيا كاعتبار التعظيم والتحقير .

هبه أراد تخصيص الجنس أو الوحدة فما الذى يلجئنا أن نتخذ اعتبار التأخير والتقديم طريقاً اليهما فهلا سلكنا اليهما ، طريقاً آخر لا محظور فيه ، وهو تقدير الوصف فيهما ، فيقال مثلا على سبيل التقدير فى تخصيص الجنس : واحد من جنس الرجال نزل بأرضنا ، وفى تخصيص الفرد ، رجل واحد نزل بأرضنا ؟؟

الرابع - من الأمثال الواردة قولهم : «شر أهر ذا ناب» ، وهو تركيب - كما ترى - قدم فيه المسند اليه وهو نكرة فكان مقتضى هذا - على ماذهب اليه السكاكي - أن يكون مفيدا لتخصيص الجنس أو الفرد قطعا بعد مراعاة القدير المتقدم، ، وارتكاب ذلك الوجه البعيد توصلا الى مسوغ للابتداء بالنكرة على ما تقدم - غير أن السكاكي رحمه الله صرح بأن فيه مانعا من التخصيص المذكور بنوعيه ، ووجه لكل من المانعين بما يأتي :

أما وجه المنع من تخصيص الجنس ، وهو أن يراد : « شر أهر ذا ناب لا خير » فهو : أن الهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤذيه فالمهر حينئذ هو الأمر الذي يجعله مروعاً فزعاً ، وهذا لا يكون الا شرا لأن الخير لا يهر الكلب ولا يفـــزعه ، وحينئذ لا يخطر ببال أحد أن الاهرار يكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر(١) ، فيقال : «شر أهر ذا ناب» على معنى : أن الذي أهره من جنس الشر ، لا من جنس الخير .

وأما وجه المنع من تخصيص الفرد - وهو أن يراد : « شر أهر ذا ناب لا شران » فهو : أن قولهم « شر أهر ذا ناب » انما يقال عادة في مقام الحث على الأخذ بالحزم لدفع هذا الشر ، والحض على اتخاذ الأهبة ، واعداد العدة لمقاومته ، وكون المهر شرا واحداً لا شرين مما يفيد معنى التساهل ، ويحمل على عدم الاهتمام لدفع الشر ؟ فلا يصح اذاً أن يراد هذا المعنى من هذا الكلام في مثل هذا المقام لنبوه عن مظان استعماله في العرف والعادة - والى هذا تم تدليل السكاكي على قيام المانع من تخصيص الجنس أو الفرد في هذا المثال .

لكن هذا يعارضه ما صرح به أئمة النحو والبيان من أن في المثل

---

(١) غاية ما يفيده هذا الكلام عدم الاحتياج الى التخصيص لا امتناعه - على ان التخصيص قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التأكيد أو لغفلة السامع عن كون المهر لا يكون الا شرا - ويجاب عن الأول : بأن الكلام وان أفاد عدم الاحتياج فقط الا أن مالا يحتاج له بمثابة الممتنع عند البلغاء ، ويجاب عن الثاني بأن الأصل في التخصيص ان يكون فيما يمكن فيه الانكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه .

المذكور تخصيصا بدليل أنهم تأولوه على معنى: « ما أهر ذا ناب الا شر » ولا شك أن « ما والا » تفيدان معنى الحصر والاختصاص فالأمر اذاً يدعو الى بيان وجه لافادة هذا التركيب التخصيص توفيقا بين ما ذهب اليه السكاكى ، وما ذهب اليه هؤلاء الأئمة ، والا فقد ناقض كلامه كلامهم .

على أن الشيخ عبد القاهر نفسه صرح بأن تقديم « شر » فى هذا المثال المذكور لافادة تخصيص الجنس ، فقال : قدم لفظ «شر» لأن المعنى أن الذى أهره من جنس الشر ، لا من جنس الخير ، فقد نفى الاهرار عن الخير ، ونفيه عنه يفيد ثبوت الاهرار له ــ فقول السكاكى : ان الهر لا يكون الا شرا غير مسلم .

وأجيب أولا عن دعوى المعارضة بأن التخصيص الذى نفاه السكاكى ، وقال : ان هناك مانعا منه انما هو تخصيص الجنس أو الفرد ، وأما التخصيص الذى أثبته النحاة فهو تخصيص النوع ، فمعنى قولهم « شر أهر ذا ناب » : أن الذى أهر ذا الناب نوع خاص من أنواع الشر ، وهو العظيم منه ، فلا منافاة اذاً بين كلامه وكلامهم لعدم توارد النفى والايجاب على شىء واحد .

وأجيب ثانيا : عن تصريح الشيخ عبد القاهر المتقدم : بأن الحصر لا يكون الا للرد على متوهم ، ولا يجىء فى وهم أحد ــ كما سبق ــ أن الهرير يحصل من الخير حتى يرد عليه بأن الهر شر لا خير ، فالحصر حينئذ لا معنى له ، وهو جواب سديد لا مطعن فيه على ــ ما أرى ــ .

ووفق بعضهم بين الرأيين فقال : ان مرجع الخلاف مبنى على بيان معنى « الهرير » ــ فان كان معناه : النباح الخارج عن المألوف فلا معنى للحصر حينئذ ، فلا يقال : « شر أهر ذا ناب لا خير » لأن مثل هذا النباح انما يكون من أمارات وقوع الشر ــ وان كان معناه مطلق الصوت كان للحصر معنى اذ قد يكون لخير ، وقد يكون لشر ، وهو رأى للتوفيق لا بأس به .

تنبيهـان :

الأول ـ أن افادة التركيب التقوى فيما تقدم من الأمثلة انما جاء من تكرار الاسناد ـ ذلك أن المبدأ يطلب الخبر ، فاذا جاء الفعل بعده صرفه الى نفسه ، فثبت له ، ثم ينصرف ذلك الفعل الى الضمير المستتر فيه العائد على المبتدأ ، فيثبت له مرة أخرى ، فيتكرر الاسناد ـ فنحو قولنا فى الاثبات: « محمد يعطى الجزيل » و « هو يحب الثناء » مفيد لتقـوى الحكم لأن الفعل وهو يعطى مسند مرتين ـ مرة الى المسند اليه وهو « محمد » ، ومرة الى ضميره المستتر فى الفعل ، فهو بمثابة قولك « يعطى محمد الجزيل ، يعطى محمد الجزيل » وهكذا يقـــال فى المثال الثانى ، وبتكرر الاسناد يتقوى الحكم ، ويتقرر فى ذهن السامع ـ ومثل الاثبات النفى كما تقول : « محمد لا يعطى الجزيل » فانه يفيد قوة فى الحكم وهو نفى اعطاء الجزيل لما فيه من تكرار الاسناد ـ على ما سبق بيانه .

ولذلك قالوا : ان قولهم : « أنت لا تكذب » أقوى فى نفى الكذب من قولهم : « لا تكذب أنت » لتكرر الاسناد فى الأول ، دون الثانى ـ ذلك أن الفعل فى الأول مسند مرتين ـ مرة الى المبتدأ ، وهو « أنت » ، ومرة الى ضميره المستتر ـ بخلاف الحال فى « لا تكذب أنت » فان الفعل فيه مسند اسناداً واحداً ، وهو اسناده الى الضـمير المستتر ، وأما « أنت » فلتأكيد المحكوم عليه ، لا لتأكيد الحكم ـ وعليه قوله تعالى : « والذين هم بربهم لا يشركون » فانه يفيد من تأكيد نفى الاشراك ما لا يفيده قولنا : والذين لا يشركون بربهم .

ومن هنا يعلم أن كل تركيب مفيد للتخصيص قطعا أو احتمالا على المذهبين هو بعينه مفيد للتقوى ، وان كان غير مقصود ضرورة تكرر الاسناد الناشىء من تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى ـ كما هو فرض المسألة . أما التقوى فلا يلزمه التخصيص لتوقف التخصيص على تحقق ما اشترط له فيما سبق (١) .

(١) سر التقوى ـ على ما ذكره الامام عبد القاهر ـ هو أن الاسم =

الثانى ــ علمت مما تقدم فى التنبيه السابق أن نحو : « محمد يعطى » مما يكون فيه الخبر الفعلى رافعاً لضمير المسند اليه مفيد لتقوى الحكم بسبب تكرر الاسناد .

غير أن السكاكى جعل الوصف المشتق الرافع لضمير المسند اليه كالفعل فى افادة التقوية ، نحو : « محمد معطى الجزيل » وذلك لتكرار الاسناد فيه كما فى الفعل اذ أن الوصف المذكور متحمل لضمير المسند اليه ــ « فمعطى » فى هذا المثال مسند مرتين ــ مرة الى « محمد » وأخرى الى ضميره المستتر ــ كما هو الشأن فى الفعل ، وتكرر الاسناد هو عماد التقوى ــ كما علمت .

غير أن الوصف ــ مع هذا ــ لم يبلغ مبلغ الفعل فى افادة التقوى لأن فيه جهة ضعف لم يقو معها على أن يبلغ درجة الفعل ــ تلك هى شبهه بالاسم الجامد الخالى من الضمير فى أنه يلزم صورة واحدة فى التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، فتقول : أنا قادم ، وأنت قادم ، وهو قادم ؟ فلفظ «قادم» لم يتحول عن صورته فى الأحوال الثلاثة ــ كما هو الحال فى الاسم الجامد الخالى من الضمير « كرجل » اذ تقول فيه : أنا رجل ، وأنت

= لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا جئت بالحديث دخل على القلب دخول المأنوس به فان اعلامك بالشىء بغتة ليس كاعلامك به بعد التنبيه عليه ــ يرشدك الى ذلك : أن هذا الضرب من الكلام يجىء فيما سبق فيه انكار منكر نحو أن يقول الرجل : ليس لى علم بالذى تقول ، فتقول له : أنت تعلم أن الامر على ما أقول ولكنك تميل الى خصمى ــوعنيه قوله تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » ــ ويجىء أيضافى تكذيب مدع كقوله تعالى : « واذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » ــ ويجىء فى المدح كقول الحماسى:

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

ويجىء فى الفخر كقول لبيد :

نحن فى المشتات ندعو الجفلى لا ترى الآدب منا ينتقر

والمشتاة مكان الشتاء أو زمانه ، والجفلى الدعوة العامة الى الطعام ، والنقرى الدعوة الخاصة والآدب من يدعو الناس لمأدبة ــ يفتخر بالجود والكرم .

رجل ، وهو رجل ، فرجل كذلك لم يتغير فى الأحوال الثلاثة — فمشابهة الوصف للاسم الجامد فيما ذكر جعلته دون الفعل فى افادة الحكم •

وجملة القول أن للوصف شبهين ، وأن له باعتبارهما حالتين ، فقد أشبه الفعل فى تحمله الضمير ، وباعتبار هذا الشبه أفاد التقوى ، وشابه الاسم الجامد فى عدم تغيره فى الأحوال الثلاثة المذكورة ، وباعتبار هذه المشابهة انحطت مرتبته عن الفعل فى افادة التقوى •

ومن أجل قصوره عن الفعل فى هذه الافادة لم يكن جملة ، مع تحمله للضمير ، ولم يعامل معاملة الجملة فى عدم ظهور علامات الاعراب عليها — فانك تقول : « رجل من الهند قدم اليوم » ، وتقول : « رأيت رجلا أحسن الى الفقراء » ، وتقول : « اجتمعت برجل ذاع صيته » ، فلا ترى على هذه الأفعال شيئاً من علامات الاعراب — فاذا أتيت بالوصف ، فقلت : « رجل من الهند قادم » ، و « رأيت رجلا محسنا الى الفقراء » ، «واجتمعت برجل ذائع الصيت » بدت لك هذه العلامات فى آخر الوصف — رفعا ، ونصبا ، وجرا — لهذا قال السكاكى : فى كتابه : ويقرب من « هو قام » « زيد قائم » فى التقوى لتضمنه الضمير ، وشبهه بالخالى عنه الخ •

اختبــــار

١ — اذكر ثلاث نكات من دواعى المسند اليه ، مثل لكل ، مع بيان الحال ومقتضاه •

٢ — لم كان الأصل فى المسند اليه أن يقدم ، ولم أخر المسند اليـه الفاعل ، مع أن الأصل فيه التقديم ؟ ، بين ذلك مع التمثيل •

٣ — ما النكتة فى تقديم المسند اليه فى قولهم : ثلاثة يذهبن الحزن الماء ، والخضرة ، والوجه الحسن ، وفى قولهم : سعاد ابنة جارنا مقبلة علينا •

٤ — اذكر باختصار مذهب الامام عبد القاهر فى افادة تقديم المسند

اليه التخصيص ، أو التقوى ، مع التمثيل ، ثم اذكر مذهب السكاكى ، وبين ما ورد عليه من مآخذ ، مع بيان مواطن الدفاع عنه ، والرد عليها .

٥ ـ بين وجه افادة تقديم المسند اليه التقوى ، مع التمثيل ، ثم اذكر الفرق بين قولهم : هم لا يقيمون على ضيم ، ولا يقيمون هم على ضيم ، وهل بين التخصيص والتقوى تلازم ؟ بين ذلك بوضوح تام .

٦ ـ بين ما ذكره السكاكى فى وجه افادة الوصف تقوى الحكم ، وفى عدم بلوغه مبلغ الفعل فى هذه التقوية .

تمرين

بين ما يفيده تقديم المسند اليه على المسند الفعلى على كلا المذهبين السابقين ، مع التوجيه فى الجمل الآتية :

(١) ما أنا كتبت هذا المقال .

(٢) محمد لم يزف لى هذه البشرى .

(٣) رجل قام يخطب الناس .

(٤) ما محمود عنى بأمرك .

(٥) رجل ما غشى هذا المكان .

(٦) على يصل الرحم .

(٧) زيد لا يصنع الجميل .

(٨) فتى ما صنع هذا القباء .

(٩) ما امرأة أعدت هذه المائدة .

(١٠) أنت تبذل المعروف .

(١١) أنا ما أمرتك بهذا .

(١٢) ما أنت أنجزت عملك على ما ينبغى .

(١٣) أحمد يقول الشعر .

(١٤) ما رجل وطىء هذا المكان .

(١٥) أنا أهوى فعل الخير .

جواب التمرين

١ – يجب التخصيص عند الشيخ لتقـــدم النفى على المسند اليه ، ويحتمل الأمرين – التخصيص والتقوى عند السكاكى لكون المسند اليه ضميرا •

٢ – يحتمل الأمرين عند الشيخ لعدم تقدم النفى على المسند اليه ، ويتعين التقوى عند السكاكى لكون المسند اليه اسما ظاهرا معرفة •

٣ – يحتمل الأمرين عند الشيخ لعدم تقدم نفى ، ويجب التخصيص عند السكاكى لأن المسند اليه نكرة •

٤ – يجب التخصيص عند الشيخ لتقدم النفى ، ويجب التقوى عند السكاكى لكون المسند اليه اسما ظاهرا معرفه •

٥ – يحتمل الأمرين عند الشيخ لعدم تقدم النفى ، ويتعين التخصيص عند السكاكى لكون المسند اليه نكرة •

٦ – يحتمل الأمرين عند الشيخ لعدم تقدم نفى ، ويتعين التقوى عند السكاكى لكون المسند اليه اسما ظاهرا معرفة •

٧ – يحتمل الأمرين عند الشيخ لعدم تقدم النفى ، ويتعين التقــوى عند السكاكى لكون المسند اليه اسما ظاهرا معرفة •

٨ – يحتمل الأمرين عند الامام لعدم تقدم نفى ، ويتعين التخصيص عند السكاكى لكون المسند اليه منكرا •

٩ – يتعين التخصيص عند الشيخين ، أما عند الامام فلتقدم النفى ، وأما عند السكاكى فلكون المسند اليه نكرة •

١٠ – يحتمل الأمرين عند الشيخين – أما عند الامام فلعدم تقـــدم نفى ، وأما عند السكاكى فلكون المسند اليه ضميرا •

١١ – يحتمل الأمرين عند الشيخين – أما عند الامام فلعدم تقـــدم النفى ، وأما عند السكاكى فلكون المسند اليه ضميرا •

١٢ - يتعين التخصيص عند الشيخ لتقدم النفى ، ويحتمل الأمرين عند السكاكى لكون المسند اليه ضميرا •

١٣ - يحتمل الأمرين عند الشيخ لعدم تقدم نفى ، ويتعين التقوى عند السكاكى لكون المسند اليه اسما ظاهرا معرفة •

١٤ - يتعين التخصيص عند الشيخين - أما عند الامام فلتقدم النفى ، وأما عند السكاكى فلكون المسند اليه اسما منكرا •

١٥ - يحتمل الأمرين عند الشيخين - أما عند الامام فلعدم تقدم نفى ، وأما عند السكاكى فلأن المسند اليه ضمير •

تمرين يطلب جوابه

بين ما يفيده تقديم المسند اليه على المسند الفعلى على كلا المذهبين مع التوجيه فى العبارات الآتية :

أنا ما أهملت أمرك • رجل ما سعى فى حاجتك • أنت تعشق الخير • ما رجل زارك أمس • رجل وشى بك • محمد لا يود لك سوءا• ما أحمد كتب فى شأنك • محمود صدق فى أخوتك • فتاة أحرزت قصب السبق • فتى لم ينل الجائزة الأولى • على صاغ هذا الشعر • ما أنا أضمرت لك سوءا • ما رجل كتب هذا المقال • زيد يأمر بالمعروف ولا يفعله • ابراهيم لا يغفل عن ذكر الله •

***

٧ - (١) - افادة التعميم والنص على شمول النفى لكل فرد من أفراد المسند اليه وذلك اذا كان المسند اليه من أدوات العموم •

وفى المسئلة مذهبان - مذهب ابن مالك ، ومذهب عبد القاهر •

قال ابن مالك : يقدم المسند اليه لقصد افادة عموم النفى أى شموله لجميع الأفراد - ويجب حيئذ تقديمه بشروط ثلاثة •

(١) هذا هو الداعى الاخير من دواعى تقديم المسند اليه

الأول – أن يكون المسند اليه من أدوات العموم كلفظ كل وجميع، ونحوهما(١) فان لم يكن من أدوات العموم كان تقديمه وتأخيره سواء كما تقول : « محمد لم يتكلم »، فأنت بالخيار بين أن تقدم المسند اليه كما فى المثال، أو تؤخره فتقول : « لم يتكلم محمد » اذ لا عموم فيه حتى يراعى لأجله وجوب التقديم ٠

الثانى – أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر لأعرب فاعلا – فان لم يكن بهذه المثابة استوى فيه التقديم والتأخير كقــولك : « كل طالب لم يخل محله » فانك لو أخرت المسند اليه وهو « كل طالب »، فقلت : لم يخل محل كل طالب لم يكن « كل طالب » فاعلا، فتقديمه حينئذ وتأخيره سيان لأن الغرض افادة العموم، وهى حاصلة فى كلتا الحالين فلا معنى لوجوب التقديم حينئذ ٠

الثالث – أن يكون المسند مقرونا بحرف نفى فان لم يقرن به لم يجب تقديمه نحو « كل طالب جلس فى مكانه » اذ العموم حاصل – قدمت المسند اليه أو أخرته ٠

تلك هى الشروط الثلاثة التى متى توفرت، وقصد المتكلم العموم وجب تقديم المسند اليه ليكون تقديمه أمارة قصد المتكلم ولو أخر لم يفد الكلام مقصوده ٠

مثاله قولك : « كل طالب لم يرسب » فتقديم المسند اليه هنا واجب لأجل افادة العموم، وهو نفى الحكم عن كل فرد من أفــراد الطلاب ٠ بمعنى أن كل طالب محكوم عليه بعدم الرسوب(٢) ويسمى حينئذ « سلب

(١) يعلم من هذا أن المسند اليه فى نحو كل انسان لم يقم هو لفظ « كل » كما يقول به النحــاة وهو خــلاف مذهب المناطقــة القائلين بان « الموضوع » وهو المعبر عنه بالمسند اليه هنا هو لفظ « انسان » وأما لفظ « كل » عندهم فهى دالة على كمية الافراد لا غير

(٢) قد يقــال أن الضمير فى « لم يرسب » عائد على طالب فيكون العموم واقعا فى حيز النفى واذا يكون التركيب من سلب العموم – فيجاب =

العموم » ـ فاذا أخر المسند اليه ـ والحالة هذه ـ فقيل : لم يرسب كل طالب ـ لم يكن الكلام نصا في افادة العموم ، ونفي الحكم عن كل فرد ، بل أفاد نفي الحكم عن الأفراد جملة(١) فيحتمل أن يكون الحكم ، وهو « الرسوب » منفيا عن كل فرد ـ كما في حالة التقديم ـ ويحتمل أن يكون الحكم منفيا عن بعض الأفراد دون بعض فالمعنى هنا : أن رسوب كل طالب قد انتفى فالرسوب ليس ملحوظا على وجه الاطلاق ، بل لوحظ تعلقه بكل فرد من أفراد الطلاب ، وانتفاء رسوب الكل يتحقق بانتفائه عن جميع الأفراد ، وبانتفائه عن بعض الأفراد دون بعض لأنه رفع للايجاب الكلي ، ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلي ، والسلب الجزئي ـ ويسمى حينئذ « سلب العموم » (٢) .

وكون تقديم المسند اليه يفيد عموم السلب نصا ، وتأخيره يفيد احتمالا أمر ثبت بالنقل عن أئمة اللغة فلا معنى لما استدلوا به عليه ـ فضلا عما ورد على استدلالهم من النقض .

أما عبد القاهر : فان افادة التعميم ، والنص على شمول النفي لكل فرد مشروط عنده بألا تقع أداة العموم في حيز النفي ، وذلك بأن تتقدم على أداة النفي لفظا ورتبة ـ مثال ذلك قولك : « كل طالب لم يقصر » فأداة العموم في المثال لم تقع في حيز النفي اذ تقدمت عليه لفظا ، وهو ظاهر ، ورتبة لأنها وقعت مبتدا ، والجملة المنفية بعدها خبر عنها ، ومرتبة المبتدأ التقدم على الخبر فالتركيب حينئذ مفيد للعموم ، وأن التقصير منفي عن جميع الطلاب بغير استثناء ، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن»

= بأن الاسم الظاهر لم يقع في حيز النفي ومراعاة الاسم الظاهر أولى من مراعاة الضمير ـ على أننا لو راعينا الضمير لم يتحقق عموم السلب أصلا ولا قائل به .

(١) أي الافراد المجملة التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للأمرين .

(٢) وانما كان هذا من سلب العموم لا من عموم السلب مع احتماله للأمرين لأن السلب الجزئي هو المتحقق في كلتا الحالتين ولذلك يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لانه هو المحقق .

جوابا عن سؤال ذى اليدين :(١) أقصرت الصلاة(٢) ، أم نسيت يارسول الله ؟ ومعنى القول الكريم : لم يقع واحد من القصر والنسيان ، فالنفى شمل الأمرين جميعا — ومما يدل على أن المعنى هكذا أمور ثلاثة :

الأول — أن جواب «أم» انما يكون بتعيين أحد الأمرين ، أو بنفيهما جميعا ، ولا يكون بنفى الجمع بينهما لعدم الفائدة — فاذا قيل مثلا : «أمحمد قائم أم أحمد ؟ » فانه يجاب بتعيين أحد الأمرين ، فيقال : «أحمد» مثلا ، أو يجاب بنفى الحكم عنهما جميعا ، فيقال : لم يقم واحد منهما تخطئة للمستفهم فى اعتقاده أن القيام ثابت لأحدهما — ولا يجاب بنفى الجمع بينهما ، فلا يقال : لم يقوما جميعا ، بل القائم أحدهما لأن السائل يعلم أن القائم أحدهما ، ولكنه لم يعلم عينه ، فلا يفيده هذا الجواب شيئا — واذ ثبت أن جواب «أم» لا يكون الا بأحد الأمرين الأولين ، وأن جواب النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن فيه تعيين لأحد الأمرين المسئول عنهما لزم أن يكون مراده نفى الأمرين جميعا .

الثانى — ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قال : « كل ذلك لم يكن » قال له ذو اليدين : بل بعض ذلك قد كان — ومعلوم أن الثبوت للبعض ، وهو الموجبة الجزئية انما ينافى النفى عن كل فرد ، وهو السالبة الكلية فاذ قول ذو اليدين للنبى صلى الله عليه وسلم : بل بعض ذلك قد

---

(١) اسم رجل من الصحابة اسمه الخرباق أو العرباض بن عمرو وهو بكسر الخاء فى الاول والعين فى الثانى وانما لقب بذى اليدين لطول كان فى يديه ، أو لأنه يعمل بكلتا يديه على السواء .

(٢) هى الظهر أو العصر كما فى رواية البخارى ومسلم — والقول بأنها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث ، والمراد احدى صلاتى وقت العشاء وهو من الزوال الى الغروب — ولفظ الحديث من رواية أبى هريرة هكذا : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتى العشاء فى الحضر وسلم من ركعتين فقام ذو اليدين وقال : أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله ؟ فقال : «كل ذلك لم يكن» فقال ذو اليدين : بل بعض ذلك قد كان ، فأقبل النبى صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر فقال : أحق ما يقوله ذو اليدين ؟ فقالا : نعم فقام عليه الصلاة والسلام وأتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو » اه وفى هذا دليل على أن من قال ناسيا : لم أفعل وكان قد فعل لا يكون كاذبا .

كان قاله لعلمه أن مراد النبي الكريم : نفى كل واحد من الأمرين ، ولو لم يكن مراده هذا ما صح قول ذى اليدين رداً له (١) .

الثالث ــ ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من طريق آخر أنه قال مجيبا ذا اليدين : « لم أنس ولم تقصر » فهذا « ان صح » نص صريح فى نفى الأمرين جميعا ــ ومنه قول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى   على ذنبا كله لم أصنــــع ،

برفع «كله» على أنه مبتدأ خبره «لم أصنع» والرابط محذوف(٢) ــ والمعنى : لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضرار الى الرفع المفتقر اليه حتى لا تقع أداة العموم فى حيز النفى(٣) وهو شرط فى افادة العموم ــ كما عرفت :

وعلة افادة العموم عند تقدم أداته على النفى لفظا ورتبة أنك اذا بدأت بأداة العموم كنت بانيا النفى عليها ، وسلطت الكلية عليه ، وأعملتها فيه وذلك يقتضى ألا يشذ عنه شيء .

---

(١) أما ما قيل من أنه يمكن أن مراد النبى النفى عن المجموع وهو صادق بنفى كل واحد وبنفى أحد الامرين مع ثبوت الآخر وأن ذا اليدين أخطأ فى فهم مراد النبى اذ فهم أنه أراد نفى كل فرد، ولذا قال ذلك القول الدال على أنه عليه الصلاة والسلام أراد نفى كل فرد ــ فبعيد عما يعطيه سياق الحديث

(٢) لا يقال : ان فى الرفع تهيئــة العامل للعمل ثم قطعه عنه وقد صرح فى المغنى بمنع «زيد ضربت» لذلك ــ لا يقل هذا لان المسألة ذات خلاف اذ قد أجاز بعضهم ذلك .

(٣) قد يقال ان عدوله الى الرفع لايعين أن يكون لافادة العموم بل يجوز أن يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة النصب اذ لو نصبت « كل » لكانت مفعولا وذلك ممنوع لأنهم قالوا ان لفظة « كل » اذا أضــيفت الى الضمير لم تستعمل فى كلامهم الا تأكيدا أو مبتدأ ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا فلا يقــال : جاء كلكم ولا أكرمت كلكم ، ولا مررت بكلكم ، ــ ويجاب بأن ما ذكر من أنها اذا كانت مضافة لضمير لا تقع مفعولا محمول على الأكثر اذ قد ورد وقوعها مفعولا ، وحينئذ فعدول الشاعر عن النصب الى الرفع فى البيت المذكور انما هو لافادة عمــوم الســـلب لأن النصب لا يفيده .

فاذا وقعت أداة العموم فى حيز النفى بأن وقعت بعده لفظا ورتبة ، أو فى الرتبة ، لا فى اللفظ لم يكن النفى عاما شاملا ، بل أفاد الكلام ثبوت الحكم لبعض الأفراد دون بعض(١) — لا فرق فى ذلك بين أن تكون أداة العموم معمولة لأداة النفى أولا ، ولا بين أن تكون معمولة للفعل(٢) المنفى أولا ، ولا بين أن يكون الخبر فعلا أولا ، بل المدار فى افادة عدم شمول النفى على أن تقع أداة العموم بعد النفى كما ذكرنا ٠

فمثال ما اذا وقعت أداة العموم بعد النفى لفظا ورتبة قول أبى الطيب:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

ونحو قولك : ما نجح الطلاب كلهم وما نجح كل الطلاب — ومثل قولك : لم أطالع الصفحات كلها ، ولم أطالع كل الصفحات — ففى كل هذه الأمثلة وقعت أداة العموم بعد أداة النفى لفظا ورتبة(٣) ٠

ومثال ما اذا وقعت أداة العموم بعد النفى فى الرتبة ، لا فى اللفظ قولهم : « كل الصفحات لم أطالع ، والصفحات كلها لم أطالع » بنصب «كل» فيهما — ففى هذين المثالين وقعت أداة العموم بعد النفى فى الرتبة ، وان تقدمت عليه فى اللفظ لأنها معمول للفعل والمعمول متأخر فى الرتبة عن عامله — والنفى فى كل هذه المثل توجه الى الشمول خاصة ، وأفاد الكلام ثبوت الحكم لبعض ما أضيف اليه «كل» ان كانت «كل» فاعلا فى

---

(١) وذلك بطريق مفهوم المخالفة فان منطوق قولنا مثلا : جاء القوم كلهم نفي المجيء عن الكل فيفهم منه بطريق مفهوم المخالفة وشهادة الذوق ثبوت المجيء للبعض ٠

(٢) الوصف فى ذلك كالفعل ٠

(٣) غير أنها فى المثال الأول معمولة للنفى اذا جعلت «ما» حجازية وللابتداء اذا كانت تميمية والخبر فى كلتا الحالين فعل وقد يكون غير فعل كقولنا ما كل متمنى المرء حاصلا أو حاصل على اللغتين — الحجازية والتميمية وهى فى المثال الثانى والثالث والرابع والخامس مفعولة للفعل المنفى كما تراه واضحا من الأمثلة ٠

المعنى(١) أو أفاد تعلقه بهذا البعض ان كانت «كل» فاعــــلا فى المعنى أو أفاد تعلقه بهذا البعض ان كانت «كل» مفعولا فى المعنى(٢) يشهد بذلك الذوق السليم ، ويدل عليه الاستعمال .

غير أنهم قالوا : ان هذا الحكم(٣) فى كلام الشيخ عبد القاهر غير مطرد . بل هو أمر أغلبى ، فقد تقع أداة العموم بعد النفى لفظا ورتبة ، ويكون القصد ، مع ذلك عموم السلب أى نفى الحكم عن جميع الأفراد بدليل قوله تعالى : « والله لا يحب كل مختال فخور » ، وقــــوله تعالى : « والله لا يحب كل كفار أثيم » ، وقوله تعالى : « ولا تطع كل حــــلاف مهين(٤) » فان المراد نفى حب الله عن كل مختال فخور ، وكل كفار أثيم ، والنهى عن اطاعة كل حلاف مهين وليس معقولا أن يحظى بهذا الحب ، أو بهذه الاطاعة بعض هؤلاء ، وانما الكل فى غضب الله عليهم سواء .

وقد يجاب عن هذا بأن كلام الشيخ مبنى على أصل الوضع — وافادة هذه الآيات لعموم السلب ، ونفى الحكم عن كل فرد ليس من أصـــــل الوضع ، بل من قرائن خارجية هى تحريم الاختيال ، والكفر ، وتحريم اطاعة الحلاف المهين — واذاً فالآيات المذكورة مصروفة عن ظاهرها بهذه القرائن الخارجية والا فان التركيب فى ذاته ، بقطع النظر عن القرائن لا يفيد العموم اطرادا للقاعدة .

تنبيــــه :

علم مما تقدم فى المذهبين أنهما يلتقيان فى نقطة ويفترقان فى أخرى —

---

(١) أى سواء كانت فاعلا فى اللفظ أيضـــا أولا بأن كانت توكيدا للفاعل فالأول نحو ما نجح كل الطلاب والثانى نحو ما نجح الطلاب كلهم .

(٢) سواء كانت مفعــولا فى اللفظ أيضـــا أولا بأن كانت توكيدا للمفعول فالاول نحو لم أطالع كل الصفحات والثانى نحو لم أطالع الصفحات كلها .

(٣) أعنى توجه النفى للشمول وثبــوت الحكم — للبعض عند وقوع « كل » فى حيز النفى .

(٤) أى كثير الحلف فى الحق والباطل ، والذى فى الآية نهى لا نفى، ولكنهما فى الحكم سواء .

يلتقيان فيما اذا تقدمت أداة العموم على أداة النفى نحو : « كل طالب لم يقصر » ، و « كل ذلك لم يكن » فالكلام على كلا المذهبين مفيد لعموم السلب ، ونفى الحكم عن كل فرد ـ ويفترقان فيما اذا تأخرت أداة العموم عن النفى نحو : « لم يقصر كل طالب » ، و « لم يكن كل ذلك » فالكلام عند ابن مالك يحتمل النفى عن كل فرد ، ويحتمل النفى عن بعض الأفراد دون بعض ، وعند عبد القاهر لا يحتمل غير النفى عن بعض دون بعض .

ويلاحظ فوق ذلك أن كلام ابن مالك فيما اذا كان « كل » مسندا اليها ، وكلام الشيخ عام ـ كما عرفت .

* * *

فصـــل :

ورد فى أساليب العرب لفظتا « مثل وغير(١) » فى نحـــو قولهم : « مثلك يرعى الود » ، و « غيرك لا يفى » من غير أن يقصدوا الى التعريض بأحد ؛ بألا يريدوا بلفظ « مثل أو غير » غير ما أضيفتا اليه وانما يريدون اثبات رعاية الود للمخاطب فى الأول ، واثبات الوفاء له فى الثـــانى من طريق الكناية(٢) قصداً الى الأبلغية فى الحكم ـ قال المتنبى فى هذا المعنى :

ولم أقل مثلك أعنى به   سواك يا فرداً بلا مشبـــه

وبيان الكناية فى المثال الأول هو أنك اذا قلت : « مثلك يرعى الود » فقد أثبت رعاية الود لكل من يماثل المخاطب فى صفاته ، والمخاطب متصف بهذه الصفات طبعا ، فهو فرد من هذا العام ، فيلزم ثبوت رعاية الود له لأن الحكم على العام ينسحب على كل فرد من أفراده ، فقد أطلق الملزوم ،

(١) انما خصتا بالذكر لأنهما المستعملان فى كلامهم والقياس يقتضى أن يلحق بهما كل ما هو بمعناها كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير ـ كذلك الاضافة الى كاف الخطاب ليست قيدا بل يصح أن تضافا الى غيرهما من الضمائر فيقال : مثلى ومثله وغيرى وغيره ـ كما يصح أن تضافا الى الظاهر فيقال : مثل الأمير يفعل كذا ، وغير الأمير لا يفعل كذا ، والمسوغ لوقوع « مثل وغير » مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم تتعرفا بها لتوغلهما فى الابهام .

(٢) أى من اطلاق الملزوم وارادة اللازم ولم يجعل ذلك من طريق المجاز لجواز ارادة المعنى الحقيقى أيضا .

وهو اثبات رعاية الود للمماثل ، وأريد اللازم ، وهو اثباتها للمخاطب — ومنه قول المتنبى يعزى عضد الدولة :

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه(١)

وكقول القبعثرى للحجاج على سبيل المغالطة حينما توعده بقوله : لأحملنك على الأدهم : « مثل الأمير يحمل على الأدهم (٢) والأشهب » — فليس المراد « بمثل » فى المثالين : التعريض بأن يراد شخص بعينه غير المخاطب ، وانما المراد : أن من كان على مثالك فى القدرة على دفع الحزن أو من كان على مثالك فى قوة السلطان ، وبسطة اليد يفعل كذا وكذا .

وبيان الكناية فى الثانى هو أنك اذا قلت : « غيرك لا يفى » فقد نفيت الوفاء عن كل من عدا المخاطب ، والوفاء صفة وجودية ؟ لا بد لها من محل تقوم به ، وهذا المحل منحصر فى أمرين — المخاطب ، ومن عدا المخاطب ، وقد نفيت قيامها بكل فرد غير المخاطب ، فلزم قيامها بالمخاطب — فقد أطلق الملزوم ، وهو نفى الوفاء عن كل من عدا المخاطب ، وأريد اللازم ، وهو اثباته للمخاطب — ومنه قول أبى تمام :

وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بيض الأيادى(٣)

وقول الشاعر الآخر : غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع .... فهو فى الأول لم يرد أن يعرض بشاعر سواه ، فيزعم أن الذى اتهم به من هجو الممدوح كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى عنه كفران النعمة وجحودها فحسب — ولم يرد فى الثانى أن يعرض بواحد آخر ، فيصفه بالانخداع ، بل أراد أن يصف نفسه بأنه ليس ممن يجوز عليهم الانخداع .

---

(١) « يثنى » يدفع و«الصوب» ، و «الغرب» مجرى الدفع يريد أنه قدير على دفع الحزن ورد الدمع الى مجراه .

(٢) المراد بالأدهم الأول القيد وبالثانى الفرس الأدهم .

(٣) « السحت » المال الحرام و « تشحب » تتغير ، والايادى جمع يد يراد بها النعمة .

ووجه كون الكناية أبلغ هو أنها كدعوى الشيء ببينة - فقولك مثلا : « فلان كثير الرماد » في قوة قولك : فلان كريم لأنه كثير الرماد - فكذلك قولك : « مثلك يرعى الود » بمثابة قولك : أنت ترعى الود لأن من كان على صفاتك يرعاه ، وقولك : « غيرك لا يفى » في معنى قولك : أنت تفى لأن غيرك لا يفى - والدعوى المشفوعة ببينة آكد وأقوى من دعوى لا تؤيدها بينة ٠

هذا - ولما كان الغرض من التعبير الكنائى فى « مثل وغير » ونحوهما اثبات الحكم من الطريق الأبلغ ، وكان تقديمهما حينئذ مما يعين على تحقق هذا الغرض لما علمت من أن تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى يفيد تقوية الحكم وتقريره بسبب تكرار الاسناد - لما كان الأمر كذلك كان لهما الصدارة فى الكلام ولهذا لم يردا فى استعمالات العرب الا مقدمين - كما رأيت -

اذا علمت هذا تبين لك أن لزوم التقديم فيهما لم يأت من ناحية القياس اذ القياس يقتضى جواز تأخيرهما لأن المقصود بهما - وهو اثبات الحكم بالطريق الأبلغ - حاصل بالكناية مع التأخير أيضا - وانما جاء اللزوم من استعمال العرب ، فهم لم يستعملوهما الا مقدمين ؟ من حيث ان التقديم يعين على تحقق الغرض - كما قلنا - فأشبهتا ما اقتضت القواعد تقديمه(١) حتى لو استعملا غير مقدمين عند قصد الكناية ؟ بأن قيل مثلا : « يرعى الود مثلك ، ولا يفى غيرك » لكان الكلام بمعزل عن مواطن الذوق البلاغى السليم ٠

فان لم تستعملا على سبيل الكناية ؟ بأن أريد بهما التعريض بغير المخاطب أى أن يكون المراد « بمثل أو غير » أو ما بمعناهما انسانا آخر معينا جاز فيهما التقديم والتأخير لأن التقديم انما كان شبيها باللازم فى الأول لأنه أعون على اثبات الحكم بالطريق الأبلغ ، وهو طريق الكناية - وحيث أريد التعريض فلا كناية ، فلا حاجة الى لزوم التقديم ٠

(١) لهذا كان تقديمهما اشبه ان يكون لازما وليس لازما حقيقة ٠

وانما لم يكن مثل هذا من قبيل الكناية لأنه لا يلزم حينئذ من ثبوت رعاية الود لشخص بعينه مماثل للمخاطب ثبوتها للمخاطب — كما لا يلزم من نفى الوفاء عن شخص معين ثبوت الوفاء للمخاطب لأنه يتحقق فى شخص آخر مغاير لذلك الغير ولهذا المخاطب .

اختبار وتمرين

١ — ايت بمثال يكون المسند اليه فيه مقدما لافادة العموم ، ثم افرق بين مذهبى عبد القاهر وابن مالك فى هذه المسألة ، ثم بين وجه دلالة قول النبى صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » على العموم .

٢ — كيف دل قوله تعالى : « والله لا يحب كل كفار أثيم » على العموم مع أن أداة العموم فيه واقعة فى حيز النفى ؟

٣ — بين الكناية فى قولهم : « مثلك لا يستهان به ، وغيرك لا يسود »، ووجه كون الكناية أبلغ ، ولم كان تقديم « مثل أو غير » كاللازم ، وما مصدر هذا اللزوم ؟ مثل لكل ما تقول .

٤ — ما حكم ما اذا قصد « بمثل أو غير » شخص آخر معين غير المخاطب ، وجه لما تقول مع التمثيل ، وبين هل يصح اعتبار معنى الكناية فيهما والحالة هذه ؟

٥ — بين فى الجمل الآتية نكتة تقديم المسند اليه .

(١) محمد قادم علينا (٢) ثلاثة يذهبن الحزن — الماء ، والخضرة ، والوجه الحسن (٣) النار وعدها الله الذين كفروا (٤) الجائزة منحها الرئيس اياك (٥) حبيبك يتهيأ للسفر فقم لتوديعه (٦) رجل عظيم القدر فى بيتنا (٧) الأبله الثقيل رحل عنا (٨) ما على فعل هذا (٩) رجل ما حل هذا المكان (١٠) أنا ما رأيت هذا الكتاب (١١) مثلك يرعى الحرمة ، وغيرك لا يصل (١٢) كل ذى روح لا يستغنى عن الهواء والماء (١٣) الذى يصيد الوحوش فلان .

(١٤) فمالك من ذي حاجة حيل دونها   وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

جواب التمرين

الجملة	نكتة التقديم
محمد قدم علينا	كونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه
ثلاثة يذهبن الحزن – الماء والخضرة الخ	التشويق الى الخبر ليتمكن فى الذهن
النار وعدها الله الذين كفروا	تعجيل المساءة للتطير
الجائزة منحها الرئيس اياك	تعجيل المسرة للتفاؤل
حبيبك يتهيأ للسفر فقم لتوديعه	ايهام أنه لا يزول عن الخاطر
رجل عظيم القدر فى بيتنا	التعجيل باظهار تعظيمه
الأبله الثقيل رحل عنا	التعجيل باظهار تحقيره
ما على فعل هذا	افادة التخصيص قطعا على رأى عبد القاهر وافادة التقوى قطعا على رأى السكاكى
رجل ما حل هذا المكان	احتمال الأمرين على رأى عبد القاهر ، وافادة التخصيص قطعا على رأى السكاكى
أنا ما رأيت هذا الكتاب	احتمال الأمرين على رأى الشيخين
مثلك يرعى الحرمة وغيرك لا يصل	اثبات الحكم بالطريق الأبلغ
كل ذي روح لا يستغنى عن الهواء والماء	افادة عموم السلب على المذهبين
الذى يصيد الوحوش فلان	التشويق الى الخبر ليتمكن فى الذهن
وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله	افادة سلب العموم قطعا عند الامام ، واحتمال الأمرين عند ابن مالك

تمرين يطلب جوابه على نحو ما تقدم

خالد يود لقاءك . أبو الخير يسأل عنك . ثلاثة هن دواعى النقم — الحرص ، والبغى ، وكفر النعم . السفاح يبحث عنك . ليلى تتيه عجبا ، وسلمى تدل علينا . كل طالب لم يحضر الدرس . مثلك يعم نفعه ، وغيرك لا يفيد . صفيك يرجو لك الخير . ابراهيم ما وشى بك . ما أنا قرضت هذا الشعر . ما رجل سكن هذه الدار . فتاة طهت هذا الطعام . هو يجيد التفكير ، ويحسن التدبير .

أنا لا أختـــار تقبيــل يد قطعها أفضــل من تلك القبل

وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه وما كل مــؤت نصحـه بلبيب

تأخير المسند اليه :

يؤخر المسند اليه حيث يقتضى المقام تقديم المسند ككونه عاملا ، أو لأن له الصدارة ، أو غير ذلك مما سيأتى بيانه بعد .

* * *

تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فى المسند اليه

تقدم أن قلنا فى بحث الاسناد الخبرى : أن هناك فرقا بين الحال ، وظاهر الحال ، فالحال : هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مصورا بصورة خاصة — لا فرق فى ذلك بين أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع ، أو كان معتبرا فقط فى نفس المتكلم — وأن ظاهر الحال : هو الأمر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية خاصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع — وحينئذ يكون الحال أعم من ظاهر الحال .

فالانكار مثلا يســـمى حالا لأنه أمر داع لايراد الكلام مؤكـدا ، ويسمى ظاهر حال أيضا اذا كان هذا الوصف ثابتا للمخاطب فى الواقع ؛ بأن كان منكرا حقيقة .

فاذا أتى بالكلام مؤكداً فقيل : « ان محمدا لكريم الخلق » كان تخريجاً للكلام على وفق مقتضى الظاهر لأن ظاهر حاله الانكار – فاذا نزل المنكر منزلة خالى الذهن كان هذا الخلو « حالا » لأنه أمر يدعو المتكلم لأن يورد كلامه خلوا من التأكيد ، ولا يسمى ظاهر حال لأنه وصف غير ثابت فى الواقع اذ أن المخاطب لم يكن خالى الذهن حقيقة ، بل هو منكر فى الواقع – فاذا أتى بالكلام خاليا من التأكيد حينئذ ، فقيل : محمد كريم الخلق كان تخريجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر اذ مقتضاه أن يؤكد القول لداعى الانكار .

اذا علمت هذا فاعلم أن المسند اليه قد يؤتى به أيضا على خلاف مقتضى الظاهر بأن يكون ظاهر الحال – وهو الأمر الثابت فى الواقع – يطلب المسند اليه على صورة خاصة ، فيؤتى به على غير هذه الصورة لأمر اقتضى ذلك لم يكن ثابتا فى الواقع ، وانما اعتبره المتكلم اعتبارا ، وفرضه فرضا لسبب ما حمله على ذلك – ويقال حينئذ : خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر – من ذلك .

وضع المضمر موضع المظهر كما فى باب « نعم وبئس » نحو : « نعم بطلا خالد » فالفاعل – وهو المسند اليه – ضمير مستتر فى « نعم » ، والشرط فى الاضمار أن يتقدم الضمير مرجع ، أو تدل عليه قرينة ، ولا مرجع هنا ولا قرينة – فظاهر الحال حينئذ يقتضى أن يؤتى بالمسند اليه اسما ظاهرا لفقدان شرط الاضمار ، فيقال : « نعم البطل خالد » ، فالبطل فاعل « نعم » ، وهو اسم ظاهر – ولكن خولف هذا الظاهر ، فوضع المضمر موضع الاسم الظاهر لنكتة هى :

الايضاح بعد الابهام ، أو التفصيل بعد الاجمال ، وذلك أنسب لمقام المدح – والضمير حينئذ عائد الى متعقل معهود فى ذهن المتكلم (١) ، ولكنه

(١) أى لا فى الخارج وهذا أحد قولين والقول الثانى أنه عائد الى جنس المتعقل وقيل وهو المشهور : ان الضمير عائد على التمييز فهو عائد على متأخر لفظا ورتبة وان تقدم حكما .

مبهم معناه : مطلق شيء ، فهو صادق بأن يكون رجلا ، أو امرأة ـ واحدا أو أكثر فاذا أتى : « ببطلا » مثلا تمييزا له ، فقيل : « نعم بطلا(١) » علم جنس ذلك المتعقل ـ لكن لا يزال شخصه مبهما ـ فاذا ذكر المخصوص بالمدح تعين شخصه ، ووضح الأمر بعد ابهامه ، وفصل بعد اجماله .

و « كنعم » في ذلك « بئس » نحو « بئس فاتنا ابليس » ، ونحو : « بئس للظالمين بدلا » ـ ومثل « نعم وبئس » كل ما دل على معناهما نحو : « حسنت مرتفقا دار النعيم » ، و « بئست منقلبا دار الشقاء » .

وانما تكون الأمثلة المذكورة ونحوها من وضع المضمر موضع المظهر على رأى من يجعل المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ محذوف الخبر فيقدر مثلا : خالد الممدوح ، أو خبرا محذوف المبتدأ فيقدر : هو خالد (٢) ـ أما من يجعل المخصوص مبتدأ ، والجملة قبله خبرا عنه فلا يكون من هذا الباب لأن الضمير حينئذ عائد الى المخصوص ، وهو ـ وان تأخر لفظا ـ متقدم رتبة لأنه مبتدأ فالمقام حينئذ للاضمار لوجود شرطه ، وهو تقدم المرجع(٣) ـ وانما التزم افراد الضمير(٤) حالة تثنية المخصوص أو

---

(١) انما التزم تمييزه بنكرة لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل فيحصل الابهام ثم الايضاح ـ بخلاف المعرفة فانه يعلم بها شخص المتعقل فيفوت الابهام ثم الايضاح ، وما ورد في حديث جابر في شأن ابليس من قوله . « نعم أنت » فيؤول على أن يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق ، والتقدير : نعم فاتنا أو نعم شيطانا أنت .

(٢) وكلاهما جواب سؤال نشأ عن ذكر الفاعل مبهما تقديره من هو الممدوح ؟ فأجيب . هو خالد ، أو خالد الممدوح .

(٣) هناك احتمال آخر هو أن يكون الضمير عائدا على المتعقل الذهنى لا على المخصوص الواقع مبتدأ وعليه يكون من هذا الباب أى من وضع المضمر موضع المظهر والرابط حينئذ بين الجملة الواقعة خبرا وبين المبتدأ العموم الذى في الضمير الشامل للمبتدأ فكأنه قيل : خالد نعم هو أى مطلق شيء من جملته وكأن « خالد » ذكر مرتين ـ ذكر أولا بخصوصه وثانيا بدخوله في جملة مرجع الضمير ، وقد نوقش هذا الاحتمال بأنه يكون من المضمر المبهم العائد على غير معين مكان المضمر العائد على معين لا من باب وضع المضمر موضع المظهر .

(٤) جواب عما يقال : اذا كان الضمير عائدا على المخصوص لزم تثنية الضمير أو جمعه اذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك .

جمعه ، فلم يقل نعما رجلين العمران ، ونعموا رجالا قوادنا ، لأن السماع ورد بذلك(١) •

ومثل باب نعم وبئس « ضمير الشأن » نحو « هو زهير شاعر جاهلى » فالمسند اليه هنا ضمير الغائب — والشرط فيه — كما قلنا — أن يتقدمه مرجع، أو تدل عليه قرينة ، ولم يوجد واحد منهما فكان مقتضى ظاهر الحال أن يؤتى بالمسند اليه اسما ظاهرا لفقدان شرط الاضمار ، فيقل : « الشأن أو القصة زهير شاعر جاهلى » فالشأن أو القصة مبتدأ ، وكلاهما اسم ظاهر لكن خولف مقتضى الظاهر فوضع المضمر موضع الظاهر لغرض هو :

أن يتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع لأن السامع اذا سمع الضمير فلم يفهم منه شيئا وقف موقف المنتظر المتشوف لما يعقبه فاذا جاء تمكن فى نفسه فضل تمكن — ذلك أن الحاصل بعد ترقب وانتظار أعز من الحاصل عفوا لما فيه من اللذة المضاعفة — لذة العلم ، ولذة دفع ألم الترقب والانتظار(٢)•

فائدة — يؤنث ضمير الشأن تارة ، ويذكر أخرى — فيؤنث اذا كان فى الجملة المفسرة له مؤنث غير فضلة ، ولا شبيه بها • مثاله : « هى عائشة أم المؤمنين » فيؤنث الضمير لقصد المطابقة اللفظية ، لا لأن مفسره ذلك المؤنث لما هو معلوم من أن المفسر انما هو الجملة بتمامها •

فاذا لم يكن فى الكلام مؤنث أصلا نحو : « هو محمد سيد المرسلين »، أو كان هناك مؤنث ، ولكنه فضلة نحو : « انه قد أجبت دعوة الأمير » ،

---

(١) أما ما قيل فى تعليل ذلك من أن « نعم » من الافعال الجامدة فلا تتحمل الضمير البارز فيرد عليه بأن (ليس) أيضا من الأفعال الجامدة وهى — مع ذلك — يجب فيها مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه •

(٢) قالوا : هذا التعليل لا يحسن فى بابى نعم وضمير الشأن المستتر فى نحو كان محمد قائم لأن السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم أن هناك ضميرا لجواز أن يكون الفاعل اسما ظاهرا يأتى به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز أو جملة الشأن علم مدلول الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشىء اذا تمت له معرفة الضمير ابتداء لهذا كان التعليل بما ذكرنا من الايضاح بعد الابهام أنسب للبابين — وقد يجاب بأن العلم بالضمير لاينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة •

أو شبيه بالفضلة نحو : « انه كان القرآن آية النبوة » وجب تذكير الضمير حينئذ كما فى الأمثلة المذكورة .

وانما شرطوا لتأنيثه أن يكون المؤنث غير فضلة ولا شبيه بها لأن الضمير مقصود مبهم ، فلا تراعى مطابقته للفضلات .

وقد يعكس الأمر فيوضع المظهر موضع المضمر — فان كان ذلك المظهر اسم اشارة فلدواع أهمها ما يلى :

١ — كمال العناية بتمييز المسند اليه اذ أبرز فى معرض المحس المشار اليه بسبب اختصاصه بأمر عجيب ، والسليقة السليمة تتسارع الى تمييز ما أمره عجب كقول الراوندى (١) .

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الأوهام حائرة ... وصير العالم النحرير زنديقا(٢)

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن اسحق الراوندى بفتح الواو نسبة الى راوند قرية من قرى ساسان والأكثر على أنه كان زنديقا وأنه كان يعلم اليهود الحيل والشبه اتفق له أنه أخذ منهم الف دينار وألف لهم كتابا رد فيه على انقرآن وسماه « الدامغ للقرآن » وقيل انه كان من الأولياء أهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم اليهود الشبه وغيرها لم يثبت ، وقبل البيت المذكور ما يدل على ذلك وهو

سبحان من وضع الأشياء موضعها
وفرق العز والاذلال تفريقا

(٢) « كم عاقل » كم خبرية مبتدأ وعاقل مضاف اليها مميز لها ، وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل لأن تكرار اللفظ بقصد الوصفية يفيد معنى الكمال ولو فى الجوامد كما فى قولنا : أعجبت برجل رجل أى كامل الرجولة ، وبهذا المعنى غاير الوصف الموصوف — وليس الثانى تأكيدا للأول كما سبق لبعض الأوهام اذ لا احتمال لسهو أو تجور هنا حتى يدفع بالتأكيد، «وأعيت» يستعمل متعديا ولازما يقال: أعيته بمعنى أعجزته ، وأعيت عليه بمعنى صعبت عليه واستعصت ، وما قيل فى عاقل عاقل يقال فى جاهل جاهل — وانما صحت المقابلة بين العاقل والجاهل لأن الجاهل متعطل العقل وتعطيله منه يلزمه الجنون ، أو لأن العاقل من تحلى بالعلم ليحترز به عن الجهل — وقوله : « هذا » اشارة الى الحكم السابق وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا — و «الأوهام» أراد بها أهل =

تقدم شرح هذين البيتين ـ والشاهد فيهما قوله : « هذا الذى » حيث أتى بالمسند اليه اسم اشارة ، وكان ظاهر الحال يقتضى أن يؤتى به ضميرا ، فيقال : « هما » لتقدم المرجع ، وهو ما دل عليه البيت الأول من « حرمان العاقل ورزق الجاهل » ، ولكنه عدل عن الضمير الى اسم الاشارة لهذه النكتة المتقدمة ، فان هذا الأمر لغرابته وخروجه عن المألوف المتعارف اختص بحكم بديع ـ هو : ترك العقول حائرة، والعالم النحرير زنديقا(١) ـ من أجل هذا كان خليقا أن يميز أكمل تمييز ، فيبرز فى معرض المحس بالبصر ، ويشار اليه تلك هى نكتة التعبير بالاشارة فى موضع الضمير •

٢ ـ التهكم بالسامع كما لو سأل كفيف : « من ضربنى ؟ » فقيل له « هذا الذى ضربك » فان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير ، فيقال : « هو فلان » مثلا لتقدم المرجع فى سؤال الكفيف ، لكنه عدل عن الضمير ، وأتى باسم الاشارة قصدا الىالسخرية والاستهزاء بالمخاطب اذ نزل منزلة البصير تهكما به ، فعبر له بما هو موضوع للمحس بحاسة البصر ـ ومثله ما لو سأل بصير هذا السؤال فأجاب المسئول بالجواب السابق عنه مشيرا الى غير شىء •

وانما كان التعبير باسم الاشارة هنا مفيدا للتهكم لأن الاشارة الى شىء موجود ، أو غير موجود بما يشار به الى المحس المرئى ، والمخاطب لا يراه مما يدل على قصد السخرية بهذا الشخص •

= العقول مجازا مرسلا من تسمية المحل باسم الحال ، وانما عبر بالاوهام دون العقول اشارة الى أن الحيرة فى ذلك انما تقع للعقلاء من طريق الوهم لا من طريقالعقل ، ومتعلق الحيرة ثبوت الصانع أو نفيه اذ مقتضى العقل أن الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير والعقل دون العكس « والنحرير » هو من نحر الأمور علما أتقنها وهو فى الأصل الذبح فهو اذا مجاز علاقته المشابهة فى ازالة ما فيه ضرر فان الذكاة تزيل الدماء والرطوبات من الذبائح والاتقان يزيل الشكوك والشبهات ـ والزنديق الكافر النافى للصانع العدل الحكيم •

(١) أما ما قيل من أن الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فتعسف اذ يلزم عليه اختصاص الشىء بنفسه ولا معنى له •

٣ — التنبيه على كمال بلادة السامع ، وأنه لا يدرك غير المحس بحاسة البصر — أو على كمال فطنته ، وأن غير المحس عنده بمثابة المحس — فمثال الأول . أن يسأل انسان : « من شاعر البلد ؟ » ، فيجاب : « ذلك فلان » فكان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير : فيقال : « هو فلان » اذ المقام للاضمار لتقدم المرجع فى سؤال السائل — لكن عدل عنه الى اسم الاشارة ايماء الى كمال بلادة السائل ، وأنه لا يفهم بغير الاشارة الحسية — ومثال الثانى أن يقول المدرس لبعض الطلاب مثلا بعد تقرير مسألة غامضة : « هذه مسألة واضحة » فكان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير ، فيقال : « هى » ، لتقدم المرجع فى أثناء البحث ، لكن عدل عنه الى اسم الاشارة تنبيها على كمال فطنة المخاطب ، وأن المعقول عنده كالمحس بحاسة البصر .

٤ — ادعاء كمال ظهور المسند اليه حتى كأن المعقول — فى رأى المتكلم — مما يحس بحاسة البصر — مثاله : أن يقول انسان فى مقام الحوار بعد تقرير مسألة أنكرها الخصم : « هذه مسألة بينة واضحة » فكان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير ، فيقال : « هى » لتقدم مرجعه فى معرض الجدل ، لكن عدل عنه الى اسم الاشارة ادعاء لكمال ظهور المسند اليه عند المتكلم ، وأنه بلغ من الوضوح مبلغ المحس بحاسة البصر ، بحيث لا يختلف فيه اثنان .

وان كان المظهر الذى وضع موضع المضمر غير اسم اشارة فلأسباب أهمها ما يلى بعد :

١ — جعل المسند اليه متمكنا فى ذهن السامع كما فى قوله تعالى : « قل هو الله أحد ، الله الصمد » أى الذى يصمد اليه ، ويقصد فى الحوائج فكان مقتضى الظاهر أن يعبر بالضمير ، فيقال : « هو الصمد » لوجود شرط الاضمار وهو تقدم المرجع ، لكن وضع المظهر المضمر لتمكن المسند اليه فى ذهن السامع أى تمكن — ذلك لأن الاسم الظاهر لما وقع فى غير موقعه كان كحدوث شىء غير متوقع ، ومثل هذا يؤثر فى النفس ، ويتركز فيها ، ولأن فى الاظهار من التفخيم والتعظيم ما ليس فى الاضمار — سيما وأن

المضمر لا يخلو عن ابهام فى الدلالة بخلاف المظهر — خصوصا اذا كان علما — فهو قاطع للاشتراك من أصله ، فاذا ألقى الى السامع تمكن فى ذهنه فضل تمكن ، وذلك يناسب التعظيم والافراد بالصمدية اللذين هما الغـرض من هـذا الخطاب — ومثله قوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » ، و « القارعة ما القارعة » ، وكقول الحماسى :

شـددنا شـدة الليث ‏ ‏ ‏ غـدا والليث غضـبان ·

٢ — ادخال الروع والمهابة فى روع السامع ، أو تقوية الداعى الى الامتثال والطاعة — كما يقول الأمـير لبعـض حاشـيته : « أمير البـلاد يأمرك بكذا » ، فمقتضى الظاهر أن يعبر بالضمير ، فيقال : « أنا آمرك » اذ ان المقام للتكلم ، لكن وضع المظهر موضع المضـمر ، فأسند الأمر الى لفظ « أمير البلاد » لقصد ادخال الخوف والهيبة فى قلب السامع ، وتقوية الداعى الى امتثال الأمر — ذلك أن التعبير « بأمير البلاد » الدال على السلاطة والبطش يشعر بالخوف منه ، وموجب لزيادة المهابة والرهبة ، وأدعى الى الخضوع والامتثال — بخلاف « أنا آمرك » ، فلا دلالة فيه صراحة على هذه المعانى المذكورة ·

٣ — الاستعطاف كما فى قول الشاعر :

الهى عبـدك العاصى أتاكا ‏ ‏ ‏ مقرا بالذنوب وقد دعاكا (١)

وكان مقتضى الظاهر أن يؤتى بضمير التكلم لأن المقام له ، فيقال : « أنا العاصى أتيتك (٢) » لكن عـدل عنه الى الاسـم الظاهر قصدا الى الاستعطاف لما فى لفظ « عبدك » من معنى التخضع والاسترحام المستدعين للشفقة والرحمة ·

---

(١) « أتاكا » أى أتى باب توبتك راجعا عن معصيتك الى طاعتك ، « وقد دعاك » سألك غفرانها ، وبعد هذا البيت :

فان تغفر فأنت لذاك أهل ‏ ‏ ‏ وان تطرد فمن يرحم سواكا ؟

(٢) على أن يكون العاصى بدلا من ضـمير المتكلم على مذهب الأخفش وان أبى الجمهور ابدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب مسـتدلين بأنه يلزم أن يكون البدل أحط مرتبة من المبدل منه وهو لا يجوز ·

تنبيـــه :

اعلم أن التخريج على خـلاف مقتضى الظاهر كوضع المظهر موضع المضمر كما يكون فى المسند اليه ــ كما قدمنا ــ يكون فى غيره ــ من ذلك قول عبد الله بن الدمينة :

تعالت كى أشجى وما بك علة　　تريدين قتلى ــ قد ظفرت بذلك (١)

أى بقتلى ــ وكان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير فيقال «به» لتقدم المرجع ، ولأنه ليس من قبيل المحسات ــ لكنه عدل الى اسم الاشارة لادعاء كمال ظهوره مبالغة حتى كأنه محس يشار اليه (٢) وهذا نظير ما تقدم من وضع الاشارة موضع المضمر ــ ومن التخريج المذكور أيضا :

قوله تعالى : « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل » ومقتضى الظـاهر أن يقول « وبه نزل » لتقدم المرجع ، ولكنه عدل الى الاسم الظاهر لقصـد تمكينه من ذهن السامع ، وهذا نظير ما تقدم من وضع المظهر ــ وهو غـير اسم اشارة ــ موضع الضمير ــ ومن التخريج المذكور كذلك :

قوله تعالى : « فاذا عزمت فتوكل على الله » لم يقل فتوكل على مع أن

---

(١) تعاللت أى أظهرت العلة لأن التفاعل يستعمل فى اظهار ما لم يكن كتعارج أظهر العرج وما به عرج ، «وأشجى» حزن من شجى بكسر الجيم ، « وما بك علة » حال مؤكدة من التاء فى « تعاللت » ، « وتريدين قتلى » حال أيضـــا من التاء المذكورة ، أو بدل اشتمال من تعاللت أو استئناف وكان الظاهر أن يقول « أردت » ليتفق مع السياق الا أنه عبر بالمضارع حكاية للحـال الماضية ، « وقد ظفرت بذلك » استئناف بيانى جوابا عما يقال : وهل ظفرت بذلك المراد ؟ ــ فأجاب : قد ظفرت بذلك ــ وانما صـــح ترتب قتله على مجرد اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لأنه يدعى موته بتوهم العـلة فكيف به لو حققت هـذه العـلة وهذا من الظرافة بمكان ٠

(٢) يحتمل أن يكون قـد عدل الى لفـــظ « ذلك » للاشـــارة الى ظفرت به بمجرد التعالل وهذا اعتبار لطيف ٠

(٣) أى بالحكمة المقتضية للانزال ــ وهى هداية الخلق لكل خير ــ أردنا انزاله ، وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا كان المراد من الحقين واحدا كما يدل عليه اعادة المعرفة معرفة ٠

المقام للضمير لما فى لفظ الجلالة من ادخال المهابة والروعة فى قلب السامع ــ وذلك مما يقوى الداعى الى التوكل عليه ــ وهذا نظير ما تقدم من وضع المظهر موضع المضمر لهذا السبب ــ الى غير ذلك مما خرج فيه الكلام على غير مقتضى الظاهر ــ وانما قصرنا القول فيه على المسند اليــه لأن الكلام مسوق لبيان أحواله اهـ •

هذا ــ ومن قبيل اخراج الكلام على خــلاف مقتضى الظاهر أنواع أخر ــ منها ما سنذكره فيما يلى من المباحث :

١ ــ الالتفات :

وهو مأخــوذ من التفت الانســان اذا تحــول بعنقــه من اليمين الى الشمال ، أو العكس •

وهو ــ عند علماء المعانى ــ التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاث ــ التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، بعد التعبير عنه(١) بطريق أخرى من هذه الطرق ــ فلا بد فيــه عندهم من تعبيرين ، وأن يكون التعبير الثــانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر الكلام (٢) ، وعلى غير ما ينتظره المخاطب ــ مثــال ذلك قوله تعالى : « ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد » ــ فقد عبروا أولا عن الذات الأقدس بطريق الخطاب ، فقالوا : « ربنا انك جامع الناس » ثم عبروا عنها ثانية بطريق الغيبة ، فقالوا : « ان الله لا يخلف الميعاد » ــ ولا شك أن التعبير الثانى جاء على خلاف مايقتضيه

---

(١) أى عن ذلك المعنى اذ أن مبنى الالتفات على اتحاد معنى الطريقين والا كان من قبيل التجريد اذ مبناه على المغايرة بين المعنيين ــ هــذا هو التحقيق خلافا لمن قال : لا منافاة بينهما •

(٢) أى ولو كان موافقا لظاهر المقام كما فى قوله تعالى : ومايدريك لعله يزكى،فانه خطاب موافق لظاهر المقام اذ المقام للخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لأنه عبر عن المعنى أولا بطريق الغيبة فى قوله : عبس وتولى أن جاءه الأعمى ، على خلاف مقتضى ظاهر المقام اذ مقتضاه الخطاب فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالاصالة التفات لأنه مخالف لظــاهر الكلام ــ والسر فى العدول عن الخطاب الى الغيبة أولا تعظيم النبى صلى الله عليه وسلم لما فيه التلطف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهته عليه الصــلاة والسلام فى الخطاب •

ظاهر السياق ، وعلى غير ما يترقبه السامع ـ وذلك أنهم لما قالوا : ربنا انك جامع الناس صار المقام للخطاب ، فكان مقتضى ظاهر الكلام أن يستمر السياق فى طريق الخطاب ليسير الكلام على وتيرة واحدة ، فيقال : انك لا تخلف الميعاد ـ وهذا هو ما ينتظره السامع ويترقبه ، ولكنهم لم يلتزموا فى كلامهم طريقا واحدا ، بل انتقلوا من طريق الخطاب الى طريق الغيبة، فقالوا : ان الله لا يخلف الميعاد فكان هذا القول عنهم مخالفة لما يقتضيه سياق كلامهم ، ولما ينتظره السامع منهم ـ ومثل الآية قول امرىء القيس فى مرثية أبيه :

تطاول ليلك بالأثمد وبات الخلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الأرمد(١)

فقد انتقل الشاعر من الخطاب فى قوله : « تطاول ليلك » الى الغيبة فى قوله : وبات وباتت له ليلة ، وكان مقتضى الظاهر أن يقول : وبت وباتت لك ليلة •

وانما شرطوا هذا الشرط (٢) فى التعبير الثانى لاخراج نحو قولهم: « أنا محمد » من كل ما فيه اخبار عن الضمير بالاسم الظاهر لأنه ـ وان

(١) « تطاول ليلك » كناية عن السهر وهو بكسر الكاف خطابا لنفسه فليس الخطاب على حقيقته ، ويصح بفتح الكاف نظرا لكون النفس عبارة عن الشخص وعلى أى حال هو التفات وكان مقتضى الظاهر أن يقول تطاول ليلى ان لم يجعل تجريدا والا لم يكن التفاتا • اذ مبنى التجريد على المغايرة ـ كما قلنا ـ « والأثمد » بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع • و « الخلى » الخالى من الهم ، والعائر بمهملة وهمزة الرمد أو قذى العين وكل ما أعلها • « وبات » تامة بمعنى أنام ليلا ـ نام أو لم ينم فلا ينافى قوله : « ولم ترقد » ، وباتت اما ناقصة أو تامة ، وبعد هذين البيتين :

وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن أبى الأسود

وحينئذ يكون فى هذه الأبيات التفاتان أحدهما فى « بات » للعدول به الى الغيبة بعد الخطاب والثانى فى « جاءنى » للعدول به الى التكلم بعد الغيبة •

(٢) وهو أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر الكلام ، ويترقبه السامع •

كان يصدق عليه أنه عبر فيه عن معنى بطريق الغيبة وهو لفظ « محمد » بعد التعبير عنه بطريق التكلم وهو لفظ « أنا » الا أن التعبير الثانى يقتضيه ظاهر الكلام ، ويترقبه السامع لأن المتكلم اذا قال : « أنا » كان ظاهر استعمال الكلام أن يأتى بعده باسم ظاهر خبرا عنه لأن الاخبار عن الضمير انما يكون بالاسم الظاهر ، وهذا هو ما يترقبه السامع – واذا كان كذلك فليس من الالتفات فى شىء لأن الشرط عندهم فى التعبير الثانى أن يكون مخالفا لما يقتضيه ظاهر الاستعمال ، ولما ينتظره السامع – كما تقدم مثاله فى الآية ، وفى قول امرىء القيس – ومثله قول الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا (١)

فقد انتقل الشاعر فيه من ضمير التكلم ، وهو « نحن » الى الغيبة ، وهو « اللذون » – غير أن التعبير الثانى يقتضيه ظاهر الكلام ، وينتظره المخاطب لأن الاخبار عن الضمير – كما قلنا – انما يكون بالاسم الظاهر وشرط الالتفات – كما علمت – مخالفة التعبير الثانى لما يقتضيه ظاهر السياق – ومنه قوله تعالى : « واياك نستعين » ، وقوله : « اهدنا » و « أنعمت » فالالتفات انما هو فى « اياك نعبد » لأنه انتقل فيه من التعبير عن الغيبة ، وهو : « مالك يوم الدين » الى الخطاب فى قوله : « اياك نعبد » ، وأما قوله : « واياك نستعين » ، أو « اهدنا » ، أو « أنعمت » فليس فيه التفات لأنه وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر – لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر لأنه لما التفت للخطاب فى « اياك نعبد » بعد الغيبة فى « مالك يوم الدين » صار الأسلوب للخطاب فقوله بعد ذلك : « واياك نستعين ، واهدنا ، وانعمت » جار على أسلوب الخطاب ، فلا التفات فيه .

---

(١) « الصباحا » تأكيد من صبحه اذا أتاه صباحا ، ويحتمل أن يكون « الصباحا » مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم ، « والنخيل » بضم النون وفتح الخاء اسم موضع بالشام « والغارة » اسم مصدر مفعولا لأجله أى لأجل الغارة والملحاح صيغة مبالغة الالحاح .

أما ما قيل من أن فى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا » التفاتاً من حيث ان « الذين » هو المنادى فى الحقيقة فهو مخاطب وقد انتقل منه الى الغيبة اذ قال « آمنوا » ولم يقل « آمنتم » ـ فمردود اذ لا يتسق مع ماتقضى به قواعد النحو من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبـة لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبـة ، وان عرض له الخطاب بسبب النداء ، فاذا روعى فى الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء فانما يكون بعد تمام المنادى نحو : « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة » ، وأما قبل تمامه فحقه الغيبة ، والصلة متممة للمنادى الذى هو الموصول ، فهى كالجزء منه « فآمنوا » حينئذ جار على مقتضى الظاهر (١) .

هذا هو الالتفات على مذهب الجمهور فهو ـ كما علمت ـ يشترطون فيه شرطين ـ أنه لا بد فيـه من تعبيرين ، وأن يكون التعبير الثـانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر الكلام ، ولو وافق المقام .

أما الالتفات على مذهب السكاكى فهو التعبير عن المعنى بطريق مخالف لمقتضى الظاهر من الطرق الثلاثة المتقدمة ـ سواء سبقه تعبير آخر بطريق أخرى من هذه الطرق ـ كما تقدم فى الآية الكريمـة ، وفى قول امرىء القيس أولا ـ كما فى قول الشاعر : « الهى عبدك العاصى أتاكا » ـ فهذا التفات عند السكاكى لأنه تعبير عن المعنى بمـا يخـالف مقتضى الظاهر اذ مقتضاه أن يعبر بضمير التكلم لأن المقام له ، فيقال : « أنا العاصى » فالتعبير بالاسم الظاهر كما هنا ـ مخالف لما يقتضيه ظاهر المقام ـ ولا يعتبر التفاتاً عند الجمهور لعدم وجود تعبير سابق عليه كما هو الشرط عندهم ـ على ما سبق ـ

---

(١) أما ما ورد من قول الشاعر :

أنا الذى سمتنى أمى حيدرة   أكليكم بالسيف كيل السندره

فقبيح خارج عن القواعد .

فالالتفات عند الجمهور حينئذ أخص منه عند السكاكى فكل التفات عند الجمهور التفات عنده ولا عكس (١) كما فى هذا البيت •

وصور الالتفات ست (٢)

الأولى ـ من التكلم الى الخطاب كما فى قوله تعالى : « ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون » فقد عبر أولا عن الذات بطريق التكلم فى قوله : « ومالى لا أعبد الذى فطرنى » ثم انتقل ، فعبر عنها ثانيا بطريق الخطاب فى قوله : « واليه ترجعون » •

فهذا التفات ـ على رأى الجمهور ـ لوجود التعبيرين ، ومخالفة الثانى منهما لظاهر السياق ، ولما يترقبه السامع ، اذ كان مقتضى الظاهر أن يقال : « واليه أرجع » ـ والتفات ـ على رأى السكاكى أيضا لمخالفته مقتضى الظاهر •

هذا اذا كان الضميران للمتكلم ، فان كانا للمخاطبين (٣) كان فى التعبير الأول التفات على رأى السكاكى فقط لأنه على خلاف مقتضى الظاهر اذ كان مقتضى الظاهر أن يقال : « وما لكم لا تعبدون الذى فطركم » فعدل عن هذا الطريق الى طريق التكلم تعريضا بالمخاطبين ، وهو لا يشترط أن يسبقه تعبير آخر ـ أما التعبير الثانى ففيه التفات على المذهبين •

وهذا اذا قطعنا النظر عن الآية السابقة ، وهى قوله تعالى : « اتبعوا

---

(١) أى لا عكس لغويا بحيث يقال : كل التفات عند السكاكى التفات عند الجمهور وأما عكسه عكسا منطقيا وهو أن يقال بعض الالتفات عند السكاكى التفات عند الجمهور فهو صحيح •

(٢) حاصلة من ضرب ثلاثة فى اثنين أى من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم ، والخطاب ، والغيبة والاثنان ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا الى غيره •

(٣) وهذا هو التحقيق لأن المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعبارة حاصلة منه بالفعل الا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العبادة اليه تعريضا بهم اشارة الى أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وأن ما يلزمهم فى ترك العبادة يلزمه فى جملتهم على تقدير تركه لها وهو من الملاطفة فى الخطاب •

المرسلين اتبعوا من لا يسألكم الآية » والا كان فى التعبير الأول التفات على المذهبين أيضاً كما فى التعبير الثانى ـ أما على رأى الساكاكى • فلأنه مخالف لمقتضى الظاهر ـ كما عرفت ـ وأما على رأى الجمهور فلأنه عبر عن المعنى بطريق التكلم فى قوله : « وما لى لا أعبد الذى فطرنى » بعد التعبير عنه بطريق الخطاب فى قوله : « اتبعوا المرسلين الآية » •

الثانية ـ من التكلم الى الغيبة كما فى قوله تعالى : « يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله » ـ عبر أولا عن المعنى بطريق التكلم فى قوله : « يا عبادى » ، ثم انتقل فعبر ثانيا عن المعنى بطريق الغيبة فى قوله : « لا تقنطوا من رحمة الله » وكان مقتضى الظاهر أن يقال : (لا تقنطوا من رحمتى) ـ ففى التعبير الثانى التفات على المذهبين ـ أما عند الجمهور فلوجود التعبيرين ، ومخالفة ثانيهما لمقتضى ظاهر الكلام ، ولما يترقبه المخاطب ، وأما عند السكاكى فلمخالفته لمقتضى الظاهر ـ ومنه قوله تعالى : « انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر » (١) ، ومقتضى الظاهر أن يقال : فصل لنا ففيه التفات عند الطرفين ـ على ما علمت •

الثالثة ـ من الخطاب الى التكلم كما فى قوله تعالى : « واستغفروا ربكم ، ثم توبوا اليه ان ربى رحيم ودود » ـ عبر أولا عن الذات بطريق الخطاب فى قوله : « واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه » ثم التفت فعبر عنها ثانيا بطريق التكلم فى قوله : « ان ربى رحيم ودود » ففى التعبير الثانى التفات على المذهبين ـ كما علمت ـ ومثله قول الشاعر(٢) :

---

(١) فائدة الالتفات فى الآية أن فى لفظ « الرب » حثا على فعل المأمور به لأن من يربيك يستحق العبادة •

(٢) هو علقمة بن عبدة العجلى ، قال هذين البيتين من قصيدة يمدح بها الحرث بن جبلة الغسانى وكان قد أسر أخاه فسافر اليه يطلب فكه وبعد هذين البيتين :

ممنعة ما يستطاع كلامها ... على بابها من أن تزار رقيب
اذا غاب عنها البعل لم تفش سره ... وترضى اياب البعل حين يئوب
فان تسألونى بالنساء فاننى ... خبير بأدوار النساء طبيب
اذا شاب رأس المرء أو قل ماله ... فليس له فى ودهن نصيب

طحابك قلب فى الحسان طروب   بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفنى ليلى وقد شط وليها   وعادت عواد بيننا وخطوب(١)

يخاطب الشاعر نفسه ، فيقول : أضربك قلب هائم بحب الحسان ، مشغوف بهن حين كاد حبل الشباب يتصرم، ولا ينى أن يطالبنى هذا القلب بوصل ليلى ، ويغرينى بها فى وقت عز فيه وصالها ، وحالت صروف الزمان دونه ـ ففى قوله : « يكلفنى » التفات على المذهبين ـ أما عند الجمهور فلوجود التعبيرين اذ انتقل من الخطاب فى « طحابك » الى التكلم فى « يكلفنى » ، ولمخالفته الثانى منهما مقتضى ظاهر الكلام اذ مقتضى الظاهر أن يقول « يكلفك » ، وأما عند السكاكى فلمخالفته لمقتضى الظاهر ، وفى قوله : « طحابك » التفات على رأى السكاكى فقط لمخالفته مقتضى الظاهر اذ كان مقتضاه أن يقول : « طحابى » لأن المقام للتكلم فعدل عنه الى الخطاب .

وروى «تكلفنى» بالتاء على أنه مسند الى « ليلى » ، والمفعول محذوف، ويكون المعنى حينئذ : تحملنى ليلى شدائد فراقها ـ فان كان الفعل المذكور ـ والحالة هذه ـ مسندا الى القلب على أنه خطاب له كان فيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب على المذهبين ـ أما على الجمهور فلوجود التعبيرين ، ومخالفة ثانيهما لظاهر السياق اذ عبر أولا عن القلب بالاسم الظاهر ، وهو من قبيل الغيبة ، ثم عبر عنه ثانيا بطريق الخطاب فى قوله : « تكلفنى » وكان مقتضى السياق أن يقول « يكلفنى » بالياء ، والمفعول حينئذ محذوف أى تكلفنى يا قلب أن أجرع مر فراقها ـ وأما على رأى السكاكى فلمخالفته لمقتضى الظاهر .

---

(١) « طحا بك » ذهب بك بمعنى أذهبك وآتلفك و « بعيد » تصغير بعد ، و « حان » قرب ، « ويكلفنى ليلى » يطالبنى بوصلها ، « وشط وليها » بعد وصلها وعز ، « وعادت عواد بيننا وخطوب » أى حاربتنى صروف الدهر فيها وحالت بينى وبينها كما هو شأن الزمان ؛ يحارب الناس فى أمانيهم وهو اما من عاد يعود بمعنى رجع أو من عادى يعادى بمعنى ناصب أحدهما الآخر العداء والخصومة .

الرابعة — من الخطاب الى الغيبة كما فى قوله تعالى : « ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد » ، وقد سبق الكلام فيها — ومثله قوله تعالى : « حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم » — ففيه التفات على المذهبين من الخطاب فى « كنتم » الى الغيبة فى « بهم » أما عند الجمهور فلوجود التعبيرين ، ومخالفة ثانيهما لمقتضى سياق الكلام ، وأما عند السكاكى فلمخالفته لمقتضى الظاهر اذ كان مقتضى الظاهر أن يقول « بكم » .

الخامسة — من الغيبة الى التكلم كما فى قوله تعالى : « وهو الذى أرسل الرياح بشرا بين يدى رحمته ، وأنزلنا من السماء ماء طهورا » — ففى قوله : « وأنزلنا » التفات على المذهبين من الغيبة فى قوله : « وهو الذى أرسل الرياح بشرا بين يدى رحمته » الى التكلم فى قوله : «وأنزلنا» — أما عند الجمهور فلوجود التعبيرين ، ومخالفة ثانيهما لمقتضى ظاهر السياق اذ مقتضاه أن يقال : « وأنزل » — وأما عند السكاكى فلمخالفته لهذا المقتضى (١) — وفى التعبير الأول التفات على رأى السكاكى فقط لمخالفته لمقتضى ظاهر المقام اذ مقتضاه أن يقول : « وأنا الذى أرسلت الخ » لأن المقام للتكلم ، فعدل عنه الى الغيبة — ومثله قوله تعالى : « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت » ففى التعبير الأول التفات على رأى السكاكى فقط ، وفى الثانى التفات على المذهبين — ومثله قوله تعالى : « سبحان الذى أسرى بعبده ليلا » الى أن قال : « لنريه من آياتنا » ولا يخفى عليك تخريج المذهبين عليها .

السادسة — من الغيبة الى الخطاب كما فى قوله تعالى : « مالك يوم الدين اياك نعبد » ففى قوله : « اياك نعبد » التفات على المذهبين لمخالفة ثانى التعبيرين لمقتضى ظاهر السياق عند الجمهور ، ولمخالفته لمقتضى ظاهر المقام عند السكاكى اذ مقتضى الظاهر عند الطرفين أن يقال « اياه نعبد » فعدل عنه الى الخطاب ، فقيل : « اياك نعبد » .

(١) يعلم من هذا أن مقتضى الظاهر عنده لا ينحصر فى ظاهر المقام بل قد يراعى ظاهر الكلام أيضا .

تنبيه :

علمت مما تقدم أن السكاكى لا يعول فى الالتفات على النطق بتعبيرين ومخالفة أحدهما الآخر فحسب، بل تارة يتحقق الالتفات عنده بتعبيرين كما ذهب اليه الجمهور ، وأخرى يتحقق بتعبير واحد متى كان مخالفا لمقتضى الظاهر كما ظهر ذلك واضحا من الأمثلة العديدة - اذا علمت هذا تعلم أن مقتضى الظاهر عنده نوعان - مقتضى ظاهر المقام ، ومقتضى ظاهر الكلام - فالأول يتحقق فى التعبير الواحد كما فى « طحا بك قلب » ففيه التفات عنده لمخالفته مقتضى ظاهر المقام اذ المقام للتكلم لا للخطاب - والثانى يتحقق فى التعبيرين كما فى البيت الثالث من أبيات امرىء القيس وهو قوله :

وذلك من نبأ جاءنى   وخبرته عن أبى الأسود

فان فيه التفاتاً على رأى السكاكى من الغيبة فى قوله : « وبات وباتت له ليلة » الى التكلم فى قوله : « من نبأ جاءنى » ، مع أن التعبير الثانى وارد على مقتضى ظاهر المقام، وهو التكلم - ولكن الالتفات عنده لا ينحصر - كما علمت - فى مخالفة التعبير لمقتضى ظاهر المقام ، بل يكون أيضا فى مخالفته لمقتضى ظاهر السياق كما فى البيت المذكور - ومن هنا كن مذهبه فى الالتفات أعم مطلقا من مذهب الجمهور اهـ •

وفائدة الالتفات أنه يكسو الكلام طلاوة وظرفا ، ويحدث فى القلب عند سماعه متعة ولذة - ذلك أن فى نقل الكلام من أسلوب الى أسلوب احداثا وتجديدا ، وللجديد - كما يقولون - لذة تطرب لها النفس ، ويهفو لها القلب ، لما فيه من الطرافة ، وذلك أدعى الى نشاط السامع ، وأملك لسمعه (١) •

---

(١) قد يقال ان ما ذكر فى بيان فائدة الالتفات لا يناسب حيث يكون المخاطب هو البارى جل وعلا كما فى «آياك نعبد» لتنزهه سبحانه عن هذه المعانى - ويمكن أن يجاب بأن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح فى ذاته لأن يراد به هذه الفوائد بقطع النظر عن العوارض الخارجية •

غير أن مقتضى هذا أن يكون « الالتفات » من مباحث علم البديع لأنه انما يبحث فيما يورث الكلام تطرية وبداعة ، لا من أبحاث علم المعانى الباحث فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال – ويجاب بأن المقام قد يقتضى مزيد اصغاء السامع ، واسترعاء اهتمامه لخطر شأنه كأن يكون المقام مدحاً فى عظيم ، أو ادلاء بحجة أو نحو ذلك ومن هذه الناحية يكون من مباحث علم المعانى ، وأما من جهة أنه يكسب الكلام طرافة وظرفا فمن مباحث علم البديع فتسمية ذلك النقل من طريق الى طريق « بالالتفات » عند علماء المعانى لا تنافى تسميته بهذا الاسم عند علماء البديع •

٢ – أسلوب الحكيم

وهو تلقى كلام المخاطب بغير ما يترقب ، واجابة السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها فى الصورتين على أن هذا هو الأولى بأن يراد ويطلب •

مثال الأول ما حدث بين القبعثرى(١) والحجاج اذ قال له الحجاج متوعدا اياه(٢) « لأحملنك على الأدهم » (٣) يريد : القيد فقال القبعثرى:

---

(١) كان من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله وجهه •

(٢) ذلك أن القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن الحصرم وهو العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى: اللهم سود وجهه ، واقطع عنقه ، واسقنى من دمه ، فبلغ ذلك الحجاج فاستدعاه وقال له : أنت قلت ذلك ؟ فقال : نعم ، ولكن أردت العنب الحصرم ، ولم أردك ، فجرى بينهما هذا الحديث ، وروى أن الحجاج قال لبعض أعوانه احملوه فلما حملوه قال : سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين • فقال : اطرحوه على الأرض ، فلما طرحوه قال : منها خلقناكم وفيها نعيدكم ، فصفح الحجاج عنه حين سحره بهذا الاسلوب ، بل وأحسن اليه •

(٣) الادهم من الخيل هو الذى غلب سواده قيل كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول : لأحملن الأدهم عليك لأن القيد هو الذى يوضع على الرجل لا العكس – فأجيب : ان الوضع العربى جرى على هذا : يقال =

مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب(١) يريد : الفرس ، فقـد أبرز وعيـد الحجـاج فى معرض الوعـد حاملا كلامه على معنى لا يترقبـه ولا ينتظره. فقال الحجاج : « ويلك انه لحديد » ، فقال القبعثرى : لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ، فحمل كلامه أيضاً على غير ما يريد تخطئة له ، وأن الأليق به الوعد لا الوعيد ــ ومن هذا القبيـل قول ابن الحجاج البغدادى :

قـلت ثقلت اذ أتيت مـراراً قـال ثقلت كاهلى بالأيـادى
قلت طولت قال بل تطولت(٢) وأبرمت قال حبل ودادى

فلفظ « ثقلت » وقع فى كلام الغير بمعنى : حملتك المئونة ، فحمله على تثقيل عاتقه بالمنن والأيادى ــ وكذا قوله : « أبرمت » وقع فى كلام الغير بمعنى : « أمللت » فأوله الآخر على ابرام حبل الوداد واحكامه ٠

ومثال الثانى قوله تعالى : « يســألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج(٣) » سألوا(٤) عن سبب اختلاف القمر وكيف أنه يبــدو دقيقا ، ثم يتزايد شيئا فشيئا حتى يكتمل ، ثم يتناقص كذلك حتى يعود كما بدا ــ فكان مقتضى الظاهر أن يجابوا ببيان هذا السبب ، ولكنهم أجيبوا ببيان الحكمة والغرض من هذا الاختلاف فى قوله : « هى مواقيت للناس والحج » أى ان الأهلة معالم للناس بها تتوقف شعائرهم الدينية من حج

= حمل على الأدهم اذا قيد به ، وان سلم ما قيل فليكن من قبيل القلب : أو الاستعارة بالكناية فيشبه القيد بمطية بجامع التمكن ، واثبات الحمل تخييل ٠

(١) انما ضم اليه الأشهب ليدل به على المعنى الذى أراده هو ٠

(٢) من التطول وهو الامتنان ٠

(٣) قيل ان الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأنت اذا أجبت السائل بغـير ما يطلب لم يكن الجـواب مطابقا ــ ويجاب بأن السؤال ضربان ــ جدلى وتعليمى ــ أما الأول فتجب مطابقته ، وأما الثانى فيبنى على اللائق بحـال السـائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله والسؤال عن الاهله والنفقة من هذا القبيل ٠

(٤) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقـد كان السائل اثنين ــ معاذ ابن جبل وربيعة بن غنم الانصارى ٠

وصيام وغيرهما ، ومواقيت لهم تنسق بها شئون حياتهم من مزارع ومتاجر، تنبيهاً لهم على أن هذا هو الأولى والأجدر أن يسألوا عنه(١) — ومثله قوله تعالى « يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل(٢)» — سألوا عن بيان جنس ماينفقون ، أو عن بيان مقداره أو عن كليهما فكان مقتضى الظاهر أن يجابوا ببيان الجنس أو المقدار ، أو ببيانهما جميعا — ولكنهم أجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على أن هذا هو الأحق بالسؤال عنه لأن النفقة لا تجزىء ولا يعتد بها الا أن تقع موقعها ، وتصرف فى وجوهها •

٣ — القلب :

هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان آخر ، والآخر مكانه مع اثبات حكم كل للآخر — وهو ضربان •

(أ) ما يكون موجبه تصحيح حكم لفظى فقط ، والمعنى صحيح بدونه كما فى قول القطامى(٣) فى مطلع قصيدة يمدح بها زفر بن الحرث الكلابى :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا(٤)

لما نكر « موقف » وهو فى موضع المبتدأ فى الأصل ، وعرف « الوداعا » وهو فى موضع الخبر فى الأصل جعل من باب القلب وأن الأصل : ولا يك الوداع موقفا منك •

(١) اما لعدم أهليتهم لجواب ما سألوا ، أو لعدم الفائدة فيه بالنظر اليهم •

(٢) محل كون هذه الآية من قبيل اجابة السائل بغير ما يتطلب اذا كان السؤال عن المنفق فقط — فاذا كان عن المنفق وعن المصرف معا كما قيل : ان عمرو بن الجموح جاء النبى صلى الله عليه وسلم وهو شيخ كبير وله مال عظيم فقال : ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها ؟ فنزلت هذه الآية فلا تكون الآية حينئذ من هذا الباب بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصرف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لأن فى ذكر الخير اشارة الى أن كل مال حلال نافع ينفق منه •

(٣) هو عمرو بن سليم الثعلبى •

(٤) « ضباغة » بنت صغيرة للممدوح يريد : قفى لأودعك قبل التفرق فلا جعل الله لنا موقف الوداع موقفا •

(ب) ما يكون موجبه تصحيح المعنى كقولهم : « عرضت الناقة على الحوض » فكان مقتضى الظاهر أن يقال : « عرضت الحوض على الناقة » أى أظهرته لها لتشرب ـ فالحوض هو المعروض ، والناقة هى المعروض عليها اذ المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار ليقبل على المعروض ، أو يحجم عنه ، لكن قلب هذا الوضع على خلاف مقتضى الظاهر ، وحل كل من الجزءين مكان الآخر ، وأعطى كل منهما حكم صاحبه ، فقالوا : عرضت الناقة على الحوض ، فصارت الناقة هى المعروض؟ فى حين أنها هى المعروض عليها ، وصار الحوض هو المعروض عليه ؟ فى حين أنه هو المعروض(١) •

والسبب فى هذا النقل : هو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض لأجل المعروض عليه ، وهنا لما كانت الناقة يؤتى بها الى الحوض ، وهو باق فى محله نزل كل منهما منزلة الآخر ، فجعلت الناقة كأنها هى المعروضة ، وجعل الحوض كأنه هو المعروض عليه •

ومن نظائر هذا قولهم : « أدخلت الخاتم فى الاصبع » ، « والقلنسوة فى الرأس » ، ومقتضى الظاهر أن يقال : « أدخلت الاصبع فى الخاتم » ، « والرأس فى القلنسوة » اذ الظرف هو المدخول فيه ، والمظروف هو الداخل •

والسبب فى هذا : أن العادة جرت أن ينقل المظروف الى الظرف ـ وهنا نقل الظرف ، وهو « الخاتم أو القلنسوة » الى المظروف وهو « الرأس أو الاصبع » ، فنزل أحدهما منزلة الآخر ، ونقل كل فى مكان صاحبه •

فبوله أو رده ـ أما السكاكى فقد قبله مطلقا ـ سواء تضمن اعتبارا لطيفا أولا ـ وعلل ذلك بأن قلب الكلام يحوج الى التنبيه للأصل ، وذلك

---

(١) فقد اشتركا فى مطلق عرض الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف جر فيكون معروضا ، والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف جر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر •

مما يورث الكلام ملاحة وظرفا(١) – ورده غيره مطلقا لأنه عكس المطلوب، ونقيض المقصود • وحمل ما ورد منه على التقديم والتأخير •

والحق التفصيل – وهو أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا ، ومغزى طريفا غير الملاحة التى أورثها القلب قبل كما فى قول رؤبة بن العجاج :

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه(٢)

فالمصراع الأخير من باب القلب اذ يريد أن يشبه لون سماء هذا المهمه بلون أرضه فى شدة غبرتها – فكان مقتضى الظاهر أن يقول : « كأن لون سمائه لون أرضه » – ولكنه خالف الظاهر ، فجعل المشبه به مشبها ، والمشبه مشبها به على القلب ، فقال : كأن لون أرضه لون سمائه مبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة الشديدة حتى صار بحيث يشبه به لون الأرض، مع أن لون الأرض أصل فى هذا التشبيه ، فحقه أن يجعل مشبها به – وهذا هو الاعتبار الزائد على لطافة مجرد القلب – ومثله قول أبى تمام يصف قلم الممدوح :

لعاب الأفاعى القاتلات لعابه
وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل(٣)

فالمصراع الأول من باب القلب اذ يريد أن يشبه لعاب قلمه بلعاب الأفاعى فى شدة وقع الألم ، فقلب العبارة قصدا للمبالغة على نحو ماقلنا فى بيت رؤبة •

---

(١) ثم ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث علم المعانى والأصح أن يعد من فن آخر كفن البيان ان قصد به المبالغة كما فى التشبيه المعكوس • أو فن البديع ان لوحظ انه يورث الكلام ملاحة وظرفا

(٢) « المهمة » المفازة والمقبرة المملوءة بالغبرة « والأرجاء » الأطراف والنواحى جمع رجا بالقصر كالأهواء جمع هوى ، وقوله كأن لون أرضه سماؤه على حذف مضاف أى لون سمائه اذ لا مناسبة بين لون الأرض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به اذا محذوف وتقدير العبارة هكذا : كأن لون أرضه لون سمائه •

(٣) الأرى أو الجنى العسل فالاضافة بيانية واشتارته جنته والعواسل طالبات العسل •

غير أنه قيل : ان هذا وأمثاله — من أنواع التشبيه المقلوب — لا ينبغى اجراء الخلاف فيه لأنه موضع اتفاق كيف وقد ورد فى القرآن : « انما البيع مثل الربا » والأصل : انما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالأولى — كما قالوا — ان يمثل لهذا النوع من القلب : بقول الشاعر :

ورأين شيخا قد تحنى صـــلبه
يمشى فيقعس أو يكب فيعثر(١)

يقول : رأت الغوانى شيخا منحنيا ، أحدب الظهر اذا مشى تكلف مشية الأقعس خوف السقوط — والشاهد قوله : « أو يكب فيعثر » اذ كان مقتضى الظاهر أن يقول : أو يعثر فيكب ، فالعثار أولا ، ثم الاكباب ثانيا — لكنه خالف مقتضى الظاهر ، وقلب العبارة لاعتبار لطيف ، وهو أن يخيل لك أن الرجل فى غاية الضعف ؟ يسقط على وجهه قبل عثاره — ومن هذا القبيل قوله تعالى « ويوم يعرض الذين كفروا على النار » والأصل : ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما مر من أن المعروض لا بد أن يكون ذا ادراك يميل به الى المعروض ووجه الاعتبار اللطيف فى الآية الاشارة الى أن الكفار أذلاء مقهورون ، لا اختيار لهم فى أنفسهم ، وأن النار متصرفة فيهم ، فهم كالمتاع يتصرف فيه من يعرض عليه •

وان لم يتضمن القلب اعتبارا لطيفا زائدا على مجـــرد ما أفاده من ملاحة رد لأنه خروج عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها(٢) كما فى قول القطامى :

فلما أن جرى سمن عليها   كما طينت بالفدن السياعا

الفدن بفتح الدال القصر ، والسياع بكسر السين أو فتحها الطـين

---

(١) المراد بصلبه ظهره وقوله « فيقعس » من القعس بالفتح وهـو خروج الصدر ضد الحدب ، والاكباب السقوط على الوجه ، والعثرة الزلة
(٢) يفهم من هذا ان الملاحة التى يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول •

المخلوط بالتبن(١) - يشبه الشاعر الناقة في بدانتها بالقصر المطيَّن بالسياع حتى صار متينا أملس فكان مقتضى الظاهر أن يقال . كما طينت الفــدن بالسياع أي أصلحته وسويته بالطين ، فقلب الكلام من غير أن يتضــمن مبالغة كما تضمنها في قوله : « كأن لون أرضه سماؤه » ، وقوله : « لعاب الأفاعي القاتلات لعابه » .

ولقائل أن يقول : انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله : كما طينت الفدن بالسياع لايهام القلب أن السياع قـد بلغ من الكثرة حدا صار عنده كأنه أصل ، وصار الفــدن بالنسبة اليـه كالسياع ، فدل ذلك على عظم سمن الناقة حتى صار الشحم لكثرته كأنه الأصل وهو رأى لا بأس به .

٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، وعكسه :

أما الأول فنكته التنبيه على تحقق الوقوع كقوله تعالى : « ونادى أصحاب الجنة » ، فكان مقتضى الظاهر أن يقال : ينادى أصحاب الجنـة لأن نداءهم سيكون في المستقبل - لكنه عبر عنه بصيغة الماضي على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه اذ أن الصيغة الماضوية تفيد ذلك - ومثله قوله تعالى : « ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض » على معنى فيفزع ، وقد عبر بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوع الفزع .

ومثل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي التعبير عنه باسم الفاعل ، أو اسم المفعول للتنبيه على تحقق الوقوع أيضا - فمثال التعبير باسم الفاعل قوله تعالى : « وان الدين لواقع » أي وان الجزاء لحاصل فمقتضى الظاهر أن يقال : « ليقع » لأن وقوع الدين - وهو الجزاء - استقبالي (٢) وانما

---

(١) في الأساس : أن السياع بالكسر آلة التطيين وأما بالفتح فهو الطين نفسه .

(٢) هذا ان أريد الجزاء الاخروى وهو ما يكون في يوم القيامة فان أريد الجزاء الدنيوى كان التعبير جاريا على أصـله

عبر عنه بصيغة اسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوع هذا الجزاء ــ ومثال التعبير عنه باسم المفعول قوله تعالى : « ذلك يوم مجموع له الناس » فمقتضى الظاهر أن يقال : « يجمع » لأن هذا الجمع انما يكون يوم القيامة فهو مستقبل الوقوع لكنه عبر عنه بصيغة اسم المفعول الذى هو حقيقة فى الحال(١) على خلاف مقتضى الظاهر للتنبيه المتقدم •

وأما الثانى ــ وهو التعبير عن الماضى بصيغة المستقبل ــ فنكتته استحضار الصورة العجيبة كما فى قوله تعالى : « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا » وكان مقتضى الظاهر أن يقال « فأثارت » لأن الاثارة وقعت فعلا لكنه عبر عنها بصيغة المضارع على خلاف مقتضى الظاهر لقصد استحضار صورتها فى الخيال وكأنها واقعة عيانا ــ ومثله قوله تعالى : «واتبعوا ماتتلو الشياطين » على معنى : تلت الشياطين ، فعبر بصيغة المضارع استحضارا لتلك الحالة •

تنبيـــه :

اذ قد علمت أن نكتة التعبير بالماضى عن المستقبل كما فى آية «ونادى أصحاب الجنة » هى التنبيه على تحقق وقوع النداء ــ وأن نكتة التعبير بصيغة المستقبل عن الماضى كما فى آية « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا » هى استحضار تلك الاثارة الماضية ــ اذ علمت ذلك فاعلم أن هذين التعبيرين فى كلتا الصورتين من قبيل مجاز التشبيه • فقد شبه فى الصورة

(١) ليس معنى كون اسم الفاعل أو اسم المفعول حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال ان الزمن جزء مفهومهما اذ لا يقول بذلك احد بل معنى قولهم ان اسم الفاعل أو المفعول حقيقة فى الحال أى فى الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل فى الحال ومعنى قولهم : مجاز فى الاستقبال أى فى الذات المتصفة بالحدث غير الحاصل بالفعل فى الحال بل سيحصل فيما بعد • نعم لا بد للحدث من زمن يقع فيه ولكن هناك فرقا بين الزمن المعتبر فى المفهوم واللازم له والزمن فى الوصف لازم له غير داخل فى مفهومه •

الأولى النداء فى المستقبل بالنداء فى الماضى ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل ، وشبه فى الصورة الثانية اثارة السحاب الماضية باثارتها فى الحال ووجه الشبه فيهما أن كلا نصب العين مشاهد والحامل على هذا التصرف فى التعبيرين — كما علمت — قصد المبالغة — وهذا التصرف — وان كان من وظيفة البيان ، لكنه من حيث ان الداعى اليه التنبيه على تحقق الوقوع فى الأول ، واستحضار الحالة الماضية فى الثانى من وظيفة علم المعانى فلا اشتباه .

اختبار وتمرين

١ — بين وجه خروج الكلام عن مقتضى الظاهر فى «نعم فارسا على» ، ثم بين نكتة الخروج فيه عن مقتضى الظاهر ، وعلى أى وجه من وجوه الاعراب يتحقق الخروج عن المقتضى ، ثم اذكر ما تعرفه عن مرجع الضمير تفصيلا .

٢ — اذكر وجه خروج نحو قول القائل : « هو الدهر لا وفاء فيه » عن مقتضى الظاهر ، مع بيان الداعى لخروجه عن المقتضى ، واذكر ما تعرفه عن حال ضمير الشأن من حيث تأنيثه أو تذكيره .

٣ — اذكر داعيين من الدواعى المقتضية للتعبير باسم الاشارة فى موضع الضمير مع التمثيل ، ولم أتى بالاسم الظاهر فى قول الخليفة : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » مع أن المقام يتطلب ضمير التكلم ؟

٤ — عرف الالتفات على مذهبى الجمهور والسكاكى ، واذكر أنواعا ثلاثة منه ، ومثل لكل نوع ، مع بيان المذهبين فى كل مثال ، وبين : هل فى قول المتنبى : « أنا الذى نظر الأعمى الى أدبى » التفات من التكلم الى الغيبة ؟ اذكر وجه ما تقول .

٥ — ايت بمثال فيه التفات من الغيبة الى الخطاب على رأيى الجمهور والسكاكى ، ثم بآخر على رأى السكاكى فقط ، ثم بين المراد بمقتضى الظاهر عند الطرفين .

٦ ـ بين فائدة الالتفات ـ وأى الفنين أولى به ـ المعانى أو البديع ؟ وجّه لما تقول توجيها واضحا .

٧ ـ عرف كلا من أسلوب الحكيم ، والقلب . ومثل لهما ، واذكر ما قالوه فى قبول القلب ورده ، وبين القلب فى قول الشاعر :

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

٨ ـ من أى أنواع خروج الكلام عن مقتضى الظاهر قوله تعالى : « أتى أمر الله » ؟ بين ذلك بوضوح .

٩ ـ بين ما يقتضيه ظاهر الحال من ايراد المسند اليه ، واذكر نكتة ايراده على خلاف مقتضى الظاهر فى المثل الآتية :

(١) نعم شاعرا المتنبى ، وبئس رجلا مسيلمة .

(٢) كم من رجل نابه الشأن عثر به الحظ ، وآخر خامل الذكر تطامن له الدهر ـ ذلك ما يدعو الى التفكير والنظر .

(٣) هو محمد يحسن التدبير عند الملمات .

(٤) سأل ضرير : من لمسنى بيده ؟ ، فقيل له : هذا الذى لمسك .

(٥) قلت لمن يحاورك فى مسألة : هذا أمر لا يختلف فيه اثنان .

(٦) الحاقة ما الحاقة .

(٧) قال كبير لمرءوسه : رئيسك يطلبك .

(٨) قال رجل لسيده : خادمك المذنب يسألك العفو .

(٩) قال مدرس لأحد الطلاب : هذه نظرية بينة واضحة .

جواب التمرين الأخير

١ ـ مقتضى الظاهر أن يؤتى بالاسم الظاهر لا بالضمير لعدم تقدم المرجع ، فيقال : نعم الشاعر المتنبى ، وبئس الرجل مسيلمة وقد أتى به ضميرا لغرض الايضاح بعد الابهام ليتمكن المعنى فى الذهن فضل تمكن .

٢ - مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير ، فيقال : هـو ما يدعو الى التفكير والنظر وذلك لتقدم المرجع ، وهو شقاء الحظ لنابه الشأن ، وسعادته لخامله - ولكن عدل عنه الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييز المسند اليه أكمل تمييز بسبب خروجه عن المألوف ، ومنافاته لمنطق العقل فى بادىء الرأى .

٣ - مقتضى الظاهر أن يؤتى بالاسم الظاهر ، فيقال : الحال أو الشأن محمد يحسن التدبير لكن عدل عنه الى الضمير تمكينا له فى ذهن السامع لما فيه من الايضاح بعد الإبهام .

٤ - كان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير ، فيقال : هو فلان لتقدم المرجع فى السؤال فأتى بدله باسم الاشارة لقصد السخرية من المخاطب ، والتهكم به اذ نزل منزلة من يرى ويبصر .

٥ - كان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير ، فيقال : هو أمر لايختلف فيه اثنان لتقدم مرجعه فى معرض النقاش والجدل ولكن عدل الى اسم الاشارة ادعاء لكمال ظهوره ، وأنه بلغ من الوضوح مبلغ المحس بحاسة البصر .

٦ - كان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير فيقال : الحاقة ما هى ؟ اذ المقام للاضمار لتقدم المرجع ولكن عدل الى الاسم الظاهر ليتمكن فى ذهن السامع أى تمكن لما فيه من التصريح - بخلاف الضمير فان فيه نوع ابهام .

٧ - كان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير لأن المقام للتكلم ، فيقال : أنا أطلبك ولكن عدل عنه الى الاسم الظاهر لقصد ادخال الروع والمهابة فى قلب السامع ، ولأن ذلك أدعى للامتثال .

٨ - كان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير لأن المقام له ، فيقال : أنا المذنب أسألك العفو ولكن عدل عنه الى الاسم الظاهر قصداً الى الاستعطاف لما فى لفظ «خادمك» من معنى التخضع .

٩ ـ كان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالضمير فيقال : هى نظرية واضحة لأن المقام يتطلب الاضمار لتقدم المرجع فى معرض البحث ولكن عدل عنه الى اسم الاشارة للتنبيه على كمال فطنة السامع ، وأن المعقول عنده كالمحس بالبصر .

تمرين على هذا السؤال يطلب جوابه

بين ما يقتضيه ظاهر الحال من ايراد المسند اليه ، واذكر نكتة ايراده على خلاف ما يقتضيه هذا الظاهر فيما يأتى :

كثيرا ما نرى صحاح الأجسام قصار الآجال ، ومراض الأجسام طوال الأعمار ـ ذلك ما يدعو الى الدهشة والاستغراب . نعم فارسا عمرو . سأل رجل : من ولى أمرك ؟ فأجيب : ذلك محمد . سأل أعمى : من مر بنا ؟ ، فأجيب : ذلك الذى مر . هو الله مدبر الكون . تقول لمن يساجلك: هذا أمر لا ينتطح فيه عنزان . قال رجل لأمير : مولاى : عبدك رهن اشارتك .

احوال المسند

المسند هو المحكوم به ـ وله كما للمسند اليه أحوال تعرض له ، يقتضيها الحال من ترك ، وذكر ، وكونه مفردا ، أو جملة ، أو فعلا ؟ أو اسما ؟ أو غير ذلك كتعريفه ؟ وتنكيره ، وتقديمه ، وتأخيره ـ واليك بيانها :

ترك المسند :

يترك ذكر المسند فى الكلام للنكات التى تقدمت فى المسند اليه من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، وتخييل العدول الى أقوى الدليلين ، واختبار تنبه السامع ، أو مقدار تنبهه عند قيام القرينة ، وضيق المقام ، واتباع الاستعمال ـ وما الى ذلك مما سبق ذكره فى الكلام على حذف

المسند اليه فارجع اليه ان شئت ـ وقد ذكروا هنا لترك المسند عدة أمثلة نذكرها على التوالى ، مع بيان علة تكرارها •

المثال الأول ـ قال ضابىء بن الحرث البرجمى من جملة أبيات قالها وهو حبيس :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله(١) فانى وقيار بها لغريب

يشكو الشاعر ألم الغربة ، والبعد عن أهله ووطنه ، وقد آلمه أشد الألم أن يرى نفسه غريب الديار ، نائيا عن الأهل والوطن ـ بينما يرى غيره ينعم باجتماع شمله بأهله ووطنه ـ فلفظ البيت خبر ، ومعناه انشاء التحسر والتوجع مما يعانيه من آلام الغربة ، وغصص النوى •

« وقيار » اسم فرس ، أو جمل للشاعر ـ قدمه على قوله : «لغريب» لما يتضمن ذلك من نكتة لطيفة ، هى أن هذا الحيوان الأعجم قد ناله من كرب الغربة ما جعله يشاطر صاحبه هذا الألم •

ومن هنا يعلم أن قوله : « فانى وقيار بها لغريب » ليس جواب الشرط ، وانما هو علة لمحذوف مع الجواب ـ والأصل : ومن أمسى رحله بالمدينة ينعم بالأهل والوطن فقد حسنت حاله ، وساءت حالى وحال قيار لأنى وقيار بها لغريب(٢) •

والشاهد فى قوله : « وقيار بها لغريب » حيث حذف فيه المسند الى قيار وهو « غريب » لاحدى النكات المتقدمة من الاحتراز عن العبث ، أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين ، أو المحافظة على الوزن ، أو ضيق المقام بسبب التوجع ، أو غير ذلك ـ وأما قوله « لغريب » فخبر « ان » لاقترانه باللام(٣) •

---

(١) الرحل المنزل أو المأوى •

(٢) ولا يصح أن تكون الجملة المقرونة بالفاء جوابا لأن الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببية هنا •

(٣) ذلك ان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ «بان» •

وفى اعــــراب « قيار » أربعة أوجه ـ اثنان جائزان ، وآخــــران ممنوعان •

فأول الجائزين : أن يعرب مبتدأ خبره محذوف ، والجملة بأسرها معطوفة على جملة اسم «ان» وخبرها ـ وثانيهما أن يجعل «قيار» معطوفا على محل(١) اسم «ان» ، ويقدر له خبر معطوف على خبرها ، ويكون حينئـذ من عطف المفردات •

وأول الممنوعين ـ أن يجعل «قيار» معطوفا على محل اسم «ان» على أن يكون «لغريب» خبرا عنهما جميعا ـ وانما امتنع ذلك لحصول العطف على محل اسمها قبل استيفاء خبرها لفظا ، أو تقديرا(٢) وذلك يلزم عليه توجه عاملين ، وهما ـ ان وقيار ـ على معمول واحد ، وهو « لغريب » وهذا غير جائز(٣) ـ وثانيهما : أن يجعل «قيار» مبتدأ خبره « لغريب » ، ويكون خبر « ان » محذوفا ـ وانما امتنع ذلك لأن لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتــدأ المنسوخ « بان » ولا تدخـــل على خبر غير المنســوخ الا شذوذاً •

المثال الثانى ـ قال الشاعر(٤) :

نحن بما عندنا وأنت بما   عندك راض والرأى مختلف

يقول : كلانا قانع برأيه ، راض به ، وان كنا على خلاف ، فكل يرى ما يتفق وحالته ، فرب حسن عند دنىء الهمة قبيح عند عاليها(٥) ـ والشاهد

---

(١) أى بناء على رأى من لا يشترط فى العطف باعتبار المحل وجود الطالب لذلك المحل •

(٢) بخلاف ما لو قدرنا له خبرا محذوفا فانه حينئذ يجــوز لأن الخبر المذكور فى الكلام مقدم على المعطوف تقديرا وتأخره فى اللفظ لايضر كما فى ثانى الوجهين الجائزين •

(٣) أى وليس علة الامتناع كون « لغريب » شــيئا واحدا والمبتدأ شيئين لأن الوصف على زنة « فعيل » وهو يستوى فيه الواحد وغيره قال تعالى : والملائكة بعد ذلك ظهير •

(٤) قيل هو قيس بن الخطيم ، وقيل هو عمــرو بن امرىء القيس الانصارى الخزرجى •

(٥) هذا المعنى يشير الى ان تفاوت المقاصد بالحسن والقبح انما هو باعتبار علو الهمة ودناءتها •

فيه حذف المسند الى « نحن » ، فهو مبتدأ محذوف الخبر - والتقدير : نحن راضون بما عندنا ، وقد حذف لأحد الدواعى المذكورة فى البيت السابق •

وعلة ذكر هذا المثال هى : أن المحذوف هنا خبر الأول اذ لا يجوز أن يكون « راض » خبرا عن « نحن » لعدم التطابق بين المبتدأ والخبر ، وهو شرط فيهما - فقد حذف من الأول لدلالة الثانى عليه - والحال فى البيت السابق على عكس هذا فان المحذوف هناك خبر الثانى اذ لا يجوز فيه أن يكون « لغريب » خبرا عن « قيار » لأن لام الابتداء - كما قلنا - لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ فى فصيح الكلام ، فقد حذف من الثانى لدلالة الأول عليه •

المثال الثالث : قولهم : « خالد فارس وعلى » أى وعلى فارس فقـــد حذف المسند الى «على» لاحدى نكات الحذف المعروفة - وعلة ذكر هذا المثال : أن ضيق المقام لا يصح أن يكون نكتة لمثل هذا الحذف عند من له ذوق - بخلاف المثالين السابقين •

المثال الرابع : قولك : « رجعت فاذا رسول أخى » فقد حذف المسند الى أخى لما مر من أسباب الحذف كالاحتراز عن العبث وأخواته ؛ والمعنى: فاذا رسول أخى موجود ، أو حاضر ؟ أو ما أشبه ذلك من كل ما يدل على مطلق الوجود لأن « اذا الفجائية » انما تدل على الكون المطلق فهى قرينة قائمة على المسند حتى لو صرح به كان عبثا فى بادىء الرأى - وقد ينضم اليها قرائن تدل على كون خاص كلفظ « الخروج » فى نحـــو قولك : « خرجت فاذا رسول أخى » فان ذلك يشعر بأن المـــراد : خرجت فاذا رسول أخى واقف ، أى بالباب حتى اذا صرح به مع وجود هذه القرينة كان عبثا(١) •

---

(١)ومن هذا يعلم انه اذا كان الخبر خاصا لا يجوز أن تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجرد اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوص مما يدل عليه •

وعلة ذكر هذا المثال أن من نكات الحذف فيه اتباع الاستعمال ـ فقد ورد الاستعمال على ترك المسند اذا وقع المسند اليه بعد « اذا المفاجأة » •

المثال الخامس قول الأعشى :

ان محـــلا وان مرتحلا   وان فى السفر اذ مضوا مهلا(١)

يقول الشاعر : ان لنا فى الدنيا حلولا الى حين ، وان لنا عنهـا الى الأخرى ارتحالا الى حيث لا عـــودة ، وان الراحلين عنهـــا أو غلوا فى غيبتهم ، فلم يعودوا ـ وهكذا نحن على الأثر ؟ سنبقى الى أمد ، ثم نفنى فلا نعود ـ والشاهد فيه حذف المسند الذى هو خبر « ان » ، وتعدد اسمها كما فى البيت المذكور ـ سواء كان الاسم نكرة كما فى هذا البيت ، أو معرفة كأن يقول لك قائل : ان القوم الب عليك أى مجتمعون على مناوأتك وعداوتك ، فهل لك أحد ؟ • فتقول له : « ان محمدا وان عليا » أى ان لى محمدا وان لى عليا ، ولاطراد الحذف فى مثل هذا التركيب وضـــع سيبويه فى كتابه بابا سماه : باب « ان زيدا وان عمرا » •

وعلة ذكر هذا المثال أن المحذوف هنا ظرف قطعا ، والتقدير : « ان لنا محلا وان لنا مرتحلا » ـ بخلاف المحذوف فى المثال الذى قبـــله اذ يحتمل أن يكون ظرفا ، فيقال : خرجت فاذا رسول أخى بالباب ، ويحتمل أن يكون غير ظرف فيقال : فاذا رسول أخى واقف مثلا •

المثل السادس قوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمـة ربى »(٢) فقد حذف فيه الفعل المسند الى ضمير المخاطبين ، وهو « أنتم »

---

(١) « محلا ومرتحلا » مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحـال « والسفر » بفتح السين وسكون الفاء اسم جمع لسافر بمعنى مســافر لا جمع له لأن فعلا ليس من أبنية الجمع « ومهلا » بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة •

(٢) قيل : كيـف يتسبب عن ذلك قوله فيما بعد : « اذا لأمسكتم خشية الانفاق » فان تلك الخزائن لا تتناهى فكيف يتســـبب عن ملكها خوف فراغها ـ أجيب بأنهم قد يغفلون عن عدم تناهيها ـ أو بأن الغرض المبالغة فى حرصهم حتى انهم لو ملكوا ما لا يتصور نفاده لأمسكوا •

« فأنتم » اذاً فاعل لفعل محذوف لأن « لو » لا تدخل الا على الأفعال ـ والأصل : لو تملكون تملكون(١) ، حذف الفعل ، وهو « تملكون » الأول احترازا عن العبث فى ذكره لوجود مفسره ، وهو « تملكون » الثانى الذى كان قبل حذف الأول توكيدا له ، ثم لما حذف الأول انفصل الضمير الذى كان متصلا به ، وهو «الواو» ، وصار «أنتم» ، مع بقائه على فاعليته كما كان الحال وهو متصل ـ ومنه قول حاتم : « لو ذات سوار لطمتنى (٢) » فذات سوار فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور غير أن الفاعل هنا اسم ظاهر ، وفى الآية ضمير •

وعلة ذكر هذا المثال أن المحذوف هنا فعل قطعا لأن «لو» ـ كما قلنا ـ لا يليها الا الفعل ـ بخلاف المثال الذى قبله فان المحذوف فيه يحتمل أن يكون اسما ان قدر متعلق الجار اسم فاعل كما تقول : « ان محلا ثابت لنا » وأن يكون جملة ان قدر متعلق الجار فعلا كما فى قولك : « ان محـــلا ثبت لنا » •

المثال السابع قوله تعالى : « فصبر جميل » حذف فيه المســـند الى « صبر » لاحدى نكات الحذف ـ والتقدير ـ كما يقولون ـ « فصبر جميل أجمل » ، والمعنى : فصبر جميل فى هذه الحادثة مثلا أجمل من صـــبر غير جميل •

لكنهم قالوا : ان أفعل التفضيل يقتضى مشاركة المفضل والمفضل عليه فى أصل المعنى ، فيجب حينئذ أن يكون المفضل عليه هنا جميلا ، مع أنهم

---

(١) اعترض بأنفيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز، فالاولى أن يقال : والأصل : لو تملكون وأجيب بأن الثانى يجعل توكيدا بالنظر لما قبل الحذف ثم لما حذف الفعل الأول جعل الثانى تفسيرا مع افادة التأكيد لأن المقدر كالمذكور ولو قدر • أن الأصـــل : « لو تملكون » بدون تكرار لم توجد قرينة تعين ذلك المحذوف فلا بد اذا من تقدير الفعل مكررا ليكون الثانى قرينة على حذف الأول ـ ولا يقال ان الضمير يدل على المقدر لأن « لو » لا تدخل على جملة اســـمية لأنا نقول : انما يدل الضمير على حذف الفعل ولا يدل على عينه •

(٢) ذات السوار المرأة الحرة وهو مثل يضرب للكريم يظلمه ويهينه اللئيم ، والعرب تكنى عن الحرة بذات السوار •

صرحوا بأنه غير جميل ـ وأجيب : بأن فيه جمالا بالنظر الى الدنيا اذ أن فيه تسكينا للقلب ، من حيث ان اظهار الكآبة قد يروح عن المبتلى ، وينفس عنه كربته ، وأما بالنسبة للآخرة فلا جمال فيه لأنه مصحوب بالشكاية(١) ـ على أن تفضيل الشيء على ما لا يشاركه فى أصل المعنى واقع فى الكلام تخريجا له على خلاف مقتضى الظاهر لغرض مَّا كدفع ما يتوهم حصـوله كما فى قولهم : فلان أفضل من الحمار .

ويصح فى نحو هذا المثال أن يكون المحذوف هـو المسند اليه على معنى : « فأمرى صبر جميل » أى فشأنى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جميل ـ ففى الحذف اذاً تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنين(٢) ـ بخلاف ما لو ذكر أحدهما فانه يكون نصا فى أحد المعنين ـ وهذا هو سر ذكر هذا المثل .

ولا بد لحذف المسند من قرينة دالة عليه(٣) لأن الحـذف خلاف الأصل ، فلا يعدل عنه الا لسبب داع اليه ، ومع قيام قرينة دالة عليه ـ حالية كانت أو مقالية ـ وانما شرطنا القرينة لأن المحذوف بدونها لا يعلم للسامع ، فيخل الحذف بالمقصود .

وذلك كأن يقع المسند فى كلام واقع جوابا لسؤال محقق ، أو مقدر ـ

---

(١) قالوا ان الصبر الجميل هو الذى لا شكاية معه الى الخلق وان صحبته الشكوى الى الخالق قال يعقوب عليه السلام انما اشكو بثى وحزنى الى الله ، والهجر الجميل هو الذى لا أذى معه ، والصفح الجميل هـو الذى لا عتاب معه .

(٢) أى وليس معنى تكثير الفـائدة كثـرة المعنى لأن المـراد أحد المعنيين قطعا لاكلاهما اذ لا يمكن اردائهما جميعا ـ نعم يصح أن يراد تكثير الفائدة من حيث التصور لأنه عند الحذف يتصـور المعنيان ويلاحظان من جهة صحة الحمل على كل .

(٣) قالوا انما نص هنا على وجوب القرينة دون حذف المسند اليه لأنهم عبـروا فى جانب المسـند بالترك الموهم للاعتـراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة أما المسند اليه فقد عبر فيه بالحذف وهـو لا يوهم الاعراض عنه بالكلية ـ أو يقال انما خص قرينة حذف المسـند بالذكر لأن فيها من التفصيل ما ليس فى قرينة حذف المسند اليه .

والمراد بالسؤال المحقق ما وجدت صورته فى الكلام ، وان لم يوجد بالفعل(١) ، والمقدر هو ما لم توجد له فى الكلام صورة .

فالأول – كما فى قوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » والتقدير : خلقهن الله (٢) فقد حذف فيه المسند الى لفظ الجلالة لاحدى نكات الحذف ، والقرينة على المحذوف وقوعه فى جواب السؤال المذكورة صورته فى الكلام كما فى الآية الكريمة .

والثانى كما فى قوله تعالى : « يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال » فى قراءة من بنى الفعل للمجهول فقد حذف المسند الى « رجال » لوقوعه فى جواب سؤال مقدر ، وكأنه قيل : من يسبحه ؟ فأجاب : « رجال » أى يسبحه رجال ومثله قول ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد :

---

(١) انما قلنا ذلك لان المدار فى تحقق السؤال على وجود صورته فى الكلام وان لم ينطق به فى الواقع كما فى آية « ولئن سألتهم » فانها قضية شرطية لا تقتضى الوقوع ولا عدمه ولكن صورة السؤال مذكورة فيها ، ويكفى هذا فى تحققه .

(٢) وانما اعتبروا المرفوع فى الآية فاعلا ، والمحذوف فعله ، ولم يقدروه مبتدأ والمحذوف هو الخبر ، والتقدير : « الله خلقهن » لأنه جاء عند عدم الحذف كذلك . قال تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم » ، وقال تعالى : « قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة» ، فالمرفوع فى الآيتين هو الفاعل – لكن قيل : ان هذا معارض بقوله تعالى : « قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر » الى قوله : « قل الله ينجيكم منها » حيث جعل المرفوع هو المبتدأ ، فما هو المرجح لحمل المرفوع على الفاعلية – ؟ أجيب بأن وقوع الأول فى التنزيل الحكيم أكثر والحمل على الأكثر أولى ، سيما وأن الفاعل أصل المرفوعات وعمدتها فحمل المرفوع على أنه فاعل أولى – ورد هذا بأن فى الحمل على الفاعلية عدم المطابقة بين الجواب والسؤال لأن السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية والأولى رعاية المطابقة بينهما – أجيب بأن فى رعاية المطابقة بينهما ايهام قصد التقوية وذلك لا يليق بالمقام لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك غير مناسب لمقام التشنيع بالكفار اذ عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض .

ليبك «يزيد» ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح(١)

يريد الشاعر أن يقول : ان أخاه كان للضعيف الذليل موئلا وملاذا، ولذى الحاجة المنكوب ملجأ ومعاذا فليبكه هؤلاء بحار الدمع لما أصابهم بموته من جليل الخطب ، وفادح الرزية ، فقد مات بموته الكرم ، ومحامد الشيم — والشاهد فيه حذف المسند الى « ضارع » لاحدى نكات الحذف — والتقدير : « يبكيه ضارع » والقرينة على المحذوف وقوعه فى جواب سؤال مقدر اذ ليست له صورة منطوق بها فى الكلام •

وذلك أنه لما قال : « ليبك يزيد » ببناء الفعل للمجهول ، وحذف الفاعل وقع ابهام فيه ، وكأن سائلا سأل عن بيانه ، فقال : ومن يبكيه ؟ فأجيب : « ضارع ومختبط » أى يبكيه ضارع ومختبط فحذف الفعل لما ذكر •

قيل بعد ذلك : أى شىء دعا الشاعر الى أن ينطق بالفعل مبنيا للمجهول حتى اقتضى ذلك أن يجعل « يزيد » نائب فاعل ، وأن يحذف المسند الى ضارع وكان فى الامكان أن يرجع الى الأصل ، فينطق بالفعل مبنيا للمعلوم ، ويجعل « يزيد » مفعوله و « ضارع » فاعله ، من غير أن يرتكب حذفا ، مع الاحتفاظ بالوزن — وحاصل الجواب : أن للذى صنعه الشاعر فضلا على ما ذكره المعترض من وجوه : نذكرها لك فيما يلى :

---

(١) « الضارع » الضعيف الذليل ، وقوله « لخصومة » يحتمل ان اللام فيه للتوقيت أى وقت خصومته مع غيره ، أو للتعليل أى لأجل خصومة نالته ممن لا طاقة له به ، وهو متعلق « بضارع » لا « بيبكى » المقدر لأنه يفيد أن البكاء انما هو للخصومة دون يزيد ولا معنى له — « والمختبط » من يأتى اليك مستجديا من غير وسيلة وهو معطوف على « ضارع » أى كلاهما يبكيه — والاطاحة الاهلاك ، « والطوائح » جمع مطحية على غير قياس والقياس طائحة بمعنى هالكة لا مطيحة بمعنى مهلكة — « ومما تطيح » اما متعلق « بمختبط » أو « بيبكى » المقدر وما مصدرية — والمعنى على الأول : ان الذى دفعه للسؤال سلب الزمان ماله وتركه صفر اليدين ، والمعنى على الثانى : ان الذى حمله على البكاء فقدان من كان يحتمى به عند الشدة ، ويفزع اليه وقت الحاجة والوجه الأول أقرب لأن تعليقه « بيبكى » مما تأباه سليقة الشعر ذلك انه لما بين سبب الضراعة ناسب ذلك أن يبين سبب الاختباط أيضا •

الأول : أن فيما ذهب اليه الشاعر ميزتين — تكرار الاسناد ، والاجمال ثم التفصيل ، وكلاهما هدف يرمى اليه البليغ •

أما التكرار — فبيانه أن اسناد الفعل المبنى للمجهول الى نائب الفاعل يشعر بأن له فاعلا يستحق الاسناد اليه لأن المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ، وهذا هو الاسناد الأول — وأن «ضارع» فاعل لا بد له من فعل يسند اليه ، وهو «يبكى» المقدر ، وهذا هو الاسناد الثانى — ولا شك أن التركيب المشتمل على اسنادين آكد وأقوى مما فيه اسناد واحد •

وأما الاجمال ثم التفصيل — فبيانه أن الفعل المذكور فى الكلام لم يعيَّن فاعله بل أبهم ، وأسند الفعل الى نائب الفاعل ، وأن الفعل المقدر قد عين فاعله ، ونص عليه ، وهو لفظ « ضارع » ؛ فقد أجمل الفاعل أولا فلم يذكر ، ثم فصل ثانيا ، فنص عليه — ولا شك أن التفصيل بعد الاجمال أوقع فى النفس لما هو مركوز فى الطباع من أن الاجمال فى الشىء يشوق الى بيانه وتفصيله •

الثانى — أن لفظ « يزيد » — على ما ذهب اليه الشاعر — عمدة فى الكلام وليس فضلة لأنه نائب فاعل ، فهو مسند اليه ، وهذا أنسب للمقام اذ أن مدلول «يزيد» هو المقصود بالذات لأن المرثية فى بيان أحواله ، وتعداد مناقبه ، فناسب ذلك أن يكون اسمه عمدة مقصودا بالذات أيضا •

الثالث : أن اسناد الفعل الى نائب الفاعل يتم به الكلام ؛ بحيث لا تلتفت النفس الى الفاعل بعد ذلك ، ولا تنتظره لتمام الكلام بدونه فاذا جاء الفاعل بعد ذلك كان كنعمة غير مترقبة ، ورزق جديد — وذلك عند النفس أشهى وألذ — بخلاف ما لو بنى الفعل للفاعل فان الفاعل حينئذ مترقب ذكره اذ لا بد للفعل من فاعل يسند هو اليه ، فلا يكون لذكره الموقع الذى سلف •

ذكر المسند :

يذكر المسند فى الكلام لأمرين :

الأول : ما تقدم من الدواعى المقتضية لذكر المسند اليه ـ ككون الذكر هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه كما تقول ابتداء : أكثم بن صيفى زعيم الخطباء فى الجاهلية ـ وكالاحتياط لضعف التعويل على القرينة كما فى قولك : « عقل(١) فى السماء وحظ مع الجوزاء » فلو حذف قوله: « مع الجوزاء » ما دل عليه المذكور دلالة قاطعة اذ يحتمل أن يكون الحظ عاثرا كما هو شأن الكثيرين من ذوى الآراء والعقول ـ وكالتعريض بغباوة السامع كما تقول : « محمد نبينا » فى جواب من قال : من نبيكم ؟ فقد ذكر المسند ، وهو « نبينا » مع علمه من قرينة السؤال للاشارة الى أن المخاطب غبى ؟ لا يفهم بالقرينة بدليل أنه يسأل عن نبى هو أجل من أن يتوهم خفاؤه ـ الى غير ذلك من النكات •

الثانى ـ أن يتعين بذكره كونه اسما ، فيفيد الثبوت والدوام(٢) أو فعلا ، فيفيد التجدد والحدوث(٣) ـ بخلاف ما لو حذف فانه حينئذ يحتمل أن يكون اسما ، وأن يكون فعلا فلم يتعين المراد •

مثال الأول قولك : « محمد كاتب » فيذكر المسند ليتعين أنه اسم ،

---

(١) مثل بعضهم لهذا بقوله تعالى: ليقولن خلقهن العزيز العليم ، فورد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند فى قوله تعالى: ليقولن الله ، وكلا القولين واحد فى ان كلا واقع جوابا لسؤال محقق واذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينة فى احدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسئول والسائل ـ وأجاب عبد الحكيم بأن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب له فاذا عول على دلالتها حذف ، وان لم يعول عليها احتياطا بناء على احتمال غفلة السامع ذكر ، فلا تعارض :

(٢) المراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وافادته للثبوت من أصل وضعه ، واما الدوام فانما يفيده بالقرينة •

(٣) افادته للتجدد بالوضع لأن الفعل متضمن للزمن الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار •

فيفيد أن الكتابة ثابتة له على الدوام ، وأنها صفة من صفاته ـ ومثال الثانى قولك : « محمد يكتب » فيذكر المسند ليتعين أنه فعل ، فيفيد أن الكتابة ليست لازمة له ، ولا وصفا من أوصافه •

ايراد المسند فعلا :

تقدم أن المقتضى لذكر المسند هو أن يتعين كونه فعلا ، فيفيد التجدد، أو اسما فيفيد الثبوت حسبما يقتضيه المقام •

أما المقتضى لخصوص كون المسند فعلا فهو افادة تقيده(١) بأحد الأزمنة الثلاثة ، مع الاختصار(٢) ـ فاذا قلت « سافر على » أفاد ذلك ثبوت السفر لعلى فى الزمن الماضى ، واذا قلت « يسافر على » أفاد ثبوت السفر له فى الزمن الحالى أو المستقبل •

ومع افادة الفعل التقيد بأحد الأزمنة الثلاثة ـ كما رأيت ـ مفيد أيضا للتجدد لأن الزمان جزء مفهومه ، وهو ـ كما يقولون ـ كم غير قار الذات ، فلا تجتمع أجزاؤه فى الوجود ، وذلك يلزمه التجدد ـ واذا كان الأمر كذلك كان التجدد أيضا معتبرا فى الحدث المقارن له لأجل الموافقة بينهما ـ غير أن التجدد المعتبر فى الزمان معناه : التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار ، والتجدد المعتبر فى الحدث معناه : الحصول بعد العدم بلا مراعاة الاستمرار فيه •

---

(١) المراد تقييد الحدث الذى هو جزء معناه فاندفع ما يقال : ان الزمان جزء مفهوم الفعل فيلزم من تقييده بالزمن تقييد الشىء بنفسه بالنظر للزمان الذى هو أحد جزئى الفعل وهو باطل •

(٢) أى بلا حاجة الى قرينة خارجية ـ غير انه قد يقال ان اسم الفاعل حقيقة فى الحال فهو اذ يفيد التقييد بأحد الأزمنة وهو الحل بلا قرينة خارجية كما فى الفعل ـ والجواب أن افادة اسم الفاعل للزمن الحالى انما هو بطريق اللزوم ، ولا يفيده صراحة الا بالقرينة الخارجية لأنه موضوع للذات القائم بها الحدث ـ بخلاف الفعل فانه يدل على الزمن صراحة بلا قرينة لأن الزمن جزء مفهومه ـ وأما قولهم ان اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه ـ على ما سبق ـ : أنه حقيقة فى الحدث الواقع فى الحال وان لزمه الزمن ، فالفرق واضح •

وقد يفيد التجدد الاستمراري بمعونة القرائن اذا كان الفعل مضارعا ــ ومن البين في ذلك قوله تعالى : « انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق » فالمراد افادة حدوث التسبيح من الجبال آنا اثر آن ، وحالا بعد حال ــ ومثله قول طريف بن تميم العنبري(١) يتمدح بشجاعته :

أوكلما وردت عكاظ قبيلة   بعثوا اليَّ عريفهم يتوسم؟(٢)

يقول : انه شجاع فاتك ؛ له مع كل قبيلة موقف مشهور حتى كانت له عند كل قبيلة وقيعة ونكاية ، فاذا ما وردت القبائل سوق عكاظ بعثت كل قبيلة رائدها ليتعرف الوجوه ، ويتفرسها عله يهتدي اليه فتثأر لدمها ، وتنتقم لنفسها جزاء ما أوقع بها ، وأذاقها من صنوف الهوان ــ والشاهد قوله : « يتوسم » حيث أورد المسند فعلا مضارعا لغرض التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة ، مع افادة التجدد والاستمرار فيه بقرينة ان الغرض من التوسم تعين الشاعر وتميزه ، وهذا لا يتم الا بعد التفرس في الوجوه شيئا فشيئا ، والتأمل فيها لحظة فلحظة ــ وكقول ابن تميم قول الأعشى يمدح المحلق الكلابي :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة   الى ضوء نار باليفاع تحرق

تشب لمقرورين يصطليانها   وبات على النار الندى والمحلق(٣)

---

(١) ذكر عنه أنه كان شجاعا فاتكا ــ اتفق له أنه وافى عكاظ وكان قد قتل رجلا من قبيلة شيبان فقال رجل أروني اياه ففعلوا فجعل الرجل كلما مر به طريف تأمله ونظر اليه حتى فطن له طريف ، فقال له : مالك تنظر الى مرة بعد أخرى ؟ فقال له : أتوسمك لأعرفك فلله على ان لقيتك في حرب لأقتلنك أو لتقتلني فقال طريف عند ذلك أبياتا منها هذا البيت .

(٢) عكاظ سوق للعرب كانت تقام في مستهل ذي القعده وتستمر الى العشرين منه تجتمع فيها قبائل العرب يتفاخرون ويتناشدون ، وعريف القوم القائم بأمرهم الباحث عن شئونهم ، والتوسم التأمل في الشيء مرة بعد أخرى ، وهذا المعنى ــ كما علمت ــ مأخوذ من قرينة المقام وأما معناه الوضعي فهو ــ كما عرفت ــ حصول التوسم بعد ان لم يكن .

(٣) اليفاع ما ارتفع من الأرض ، « وتشب » ، توقد ، والمقرور المصاب بالقرة وهي البرد « ويصطليانها » يستدفئان بها ، « والندى » الكرم ، وقد عطف عليه اسم الممدوح للدلالة على تصاحبهما وتلازمهما كأنهما من جنس واحد .

يقول : انه مضياف كريم ، لا تنزل قدره عن موقده كناية عن كثرة ضيوفه وسخاء نفسه ـ والشاهد فيه قوله : « تحرق » بحذف احدى التاءين أى تتحرق حيث أتى بالمسند فعلا مضارعا لغرض افادة الاستمرار التجددى ـ والمعنى : أن موقده يتجدد فيه الالهاب والاشتعال حينا بعد حين ، وآنا بعد آن •

وقولنا : « باختصار » قيد أخرج الاسم فى نحو قولك : « محمد مسافر أمس » أو الآن ، أو غدا فانه ـ وان أفاد التقيد بأحد الأزمنة الثلاثة ـ لا اختصار فيه اذ لابد فيه من ضميمة لفظ الآن ، أو أمس ، أو غدا ـ بخلاف الفعل فانه انما يفيد التقيد المذكور بصيغته وهيئته بلا حاجة الى هذه الاضمامة(١) •

ايراد المسند اسما :

يؤتى بالمسند اسما لغرض هو : افادة الثبوت والدوام(٢) من غير دلالة فيه على معنى التجدد والحدوث غير أن افادته للثبوت من أصل وضعه ـ فقولك : « عباس مسافر » لا يستفاد منه أكثر من ثبوت السفر لعباس فالمعنى فيه كالمعنى فى قولك : محمد طويل ، وتوفيق قصير، فكما لا يراد هنا أكثر من اثبات الطول وصفا لمحمد ، واثبات القصر وصفا لتوفيق من غير مراعاة لمعنى التجدد والحدوث ، ولا لمعنى الدوام والاستمرار ـ كذلك لا تعرض فى قولك : « عباس مسافر » لأكثر من اثبات السفر لعباس •

وأما افادته للدوام والاستمرار فليس من أصل وضعه ، بل من قرائن تحف به كأن يكون المقام مقام مدح كما فى قول النضر بن جؤيَّة يتمدح بالغنى والكرم :

---

(١) هذا انما يظهر بالنسبة للماضى والأمر وأما المضارع فيحتاج الى القرينة لا حتماله للحال والاستقبال ـ ويجاب بأن عدم حاجته الى القرينة من حيث الوضع وهذا لاينافى أنه يحتاج للقرينة المعينة للمراد •

(٢) الثبوت : هنا هو المقابل للتجدد فى الفعل والدوام يقابله التقييد بالزمن المخصوص •

لا يألف الدرهم المضروب صرتنـــا

لكن يمر عليها وهـــــو منطلق (١)

يقول : ان صررهم تفد اليها الدراهم تباعا ـ غير انها تمر بها سراعا الى الموزين وذوى الحاجات ـ يرشد الى ذلك قوله قبل هذا البيت :

انّا اذا اجتمعت يوما دراهمنـــا

ظلت الى طرق الخـــيرات تستبق

ومحل الشاهد قوله : « منطلق » حيث أورد المسند اسما لغـــرض افادة ان الانطلاق ثابت للدرهم دائما لا ينقطع ، وهو كناية عن أن عطاياهم متواصلة ، فليس هناك فترات لا ينطلق فيها الدرهم ، فهو يأبى الا أن يمر بصررهم مرور السهم ، وهذا أنسب لمقام المدح •

ايراد المسند ظرفا :

يؤتى بالمسند ظرفا لغرض هو : اختصـــار الكلام كما فى قولك : « فلان فى منزله » ـ فهذا لا شك ـ أخصر من قولك : فلان استقـر أو مستقر فى منزله(٢) •

---

(١) «الصرة» كيس الدراهم والمشهور نصبه مفعولا ورفع الدرهم على الفاعلية والأحسن العكس ليكون عدم الألفة من جانب الصرة فيكون أدل على الكرم اذ يفيد أن الدراهم هى التى تسعى اليهم وهم الذين يرفضونهـا ـ بخلاف ما اذا كان عدم الألفة من جانب الدرهم ـ كما هو الوجه الأول فانه يوهم أنهم فقراء لا يقع فى أيديهم شىء من الدراهم ولهذا كان قوله « لكن يمر عليها وهو منطلق » بمثابة التكميل المذكور فى البديع دفعـــا لهذا الايهام على هذا الوجه •

(٢) على الخلاف فى متعلق الظرف هل هو الفعل ، أو اسم الفاعل فمن يقول بالأول يستدل بأن الفعل هو الأصل فى العمل لشدة افتقاره الى غيره لأنه حدث وهو يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة باعثة ، ومن يقول بالثانى يستدل بأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا والراجح كما يقولون هو الأول لأنه قد يتعين تقدير الفعل اذا وقع الظرف صلة نحو : الذى فى الغرفة أخوك فيتعين هنا أن يكون متعلق الظرف فعلا أى الذى استقر فى الغرفة أخوك وحينئذ يحمل غير الصـلة الذى ترددنا فى أنه =

ايراد المسند فعلا (١) مقيدا بأحد المفاعيل ونحوها (٢) :

يؤتى بالمسند الفعلى مقيدا بما ذكر لغرض هو : تربية الفائدة وتكثيرها لأن الحكم المطلق الخالى عن القيود لا يزيد على أكثر من افادة نسبة المسند الى المسند اليه فاذا زيد قيد ازدادت الفائدة وهكذا كلما كثرت القيود كثرت بنسبتها الفوائد •

واذا قلت مثلا : « فلان حفظ » لم تزد على أكثر من افادة نسبة الحفظ لفلان ـ فاذا زدت قيدا كالمفعول به ، فقلت : « حديث البخارى » ازدادت الفائدة ، وهى ان الحفظ تعلق بحديث البخارى ـ فاذا زدت قيدا آخر ، فقلت « بمكة » مثلا ازدادت الفائدة ، وهى ان حفظ الحديث كان بمكة ـ فاذا زدت قيدا ثالثا ، فقلت : « أمام الروضة الشريفة » ازدادت الفائدة ، وهى ان حفظ الحديث بمكة كان أمام ذلك المكان ـ وهكذا كلما زدت قيدا ازدادت الفائدة •

قيل : ان خبر « كان » فى نحو « كان زهير شاعرا » شبيه بالمفعول من حيث انتصابه بالفعل ، والمفعول ـ كما قدمنا ـ قيد للفعل يؤتى به لتربية الفائدة ، فشبيهه كذلك ، مع ان التقيد بالخبر هنا ليس لتربية الفائدة ، بل لاتمامها اذ لا يتم الكلام بدونه •

= مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر فعلا حملا للمشكوك فيه على المتيقن به ـ ورد هذا الدليل بأن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع الفارق لأن الصلة من مظان الجملة أى من المحال التى يظن وقوع الجملة فيها ـ وأما الخبر فليس من مظانها اذ الأصل فيه الإفراد واذا فلا يستقيم القياس ـ ورد بعضهم بالمعارضة وهى انه كما يتعين تقدير الفعل اذا وقع الظرف صلة قد يتعين تقدير الاسم فى موضع لا يصلح للفعل نحو : اما فى الغرفه فأخوك • ونحو قوله تعالى : « اذا لهم مكر فى آياتنا » ذلك أن « أما » لاتفصل من الفاء الا باسم مفرد ، وأن « اذا » الفجائية لا تليها الأفعال ـ واذا تعين تقدير الاسم فى بعض المواضع فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على المتيقن منه ، لا على الصلة واذا ففى أرجحية الأول على الثانى نظر •

(١) مثل الفعل ما يشبهه كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما •

(٢) كالحال والتمييز والمستثنى •

أجيب بألا نسلم ان هذا من قبيل ما نحن بصدده ، وهــو تقييــد الفعل بمفعول ، بل من قبيل تقيد شبه الفعل ، وهو « شاعرا » بالفعل ، وهو «كان» ولا كلام لنا فيه — بيان ذلك ان «شاعرا» هو المسند لأنه فى الأصل خبر اذ هو الدال على الحدث — وأصل التركيب زهير شاعر «وكان» انما ذكرت للدلالة على زمان النسبة ، فهى باعتبار دلالتها على ذلك قيــد لها ، وحينئذ فقولنا « كان زهير شاعرا » فى معنى قولنا زهير شاعر فى الزمان الماضى أى ان نسبة الشاعرية لزهير مقيدة بالزمان الماضى — واذاً فقد وضح ان «شاعرا» الشبيه بالمفعول هو المقيد ، وان «كان» الذى هــو الفعل قيد له ، وليس هذا مما نحن فيه .

ايراد المسند فعلا غير مقيد بشىء مما تقدم :

يؤتى بالمسند الفعلى غير مقيد بشىء مما ذكرنا لمانع حال دون تربيــة الفائدة من ذلك ما يلى :

١ — خوف فوات الفرصة كأن تقول لصائد : « وقع » من غير أن تقول : « وقع فى الشرك » انتهازا لفرصة ادراكه قبل فواته بالفرار ، أو بالموت حتف أنفه .

٢ — ارادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل(١) ، أو مكانه ، أو مفعوله كأن تقول لآخر : « فلان فعل كذا » ، ولم تقل : وقت كذا ، ولا فى مكان كذا لئلا يعلم الحاضرون زمان الفعل ، أو مكانه — وكأن تقــول لآخر : « سب فلان » من غير أن تذكر المفعول مخافة أن يعرف ، فينفضح أمره بين الناس مثلا .

---

(١) قيل : ان الفعل يدل صراحة على زمان معين من الماضى والحال والمستقبل فالاطلاع على الزمان متحقق عند ترك التقييد وحينئذ لا يصلح عدم ارادة الاطلاع على زمان الفعل نكتة لعدم التقييد به — وأجيب بأن المراد زمان خاص كالمساء والصباح . فتقول : جــاء محمد ويجىء ، مرادك أمس أو ليلا أو غدا أو صباحا أو نحو ذلك .

٣ — عدم(١) العلم بالمقيدات كقولك : « ضربت » من غير أن تذكر مفعولا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك — الى غير ذلك من الموانع كقصد الاختصار لضيق صدر ، أو ضجر من المتكلم ، أو خوف سآمة من السامع ، أو نحو ذلك •

ايراد المسند فعلا مقيدا بالشرط (٢) :

يؤتى بالمسند الفعلى مقيدا بالشرط لاعتبارات ونكات تقتضى تقييده به لا تعرف الا بالوقوف على معانى أدوات الشرط ككون «ان» و «اذا» للشرط فى الاستقبال ، مع الشك فى الأولى ، والجزم فى الثانية — وككون «لو» للشرط فى الماضى وككون «مهما ومتى» لعموم الزمان ، « وأين » لعموم المكان و «من» لعموم من يعقل ، و «ما» لعموم غير العاقل — وما الى ذلك مما هو مذكور فى كتب النحو — ويعتبر فى كل مقام ما يناسبه من معانى تلك الأدوات •

فاذا كان المخاطب مثلا يعتقد : أنه ان كرر زيارتك مللت منه واستثقلته قلت نفيا لذلك : « كلما زرتنى ازددت فيك حبا » •

وان كان يعتقد : أن زائرك فى وقت كذا لا يصادف منك قبولا قلت نفيا لذلك : « متى زارنى أحد رحبت به واحتفيت » •

واذا كان يعتقد : أنك لا تجالسه الا فى مكان معين قلت نفيا لذلك : « أينما أو حيثما تجلس أجلس » •

واذا كان يعتقد : أنك لا تكرم الا من كان من أسرة كذا قلت نفيا لذلك « من جاءنى أكرمته » — وعلى هذا فقس •

---

(١) اعترض بأن عدم العلم لا يصلح مانعا لأنه أمر عدمى والمانع لا يكون الا وجوديا — ويجاب بأن المراد بالمانع هنا المعنى اللغوى ، وهو مالا يتأتى معه تحصيل الشىء — وجوديا كان أو عدميا •

(٢) اعلم ان التقييد بالشرط فى قوة التقيد بالمفعول فيه فقولك : ان تحضر الى أكرمك بمثابة قولك : أكرمك وقت حضورك الى فكان المناسب ذكره مع ما قبله ولكنهم أفردوا له بابا خاصا لكثرة مباحثه على ما سيأتى •

فالشرط فى كل هذه الأمثلة قيد للفعل الواقع مسندا فى جملة الجزاء ـ ومن هنا نعلم أن الجزاء هو الكلام المقصود بالافادة ، وأما جملة الشرط فليست كلاما مقصودا لذاته ، وانما ذكرت على أن تكون قيدا فى الجزاء ، فهى بمنزلة الفضلات كأحد المفاعيل ـ فاذا قلت مثلا : « ان رعيت الجميل أخلصت لك » فان المقصود بالافادة هو الاخبار بالاخلاص له وأما الشرط فهو قيد فيه فكأنك قلت : أخلص لك عند رعايتك للجميل(١) .

ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية ـ فاذا كان الجزاء خبرا قبل تقييده بالشرط فالجملة الشرطية ـ أى مجموع الشرط والجزاء ـ خبرية نحو : « ان أديت حقى أحببتك » ـ وان كان الجزاء انشاء قبل تقييده فالجملة الشرطية انشائية نحو : « ان وفد اليك فلان فاكرم وفادته » ـ فالمدار فى وصف الجملة الشرطية بالخبرية ، أو الانشائية على الجزاء ـ وذلك أن أداة الشرط لا تسلط لها على الجزاء ، بل هو باق على حاله ان خبرا فخبر ، وان انشاء فانشاء ، واما فعل الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية ، واحتمال الصدق والكذب ـ كما أخرجته عن الانشائية لأنه بالأداة صار مركبا ناقصا ، والموصوف عندهم بالخبر والانشاء انما هو المركب التام (٢) .

هذا ـ وقد رأينا أن نستبقى الكلام فى أدوات الشرط الثلاثة ـ « ان

---

(١) يستثنى من ذلك ما اذا كانت أداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعلى الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح كان الكلام هو الجزاء وصار الشرط هو القيد .

(٢) هذا هو اعتبار أهل العربية ، أما المناطقة فيقولون ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، وانما الخبر مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول فمفهوم قولنا : « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » باعتبار أهل العربية : الحكم على النهار بالوجود فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو « النهار » والمحكوم به هو « الوجود » ـ ومفهومه باعتبار أهل المنطق : الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه جملة الشرط وهى طلوع الشمس والمحكوم به جملة الجزاء وهى وجود النهار .

واذا ولو ، ريثما تم الكلام فى أحوال المسند ، وانما فعلنا ذلك لطول الكلام فى هذه الأدوات •

ايراد المسند مفردا (١) :

يؤتى بالمسند مفردا لغرض هو : أن يكون غير سببى(٢) ، ولا مفيد للتقوى كما تقول ، زيد انسان ، واسحق أخو اسماعيل ، وخالد أسد ، ونحو ذلك — فالمسند فى هذه المثل مفرد ؛ وقد أتى به كذلك لقصد أن يكون غير سببى ولا مفيد للتقوى •

أما أنه غير سببى فبيانه : ان السكاكى رحمه الله فسر السببى (٣) بأنه جملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة كما فى قولك : « محمد أبوه ماجد » ، و « على نوهت به » و « عمرو رافقته » ، و « محمود شاهدت حفلا فى داره » فالمسند فى كل هذه الأمثلة سببى لأنه جملة علقت على مبتدأ بعائد ليس مسندا اليه فيها — كما تراه واضحا — أما المسند فيما مثلنا سابقا فليس بهذه المثابة ، فهو غير سببى •

وأما أنه غير مفيد لتقوى الحكم فبيانه : أن التقوى المذكور عماده تكرار الاسناد — كما بينا سابقا — ولا تكرار للاسناد فى نحو ما مثلنا به لعدم تحمل المسند للضمير العائد على المسند اليه •

لكن اعترض أولا بأن المسند قد يكون غير سببى — على هذا التفسير ، ولا مفيد للتقوى ، وهو — مع ذلك — غير مفرد ، وذلك كالجملة الواقعة

---

(١) المراد بالمفرد ماليس جملة فيشمل المركب والمضاف •

(٢) نسبة الى السبب وهو الضمير تشبيها له بالسبب اللغوى وهو الحبل فى ان كلا منهما أداة ربط •

(٣) هـــذا التفسير انفرد به السكاكى ولا يعرف لغيره وقيل ان السكاكى زاد شرطا على هذا التعريف وهو أن يكون الضمير العائد مضافا الى اسم مرفوع كما فى المثال الأول وهو محمد أبوه ماجد ، ونحو : محمد حسنت حاله والمشهور عنه عدم اشتراط ذلك •

خبرا عن ضمير الشأن فانها مسند غير سببى لعدم انطباق تعريف السببى عليه ، ولا مفيد للتقوى لعدم تكرار الاسناد فيه — وكقولك : « أنا عنيت بأمرك » عند قصد التخصيص فان المسند فيه غير سببى لأن العائد هنا — وهو التاء — مسند اليه فى هذه الجملة ، ولا مفيد للتقوى لأن المقصود هنا هو افادة التخصيص •

واعترض ثانيا بأن المسند قد يكون مفيدا للتقوى ، وهو — مع ذلك — لا يكون جملة كما فى قولك : « محمد كاتب » فان المسند هنا مفيد لتقوى الحكم لتحمله ضمير المسند اليه المقتضى لتكرار الاسناد وهو — مع ذلك — مفرد وكقولك : « كتبت كتبت » ، وقولك : ان « محمدا لكاتب » فان المثالين مفيدان للتقوى ، مع ان المسند فيهما مفرد ، وهو الفعل فى الأول ، والوصف فى الثانى — واذاً فتعليل افراد المسند بكونه غير سببى ولا مفيد للتقوى غير مستقيم •

أجيب عن الأول بأن جملة ضمير الشأن — وان كانت جملة فى اللفظ —

هى مفرد فى المعنى لأنها عبارة عن المبتدأ نفسه ولهذا لم تحتج الى ضمير يربطها به — وأن نحو قولهم « أنا عنيت بأمرك » مفيد للتقوى قطعا لما فيه من تكرار الاسناد ، وان لم يكن مقصودا لأن المعول عليه فى علة الافراد انما هو عدم افادة التقوى ، لا عدم قصده •

على أنه يمكن أن يقال : ان انتفاء الأمرين — السببية والتقوى — شرط فى الافراد ، لا سبب فيه والشرط — كما هو معلوم — يلزم عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم(١) •

وأجيب عن الثانى بأن قولك : « محمد كاتب » غير مفيد للتقوى المقصود وذلك أن المقصود : التقوى بلا شبهة وهذا انما يكون فى الخبر

(١) معنى هذا ان افراد المسند انما يكون من أجل هذا الشرط ولا يلزم من تحقق هذا الشرط أن يتحقق افراد المسند ، وان لزم من عدمه عدم الافراد •

الفعلى نحو : « محمد كتب » ، أما الوصف فانه ـ وان أفاد التقوى من حيث تحمله لضمير المسند اليه ـ فيه شبهة عدم افادته اياه لما تقدم من ان له شبها بالاسم الجامد الخالى عن الضمير فى عدم تغيره حال التكلم ، والخطاب ، والغيبة ـ كما سبق بيانه لهذا كان فى افادته التقوى شبهة ، وليس هذا مرادا انما المراد افادة التقوى الذى لا شبهة فيه •

وأما نحو قولك : « كتبت كتبت » ، وقولك : « ان محمدا لكاتب » فليس التقوى فيهما آتيا من تكرار الاسناد ، مع وحدة المسند ، وانما جاء من تعدد المسند فى الأول ، ومن حرف التأكيد فى الثانى ، وليس هذا هو طريق التقوى المصطلح عليه •

ايراد المسند جملة :

يؤتى بالمسند جملة لواحد من أمرين ـ افادة التقوى ـ مقصودا كان أو غير مقصود(١) ، وكون المسند سببيا ـ على ما مر من أن افراد المسند انما هو بانتفاء هذين الأمرين جميعا •

فمثال تقوى الحكم قولك : « على سافر الى ضيعته » ، فيؤتى بالمسند جملة لغرض افادة تقوى الحكم الذى هو ثبوت السفر لعلى بمعنى : ان السفر تحقق من على ، لا مرية فيه •

وبيان معنى التقوى فيه ـ كما سبق بيانه فى بحث تقديم المسند اليه ـ أن المبتدأ لكونه مهتما به ، ومجعولا أولا يستدعى أن يسند اليه شىء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى المبتدأ المـــذكور ـ ولو كان خلوا من الضمير ـ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه ، وانعقد بينهما حكم هو ثبوت الخبر له ، ثم اذا كان الثانى قد تضمن للأول ضميره المعتد به(٢) كلفظ « سافر » فى المثال المذكور صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا لأن الضمير مســـند

---

(١) فصورة التخصيص كما فى نحو أنا سعيت فى أمرك ، ورجـل جاءنى مفيدة للتقوى وان لم يكن مقصودا •

(٢) المراد بالمعتد به ضمير الفعل كما فى المثـــال المذكور وأما غير المعتد به فهو ضمير الوصف نحو محمد مسافر وذلك لشـــبهه بالخالى عن الضمير كما علمت •

اليه ، وهو المبتدأ بعينه واذاً فقد أسند الفعل مرتين ، وبذلك يتكرر الاسناد، وحينئذ يكتسى الحكم قوة ـ وهذا واضح فى صورة الاثبات ـ وأما فى صورة النفى كقولك : « على ما سافر اليوم » فبيان التقوى فيه أن يقال : ان سلب السفر المحكوم به يطلبه كل من المبتدأ وضميره ، وفى هــذا تكرار لاسناد نفى الفعل ، وبه يتقوى الحكم(١) •

فالشرط فى افادة التقوى ـ مقصودا أو غير مقصود أن يكون المسند مسندا الى ضمير المبتدأ اسنادا تاما ـ اثباتا أو نفيا كما فى المثالين المذكورين•

ومثال السببى قولك : « محمد أخوه نابه » ، و « على صادقته » ، و « محمود أغرمت به » ، و « حسنين نبــه شأنه » ونحــو ذلك من كل تركيب فيه المسند جملة علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا اليه فى هذه الجملة كما قرره العلامة السكاكى عليه رحمة الله •

تنبيهان :

الأول : مما تقدم يعلم أن الشرط فى افادة التقوى ـ مقصودا أو غير مقصود ـ مجموع أمرين : أن يكون الضمير راجعا الى المسند اليه ، وأن يكون هذا الضمير مسندا اليه فى جملة الخبر كما فى المثالين السابقين ـ فان الضمير فى « سافر » من قولك : « محمد سافر » ، و «محمد ما سافر» عائد على المبتدأ فى حين أن الضمير المذكور مسند اليه لأنه فاعل ـ فاذا لم يكن الضمير عائدا الى المبتدأ كتاء المتكلم فى نحو : « محمد آخيت » ، أو كان عائدا الى المبتدأ لكنه غير مسند اليه فى جملة الخبر كهاء الغائب فى نحو : « حسن واسيته » لم يفد التركيب التقوى ـ أما فى المثال الأول

---

(١) أما ماذكره الامام عبد القاهر فى وجه افادة التركيب التقوى من ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا جيء بالحديث دخل على القلب دخول المأنوس به وهذا أشـد لثبوت الحكم وأمنع للشك والشبهة فظاهر الفساد اذ يشمل أخبار المبتدأ المتأخرة سواء كانت جملا أو مفردات ـ ومثل هذا لا تعلق له بما نحن بصدده من ضابط كون الخبر جملة •

فلأن الضمير — وان كان مسندا اليه فى جملة الخبر — لكنه ليس ضمير المبتدأ ، بل ضمير المتكلم ، وحينئذ لا يصلح لصرف المسند الى المسند اليه وهذا الصرف هو مدار التقوى — كما رأيت — واذاً فلا تكرار للحكم ، فلا تقوية ، وأما فى المثال الثانى فلأن الضمير — وان كان ضمير المبتدأ — لكن ليس مسندا اليه فى جملة الخبر لأنه مفعول به ، وحينئذ لا يصلح لصرف المسند الى المبتدأ .

ولا يقال : ان الضمير هنا فى المثال الثانى مسند اليه الفعل من حيث انه واقع عليه ، وحينئذ يصلح لصرف المسند الى المبتدأ ، لأنه عينه فى المعنى ، فيتكرر الحكم ويتقوى — لا يقال هذا لأن الشرط فى افادة التقوى عندهم أن يكون الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ اسنادا تاما — اثباتا أو نفيا — واسناد الفعل الى ضمير المفعول اسناد غير تام اهـ .

الثانى — علم مما تقدم أيضا أن الاتيان بالمسند جملة انما يكون للتقوى ، أو لكونه سببيا لأن الاقتصار فى مقام البيان — كما يقولون — دليل الحصر ، مع أنه قد يكون جملة لغير ذلك — وذلك فيما اذا كان خبرا عن ضمير الشأن نحو : « قل هو الله أحد » فان المسند هنا جملة ، ولا تقوية فيه(١) ، ولا سببية فكان الأظهر أن يجعل هذا من المواضع التى يكون فيها المسند جملة — وما عللوا به ردا على هذا من أن جملة ضمير الشأن فى حكم المفرد لكونها عبارة عن المبتدأ فى المعنى اذ القصد منها تفسيره لا يخرجها عن كونها جملة مكونة من مسند ومسند اليه اهـ .

ايراد المسند جملة فعلية ، أو اسمية ، أو شرطية :

سبق أن المقتضى لايراد المسند جملة مطلقا — اما افادته التقوى ، أو كونه سببيا — أما المقتضى لخصوص كونه جملة فعلية أو اسمية ، أو شرطية فلما مر من افادة التجدد والحدوث مع الاختصار فى الأولى ، وافادة الثبوت

(١) أما ما يفيده من التقوى فهو وليد ما فيه من ايضاح بعد ابهام وهو غير التقوى الذى نحن بصدده .

والدوام فى الثانية ، ومراعاة الاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط فى الثالثة ـ مثال الأولى قولك : « محمد نجح فى عمله » ، ومثال الثانية قولك : « محمد آراؤه راجحة » (١) ومثال الثالثة قولك : « حسين ان تصادقه يخلص لك » •

ايراد المسند جملة ظرفية (٢) :

يؤتى بالمسند جملة ظرفية لما مر أيضا من ارادة الاختصار اذ هى مقدرة بالفعل فى الأصح على ما تقدم من أن الفعل هو الأصل فى العمل اذ هو أشد افتقارا الى غيره لأنه حدث يقتضى صاحبا ، ومحلا ، وزمانا ، وعلة وقد تقدم تفصيل ذلك فارجع اليه •

ايراد المسند معرفة :

يؤتى بالمسند معرفا باحدى طرق التعريف لغرض هو :

افادة المتكلم السامع حكما أو لازمه بأمر معلوم له باحدى طرق التعريف (٣) على أمر آخر معلوم له باحدى هذه الطرق (٤) •

غير أنه يؤخذ من هذا التعريف أنه لا يوجد المسند معرفا حتى يكون

---

(١) ينبغى أن تقيد الجملة الاسمية بما خبرها اسم كما فى المثال المذكور ، لا فعل كما اذا قلت : محمد آراؤه رجحت والا لم تفد الدوام والثبوت ، بل التجدد والحدوث اذ أن قولك « محمد فاز » يساوى قولك : « فاز محمد » فى الدلالة على تجدد الفوز وحدوثه •

(٢) اعلم ان الجملة فى الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لأن الظرفية مختصر الفعلية على القول الأصح • والشرطية حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط ، والجزاء جملة فعلية أو اسمية كما تقول : ان جئتنى أكرمتك ، أو فأنت مكرم ـ والظرفية تفيد التقوى لانها فعلية على الأصح فيتكرر فيها الاسناد وكذلك الشرطية ان كان الجزاء جملة فعلية ، وأما الجملة الاسمية التى خبرها اسم فلا تفيد التقوى لعدم تكرر الاسناد فيها •

(٣) أى من علمية ، واضمار ، وموصولية ، واشارة وغير ذلك •

(٤) أى سواء اتحد طريقا التعريف فيهما كما فى قولك : القائم هو الفائز ، أو اختلفا كما فى قولك محمد هو السابق فالشرط المماثلة فى مطلق التعريف •

المسند اليه كذلك اذ ليس فى كلام العرب مسند اليه نكرة ، ومسند معرفة فى الجملة الخبرية المستقلة (١) .

فمثال المسند المعرف قولك « على صهرك ، وخالد الفائز » فكل منهما صالح لأن يكون مفيدا للحكم ولازمه ـ فان كان المخاطب يعلم أن هناك فى الخارج ذاتا معينة تسمى «عليا» ، ويعلم أن له فى الخارج صهرا ، ولكنه لا يدرى أن تلك الذات المسماة « بعلى » هى بعينها المتصفة بالمصاهرة، وقلت له : « على صهرك » فقد أفدته الحكم ـ وان كان يعلم أن المتصف بالمصاهرة هو ذلك الشخص المسمى بعلى ، وقلت له هذه العبارة فقد أفدته لازم الحكم ، وهو أنك عالم بذلك ـ وكذا يقال فى المثال الثانى ـ فقد أتى بالمسند فيهما معرفا ـ كما ترى ـ لغرض افادة السامع الحكم أو لازم الحكم بأمر معلوم له ، وهو الذات المتصفة بالمصاهرة فى المثال الأول ، وبالفوز فى المثال الثانى على أمر آخر معلوم له ، وهو الذات المسماة «عليا» فى الأول ، والمسماة «خالدا» فى الثانى .

وكون المسند والمسند اليه معلومين للمخاطب لا ينافى افادته أمرا مجهولا له ، وهو الحكم بثبوت أحدهما للآخر ـ كما عرفت ـ فالعلم بالطرفين لا يستلزم العلم باسناد أحدهما الى الآخر ـ فلا يقال حينئذ : لا فائدة فى الحكم بالشىء المعلوم على شىء معلوم مثله .

وانما مثلنا لتعريف المسند بمثالين لبيان الفرق بين التعريفين ـ التعريف بالاضافة ، والتعريف بأل .

---

(١) وأما قول القطامى :

ففى قبل التفرق ياضباعا   ولايك موقف منك الوداعا

فمن قبيل القلب ، والأصل : ولا يمكن الوداع موقفا منك ـ واحترز بالخبرية عن الانشائية نحو : من أخوك ؟ وكم درهم لك ؟ فان الاستفهام وهو « من وكم » مبتدأ عند سيبويه مع انه نكرة وخبره معرفة ، واحترز بالمستقلة عن نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، فجملة «أفضل منه أبوه » ـ وان كانت خبرية ـ غير مستقلة بالافادة فيصح فيها جعل المبتدأ وهو « أفضل » نكرة وجعل خبره وهو « أخوه » معرفة ـ وقد جعل بعضهم « أخوه » مبتدأ خبره أفضل وحينئذ فلا أشكال .

فالمسند فى المثال الأول ، وهو « على صهرك » معرف بالاضافة ، وهى موضوعة لتعريف العهد الخارجى أى للاشارة بها الى شخص معين فى الخارج ، وان لم يكن معينا عند المخاطب ـ فأصل وضع « صهرك » للذات المعينة خارجا الثابت لها وصف المصاهرة ، وان لم تكن معلومة بعينها عند المخاطب ـ وحينئذ ، فلا يقال : « على صهرك » الا لمن يعرف على الاجمال أن له فى الخارج صهرا معينا(١) •

والمسند فى المثال الثانى ، وهو : « خالد الفائز » معرف « بأل » وهى هنا لتعريف العهد الخارجى أو الجنس ـ فان كانت لتعريف العهد كان المراد بالفائز شخصا معينا فى الخارج ثبت له الفوز ، وان لم يكن معلوما على التعين عند المخاطب فمعنى : « خالد الفائز » حينئذ : أن خالدا هـو ذلك الشخص الذى ثبت له الفوز فى الخـــارج ـ وان كانت لتعريف الجنس كان المراد بالفائز الحقيقة المعلومة للمخاطب وهى ذات مّا ثبت لها الفوز ، من غير اشارة الى معين فى الخارج ، فمعنى : « خالد الفائز » أن خالدا ثبتت له هذه الحقيقة من حيث هى ، من غير نظر الى تحققها فى شخص معين خارجا •

وكالمثالين المذكورين عكسهما فيما ذكرنا ، من اعتبار العهد الخارجى فى الأول وهو قولك : « صهرك على » واعتبار العهد أو الجنس فى الثانى وهو قولك : « الفائز خالد » ـ فلا فرق بين حالتى التقديم والتأخير •

والضابط فى جعل أحدهما مبتدأ ، والآخر خبرا هو : أنه اذا كان للشىء صفتان من صفات التعريف ، وكان المخاطب يعلم اتصافه باحداهما

---

(١) هذا هو الأصل فيها ، وهو ما مشى عليه الخطيب فى تلخيصه وقد تخرج عن هذا الأصل فلا يراد بها معين كما يقال : جاءنى غلام زيد من غير أن يقصد الى معين من غلمانه وفيه نظر لأنه حينئذ يكون هـــذا القول مرادفا لقولك « غلام لزيد » فى المعنى فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة مع أن الأول معرفة والثانى نكرة وهذا الكلام مفروض فى المعرف الاضافة اذا كان مسندا أما اذا كان مســندا اليه فلابد أن يكون معلوما فلا تقول : أخوك محمد لمن لا يعرف أن له أخا لامتناع الحكم بمعين على من لا يعرفه المخاطب أصلا •

دون الأخرى صار كأنه يطلب الحكم باتصافه بها ، وحينئذ تعمد الى اللفظ الدال على المحكوم عليه وتجعله مبتدأ ، والى الدال على المحكوم به وتجعله خبرا ، وذلك كما فى القول السابق ، وهو : « على صهرك » فان للذات صفتى تعريف — احداهما تسميتها « بعلى » ، والثانية اتصافها بمصاهرتها للمخاطب .

فاذا عرف المخاطب عليا باسمه وشخصه ، ثم علم أن له صهرا معينا فى الخارج ، ولكن لا يدرى أن « عليا » هو ذلك الصهر صار كأنه يطلب الحكم على «على» بوصف « المصاهرة » ، فتقول له : « على صهرك » .

واذا علم أن له صهرا فى الخارج ، ثم عرف شخصا بعينه يسمى «عليا» ، ولكن لا يدرى أن ذلك الصهر هو المسمى «بعلى» صار كأنه يطلب الحكم على ذلك الصهر بأنه «على» فتقول له : «صهرك على» — فأياما كان فالمحكوم عليه هو الذى يقدم أولا(١) — هذا هو مذهب الجمهور .

ومن البيّن فى ذلك قولهم : « رأيت أسودا(٢) غابها الرماح » بتقديم غابها على الرماح — ذلك أن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مبيتها دون الرماح ، فالجزء الذى من شأنه أن يعلم عند ذكر الأسود انما هو «الغاب» فيقدم ، ويجعل مبتدأ ولا يصح أن يقال : « رماحها الغاب » لعدم العلم بالرماح للأسود .

ومن هنا يعلم سر قول النحاة : اذا كان الطرفان معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما لأنه هو المحكوم عليه .

وقيل : (٣) ان الاسم متعين للابتداء — تقدم أو تأخر لدلالته على

---

(١) أى وجوبا ولا يصح تأخيره بلاغة لان المستحسن فى نظر البلغاء لا يجوز مخالفته الا لنكتة .

(٢) المراد بالاسود هنا المعنى المجازى وهو الشجعان ففيه استعارة تصريحية قرينتها قوله غابها الرماح .

(٣) هو مقابل ما ذهب اليه الجمهور من أن الذى يقدم هو المحكوم عليه دون المحكوم به .

الذات ، ومن شأنها أن يحكم عليها لا بها ، وان الصفة متعينة للخبرية – تقدمت أو تأخرت لدلالتها على أمر نسبى هو المعنى القائم بالذات ، ومن شأنه أن يحكم به لا عليه ، فليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به أولا ، بل لكونه منسوبا اليه ، وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا ، بل لكونه منسوبا – فسواء قلنا : « على صهرك » ، أو « صهرك على » ، أو قلنا : « خالد الفائز » ، أو « الفائز خالد » – فالمبتدأ هو : على ، أو خالد ، والخبر هو : صهرك ، أو الفائز – وهذا هو ما ذهب اليه الامام الرازى •

ورد هذا الرأى بأنا لا نسلم أن الاسم يلاحظ فيه الذات دائما ، وأن الوصف يلاحظ فيه الأمر النسبى دائما ، بل تارة يراعى فى الاسم المفهوم ، اذا تأخر ، وتارة يراعى فى الوصف الذات اذا تقدم – فاذا قيل مثلا : « الفائز خالد » لم يرد من « الفائز » الأمر النسبى ، وهو ثبوت الفوز لشىء ، بل أريد منه ذات الفائز كما لا يراد من « خالد » ذاته ، بل يراد منه المفهوم الكلى المسمى بخالد (١) •

قلنا فيما تقدم : ان المسند المحلى بأل نحو : الفائز من قولك : «خالد الفائز » يجوز فيه اعتبار العهد الخارجى ، كما يجوز فيه اعتبار الجنس أى جنس معنى الخبر(٢) •

فان أريد اعتبار الجنس فقد يفيد معنى القصر أى قصر الجنس – ففى قولنا : « خالد الفائز » ، يجوز أن يراد قصر جنس الفوز على خالد ردا على من اعتقد أن الفائز خالد وعمرو ، فيكون قصر افراد ، أو على من زعم أن الفائز عمرو لا خالد ، فيكون قصر قلب – أما اذا أريد اعتبار العهد

---

(١) هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين القائلين بوجوب أن يكون الخبر مشتقا فان كان جامدا أول بالمشتق – أما البصريون فجوزوا أن يكون الخبر جامدا من غير تأويل « خالد » مثلا بالمفهوم المسمى بخالد ويكفى عندهم تأويله بالذات المشخصة المسماة خالدا •

(٢) هذا الحكم ليس خاصا بالمسند ، بل يجوز الامران أيضا فى المحلى بأل اذا كان مسندا اليه غير اننا قصرنا المثال على المسند لأن البحث فيه •

فلا يفيد الحصر لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض أفراده ، والمعهود الخارجي لا عموم فيه ، فهو مساو للطرف الآخر ، فلا يصدق أحدهما بغير الآخر ـ وهذا انما يظهر في قصر الافراد ـ وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا ، فيقال لمن اعتقد أن ذلك الفائز المعهود هو عمرو : « خالد الفائز » أي لا عمرو كما اعتقدت •

وهذا القصر يكون حقيقيا ويكون مبالغة •

فاذا لم يوجد معنى الجنس في غير المقصود عليه كان القصر حقيقيا كما تقول : « محمد الأمير » أو « الأمير محمد » اذا لم يوجد أمير سواه ـ وان وجد معنى الجنس في غير المقصور عليه كان القصر مبالغة لكمال ذلك المعنى في المقصور عليه ، أو لكمال المقصور عليه في ذلك المعنى ، فيعد وجوده في غيره عدما لقصوره عن مرتبة الكمال ـ مثاله قولك: «عمرو الشجاع » ، أو « الشجاع عمرو » أي الكامل في الشجاعة • فقد قصرت الشجاعة على عمرو ، مع وجودها في غير مبالغة ـ اما لأنه بلغ فيها مرتبة الكمال ، وأن غيره لم يبلغ فيها مبلغه ، أو لأنها بلغت فيه الغاية ؟ ولم تبلغها في سواه وكأن لا شجاع غيره •

والمحلى بأل الجنسية هو المقصور على أي حال ـ تقدم أو تأخر ـ ، والآخر هو المقصور عليه ـ قدم أو أخر كذلك ـ سواء كان معرفة كما مثلنا ، وكما هو أصل المسألة ، أو كان نكرة نحو قولك : « التوكل على الله » أي كائن على الله لا على غيره ، وقولك « الكرم في العرب » أي كائن في العرب لا في غيرهم •

فاذا كان كلاهما معرفا بأل الجنسية احتمل الكلام أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر ، وأن يكون الخبر مقصورا على المبتدأ ـ لكن الأظهر قصر المبتدأ على الخبر لأن القصر مبنى على قصد الاستغراق ، وشمول جميع الأفراد ، وذلك أنسب بالمبتدأ لأن القصد فيه الى الذات ، وفي الخبر الى الصفة •

وقيل : يقصر الأعم على الأخص ـ سواء قدم الأعم ، وجعل مبتدأ ، أو أخر وجعل خبرا نحو : العلماء الناس ـ وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه أحيل الى القرائن كقولك : « العلماء الخاشعون » فقد يقصد تارة قصر العلماء على الخاشعين ، ويقصد تارة عكسه ـ فإن لم تكن قرينة فالأظهر أن يقصر المبتدأ على الخبر للعلة السابقة .

والمقصور مطلقا ـ سواء وقع مبتدأ أو خبرا ـ قد يبقى على اطلاقه بدون قيد كما مر فى الأمثلة نحو « الأمير عمرو » وعكسه ، و « عمرو الشجاع » وعكسه ـ فالمقصور هنا مطلق الامارة فى الأول ، ومطلق الشجاعة فى الثانى .

وقد يقيد بوصف أو حال ، أو ظرف ، أو نحو ذلك ، فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده ـ فمثال المقيد بالوصف قولك : «أحمد الرجل الكريم» فالمقصور على «أحمد» الرجولة الموصوفة بالكرم ، فلا توجد فى غيره ـ أما مطلق الرجولة فتوجد فى غيره أيضا ـ ومثال المقيد بالحال قولك « أحمد السائر راكبا » فالمحصور فى « أحمد » السير حال الركوب ، دون مطلق السير فهو له ولغيره ـ ومثال التقييد بالظرف قولك : « هو الأمير فى مصر » وقولك : « هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيرا » فالمحصور فيه فى امارة مصر ، وفى الثانى الوفاء فى هذا الوقت ـ أما مطلق الامارة ، أو مطلق الوفاء فيوجد فى الغير أيضا ـ ومثال التقييد بالمفعول قول الأعشى :

هو الواهب المائة المصطفا ة اما مخاضا واما عشارا

أى هو المختص بهبة المائة من الابل فى احدى الحالين ـ أما مطلق الهبة فله ولغيره ـ وهكذا ...

وافادة الجنس للقصر ـ كما بينا ـ هى الأصل فيه ، وقد يخرج عن هذا الأصل ، فلا يفيد القصر كقول الخنساء فى مرثية أخيها صخر :

اذا قبح البكاء على قتيـــل   رأيت بكاءك الحسن الجميلا(١)

فليس المعنى هنا على قصر جنس الحسن على بكائه ردا على من توهم أن البكاء على غيره حسن أيضا ، فيكون قصر افراد مثلا ، بل المعنى : ان البكاء عليه حسن لا قبيح ردا على من يتوهم : ان البكاء على هذا القتيل قبيح كغيره بدليل قولها : اذا قبح البكاء — فالعدول عن التنكير الى التعريف انما هو للاشارة الى أن حسن البكاء عليه أمر معلوم ؛ لا ينبغى انكاره — كما يقال : والدى الحر ، ووالدك العبد أى ان حرية أبى ، وعبودية أبيك من بدائه الأمور — يدرك ذلك من له ذوق سليم ، وذو بصر بمرامى كلام العرب الفصحاء .

ايراد المسند منكرا :

يؤتى بالمسند منكرا لنكات أهمها ما يلى :

١ — ارادة عدم العهد والحصر — أى أن يريد المتكلم افادة السامع عدم العهد والتعين فى المسند ، وعدم حصر المسند فى المسند اليه اذا اقتضى المقام ذلك — فيقال « على شاعر » ، و « محمد خطيب » حيث يراد مجـرد الاخبار بثبوت الشعر « لعلى » ، والخطابة « لمحمد » ؛ لا حصر الشعر فى على ، ولا الخطابة فى محمد ؛ ولا أحدهما معهودا ؛ بحيث يراد الشعر المعهود ؛ والخطابة المعهودة .

ولو أريد افادة الحصر لعرف بأل الجنسـية ، فقيل على الشـاعر ، ومحمد الخطيب بمعنى : حصر الشعر فى على ، والخطابة فى محمد لما تقدم من أن تعريف المسند بأل الجنسية يفيد حصره فى المسند اليه .

ولو أريد افادة العهد لعرف بأل العهدية أو الاضافة ، فقيل : « على

---

(١) وقبل هذا البيت :

الا يا صخر ان أبكيت عينى   فقد أضحكتنى دهرا طويلا
بكيتك فى نســـــاء معولات   وكنت أحق من أبدى العويلا
دفعت بك الجليل وأنت حى   فمن ذا يدفع الخطب الجليلا ؟

الشاعر ، ومحمد الخطيب » ، أو « على شاعر المدينة ؟ ومحمد خطيبها » بمعنى : صاحب الشعر المعهود ، والخطابة المعهودة .

قيل : قد يراد افادة عدم العهد والحصر ، مع تعريف المسند باللام كما فى البيت السابق للخنساء :

اذا قبح البكاء على قتيـــل   رأيت بكاءك الحسن الجميـلا

اذ لا يراد حصر الحسن فى البكاء ، ولا حسن معهود – فهذه النكتة اذاً لا تختص بالتنكير ، بل كما تستفاد من التنكير تستفاد من التعـــريف باللام .

أجيب أولا بجواز أن يجعل ما ذكر – من ارادة عدم الأمرين – مسببا عن التنكير ، وان أمكن حصوله بغيره – وثانيا بأن التعريف – وان أفاد ما ذكر – الا أنه خلاف الأصل .

٢ – التفخيم والتعظيم للاشارة الى أن المسند بلغ من خطورة الشأن، وسمو المرتبة حدا لا يدرك كنهه – كما فى قوله تعالى : «هدى للمتقين» بناء على أنه خبر « ذلك الكتاب » ، أو خبر مبتدأ محذوف أى هو هـدى للمتقين(١) فقد أتى بالمسند منكرا للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها، وأنها بلغت غاية فوق متناول المدارك – وقد أكد ذلك التفخيم بكون «هدى» مصدرا مخبرا به عن الكتاب اذ يفيد أن الكتاب الهداية نفسها مبالغة .

٣ – التحقير والاهانة كما تقول : « نصيبى من هذا المال شىء » أى حقير تافه ، لا يؤبه له ، ولا يعتد به – وأما تمثيلهم له بنحو : « ما زيد شيئا » فالظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير ، بل من معنى الشيئية .

ايراد المسند مخصصا بوصف او اضافة :

يؤتى بالمسند مقيدا بما ذكر لغرض هو : أن تكون الفـــائدة أتم

---

(١) واما ان أعرب حالا فهو خارج من البـاب وان كان التنكير فيه للتعظيم أيضا .

وأكمل لما مر من أن المعنى كلما زاد خصوصا ازداد أتمية للفائدة كما فى قولك : « عمرو غنى بخيل » ، وقولك : « محمود غلام رجل » فقد أتى بالمسند موصوفا فى الأول ومضافا فى الثانى لزيادة الفائدة بأن « عمرا » غنى ، وبخيل لا كريم ، وبأن محمودا غلام رجل لا امرأة .

ايراد المسند غير مخصص بوصف او اضافة :

يؤتى بالمسند غير مقيد بما ذكر لغرض هو : قيام المانع من اتمام الفائدة كعدم علم المتكلم بما يتخصص به المسند من وصف أو اضافة — وكقصد اخفائه عن السامعين لئلا يهان مثلا — وكغير ذلك من الأغراض ، مثال ذلك أن تقول : « هذا غلام » عند قيام الأمارة على أن المشار اليه غلام فيؤتى بالمسند غير مقيد بوصف أو اضافة لما ذكر .

ايراد المسند مقدما :

يؤتى بالمسند مقدما على المسند اليه لأغراض منها :

١ — تخصيصه بالمسند اليه أى قصر المسند اليه على المسند كما تقول: « مصرى أنا » — فتقديم المسند هنا أفاد قصر المتكلم على المصرية ؛ لا يتجاوزها الى الشامية مثلا ، فهو من قصر الموصوف على الصفة — فان كان القصر على المصرية بالنسبة للشامية مثلا كان القصر اضافيا ، وان كان القصر على المصرية بالنسبة الى غيرها من سائر الصفات ؛ بأن لم تعتد بصفة غير المصرية كان القصر حقيقيا ادعائيا ، وسيأتى ذلك فى بابه مفصلا .

ومنه قوله تعالى : « لا فيها غول (١) » — والمعنى : أن خمور الجنة لا غول فيها — بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا ؛ فتقديم المسند هنا ؛ وهو الجار والمجرور لافادة قصر المسند اليه على هذا المسند — غير أن أداة النفى اما أن تعتبر فى جانب المسند ؛ بأن تجعل جزءا منه ، واما أن تعتبر

---

(١) « الغـــول » هو ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقـــل الأعضاء وغير ذلك .

فى جانب المسند اليه — فان اعتبرت فى جانب المسند • بأن جعلت جزءا منه كان المراد قصر الغول على اتصافه بعدم حصوله فى خمور الجنـــة ، فلا يتجاوزه الى اتصافه بعدم حصوله فى خمور الدنيا ، وان تجـــاوزه الى اتصافه بالذم مثلا ، فهو من قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا — وان اعتبر النفى فى جانب المسند اليه • بأن جعل جزءا منه كان القصد قصر عدم الغول على اتصافه بحصوله فى خمور الجنة ، فلا يتجاوزه الى اتصافه بحصوله فى خمور الدنيا ، وان تجاوزه الى اتصافه بحصوله فى غيرها من المشروبات كاللبن والعسل ، وهو أيضا من قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا (١) •

لكن قد يقال : اذا كان تقديم المسند فى الآية لأجل افادة التخصيص فأين مسوغ الابتداء بالنكرة حينئذ ؟

ويجاب : بأن المسوغ — على الاعتبار الأول أى اعتبار النفى فى جانب المسند ، وأنه جزء منه — هو جعل التنوين للتنويع اذ لا يصح أن يكون النفى مسوغا لصيرورته جزءا من المسند — وأن المسوغ — على الاعتبـار الثانى أى اعتبار النفى فى جانب المسند اليه ، وجعله جزءا منه — هو كون المسند اليه الذى هو « غول » فى تأويل المضاف أى عدم الغول •

ومثل آية الخمر قوله تعالى « لكم دينكم ولى دين » أى ان دينـكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم ؛ لا يتجاوزه الى الاتصاف بكونه لى ، وهذا لا ينافى أن يتصف به غيره من النـــاس — وان دينى مقصور على الاتصاف بكونه لى ؛ وهذا لا ينافى أن تتصف به أمته ؛ فالقصر فى الحالين اضافى •

---

(١) وتصارى القـول ان الآية المذكورة قضـــية موجبة ، معـدولة المحمول على الاعتبار الأول ، معدولة الموضوع على الاعتبار الثانى وليست سالبة — غير انه اعترض على اعتبار العدول فى الموضوع مع انفصال حرف السلب عنه بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يكون حرف السلب جزءا من المسند فى «ما أنا قلت هذا» فلا يتحقق فرق بينه وبين « أنا ما قلت هذا » وقد تقدم ان الحق وجود هذا الفرق — وقد يجاب بأن الظرف يتوسع فيه بما لا يتوسع فى غيره •

ودليل كون التقديم يفيد التخصيص قوله تعالى : « لا ريب فيه » فلم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه ، ولم يقل : « لا فيه ريب » لئلا يوهم(١) تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله(٢) تعالى بناء على اختصاص عدم حصول الريب بالقرآن ، مع أن الريب منتف عنها(٣) ٠

٢ ـ التنبه من أول الأمر (٤) على أن المسند خبر لا نعت اذ أن النعت بوصف كونه نعتا لا يتقدم على المنعوت كقول حسان بن ثابت يمدح النبى صلى الله عليه وسلم :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر (٥)

يقول : ان همه العالية ، وعزائمه الكبيرة لا يحصيها عد ، بل لا يحيط بها وهم ، وانه ما هم بأمر الا أنفذه ، ولا اعتزم أمرا الا أنجزه ـ وان صغرى همه فوق همة الدهر بمعنى : أن الدهر ـ على عظيم خطره ـ لا يفل من عزيمته ، ولا يحول دون ارادته ـ والشاهد قوله : « له همم » حيث قدم المسند على المسند اليه تنبيها من أول الأمر على أنه خبر ، لا نعت ، ولو أخره ، فقال : « همم له » لتوهم ابتداء أنه نعت ، وأن الخبر سيذكر فيما بعد ـ ذلك : أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر ـ ومنه قوله تعالى : « ولكم فى الأرض مستقر ومتاع

---

(١) انما عبر « بالايهام » لأن التقديم لا يفيد الثبوت المذكور قطعا بل غالبا. وقد يكون التقديم لغير افادة القصر بان كان التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة ولا مسوغ سواه ٠

(٢) انما خص كتب الله بالذكر ولم يرد مطلق كتاب لأن التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة فالحصر اضافى ٠

(٣) اذ أن المراد بالريب المنفى هنا كونها مظنة له لا الواقع بالفعل والا فان الريب منهم وقع فى القرآن بالفعل ٠

(٤) انما قيل من أول الأمر لأنه بالتأمل فى المعنى يعلم انه خبر لا نعت ككون المذكور لا يصلح للنعتية مثلا ٠

(٥) وبعد هذا البيت :

له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر

فيه الشاهد أيضا فى قوله : له راحة

الى حين ، قدم المسند فيه للغرض المذكور وهو التنبيه من أول الأمر على أن المسند خبر لا نعت •

٣ ـ التفاؤل ـ وهو سماع المخاطب من أول الأمر ما يسر كما تقول لمريض : في عافية أنت ، أو في تحسن صحتك ، وكما في قول الشاعر :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعـــوام

قدم المسند في هذه المثل لقصد اسماع المخـــاطب بادىء ذي بدء ما يتفاءل به •

قيل : ان هذا المسند فعل ، والفعل ـ كما هو معلوم ـ يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه اذاً للتفاؤل اذ لا يقال في المسند • قدم لغرض كذا الا اذا كان جائز التأخير عن المسند اليه •

وأجيب بأن الفعل هنا يجوز تأخيره في تركيب آخر ، فيقال مثلا : « الأيام سعدت بغرة وجهك » على أن يكون من باب الاخبار بالجملة ـ وحينئذ يقال : ان تقديم « سعدت » في هذا التركيب ، مع صحة تأخيره في تركيب آخر لأجل ما ذكر من التفاؤل ـ على أنه يجـــوز أن يكون التمثيل بالبيت المذكور مبنيا على مذهب الكوفيين القائلين بجواز تقـــديم الفاعل على الفعل •

٤ ـ التشويق الى ذكر المسند اليه ؟ بأن يكون في المسند ما يشوق النفس الى ذكر المسند اليه وسماعه ، فيقع في قلب السامع موقع الماء الفرات من نفس الصدى ، وذلك تراه في قـــول محمـــد بن وهيب يمـــدح المعتصم بالله :

ثلاثة تشرق الدنيـــا ببهجتـــها
شمس الضحى وأبو اسحق والقمر(١)

---

(١) البهجة الحسن والنضارة وأضاف شمس الى الضحى لأنه وقت قوتها واشتداد ضوئها « وأبو اسحق » كنية للمعتصم بالله الممدوح وفي توسطه بين الشمس والقمر اشارة لطيفة وهي انه خير منهما اذ خير الأمور الوسط وأنهما منه كالخدم : بعضهم متقدم وبعضهم متأخر •

على تقدير أن « ثلاثة » هو الخبر ، وقد قدم لاشتماله على وصـــف مشوق لذكر المسند اليه – ومن البديع فى ذلك قول الشاعر :

وكالنار الحياة فمـــن رماد   أواخرها وأولها دخان

ففى معنى النار ما يشوق لذكر ما بعدها – ومنه قولهم : « منهومان لا يشبعان – طالب علم ، وطالب مال » على تقدير أن « منهومان » خبر ، وقدم لاشتماله على وصف مشوق .

ايراد المسند مؤخرا :

يؤتى بالمسند مؤخرا عن المسند اليه للأغراض المتقدمة المقتضية لتقديم المسند اليه من أن ذكره أولا هو الأهم لأنه الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه ، أو لأن فى تقديمه ما يشوق الى المسند ، أو لتعجيل المسرة أو المساءة، أو غير ذلك مما بسطنا ذكره فى محله .

اختبار وتمرين

١ – قال ضابى بن الحرث البرجمى :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله   فانى وقيــــار بها لغريب

اذكر لأى سبب أتى بهذا البيت شاهدا ، ثم بين جواب الشرط فيه ، مع بيان النكتة فى تقديم « قيار » على خبر « ان » ، ومن أى نوع لفـظ هذا البيت ؟ وما الفرق بينه وبين قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما   عندك راض والرأى مختلف

مع أن كلا منهما أتى به شاهدا على أمر واحد ؟

٢ – بين المحذوف ، وسر حذفه فى قول الأعشى :

ان محلا وان مرتحـــلا   وان فى السفر اذ مضوا مهلا

وفى قوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » .

٣ — بين القرينة فى حذف المسند ومثل لها ، مع بيان القرينة على حذفه فى قول ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد :

ليبك يزيد ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح

واذكر أى شىء دعا الشاعر الى أن ينطق بالفعل مبنيا للمجهول حتى اضطره الى حذف المسند ، وكان فى امكانه الرجوع الى الأصـــل فيبنى الفعل للفاعل • ويجعل « يزيد » مفعوله ، و «ضارع» فاعله من غير أن يرتكب حذفا ؟

٤ — اذكر نكتة الاتيان بالمسند فعلا ، مع بيان سبب افادته التجدد ، وبيان معنى التجدد فيه ، وهل افادته التجدد مع الاستمرار من أصـــل وضعه ؟ مثل لما تقول :

٥ — اذكر لأى سبب أتى به شاهدا قول النضر بن جؤية ••

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

وهل افادة الاسم الثبوت والدوام من أصل وضعه ؟

٦ — لأى شىء حذف المسند فى نحو قولهم : فلان فى منزله ، اذكر بالتفصيل ما وقع فى متعلق الظرف من خلاف •

٧ — بين لماذا يؤتى بالفعل مقيدا بأحد المفاعيل ، مع التمثيل ، وهـل قولنا : كان حسان شاعرا من قبيل تقييد الفعل بمفعول ؟ بين ذلك بوضوح•

٨ — بين نكتة الاتيان بالمسند مفردا ، ثم اذكر ما ورد على هذه النكتة من اعتراض ثم ما رد به عليه ، مع التمثيل لكل ما تذكر •

٩ — بين معنى المسند السببى على رأى السكاكى ، ومثل له ، ثم اذكر نكتة اتيان المسند جملة ، مع بيان افادة التقـوى فى نحـو : محمـد أدى رسالته ، دون قولهم : محمد أكرمته •

١٠ — بين نكتة ايراد المسند معرفة ، مع التمثيل ، ومع بيان الفرق

بين قولهم : على السابق ، وابراهيم أخوك ، ثم بين بوضـــوح تام أيهما يجعل مبتدأ والآخر خبرا ، مع بيان رأى المخالف فى هـــذه المســـألة ، والرد عليه •

١١ – اذا عرف المسند بأل الجنسية ، وأريد منه معنى القصر فى نحو : محمد الفائز فأى الطرفين هو المقصور ؟ ، وما الحكم اذا كان كلاهما معرفا بأل الجنسية وهل قول الخنساء : « رأيت بكاءك الحسن الجميلا » مفيد للقصر ؟ بين ذلك بوضوح •

١٢ – بين ما تعرف من أسباب اتيان المسند منكرا ، مع التمثيل وكيف أتى بالمسند معرفة فى قول الخنساء المتقدم مع تحقق نكتة التنكير فيه ، اذ لم يرد حسن معهود ولا محصور •

١٣ – بين ما تعرفه من نكات ايراد المسند مقدما ، ثم اذكـر وجه تقديمه فى قوله تعـــالى : « لكم دينكم ولى دين » ، وفى قوله تعـــالى : « لا فيها غول » •

١٤ – بين كيف يكون تقديم المسند لقصد التفاؤل فى قول الشاعر :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام

مع وجوب تقديم الفعل على الفاعل ، ولا يقال : قدم لكذا الا اذا كان جائز التأخير •

١٥ – اذكر دواعى ايراد المسند على أحواله المختلفة من ذكر ، وحذف ، وتعريف ، وتنكير ، وتقديم ، وتأخير ؟ وغـــير ذلك من سائر الأحوال فيما يأتى :

١) أنت على رأيك ونحن على رأينا ثابتون •

٢) لو نحن نعلم ما فى الغيب لاخترنا الواقع •

٣) يقدس له آناء الليل وأطراف النهار عباد أخلصوا لله •

٤) عنترة فارس شاعر ، وحسان شاعر الرسول •

٥) خالد انتصر ، وعمر أمره نافذ •

٦) حسنت حالك •

٧) محمد حفظ القرآن فى بيته •

٨) عربى هذا الرجل •

٩) محمد تاجر ، وعلى موظف •

١٠) الطلبة يتذاكرون •

١١) الطلبة فى فصولهم •

١٢) دين الاسلام فخر للمسلمين •

١٣) كلما مررت بك أعطيتك •

١٤) محمد يعطى وهو مبتسم •

١٥) محمود الأديب وعلى خطيب الحى •

١٦) وصل القطار •

١٧) تنمر لفلان الدهر ، وابتسم لك الزمان •

١٨) ثلاثة تورث المحبة ــ الأدب ، والتواضع ، والدين •

١٩) الذى أدهش الناس أن يصرع فلان الأسد •

٢٠) له عزمة لا تنثنى •

٢١) استيقظت فاذا أبى •

جواب هذا التمرين

١ ــ حذف المسند الى « أنت » احترازاً عن العبث فى ذكره لقيام القرينة عليه فى قوله : ونحن على آرائنا ثابتون ــ والتقدير : أنت ثابت على رأيك ، أو حذف لاحدى نكات الحذف المعروفة •

٢ — حذف المسند الى « نحن » اتباعا للاستعمال الوارد على حذفه فى مثل هذا التركيب لأن «لو» لا تدخل فى استعمالاتهم الا على الأفعال .

٣ — حذف المسند الى « عباد » لقيام قرينة عليه ، وهى وقـوعه فى جواب سؤال مقدر ، وكأن سائلا قال : من يقدس له ؟ فقال : « عبـاد » أى يقدس له عباد .

٤ — خصص المسند بالوصف فى الأول ، وبالاضافة فى الثانى لتكون الفائدة أتم ببيان أن عنترة فارس وهو — مع ذلك — شاعر لا مفحم ، وأن حسانا شاعر الرسول ، لا شاعر غيره .

٥ — أتى بالمسند جملة لغرض افادة تقوى الحكم فى الأول ، ولكون المسند سببا فى الثانى .

٦ — قدم المسند على المسند اليه لقصد التفاؤل بذكر ما يسر له فى فاتحة الكلام .

٧ — قيد المسند بالمفعول والظرف لقصد تربية الفائدة وتكثيرها .

٨ — قدم المسند لافادة تخصيصه بالمسند اليه أى قصر المسند اليه على المسند .

٩ — نكر المسند لارادة عدم حصر المسند فى المسند اليه ، أو لارادة عدم العهد والتعين فيه فالمراد مجرد الاخبـــار بثبوت التجـــارة لمحمد ، والتوظيف لعلى لا حصر التجارة فى محمد ، والتوظيـف فى على ، ولا أحدهما معهوداً .

١٠ — أتى بالمسند فعلا لقصد تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة ، مع افادة التجدد والاستمرار على أخصر وجه .

١١ — أتى بالمسند ظرفاً لقصد اختصار الكلام اذ هو أخصر ممـــا لو صرح فيه بالمتعلق .

١٢ ــ ذكر المسند لقصد الدلالة على كمال الفخر ، وأنه بلغ غاية لا تدرك .

١٣ ــ قيد المسند بالشرط لافادة تكرار العطاء بتكرار المرور .

١٤ ــ أتى بالمسند اسماً فى قوله : « وهو مبتسم » لقصد افادة أن الابتسامة ثابتة له على الدوام لا تفارقه .

١٥ ــ عرف المسند بأل فى الأول ، وبالاضافة فى الثانى لافادة السامع الحكم بأمر معلوم له على أمر آخر معلوم له ذلك .

١٦ ــ أتى بالمسند مجردا عن التقييد لقيام المانع من اتمام الفائدة ، وهو خوف فوات الفرصة لو أنه قال : وصل الى الموقف .

١٧ ــ قدم المسند لقصد التطير فى الأول ، والتفاؤل فى الثانى .

١٨ ــ قدم المسند لاشتماله على ما يشوق الى ذكر المسند اليه .

١٩ ــ أخر المسند لأن فى المسند اليه تشويقا اليه بسبب اشتماله على وصف الدهشة .

٢٠ ــ قدم المسند للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر ، لا نعت .

٢١ ــ حذف المسند اتباعا للاستعمال الوارد على حذفه اذا وقع المسند اليه بعد اذا المفاجأة .

تمرين يطلب جوابه

لست أشكو الوحدة فى هذا المتنأى ــ ان كتابى وقلمى لنعم الأنيسان. ان مالاً وان ولداً . لولا أنتم لكنا مؤمنين . ولئن سألته : من بنى هـــذا القصر ليقولن لك فلان . أبو بكر أول الخلفاء الراشدين فى جواب من سأل : من أول الخلفاء ؟ . المتنبى شاعر حكيم ، والحجاج صنيعة بنى أمية. الأمير سافر . الزعيم نوهت به . محمود فى ناديك . محمد تلقى العلم عن أساتذة أعلام . تركية زوجى . أقبل عليك الدهر . ثلاثة من طباع

الجاهل ـ الغضب في غير شيء ، والاعطاء في غير حق ، وعدم التمييز بين العدو والصديق • أينما تجلس أجلس معك • محمد الخطيب • حسن صفيك • الطائر قد حط • الذى يحير العقول أن يصيد فلان الأفاعى بيده • له وجه يفوق القمر • الدين منار للمدلجين ، ومعزة للمسلمين • محمد فى خلوته •

فصل فى « ان ، واذا ، ولو » :

ولنبدأ الكلام فى « ان واذا » لتقاربهما فى الاستعمال ، ثم نشرع بعد فى الحديث عن « لو » •

ان ، واذا تشتركان فى أمر ، وتفترقان فى آخر •

فأما موضع اشتراكهما فهو : أنهما أداتا شرط فى الاستقبال أى لتعليق حصول مضمون جملة فى الاستقبال على حصول مضمون أخرى فيه •

بيان ذلك : أنك اذا قلت مثلا : « ان يحضر اليك محمد أكرمه » ، أو « اذا يحضر اليك محمد أكرمه » ـ فمعنى هذا : أن حصول الاكرام من المخاطب فى المستقبل معلق ومرتبط بحصول حضور محمد فيه •

ولكون « ان ، واذا » للشرط فى الاستقبال ـ كما بينا ـ اشترط فى جملتيهما ـ الشرط والجزاء ـ أن تكون كل منهما فعلية استقبالية(١) •

أما وجوب ذلك فى « الشرط » فلأنه مفروض فيه الحصول فى الاستقبال ، فلا يصح اذاً أن يكون جملة اسمية ، و لاجملة ماضوية لدلالة

---

(١) المراد بها المضارعية لان الشرط ان تكون استقبالية لفظا ومعنى.

الاسمية على الثبوت والدوام ، وهما غير الحدوث والاستقبال ، ولدلالة الماضوية على المضى وهو أيضا نقيض الاستقبال •

وأما وجوب ذلك فى الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال فلا يصح أيضا أن يكون جملة اسمية ولا ماضوية لأن الاسمية ـ كما قلنا ـ تدل على الثبوت ؛ ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما سيحصل فى المستقبل ـ ولأن الماضوية تدل على المضى ؛ ويمتنع تعليق حصول الحاصل فى الماضى على حصول ما سيحصل فى المستقبل •

تنبيـــه :

ما تقدم من اشتراط كون جملتى الشرط والجزاء فى « ان واذا » فعليتين استقباليتين هو الاستعمال الغالب فيهما •

وقد تستعمل « ان » فى غير الاستقبال(١) أى فى الماضى لفظا ومعنى قياسا مطردا فى موضعين •

أحدهما ـ اذا استعملت مع «كان» كما فى قوله تعالى : « وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا » فقد وقع منهم الريب فعلا فيما ماضى(٢) •

ثانيهما ـ اذا جيء بها فى مقام تأكيد الحكم بعد واو الحال لمجـرد

---

(١) لا ينافى هذا ما تقدم من أن الشرط مفروض الحصـــول فى الاستقبال لأن ما تقدم مبنى على الاستعمال الغالب فيها •

(٢) قد يقال : ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشـــكل لأن المعلق مستقبل ، ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير : وان ثبت فى المستقبل انكم مرتابون فيما مضى فأتوا بسورة كانت « ان » مستعملة فى المستقبل على أصلها ـ ويجاب باختيار الشق الأول الا أن فى الكلام حذفا والمعنى : وان كنتم فى ريب فيما مضى واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتوا بسورة أى فأنتم مطالبون بما يزيله وهو المعارضة ومن المعلوم أن المأمور بطلب المعارضة هو من لا يزال مرتابا لا الذى ســـبق منه الريب وهو مؤمن الآن

وصل ما بعدها بما قبلها (١) نحو قولهم : على ــ وان قل ماله ــ كريم ، وعمرو ــ وان أعطى جاها ــ لئيم (٢) .

أما فى غير هذين الموضعين فاستعمالها فى غير الاستقبال قليل كما فى قول أبى العلاء المعرى :

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق   من الدهر فلينعم لساكنك البال (٣)

يقول الشاعر : ان كان زمن سابق من الدهر فوت على الاقامة والسكنى فى وطنى ، ولم يتيسر لى الاقامة فيه ، وتولاه غيرى فلا لوم على لأنى ما تركته طواعية واذاً فليطب ساكنه نفسا ولينعم بالا ــ والغرض اظهار التحسر والتحزن على مفارقة الأهل والوطن ــ والشاهد فى قوله : « ان فاتنى » فانها مستعملة فى الماضى لفظا ومعنى بقلة .

وكما قد تستعمل «ان» فى غير الاستقبال ــ كما مثلنا ــ تستعمل «اذا» كذلك كما فى قوله تعالى : « حتى اذا ساوى بين الصدفين » ــ وقوله تعالى: « حتى اذا بلغ بين السدين » ــ وقد علمت أن هــذا الاستعمال على غير الغالب فيهما ، وأن الغالب استعمالهما فى الأفعال المستقبلة ــ كما سبق ــ اهـ

فان لم يكن كل من جملتى الشرط والجزاء فعلية استقبالية بأن كانتا غير فعليتين ، أو غير استقباليتين ولو لفظا (٤) فلابد لذلك من نكتة لأن ظاهر

(١) أى للتعليق والشرط وحينئذ لا يكون «لان» هذه جواب لانها انسلخت عن التعليق الى الوصل ثم ان المراد أنها للوصول مع الواو لا انها مفيدة للوصل وحدها .

(٢) العامل فى الحال وصف مأخوذ من الكلام والمعنى : على متصف بالبخل حال كونه مفروضا فيه كثرة ماله ، وعمرو متصف باللؤم حال كونه مفروضا فيه علو الجاه ولا شك ان فى هذا التعبير تأكيدا للبخل فى الأول واللؤم فى الثانى لأنه اذا ثبت البخل حال كثرة المال واللؤم حال عظم الجاه ففى غير هذين الحالين أولى واذا فالبخل واللؤم وصفان لازمان لا ينفكان .

(٣) « فاتنى » على معنى فوتنى ، وقوله من الدهر بيان لسابق والباء فى بك بمعنى فى أى أن فوتنى من السكنى فيك دهر سابق والبال بمعنى القلب وجواب « ان » محذوف أى فلا لوم على لانى تركتك كرها من غير عيب فيك .

(٤) قوله ولو لفظا للاشارة الى أن الجملتين ــ وان جعلتا غير استقباليتين ــ فالمعنى فيهما على الاستقبال حتى ان قولهم : ان أكرمتنى =

الحال يقتضى مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى ، ولا يعدل عن هذه الموافقة الا لنكتة لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة (١) — وتلك النكتة هى:

ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ، ولهذا الابراز علل وأسباب نذكر منها ما يلى :

١ — قوة الدواعى المقتضية لحصوله — والشىء اذا تجمعت أسبابه وتوفرت دواعيه عد حاصلا بالفعل ، وعبر عنه بما يبرزه فى صورة الحاصل كأن تقول : « ان اشتريت هذا المنزل زدت فيه طبقة » تقول هذا حال توفر أسباب الاشتراء(١) — فكان مقتضى الظاهر أن يؤتى بجملتى الشرط والجزاء فعليتين استقباليتين لفظا ومعنى كما هو الشرط فى «ان» ، فيقال مثلا : « ان أشتر هذا المنزل أزد فيه طبقة » ليتفق منطوق الكلام مع الواقع لأن الاشتراء فى الواقع لم يحصل بعد — لكن خولف هذا الظاهر فعبر بالماضى لقصد ابراز المعنى الاستقبالى الذى لم يحصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل بالفعل للنكتة المذكورة وهى قوة أسباب انعقاد الاشتراء •

٢ — أن يكون المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع — لا محالة — فيعد كأنه واقع فى الماضى كأن تقول : « ان مت ورثنى فلان » ومقتضى الظاهر أن يعبر فى الجملتين بالمضارع لأنه الدال على المعنى الاستقبالى الموافق للواقع، فيقال : « ان أمت يرثنى فلان » — لكن خولف هذا الظاهر ، فعبر بلفظ الماضى لقصد ابراز ما لم يحصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل بالفعل للسبب المذكور وهو أن الموت من شأنه الوقوع حتما فكأن قد وقع •

= الآن نند أكرمتك أمس معناه: ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك أمس ، فالاعتداد الواقع شرطا وجزاء استقبالى ، والآن والأمس ظرفان للاكرام ، لا للاعتداد •

(١) لا ينافى هذا ما سبق من جواز استعمال « ان » فى غير الاستقبال من غير نكتة لأن الكلام هنا حيث أريد الاستقبال واستعمال «ان» فى غير الاستقبال انما يكون حيث يراد غير المعنى الاستقبالى فهى مسألة مستقلة•

(٢) كوجود السلعة فى مجلس العقد ووفرة نوعها فى السوق مع قلة المشترين ، ومع وجود الثمن ورغبة البائع فى البيع وغير ذلك مما يقوى أسباب الانعقاد •

٣ ـ التفاؤل به من السامع ، أو اظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه ـ كأن تقول « ان ظفرت بحسن العاقبة تصدقت بكذا » فمقتضى الظاهر أن يعبر فى الجملتين بلفظ المضارع لأنه الدال على الاستقبال الموافق للواقع اذ الظفر فى الواقع لم يحصل بعد ـ لكن خولف هذا الظاهر فعبر بالماضى لغرض ابراز المعنى المستقبل باللفظ الدال على المعنى الحاصل بالفعل للنكتة المذكورة ، وهى احدى اثنتين ـ حصول التفاؤل للسامع بحصول ما يسر به(١) ، واظهار الرغبة من المتكلم فى وقوعه(٢) فان الانسان اذا عظمت رغبته فى حصول أمر كثر تصوره اياه ، فربما يخيل ذلك الأمر اليـــه حاصلا ، فيعبر عنه بلفظ الماضى ـ ومنه قوله تعالى : « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا(٣) » حيث عبر فيه بلفظ الماضى مع «ان» والأصل فيه المضارع لغرض ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل للنكتة المذكورة ـ غير أن الله تعالى منزه عن الرغبة لهذا كان المراد بها هنا لازمها ، وهو كمال رضاه تعالى بارادتهن التحصن •

---

(١) أى على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب •

(٢) أى على جعل الضمير المذكور مضموما للمتكلم •

(٣) « الفتيات » المراد بهن الاماء ، والبغاء الزنى وكانوا فى الجاهلية يكرهون اماءهم على الزنى يبتغون بذلك عرض الحياة الدنيا فجاء الاسلام بتحريم ذلك ـ لكن قيل : تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط لأن قوله : ان أردن تحصنا يقتضى بمفهوم المخالفة أنهن اذا لم يردن تحصـــنا جاز للموالى اكراههن على البغاء مع أنه لا يجوز أصلا ـ وأجيب بواحد من ثلاثة ـ أحدها : أن اعتبـــار مفهوم المخالفة مشروط بألا يكون للتقييد بالشرط فائدة أخرى ، وهنا يجوز أن تكون الفائدة فى التقييد المبالغة فى نهى الموالى عن الاكراه لما فى ذلك من توبيخهم بذكر ما تظهر به فضيحتهم ـ ذلك أنهن اذا أردن العفة مع خستهن وشدة ميلهن الى الزنى ، فالموالى أحق بارادتها لأنها أكمل حالا وأقل ميلا الى هذا الفعل فيكون طلب العفة منهم آكد وحينئذ يكون النهى عن الاكراه على الزنى أقوى مبالغة فيه ـ الثانى : ان الآية وان دلت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فان تلك الدلالة بحسب الشرط نظرا لمفهوم المخالفة ـ لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع على حرمة الاكراه ومن المقرر أنه اذا تعارض أمران أحدهما قاطع والآخر ظاهر دفع الظـاهر بالقاطع ـ الثالث : أن التقييد بالشرط انما هو لموافقة الواقع اذ لا يتأتى الاكراه عند انتفاء ارادة التحصن لأن الأمر بالزنى حينئذ موافق لرغبتهن والراغب فى الشىء لا يتصـــور اكراهه عليه •

٤ ـ التعريض ـ على رأى السكاكى ـ وهو أن ينسب الفعل الى واحد ، والمراد غيره ، ولا بد فيه من القرائن المؤدية لفهم ذلك الغير ـ مثاله قوله تعالى : « ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك لئن أشركت(١) ليحبطن عملك » .

فالخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم(٢) والشرك منه مقطوع بعدم حصوله اذ الأنبياء معصومون من الشرك لكن نزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام التعبير « بأن تشرك » لكن عبر بلفظ الماضى ، وان كان المعنى على الاستقبال ابرازا للاشراك المقطوع بعدم حصوله فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك ، وان أعمالهم قد حبطت ، ولم يكن لها أثر(٣) .

ولا يضر فى استعمال «ان» كون الفعل معلوم الانتفاء لأن «ان» تدخل على معلوم الانتفاء اذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض هو هنا مراعاة المساهلة مع الخصم ، وارخاء العنان له .

ووجه التعريض فى الآية أن الفعل اذا رتب عليه وعيد ، وقد نسب فرضا الى ذى نزاهة وشرف فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل ـ كما اذا توعدك انسان ، فتقول : « والله ان أهاننى الأمير لأهيننه » تعريضا بأن من يهنك يستحق منك الاهانة ـ ونظير الآية المذكورة فى مجرد التعريض ، وان لم يستعمل فيه الماضى موضع المضارع فى الشرط ـ كما هو رأس المسألة ـ قوله تعالى : « ومالى لا أعبد الذى

---

(١) لا يقال ان النبى معصوم من الاشراك فكيف يسند اليه لأن القضية شرطية لا تستلزم الوقوع فالاسناد على سبيل الفرض والتقدير .

(٢) لكن ليس مقصورا عليه بل كل واحد من الأنبياء مخاطب أيضاً بدليل قوله تعالى : ولقد أوحى اليك والى الذين من « قبلك » وانما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد أى ان الحكم المذكور موحى به الى كل واحد من الانبياء لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد خطاب على حدة .

(٣) ولهذا التعريض فائدة تلك هى أن يوصف الكفار بأن أعمالهم كأعمال الحيوانات العجم لا ثمرة فيها . واذا كان اشراك أشرف المخلوقات يحبط عمله فما ظنك بأعمالهم ؟

فطرنى » اذ المراد : وما لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل قوله : واليه ترجعون وقد سبق الكلام فيها .

وانما نسب هذا القول للسكاكى لما فيه من نوع ضعف ـ اما لما قاله بعضهم(١) من أن التعريض يحصل بصيغة المضارع أيضا ، فيقال : « لئن تشرك » وحينئذ لا داعى للعدول الى الماضى ـ واما لما قالوه(٢) من أن الاتيان بالشرط ماضيا فى الآية ليس سببه التعريض ، بل سببه ضعف أداة الشرط عن العمل فى المضارع لتقدم القسم عليها ، وجعل الجواب له ـ وان كان كل من القولين مدفوعا بما لا يتسع له المقام .

ووجه حسن التعريض(٣) وملاحته اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب لما فيه من ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ، ومواجهتهم بذلك ، وذلك أنفذ فى أعماق القلوب لكونه أدخل فى امحاض النصح لهم ؛ حيث لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه ـ وهذا النوع فى القرآن كثير ـ ومنه قوله تعالى : « قل لا تسألون عما أجرمنا ، ولا نسأل عما تعملون » ، وكان نسق الكلام أن يقال : قل لا تسألون عما عملنا ، ولا نسأل عما تجرمون ؛ ولكن ترك هذا الأسلوب تلينا للخطاب ، واستجلابا للقلوب ـ ومن أروع ما قيل فى هذا الصدد قوله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم : « وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » فهو خطاب غاية فى التلطف واصطناع الملاينة .

وأما موضع افتراق «ان» عن «اذا» فهو :

أن الأصل فى «ان» أن تستعمل فى المعنى الذى يشك المتكلم ، ويتردد فى وقوعه فى المستقبل ، أو يتوهم وقوعه فيه ـ مثاله قولك لآخر:

---

(١) هو العلامة الخلخال .

(٢) القائل العلامة الزوزنى .

(٣) المراد التعريض المبين الحسن فيه أن ينسب المتكلم الى نفسه الانكار والمراد الانكار على غيره من المخاطبين وليس المراد التعريض فى آية « لئن أشركت » لأن المقصود فيه نسبة الحبط لهم على سبيل التعريض أبلغ ، ولأنه لا يتأتى فيه قولهم : حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه .

« ان تنجح فى امتحانك أكافئك » اذا كنت شاكا فى نجاحه ، أو متـوهما حصوله •

ولهذا لم تقع فى كلام الله تعالى الا على سبيل الحكاية ، أو على ضرب من التأويل — مثال الأول قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام : « قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل » — ومثال الثانى قوله تعالى : « وان تصبهم سيئة يطيروا الخ » والتأويل فيه : أن هذا الكلام جار على نمط أساليبهم ، وعلى الطريقة التى يعبر بها المتكلم منهم حينما يكون غـير جازم بوقوع الشرط :

وانما لم تقع فى كلام الله الا على ما ذكرنا لأنه تعـالى عالم بحقائق الأشياء على ماهى عليه ، فيستحيل فى حقه أن يشك فى أمر، أو يتردد فيه•

ومن أجل هذا أيضا كان الحكم النادر الوقوع موقعا لها (١) ، وغلب دخولها على المضارع لعدم دلالته على الوقوع قطعا •

وأما «اذا» فالأصل فيها أن تستعمل فى المعنى الذى يجزم المتـكلم بوقوعه فى المستقبل ، أو يغلب على رأيه وقوعه فيه كما تقول لآخر : « اذا نجحت فى الامتحان كافأتك » اذا كنت جازما بنجاحه ، أو غلب على رأيك نجاحه (٢) •

ومن أجل هذا كان الحكم الكثير الوقوع موقعا لها ، وغلب دخولها على المـاضى لدلالته على الوقوع قطعا باعتبار لفظه ، وان كان باعتبار معنـاه استقباليا لأن «اذا» الشرطية تقلب المـاضى الى معنى المستقبل •

---

(١) المراد بالنادر ما يقل وقوعه جدا كأن يقع مرة أو مرتين وان كان وقوعه لا بد منه كيوم القيامة فانه نادر الوقوع بمعنى : أنه لا يقع الا مرة واحدة وهو مع ذلك مقطوع به •

(٢) تحصل من هـــذا أن « ان » تستعمل فى المشـكوك والمتوهم وقوعه وأن « اذا » تستعمل فى المتيقن والمظنون وقوعه — اما المجزوم بعدم وقوعه وهو المستحيل فلا تستعملان فيه الا لنكتة على ما سيأتى •

وقد جاء شاهدا (١) على ما ذكرنا من الأصلين قوله تعالى : « فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه » — يقول تعالى وهو أعلم بما يقول : اذا وافاهم منا احسان قالوا : هذا خير اختصنا الله به لكمال ديننا وصالح أعمالنا — وان يصابوا بجدب وبلاء تشاءموا بموسى ومن معه ، وقالوا هذا شر لحقنا بسببهم لنقصان دينهم وسوء أفعالهم ، ولولاهم ما مسنا ضر ، ولا لحقنا شر — والشاهد فى قوله : «فاذا جاءتهم الحسنة » ، وفى قوله : « وان تصبهم سيئة » .

أما فى الأول فقد استعمل «اذا» فى المعنى المجزوم بوقوعه ، وهو « مجىء الحسنة » اذ المراد بها مطلق الخير كالخصب والنماء ، وصحة البدن ، وكثرة النسل ، وغير ذلك من الأمور المرغوب فيها ، ولذلك عرفت تعريف الجنس (٢) ، وجنس الحسنة يشمل جميع أنواع الحسنات، فوقوع أى فرد من أفرادها مقطوع به عادة لكثرتها — ومن ثم عبر فى جانب «اذا» بلفظ الماضى الدال على الوقوع قطعا .

وأما فى الثانى فقد استعمل «ان» فى المعنى غير المجزوم به ، وهو مجىء السيئة اذ المراد بها نوع خاص من أنواعها — وهو «الجدب والبلاء» والنوع الخاص غير محقق الوقوع لاحتمال أن يقع نوع آخر غيره — ولذلك نكرت السيئة ليدل التنكير على التقليل (٣) ، وهو يؤذن بعدم الجزم

---

(١) استشهد بالآية المذكورة على استعمال « اذا » فى المقطوع به واستعمال « ان » فى المشكوك فيه نظرا لكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم وعلى نمط ما ينبغى أن يكون لو أن الذى عبر به مخلوق اذ هو الذى يجوز عليه الجزم والتردد والافان الله تعالى لا يتصور من جانبه جزم أو شك لأنه علام الغيوب لا يخفى عليه شىء .

(٢) أى الحقيقة من حيث وجودها فى فرد مبهم فأل فى الحسنة للعهد الذهنى كما فى قوله تعالى فأكله الذئب .

(٣) قيل ان مدلول التنكير انما هو التقليل بمعنى الافراد والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قلة وقوع الشىء وان كان عند وقوعه كثيرا ، ففرق بين التقليلين واذا فلا يصح أن يكون ما دل على أحدهما علة فى الآخر — وأجيب بأن قلة الأفراد تؤذن بعدم الجزم بالوقوع فأحد التقليلين لازم للآخر .

بالوقوع ـ ومن هنا عبر فى جانبها بلفظ المضارع الدال على عدم الجزم بالوقوع (١) .

قال الزمخشرى : وللجهل بمواقع « ان واذا » يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ـ ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة ، وقد سأله حاجة فلم يقضها ، ثم شفع له فيها فقضاها :

ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتى
تولى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأى مقصر
ونفس أضاق الله بالخير باعها
اذا هى حثته على الخير مرة
عصاها وان همت بشر أطاعها

والشاهد فى البيت الأخير عبر «باذا» فى الأول ، و « بان » فى الثانى ، ولو عكس لأصاب .

قلنا فيما سبق ان الأصل فى «ان» أن تستعمل فى المعنى المشكوك فيه ، أو المتوهم وقوعه ـ وقد تخرج عن هذا الأصل ، فتستعمل فى المعنى المجزوم به اثباتا أو نفيا لأسباب منها .

١ ـ التجاهل اذا اقتضى المقام ذلك كما فى قوله تعالى : « قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين » ـ فنفى الولد عن الله تعالى أمر مجزوم به ، وقد استعمل فيه «ان» الموضوعة للشك والتردد تجاهلا حتى لايصطدم بالمعاندين من حيث يريد التنزل معهم والمساهلة ، وارخاء العنان لهم ، فتلزمهم الحجة ـ ومثله أن يقال للخصم : « أرأيت ان كان العالم قديما

---

(١) أما الشرط الذى لا يجزم المتكلم بعدم وقوعه فتشترك فيه «أن واذا» غير أن عدم الجزم بعدم وقوع الشرط فى «ان» لوجود الشك لأنها انما تستعمل فى المعانى المشكوك فيها ـ وأما فى «اذا» فلوجود الجزم بوقوع الشرط اذ يلزم الجزم بالوقوع عدم الجزم بعدم الوقوع .

لزم استغناؤه عن الفاعل ؟ » ـ كذلك قول العبد ، وقد سئل عن وجود سيده فى الدار ، وهو يعلم أنه فيها : « ان كان فيها أخبرك » فقد استعمل «ان» التى للشك فى مقام الجزم تجاهلا خوفا من السيد .

وسر تعدد الأمثلة بيان أنه لا فرق بين استعمال «ان» فى مقام الجزم بنفى الشرط كما فى الآية والمثال الذى وليها ، واستعمالها فى مقام الجزم بوقوعه كما فى قول العبد المذكور ـ وفى كليهما خروج « بان » عن أصلها لأنها فى الأصل تستعمل فى الأمور المحتملة ـ كما عرفت ـ

٢ ـ اجراء الكلام على سنن حال المخاطب بأن يكون المخاطب غير جازم بوقوع الشرط ، والمتكلم جازما بوقوعه ، فيجرى المتكلم الكلام على سنن اعتقاد المخاطب كأن تقول لمن يشك فى صدقك : « ان صدقت فماذا يكون » فالمتكلم جازم بصدقه ، وكان مقتضى هذا أن يعبر « باذا » التى للجزم ، ولكنه استعمل « ان » التى للشك اجراء للكلام على سنن ما عند المخاطب .

٣ ـ تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط ، أو بعدم وقوعه منزلة الجاهل لعدم جريه على مقتضى علمه ـ مثال الأول قولك لمن يؤذى أباه : « ان كان أباك فلا تؤذه » ـ فالمخاطب جازم بأنه أبوه ، ومقتضى ذلك أن يعبر له «باذا» ـ لكنه حين اذ آذاه نزله المتكلم منزلة الجاهل بالأبوة ، فعبر «بان» لهذه النكتة اجراء للكلام على سنن حاله تنزيلا ـ ومثال الثانى قولك لمن يكذب فى قوله : « ان كان ما تقوله صدقا فلا تخش بأساً » ـ فالمخاطب جازم بعدم وقوع الشرط أى بأنه غير صادق ، وكان مقتضاه أن يعبر له «باذا» لكن حين اذ رآه يكذب نزله منزلة الجاهل بصدق ما يقول ، فعبر « بان » اجراء للكلام على سنن حاله تنزيلا(١) .

٤ ـ التوبيخ أى تعيير المخاطب أو غيره(٢) على وقوع الشرط منه ،

---

(١) نحو ان كان هذا أبا زيد فلا يؤذه .

(٢) فى هذا والذى قبله روعى فيهما حال المخاطب لكن على سبيل التنزيل هنا وعلى سبيل الحقيقة هناك ، وهذا على خلاف الأصل من مراعاة حال المتكلم ـ ومراعاته انما تكون اذا استعملت « ان » على سبيل الحقيقة والا اعتبر حال المخاطب

أو اعتقاده اياه كما فى قوله تعالى : « أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين (١) » على قراءة من كسر همزة (٢) « ان » فكونهم مسرفين أمر مقطوع به فكان الأصل فيه أن يؤتى « باذا » الدالة على الجزم بالوقوع لكن جىء بلفظ « ان » الموضوعة لعدم الجزم بالشىء لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل أى استهزاءه بكتاب الله يجب ألا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض ويقدر المحال ، وكأنه نزل منزلة المحال فى القطع بانتفائه لقيام الأدلة القاطعة على أن الاسراف لا ينبغى أن يصدر من العاقل أصلا ، ـ غير أن المحال ، أو مانزل منزلته ، وان كان مقطوعا بعدم وقوعه قد تستعمل فيه «ان» الموضوعة للمشكوك فيه تنزيلا له منزلة ما لا قطع بانتفائه على سبيل المساهلة ، والتنزل مع الخصم وارخاء العنان له حتى يذعن ـ ذلك أن الخصم اذا رأى مدعاه المحال فى صورة المشكوك فيه اطمأن لاستماعه فاذا رتب عليه لازم مسلم الانتفاء عنده سلم وأذعن ـ كأن يقال مثلا لمن يعتقد قدم العالم ، وأنه ممكن بذاته : ان كن العالم قديما لزم استغناؤه عن الفاعل ، فلا يكون ممكنا ، فى حين أنه يقول بامكانه •

ففى الآية حينئذ تنزيلان ـ تنزيل الاسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع بعدمه لأن المقام يقتضى المبالغة التامة فى التوبيخ ، واعتبار المحالية كفيل بهذا الغرض اذ يفيد أن الاسراف من العاقل يجب أن يفرض كما

---

(١) ضرب الذكر عنهم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وترك انزاله لهم اعراضا عنهم والفاء عاطفه للجملة المذكورة على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة فى المعنى وهمزة الاستفهام داخلة على تلك الجملة المقدرة أى أنهملكم فنضرب عنكم الذكر « والضرب » فى الأصل الذود والدفع ، وحينئذ « فنضرب » اما استعارة تصريحية لترك انزاله لهم واما استعارة تخييلية حيث شبه الذكر بغرائب الابل تذاد وتدفع عن الحوض مثلا واستعير اسم المشبه به للمشبه ، ثم حذف وذكر شىء من لوازمه وهو الضرب على طريق الاستعارة المكنية والضرب تخييل لها ، « والصفح » الاعراض وقد نصب على اعتباره مفعولا مطلقا ، أو مفعولا لأجله ، أو حالا « والاسراف » المراد به الاستهزاء بكتاب الله •

(٢) ويكون جواب الشرط حينئذ محذوفا دل عليه ما قبله •

يفرض المحال – وتنزيل المحال ، أو ما نزل منزلة المشكوك فيه الذى لا قطع بعدمه ولا بوجوده مطاولة للخصم وارخاء للعنان له – كما عرفت – (١) •

٥ – التغليب، أى تغليب غير المتحقق اتصافه بالشرط – وهو المشكوك فى اتصافه به – على المتحقق اتصافه به – حالا أو مستقبلا – كما اذا كان الاجتهاد قطعى الحصول « لخالد » ، غير قطعى الحصول « لبكر » ، فتقول : « ان اجتهدتما كافأتكما » فقد استعملت « ان » فى المجزوم به ، وهو اجتهاد « خالد » ، وكان الأصل أن يستعمل فيه « اذا » لدلالتها على القطع – والنكتة فيه تغليب من لم يقطع باجتهاده على من تحقق منه الاجتهاد •

لكن قيل : انه بعد تغليب من شك فى اجتهاده على من تحقق الاجتهاد منه يصير الجميع مشكوكا فى اجتهاده ، فيكون استعمال «ان» فيه واردا على الأصل ، وكلا منا فى استعمال «ان» على خلاف الأصل •

أجيب : أن صيرورة الجميع مشكوكا فى اجتهاده أمر تقديرى ، فلا ينافى أن البعض ليس مشكوكا فى اتصافه به – فالاتيان «بان» على خلاف الأصل انما هو بالنظر لهذا البعض •

وقوله تعالى : « وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا » يحتمل الأمرين – التوبيخ ، والتغليب – أما الأول فبناء على أن الخطاب للمرتابين لأنهم هم الموبخون على الريب ، وأن الريب منهم فى منزلة المستحيل لقيام الأدلة على أن الريب مما لا ينبغى صدوره من عاقل ، ثم نزل ذلك المستحيل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده مساهلة مع الخصم ولهذا استعمل فيه « ان » – وأما الثانى فبناء على أن الخطاب للمرتابين وغير المرتابين ، مع

---

(١) مثل الآية المذكورة قوله تعالى : قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين – والمعنى : ان صح وثبت بحجة واضحة لا شبهة فيها أن للرحمن ولدا موجودا خارجا فأنا أول العابدين لذلك الولد وأسبقكم الى طاعته والانقياد له ولكن لم يثبت ذلك بالبرهان الصحيح فكون الرحمن له ولد محال مقطوع بانتفائه ثم نزل منزلة المشكوك فيه واستعمل فيه « ان » تبكيتا للمخاطبين الى آخر ما عرفت •

تغليب غير المرتابين على المرتابين اذ أنه كان فى المخاطبين من يعرف الحق، وانما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأن لا ارتياب لهم •

غير أنه قيل : اذا غلب غير المرتابين على المرتابين صار الجميع لا ارتياب عندهم ، وصار الشرط مقطوعا بانتفائه ، فلا يصلح حينئذ لاستعمال «ان» فيه لأنها انما تستعمل فى الأمور المحتملة ، المشكوك فيها – كما عرفت – وحينئذ فاستعمالها فى التغليب يؤدى الى عدم صحة التعبير بها •

وأجيب بأنه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين ، وجعل الريب منفى الوقوع يفرض ذلك الريب كما يفرض المحال لتبكيت الخصم والزامه – كما سبق فى نكتة التوبيخ ؟ بأن ينزل ذلك الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ، ففيه حينئذ تنزيلان – تنزيل غير المرتابين منزلة المرتابين بسبب التغليب ، وتنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه وبهذا صح استعمال «ان»(١) •

والتغليب مطلقا – كما قال صاحب البيان ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى اطلاق لفظه عليهما – والقيد الأخير لاخراج المشاكلة •

وعرفه بعضهم فقال : هو ان يعطى أحد المصطحبين أو المتشاكلين حكم الآخر – وهو يقع فى الكلام كثيرا •

قال تعالى : « وكانت من القانتين » كان القياس أن يجمع الوصف بالألف والتاء فيقال : من القانتات لأنه الخاص بجمع الاناث ، ولكن أجرى الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة ، وهى

---

(١) قد يقال أى حاجة الى هذا التغليب المستلزم لهذا الاشكال المحتاج فى دفعه الى التنزيل المذكور فى حين أن « ان » الشرطية تقلب الماضى الواقع بعدها للاستقبال والأمور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها – ويجاب بأن محل كون « ان الشرطية » تقلب الماضى الواقع بعدها للاستقبال مالم يكن الفعل خصوص « كان » والابقى على مضيه لقوة دلالتها عليه نص على ذلك المبرد والزجاج •

الجمع بالواو والنون مرادا به الذكور والاناث(١) تغليبا(٢) للذكر على الأنثى ـ ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتها لم تقل شأنا عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم ، وأدخلت فى التعبير عنهم(٣) .

وقال تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون »(٤) وكان القياس أن يقال : « يجهلون » بياء الغائب لأن الضمير عائد على « قوم » وهو من قبيل الغيبة لكونه اسما مظهرا ـ غير أنه لما كان محمولا على « أنتم » كان مدلوله الذوات المخاطبين اذ أن الخبر عين المبتدأ فى المعنى ـ وقد روعى هذا المدلول تغليبا لجانب المعنى على جانب اللفظ .

ومن صور التغليب قولهم : « الأبوان » للأب والأم ، و « العمران » لأبى بكر وعمر ، و « القمران » للشمس والقمر ، و « الحسنان » للحسن والحسين ـ ومنه قول الشاعر :

اذا اجتمع العمران عمرو بن جابر
وزيد بن عمرو خلت ذبيان تبّعا

---

(١) أى على سبيل المجاز المرسل علاقته البعضية .

(٢) يحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع مقدر أى وكانت من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكر يوصف حقيقة بوصف الذكور وحينئذ فلا تغليب .

(٣) قالوا ان التغليب فى الآية مبنى على أن « من » تبعيضية على معنى : وكانت من بعض القانتين ، فاذا كانت لابتداء الغاية على معنى : وكانت من سلالة القوم القانتين أى من نسل ابراهيم واسحق ويعقوب فلا يتعين التغليب اذ المراد بالقانتين حينئذ محض الذكور من آبائها غير أن جعل « من » للتبعيض وارتكاب التغليب أحسن لفوات نكتة التغليب المذكور على الوجه الثانى ولفوات وصفها بجهات الفضل لأن كونها من أعقاب الأنبياء الكرام لا يستلزم أن تكون قانتة والغرض وصفها بالفضل والصلاح .

(٤) قيل ان جعل هذا من باب التغليب فيه نظر بل هو من قبيل ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تغليبا اذ لا يصدق عليه ضابط التغليب المتقدم عن صاحب البيان .

وقول أبى الطيب المتنبى :

واستقبلت قمر السماء بوجهها
فأرتنى القمرين فى وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها ، وقمر السماء يريد : أن وجهها لشدة صقالته انطبعت فيه صورة القمر حين استقبلته كما تنطبع الصورة فى المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر فى آن واحد - وطريق هذا النوع من التغليب أن يغلب أحد المتصاحبين كما فى بكر وعمر، أو أحد المتشابهين كالشمس والقمر بأن يجعل أحدهما متفقا مع الآخر فى الاسم ، ثم يثنى ذلك الاسم (١) ويطلق اللفظ عليهما جميعا مجازا .

وهذا النوع يخالف ما تقدم من نحو « القانتين » لأن الوصف هناك وهو « القنوت » مشترك بين الأمرين فمخالفة الظاهر فيه من جهة الهيئة والصيغة لا من جهة المادة ، فان هيئة « قانتين » غير هيئة « قانتات » والمادة وهى « القنوت » واحدة فيهما - بخلاف نحو « الأبوين » فان مخالفة الظاهر فيه من جهة المادة وجوهر اللفظ ، ولا شك أن مادة الأب غير مادة الأم اهـ.

- هذا - واذ قد انتهينا من الكلام فى « ان واذا » فلنبدأ الحديث عن

- لو -

وهى أداة شرط فى الماضى أى لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط فى الماضى(٢) فرضا ، مع القطع بانتفاء الشرط فى الواقع فيترتب عليه انتفاء الجزاء .

---

(١) أى على مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق فى الاسم يكفى فى التثنية الحقيقية وان لم يحصل اتفاق فى المعنى - لا على مذهب الجمهور القائلين بأنه لا بد من الاتفاق فى المعنى أيضا والا لم يكن مثنى حقيقة ولذلك جعلوا لفظ « القرءين » للحيض والطهر و « العينين » للشمس والذهب من باب التغليب وجعلوا كل ذلك وأشباهه ملحقا بالمثنى .

(٢) قوله فى الماضى متعلق بحصول مضمون الشرط فقط ومن هنا يعلم أن حصول مضمون الجزاء غير مقيد بالماضى بل هو معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضى لأن المعلق على أمر مقيد بالماضى يكون مقيدا بالماضى ضرورة ارتباطه به وتوقفه عليه .

بيان ذلك : أنك اذا قلت مثلا : « لو جئتنى أعطيتك ما طلبت » .

فمعنى هذا : أنك علقت حصول مضمون الجزاء ، وهو « الاعطاء » على فرض حصول مضمون الشرط ، وهو « المجىء » فى الزمان الماضى . أى انك جعلت المجىء شرطا فى اعطائك اياه ما طلب غير أن المجىء لم يحصل ، فترتب عليه أن الاعطاء لم يحصل كذلك لتوقف الاعطاء على المجىء .

« فلو » حينئذ تفيد امتناع حصول الثانى ، وهو « الجزاء » لأجل امتناع حصول الأول وهو الشرط — كما تراه فى المثال المذكور فان الاعطاء امتنع حصوله لامتناع حصول المجىء — وهذا هو معنى قولهم : «لو» حرف امتناع لامتناع أى امتناع الثانى وهو الجزاء لامتناع الأول وهو الشرط — وهذا هو ما ذهب اليه الجمهور .

واعترض عليهم ابن الحاجب مدعيـا أن الأول سبب فى الثانى ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشىء أسباب تامة متعددة ؛ كل واحد منها كاف فى وجوده « كالشمس والقمر والسراج »، فكل واحد من هذه الثلاثة سبب كاف فى وجود الضوء ، ولا يلزم من انتفاء أحدها « كالشمس » مثلا انتفاء الضوء لجواز أن يكون الضوء منبعثا من القمر ، أو من السراج ، أو من غيرهما — أما انتفاء المسبب فيدل على انتفاء جميع أسبابه « كالضوء » فانه بانتفـائه ينتفى جميع مصادره ، — « فالمجىء »فى قولك : « لو جئتنى لأعطيتك » سبب فى الاعطاء ، ولا يلزم من انتفاء هذا السبب انتفاء الاعطاء لجواز تحققه لسبب آخر كعمل جليل يقوم به المخاطب مثلا .

واستدل ابن الحاجب على مذهبه بقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » — قال : ان الآية سيقت ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوعه بارادة الواحد الأحد لحكمة تقتضيه ، ولأن المعلوم هو انتفاء الفساد لكونه مشاهدا ؛ والمجهول هو انتفاء التعدد لكونه غير مشاهد ،

وانما يستدل بالمعلوم على المجهول ، دون العكس — فامتناع الأول ، وهو « التعدد » انما جاء من امتناع الثانى ، وهو «الفساد» — «فلو» حينئذ تفيد امتناع الثانى لا العكس كما مشى عليه الجمهور فيما سبق •

واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب — اما لمـــا ذكره من أن الأول سبب ، والثانى مسبب ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب الخ — واما لأن الأول ملزوم ، والثانى لازم ، وانتفاء الملزوم لا يدل على انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم كما فى قولك : « لو كانت الشـــمس طالعة كان الضوء موجودا » ولا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء لجواز أن يكون الضوء منبعثا من مصدر آخر من مصادر الضوء كقمر أو سراج •

وحاصل الرد على هذا الاعتراض أن « لو » لها استعمالان :

أحدهما : أنها للاستدلال العقلى وذلك فيما اذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم ، فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول كما فى الآية المذكورة فان انتفاء الفساد معلوم ، وانتفاء التعـــدد مجهول ، فيؤتى « بلو » حينئذ للاستدلال بانتفاء الفساد على انتفاء التعدد •

ثانيهما : أنها للترتيب الخارجى ، وذلك فيما اذا كان كل من انتفاء الشرط والجزاء معلوما لكن العلة فى انتفاء الثانى فى الخارج مجهولة فيؤتى « بلو » لبيان أن علة انتفاء الثانى فى الخارج هى انتفاء الأول كما فى المثال المتقدم ، وهو : « لو جئتنى لأعطيتك » فان كلا من انتفاء المجىء والاعطاء معلوم لكن العلة فى انتفاء الاعطاء فى الخـــارج مجهـــولة فيؤتى بلو لبيان أن علة انتفاء الاعطاء فى الخـــارج هى انتفـــاء المجىء فيه — فهى اذاً لامتناع الثانى لأجل امتناع الأول ، ويكون قولك : « لو جئتنى لأعطيتك » معناه على هذا : أن الاعطاء انتفى فى الخارج بسبب انتفاء المجىء •

والاستعمال الأول اصطلاح المناطقة ، والثانى اصطلاح أهل العربية — غير أن ابن الحاجب حينما سمع قول أهل العربية : « لو لامتناع الثـــانى

لامتناع الأول ، فهم منه اصطلاح أهل المنطق ، وهو أنها للاستدلال ، فاعترض عليهم بأنها للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثانى ، لا للاستدلال على امتناع الثانى بامتناع الأول لأن الشرط سبب فى الجزاء ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، واستدل على مذهبه بالآية الكريمة .

وليس المعنى كما فهم ابن الحاجب وانما معناه : أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الأول فيه لكون انتفاء الأول علة فى انتفاء الثانى خارجا ، فالنفيان معلومان لكن العلة فى انتفاء الثانى مجهولة للمخاطب ، فيؤتى « بلو » لافادة تلك العلة كما فى قوله تعالى : « ولو شاء لهداكم أجمعين » فان معناه : أن الهداية من الله انتفت بسبب انتفاء المشيئة منه ، فيفيد أن المشيئة سبب فى انتفاء الهداية فى الخارج — يؤيد ذلك قولهم : « لولا على لهلك عمرو » فان « لولا » هنا لامتناع الثانى لوجود الأول ، فيفيد ذلك أن وجود «على» سبب فى عدم هلاك عمرو ، لا أن وجوده دليل على عدم هلاكه اذ لم يقصد بوجود «على» افادة العلم بعدم هلاك عمرو ، وانما المراد به بيان السبب المانع من هلاكه .

ولكون معنى « لو » الدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الأول فيه، لا للاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثانى كما فهم ابن الحاجب صح أن يقال : « لو جئتنى لأعطيتك ، لكنك لم تجىء » أى فامتنع الاعطاء ، فعدم الاعطاء انما هو بسبب عدم المجىء — ولو كانت «لو» للاستدلال كما فهم ابن الحاجب ما صح هذا القول لأن الشرط —كما قلنا— سبب فى الجزاء وقولك : « لكنك لم تجىء » نفى للسبب ، ونفيه لا يستلزم نفى المسبب لاحتمال أن يكون السبب أعم ، فلا يكون قولك : « لكنك لم تجىء » منتجا فتعين أن يكون ذلك الاستدراك اشارة الى علة انتفاء الجزاء(١) وعليه قول الحماسى :

(١) ويقال بعبارة المناطقة : لو كانت « لو » للاستدلال ما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا ينتج شيئا لجواز أن يكون اللازم أعم فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء .

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

فعدم طيران الفرس أمر معلوم والغرض بيان السبب فى عدم طيرانها، وهو عدم طيران ذى حافر قبلها ، ومنه قول المعرى :

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام

والاستعمال على قاعدة أهل العربية هو الشائع المستفيض :

ويغلب فى « لو » أن تكون جملتاها شرطهـا وجزاؤها - فعليتين ماضويتين لفظا ومعنى كما مثلنا .

أما كونهما فعليتين لا اسميتين فلأن «لو» - كما سبق - لتعليق حصول الجزاء على الشرط المفروض حصوله فى الماضى - وهذا يقتضى نفى الحصولين فى الخارج - والجملة الاسمية تفيد الثبوت والحصول فى الخارج فهما متنافيان .

وأما كونهما ماضويتين لا مضارعتين فلأن الجملة المضارعية تفيد الحال أو الاستقبال - وهذا ينافى ما تقرر عندهم من أن «لو» لتعليق شىء بشىء فى الزمن الماضى .

ويقل دخولها على الجملة المضارعية(١) ولا بد لذلك من نكتة لأنه خلاف الأصل فيها وهذه النكتة على أنواع منها .

١ - قصد امتناع استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا كما فى قوله تعالى : « واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم» فدخول «لو» على المضارع فى الآية على خلاف الأصل - والنكتة فيه الاشارة الى أن الفعل الذى دخلت عليه قصد به امتناع استمرار حصوله آنا بعد آن ، ومرة بعد أخرى واستمرار الفعل على سبيل التجدد انما يحصل بالمضارع لا بالماضى .

---

(١) أى فى اللفظ وان كان المعنى ماضيا .

فلاجل افادة المضارع الاستمرار التجددى أوثر التعبير به دون الماضى ، ثم جيء « بلو » لنفى هذا الاستمرار — ومعنى القول الكريم حينئذ : أن امتناع عنتكم انما هو بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم ٠

ومن هنا يعلم أن الفعل المقصود استمراره فى الآية هو « الاطاعة » ، فالمضارع أفاد استمرار هذا الفعل ، ودخول «لو» عليه أفاد امتناع هذا الاستمرار ٠

ويجوز أن يكون الفعل المقصود استمراره « امتناع الاطاعة (١) » — والمعنى حينئذ : أن امتناع عنتكم انما هو بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم ٠

وخلاصة القول فى هذا : أن الكلام مشتمل على نفى وقيد — فالنفى هو «لو» ، والقيد هو « الاستمرار » المفاد بالمضارع — فيجوز أن يعتبر نفى القيد ، وأن يعتبر تقييد النفى — فالمعنى على الأول : انتفى عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم — والمعنى على الثانى : انتفى عنتكم بسبب امتناعه المستمر عن اطاعتكم ٠

والوجه الأول أرجح من وجهين :

الأول : أن القياس أن يعتبر الامتناع واردا على الاستمرار لأن الفعل يوجد أولا ، ثم يرد النفى عليه ، واستفادة المعانى من الألفاظ انما تكون على وفق ترتيبها ٠

الثانى : أن العلة فى نفى عنتهم انما هى استمراره عليه الصلاة والسلام على طاعتهم ، لا استمرار نفى الاطاعة الذى أفاده الوجه الثانى ذلك أن استمرار نفى الاطاعة يقتضى نفى الاطاعة أصلا — بخلاف نفى

---

(١) هذا يقتضى أن الفعل المضارع يفيد استمرار معنى « لو » مع أن المعروف أنه يفيد استمرار معناه هو ، لا معنى غيره — ويجاب بأنه كما أن الفعل المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يفيد الفعل المنفى استمرار النفى متى لوحظ النفي قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث يجعل النفى كالجزء منه فالداخل عليه « لو » حينئذ يفيد استمرار الامتناع ٠

الاستمرار على الاطاعة فانه يفيد ثبوتها — ومعلوم أن أصل الاطاعة لايترتب عليه عنت ، بل ينبنى عليه مصلحة هى استجلابهم ، واستمالة قلوبهم •

ونظير الآية السابقة فى العدول الى المضارع لافادة الاستمرار التجددى وقتا فوقتا قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم » (١) — والأصل : الله مستهزىء بهم ، فعدل فيه من اسم الفاعل الى المضارع لما ذكرنا من افادة الاستمرار التجددى (٢) •

٢ — تنزيل المعنى الاستقبالى منزلة الماضى كقوله تعالى : «ولو ترى(٣) اذ وقفوا على النار ، أى لو أطلعوا عليها ، وعرفوا مافيها — وجواب «لو» محذوف تقديره : لترى(٤) أمرا مستبشعا ؟ تقصر عن تصويره العبارة •

فهذه الحالة ، وهى رؤيتهم موقوفين على النار انما تكون يوم القيامة فهى اذاً مستقبلة الوقوع لهذا عبر عنها بالمضارع لدلالته على المستقبل ، وحينئذ فدخول «لو» على المضارع فى الآية على خلاف الأصل لأن معناه استقبالى و «لو» انما يناسبها الفعل الماضى اذ أن المضى مأخوذ فى تعريفها كما عرفت والنكتة فى هذا هى :

---

(١) الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف والمراد انزال الحقارة والهوان بهم فهو مجاز مرسل علاقته السببية ويصح أن يكون استعارة تبعية بأن يشبه الهوان بالاستهزاء ثم يستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه يستهزىء بمعنى ينزل الهوان بهم — ويحتمل أن يكون من باب المشاكلة بأن يسمى جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه فى صحبته كما سمى جزاء السيئة سيئة لوقوعه فى صحبتها — والتنظير فى الآية من حيث مطلق العدول الى المضارع وان كان العدول هنا عن اسم الفاعل وهناك عن الماضى وانما كان المعدول عنه هنا اسم الفاعل لاقتضاء المقام اياه لمشاكلة ما وقع منهم اذ قالوا انما نحن مستهزئون •

(٢) انما قيد الاستمرار بالتجدد لأن الجملة الاسمية المعدول عنها تفيد الاستمرار أيضا بمعونة المقام — غير أن الاستمرار المفاد بها فى الثبوت والاستمرار هناك فى التجدد وهو أبلغ •

(٣) الخطاب لمحمد أو لكل من تتأتى منه الرؤية ، نزل الفعل منزلة اللازم مبالغة فى وصف حالهم بالفظاعة ، وأنه يكفى للاطلاع على فظاعتها مطلق الرؤية — وقيل ان المفعول محذوف والتقدير : لو ترى الكفار وقت وقوفهم •

(٤) هكذا ينبغى أن يقدر الجزاء مستقبلا ليناسب الشرط •

أن الفعل المضارع نزل منزلة الماضى فى تحقق الوقوع(١) ، وانما لم يعبر عن هذا المعنى المستقبل بصيغة الماضى بعد تنزيله منزلته لأحد أمرين :

الأول — صدور الاخبار عمن لا يتخلف كلامه وهو الله علام الغيوب، فالتعبير بالماضى والمستقبل عنده سواء فى تحقق الوقوع ، فليس هناك حاجة الى تحويل المضارع الى صيغة الماضى •

الثانى — استحضار الصورة عند المخاطب ، وهى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، واعتبارها حاصلة ماثلة أمام العين استفظاعا لها ، وتفخيما لشأنها ، والمضارع مما يدل على الحال الحاضرة التى من شأنها أن تشاهد •

ونظير الآية السابقة فى العدول الى التعبير بالمضارع لتنزيله منزلة الماضى لأحد الأمرين السابقين قوله تعالى : « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » والأصل فيه أن يقال : ربما ود الذين كفروا الآية(٢) بصيغة الماضى ، فعدل فيه الى المضارع لما ذكرنا من التنزيل المذكور — اما لصدور الاخبار عمن لا يتخلف كلامه واما لاستحضار صورة ودادتهم فى ذهن السامع •

---

(١) قيل ان تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى التعبير « بلو » الدالة على الامتناع — ويجاب بأن لا منافاة لأن الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق باعتبار أصل الفعل فالمنزل منزلة الماضى فى التحقق هو أصل الرؤية والذى فرض وقوعه وأدخل عليه « لو » هو رؤية المخاطب ، فذكر « لو » يدل على أن الرؤية بحالة من الشناعة يمتنع معها رؤية المخاطب •

(٢) انما كان ههنا هو الماضى لما التزمه بعض النحاة من أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة « بما » يجب أن يكون ماضيا فالتمثيل بالآية بناء على هذا المذهب ، وأما الجمهور فقد أجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها كما فى قول الشاعر :

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال

والتنظير فى الآية من حيث ان العدول فيها من الماضى الى المضارع واقع فى غير باب لو الشرطية و « لو » هنا للمتنى حكاية لودادتهم فلا جواب لها •

هذا وقد ورد على قلة دخول « لو » على الجملة المضارعية بدون نكتة تقتضيه كما فى قول الشاعر :

ولو تلتقى أصـــداؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتى وان كنت رمة
لصوت صدى «ليلى» يهش ويطرب

فالشرط فى هذا المثال مستقبل الوقوع ، وهو على خلاف الأصـل فى « لو » •

أما تمثيلهم لهذا بقـوله صلى الله عليـه وسلم ، « اطلبوا العلم ولو بالصين » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « تناكحوا تناسلوا فانى أباهى بكم الأمم يوم القيامة « ولو بالسقط » فالأظهر فيه — على ما فى الحديث الأول من الشك فى ثبوته — أن « لو » ليست شرطية فيهما ، وانما هى للربط فى الجملة الحالية ، فلا جواب لها — مثلها فى ذلك مثل «ان» فى قولهم : محمد — وان قل ماله — كريم(١) •

اختبـــار

١ — بين معنى « ان واذا » الشرطيتين ووضح ذلك بالمثال ، واذكـــر وجه اشتراط أن تكون جملتاهما فعليتين استقباليتين — وهل يجوز استعمالها فى غير الاستقبال ؟ مثل لما تقول •

---

(١) فائدة : ان « لو » لها اســـتعمالات كثيرة — فتكون للترتيب الخارجى وتكون للاستدلال العقلى ، وتجىء وصلة للربط فى الجملة الحالية — وتكون بمعنى ان الشرطية فى المستقبل وقد تقدم كل ذلك — وتجىء مصدرية على معنى التمنى كمـا فى قوله تعالى : ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين — وتجىء للدلالة على استمرار شىء يربطه بأبعـد النقيضين من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصـــه ، فالخوف وعدمه نقيضان وعدم الخوف أبعـد لعدم العصيان منه فعلق عدم العصيان على الأبعد اشارة الى أن عدم العصيان منه مستمر وأن صهيبا أبعد ما يكون عن العصيان •

٢ ـ اذكر ثلاث دواع اقتضت دخول «ان» على الجملتين الماضويتين مع التمثيل ، ثم بين نكتة استعمال «ان» فى الجملة الماضوية على خـــلاف أصلها فى قوله تعالى : لئن أشركت ليحبطن عملك •

٣ ـ بين الفرق بين « ان واذا » فى الاستعمال مع التمثيل ، واذكر شاهدا على ذلك من القرآن الكريم ، أو من غيره •

٤ ـ اذكر ثلاثة أسباب اقتضت استعمال « ان » فى المعنى المجزوم به على خلاف أصلها ، مع التمثيل •

٥ ـ بين النكتة فى خروج «ان» عن أصلها فى الاستعمال فى قوله تعالى : « أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين » •

٦ ـ بين معنى «لو» موضحا ذلك بالمثال ، ثم اذكر معنى قولهم : لو لامتناع الثانى لامتناع الأول ، ثم اذكر اعتراض ابن الحاجب ، وما ردوا به عليه •

٧ ـ بين وجه اشتراط أن تكون جملتا «لو» فعليتين ماضويتين ، مع بيان وجه استعمالها فى الجملة المضارعية فى قوله تعالى : لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم •

احوال متعلقات الفعل

فى هذا الباب أبحاث ثلاثة :

(١) بحث نكات حذف المفعول •

(٢) بحث نكات تقديمه على الفعل •

(٣) بحث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض •

البحث الأول :

لهذا البحث مقدمة هي بمثابة التمهيد له ، والتوطئة اليه – وهي أن للفعل ارتباطا وتعلقا بكل من الفاعل والمفعول – فتعلقه بالفاعل من جهة وقوعه منه ، وتعلقه بالمفعول من جهة وقوعه عليه – ولاختلاف جهة التعلق اختلف أثر العامل ، ولهذا كان أثره في الفاعل الرفع ، وفي المفعول النصب – فاذا ذكر أحدهما أو كلاهما مع الفعل كان الغرض من هذا بيان هذه العلاقة وافادة السامع بها •

فاذا قلت مثلا : « أكرم محمود » ببناء الفعل للمعلوم كان الغرض بيان أن الاكرام تعلق بمحمود من حيث وقوعه منه ، وكان هذا الكلام خطابا مع من سلم بوقوع الاكرام ، وجهل من وقع منه •

واذا قلت : « أكرم عباس » بالبناء للمجهول كان القصد بيان أن الاكرام تعلق بعباس من حيث وقوعه عليه ، وكان الخطاب مع من سلم بوقوع الاكرام ، وجهل من وقع عليه •

واذا قلت : « أكرم محمود عباسا » كان الغرض بيان أن الاكرام وقع من محمود باعتبار تعلقه بعباس ، وكان الخطاب مع من سلم بوقوع الاكرام من محمود ، وجهل تعلقه بعباس •

فليس الغرض من هذه التراكيب حينئذ الاخبار بوقوع الفعل مطلقا ، من غير ارادة تعلقه بفاعل أو مفعول اذ لو كان الغرض ذلك لقيل : « وقع الاكرام » ، ولما كان ثم حاجة الى ذكر الفاعل ، أو المفعول ، وكان الخطاب حينئذ مع من جهل وقوع الفعل نفسه •

اذا علمت ذلك نقول : اذا أسند الفعل المتعدي الى فاعله ، ولم يذكر له مفعول فلا يخلو الحال من واحد من أمرين :

الأول : أن يكون الغرض مجرد اسناد الفعل الى الفاعل ، من غير

اعتبار تعلقه بمفعول ، وحينئذ يكون الفعل المتعدى بمنزلة الفعل اللازم(١) فلا يذكر له مفعول لئلا يفهم السامع أن الغرض الاخبار بوقوع الفعـــل باعتبار تعلقه بالمفعول لا مجرد افادة نسبته الى الفاعل الذى هو المطلوب ـ ألا ترى أنك اذا قلت : « فلان يبذل الذهب » فهم أن الغرض بيان جنس المبذول ، فى حين أن القصد بيان كونه باذلا ، ويكون هذا الكلام خطابا مع من أثبت له بذل غير الذهب أو تردد فيه(٢) •

ثم اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن(٣) ، لاستدلاليا(٤) يطلب فيه البرهـان أفاد الفعـل المذكور ـ وهو المنزل منزلة اللازم ـ التعميم فى افراده(٥) فوق افادته مجرد ثبوته للفاعل أو انتفائه عنه دفعا للتحكم •

بيان ذلك : أن قولك « فلان يبذل » معناه : يفعل البذل أى يوجد هذه الحقيقة ـ والمصدر المحلى «بأل» التى للحقيقة كالبذل هنا يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق الشمولى أى استغراق جميع أفراد البـــذل

---

(١) أى بقطع النظر بتاتا عن المفعول بل ولا يلاحظ تقديره لقيام قرينة عليه لأن المقدر فى هذه الحالة كالمذكور فى أن السامع يفهم أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بالمفعول •

(٢) قد يقال اذا كان ما ذكر كلاما مع من أنكر بذل الذهب أو تردد فيه كان الواجب أن يؤكد ، أو كان من المستحسن توكيده ، أو يؤتى بصيغة التخصيص ولا تأكيد ولا تخصيص هنا ـ ويجـــاب أن تخصيص الشىء بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداه عرفا واستعمالا أو يجاب بأن يكفى فى التأكيد كون الجملة اسمية ، مع افادة خبرها الفعلى التقوية أو التخصيص •

(٣) كالأمور الواقعة فى مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقولك : كل من يمشى فى الليل بالسلاح فهو سارق ، فان هذا غير مقطوع به وانما يفيد الظن ـ وكقول النبى صلى الله عليه وسلم : المؤمن غر كريم ، والمنافق خب لئيم فالنبى صـلى الله عليه وسـلم انمـا قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لالدليل قطعى قام عنده على ذلك فكل من القولين ظنى اذ قد يوجد فى بعض المؤمنين من هو ماكر مخادع •

(٤) اذ لو كان استدلاليا لم يفد ذلك لأن التعميم ظنى فلا يفيد فيما يطلب فيه اليقين •

(٥) أى بمعونة المقام الخطابى •

مبالغة لئلا يلزم التحكم اذا حمل على بعض الأفراد دون بعض اذ الحقيقة موجودة فى جميع الأفراد فالحمل على بعضها ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ولا منافاة بين افادة الفعل مجرد ثبوته أو انتفائه ، وبين افادته التعميم فى أفراده اذ أن الأول مستفاد من الفعل ذاته ، والثانى مستفاد من الفعل بمعونة المقام .

وهذا الفعل المنزل منزلة اللازم ضربان :

(أ) أن يذكر الفعل ولا ينوى له فى النفس مفعول أصلا ، بل يكون الغرض اثبات الفعل فى نفسه أو نفيه كما فى قوله تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ » فالفعل متعد قطعا الى مفعول ، والأصل : هل يستوى الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه ؟ — فحذف المفعول المذكور ، ونزل الفعل منزلة اللازم ، وصار المراد من الفعل الحقيقة والماهية ، والمعنى : هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم ، والذين لم توجد عندهم حقيقته ؟ — فالغرض اذاً نفى المساواة بين من هم من أهل العلم ، ومن ليسوا من أهله مبالغة فى ذمهم بالجهل بالدين ، وأن الذين لا علم لهم به كأن لا علم عندهم أصلا .

غير أن التمثيل بالآية قد يؤخذ عليه أنه خارج عن موضوع البحث اذ البحث فى الأسانيد الخبرية ، لا الانشائية — فالأولى بالتمثيل قوله تعالى: « وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه هو أمات وأحيا » — وقولهم : «فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع ، ويعطى ويمنع » فلا تعرض فى كل ذلك لحديث المفعول .

(ب) أن يذكر الفعل ، وينوى له فى النفس مفعول خاص قد علم موضعه من سبق ذكر ، أو قرينة حال الا أنك تنسيه نفسك ، وتخيل أنك لم تقصد الا الى ذات الفعل ، من غير أن تعلقه بشىء قصداً الى المبالغة كما فى قول البحترى يمدح المعتز بالله الخليفة العباسى ، ويعرض بأخيه المستعين بالله ، وكان ينازعه الخلافة :

شجو حساده وغيظ عداه   أن يرى مبصر ويسمع واع

لا ريب أن الفعلين – يرى ويسمع – من الأفعال المتعدية ، وأن المعنى – لا محالة – أن يرى مبصر آثاره ، ويسمع واع أخباره لكن نزلا هنا منزلة اللازم وأن المقصود مجرد اثبات الرؤية والسماع للفاعل ، من غير نظر الى تعلقهما بمفعول خاص – وانما فعل الشاعر ذلك ليتسنى له أن يشعر الناس بأن محاسن الممدوح ، وفضائله قد بلغت من الوضوح والاشتهار حدا لا تخفى عنـده على ذى بصر وسمع ، وأنه يكفى فى ادراكها أن يقع عليها البصر ، ويعيها السمع ، فيعلم الرائى والسامع أنه لا يليق لمقام الخلافة سواه ، فلا يجد أعداؤه وحساده الى منازعته الامامة سبيلا – ولا يخفى أن هـذه المبالغة فى المدح تفقد عند ذكر المفعـول أو تقديره .

الثانى : أن يقصـد الفعل بمفعـول غير مذكور ، وأن يراعى فى الكلام ويلتفت اليه – وحينئذ يجب تقدير هذا المفعول بحسب القرينـة الدالة عليه ان عاما فعام ، وان خاصا فخـاص أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام نحو قوله تعالى : « والله يدعـو الى دار السلام » فالدعوة الى الجنة عامة فيجب أن يكون اللفظ المقدر عاما أيضا أى كل أحد ، وان كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفـظ المقدر خاص كذلك نحو قول عائشة رضى الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى منى ، تريد العورة .

واذا وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ، وأنه انما حذف من اللفظ لغرض ، وبذلك يعلم أن حذفه مشروط بشرطين : الأول – وجود القرينة الدالة – الثانى الغرض الموجب للحذف .

والأغراض الموجبة للحذف كثيرة أهمها ما يلى :

(أ) البيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة(١) اذا وقع شرطا ، ولم

(١) مثل فعل المشيئة كل ما فى معناه كالارادة والمحبة وغيرهما .

يكن تعلقه بالمفعول المحذوف غريبا كما فى قوله تعالى : « ولو شاء لهداكم أجمعين » فمفعول فعل المشيئة محذوف تقديره : ولو شاء هدايتكم لهداكم — ونكتة حذفه البيان بعد الابهام لأنه لما قيل : « لو شاء » علم أن هناك شيئا تعلقت به المشيئة لكنه مبهم ، فلما جىء بجواب الشرط وضح ذلك الشىء، وعلم أنه الهداية ، فكل من الشرط والجواب حينئذ دل على المفعول — لكن الشرط دل عليه اجمالا ، والجواب دل عليه تفصيلا — والبيان بعد الابهام ، أو التفصيل بعد الاجمال أوقع فى النفس اذ أن السامع حينما يسمع قوله : « ولو شاء » تتحرك نفسه فى شوق الى ما تعلقت به المشيئة ، فاذا جاء بعد ذلك جاء والنفس فى ولع ولهف ؛ ترقب قدومه ، فلا يلبث أن يقع منها موقع المـاء الفرات من نفس ظامئة — ومثله قوله تعالى : « فان يشأ الله يختم على قلبك » — أى فان يشأ الله الختم على قلبك يختم عليه — وكحالة الاثبات حالة النفى كما فى قول البحترى :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرما ولم تهدم مآثر خالد

يريد : لو شئت عدم افساد سماحة حاتم ، وعدم هدم مآثر خالد لم تفسد ولم تهدم فقد حذف مفعول المشـيئة المنفى فى الشطرين للنكتة المذكورة — وكفعل المشيئة ما فى حكمه كما فى قول الشاعر :

ولو أنى استطعت خفضت طرفى فلم أبصره به حتى أراكا

يريد : لو أنى استطعت خفض الطرف خفضت طرفى فحذف المفعول للنكتة السابقة — والمفعول المحذوف فى مثل هذه المواضع يقدر دائما مصدر فعل الجواب — كما رأيت .

فان كان تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نادرا لم يستحسن حذف المفعول ليتقرر فى ذهن السامع ، اذ لا يدل عليه الجواب حينئذ كما فى قول الرجل يخبر عن مقدار عزه وخطره : « ان شئت أن ألقى الملك كل يوم لقيته » ، فان لقاء الملك حيث يشاء من الندرة بمكان — وعليه قـوله تعالى : « لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء » اذ من البدع والغرابة أن يشاء رب العالمين ولدا — ومنه قول الشاعر يرثى ولده :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر أوسع(١)

وأعددته ذخرا لكل ملمـــة
وسهم الرزايا بالذخائر مولـع

وانى وان أظهرت منى جلادة
وصانعت أعــداء عليه لموجــع ،

والشاهد فى الشطر الأول من البيت الأول وهو قوله : « أن أبكى دما » اذ من الغرابة بمكان أن يريد الانسان بكاء الدم — ففى كل هــذه المثل صرح بذكر المفعول لغرابة تعلق فعل المشيئة به ، وانما ذكر ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به •

قال بعضهم(٢) : ومن هذا القبيل قول أبى الحسن على بن أحمــد الجوهرى :

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى
فلو شئت أن أبكى(٣) بكيت تفكرا

فقد ذكر المفعول هنا لغرابة تعلق المشيئة به والأصل : لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ، فتعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فيما تقدم •

وقال الخطيب : ليس ذكر المفعول هنا لغـرابة تعلق فعل المشيئة به كما يقول هذا القائل ، وانما ذكر لعدم قيام الدليل عليه لو حذف •

---

(١) قـوله « عليه » متعلق بأبكى والضـمير عائد على ولده ، وفى « ساحة الصبر » استعارة مكنية شبه الصبر بالمكان يؤوى اليه ويلتجأ بجامع أن كلا مأوى وملتجأ ثم استعير المكان للصبر ، و «الساحة» تخييل •

(٢) هو صدر الأفاضــل الامام أبو المكارم تلميذ الامام جار الله الزمخشرى •

(٣) قيــل ان محط الغرابة هو مفعول « أبكى » وهو محذوف لا مذكور فكيف يكون من قبيل الذكر للغرابة — ويجـاب بأنه فى حكم المذكور اذ قد تنازعه كل من فعل الشرط و « أبكى » •

بيان ذلك : أن المراد بالبكاء الأول فى كلام الشاعر البكاء الحقيقى، وهو اسالة الدمع(١) ، وليس المراد البكاء التفكرى ـ ومما يؤيد ذلك أنه أنسب بما يرمى اليه الشاعر ـ اذ يريد أن يقول : أفنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فىّ حتى اذا شئت سكب الدمع من العين لم أجده ، وخرج منها بدل الدمع التفكر على حد قول أبى الطيب المتنبى :

كفى بجسمى نحولا أننى رجل ... لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

يقول انه بلغت به النحافة غاية تلاشت عندها مادته ، فلا تكاد تبصره العين لولا صوت يدل عليه ، وهذا هو ما أراده الجوهرى فهو يريد المبالغة فى فنائه ونحوله حتى انه لم تبق فيه مادة سوى التفكر ـ وحينئذ فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه هو بكاء الدمع ، والبكاء الثانى هو بكاء التفكر واذاً لا يصلح الثانى بيانا للأول لمباينته له ـ فذكر مفعول المشيئة فى البيت المذكور حينئذ لا لأن تعلق الفعل به غريب كما ذهب اليه هذا القائل ـ وانما ذكر لعدم قيام الدليل عليه اذ لو حذف قوله : « أن أبكى » بأن قال : « لو شئت بكيت تفكرا » لم يوجد ما يدل عليه ، بل يوهم أن المراد بكاء التفكر ، فى حين أن المراد البكاء الحقيقى .

٢ ـ دفع توهم ارادة غير المراد ابتداء كما فى قول أبى عبادة البحترى يذكر دفع الممدوح عنه عاديات الزمن ، وجميل معونته له :

وكم ذدت عنى من تحامل حادث
وسورة أيام حززن الى العظم(٢)

---

(١) والتقدير على هـــذا : لو شئت أن أبكى دمعا فحذف المفعول للاختصار .

(٢) « كم » خبرية مميزها قوله : من تحامل ـ قالوا واذا فصـــل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان « بمن » نحو : وكم أهلكنا من قرية ، وذلك لئلا يلتبس المميز بالمفعول ومحل «كم» النصب مفعول « ذدت » ـ ويحتمل أن تكون « كم » استفهامية محذوفة المميز أى كم مرة أو زمانا وتكون زيادة من فى المفعول لأن الكلام غير موجب لتقدم الاستفهام الذى يزاد بعده « من » لادعاء الجهـــل بالعدد لكثرته مبالغة وسورة أيام شدتها وصولتها وحززن قطعن .

يقول الشاعر : طالما دفعت عنى عوادى الزمان ، ورددت ظلمه وجبروته وصددت طغيان أيام ضربت فأوجعت حتى بلغت فى قسوتها الغاية — فقوله : « حزن الى العظم » كناية عن بلوغها الغاية فى الشدة ، وهو محل الشاهد حيث حذف مفعول « حزن » ، وهو « اللحم » للنكتة المذكورة ، اذ لو قال : حزن اللحم لجاز أن يدور فى خلد السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز كان فى بعض اللحم ولم يصل الى العظم ، وهذا غير مراد . بل المراد : أن الحز جاوز اللحم الى العظم ، فدفعا لتوهم غير المراد حذف المفعول ليدل الكلام على المراد من أول الأمر — وذلك أبلغ فى بيان احسان الممدوح اذ دفع عنه ما هو بهذا القدر من الشدة والخطورة .

لكن قد يقال : ان التوهم المذكور مدفوع أيضا مع ذكر المفعول بأن يقال مثلا : حزن الى العظم اللحم بتأخير المفعول .

ويجاب : بأن ذكر المفعول بعد قوله : « الى العظم » يكون عبثا للعلم به ، مع ما يلزم عليه من تقدم المفعول بواسطة على المفعول بالمباشرة ، وقد أمكن حصول الغرض بدونه .

٣ — ارادة ذكر المفعول ثانيا ؟ بحيث يعمل فعل فى صريح لفظه ، لا فى ضميره العائد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوع الفعل عليه كما فى قول البحترى :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ ... دد والمجد والمكارم مثلا(١)

يقول : قد بحثنا عن شبيه لك فى هذه الصفات ، فأعيانا البحث دون أن نعثر على هذا الشبيه ، وهذا كناية عن أنه متفرد فى المحاسن ؟ لا نظير له . والشاهد فى قوله : « قد طلبنا » حيث حذف مفعوله ، والأصل : قد

---

(١) بعد هذا البيت :
لم يزل حقك المقدم يمحو ... باطل المستعار حتى اضمحلا

طلبنا لك مثلا(١) ـ وانما حذف لقصد ايقاع الفعـــل المنفى ، وهو قوله « لم نجد » على صريح لفظ « مثل » كما في البيت ولو ذكر المفعول أولا ، فقيل : قد طلبنا لك مثلا لكان المناسب أن يقال بعد ذلك : « فلم نجده » بايقاع الفعل الثانى على ضميره ، اذ المقام للضمير لتقدم المرجع ، وحينئذ يفوت الغرض الذى هو ايقاع الفعل المنفى على صريح لفظ المفعول الدال صراحة على عدم وجود المثل اذ هو أدل على كمال الممدوح مما لو سلط الفعل المذكور على ضميره(٢) ، والضمير ـ وان كان كناية عنه ـ يحتمل أن يعود على شخص آخر غير الأول والمبالغة فى المدح لا يناسبها الا ما يكون نصا صريحا •

ويجوز أن يكون السبب فى حذف مفعول « طلبنا » التحرج عن مواجهة الممدوح بطلب مثل له مبالغة فى التأدب معه تعظيما له ـ فلو أنه قال : طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بتجويز وجود المثـــل لأن العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده(٣) •

ويجوز كذلك أن يكون السبب فى حذف المفعول البيان بعد الابهام لأن المطلوب أبهم أولا ، ثم بين أنه المثل ولهذا أثره فى النفس •

٤ ـ قصد التعميم فى المفعول المحذوف ، مع الاختصار كمـــا فى قولهم : « قد كان منك ما يؤلم » أى كل أحد فقد حذف المفعول لغــرض

---

(١) قد يقال ان المحذوف انما هو ضـــميره لأنه من باب التنازع فاعمل الثانى وحذف ما أضمر فى الأول لأنه فضلة فالمثل حينئذ مؤخــر فقط لا محذوف ـ ويجاب بأن المراد حذف المفعول الذى كان الأصل فيه أن يذكر أولا ليعود عليه الضمير •

(٢) ولأجل مراعاة مثل هذا المعنى عكس ذو الرمة فى قوله :

ولم أمدح لأرضيه بشعرى   لئيما أن يكون أصاب مالا

فقد أعمل الفعل الأول ، وهو « أمــدح » فى صريح لفظ اللئيم واعمل « أرضى » فى ضميره لغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحــا دون الارضاء •

(٣) قد يقال ان العاقل يصدر منه التمنى وهو طلب متعلق بالمحال فكيف يقال لا يطلب الا ما يجوز وقوعه ـ ويجاب بأن المراد الطلب بالفعل وهو الحب القلبى المقرون بالسعى •

افادة العموم بقرينة أن المقام مقام المبالغة فى الوصـــف بالايلام ، وذلك يقتضى ارادة العموم فيمن وقع عليه الألم ، وأنه لا يختص به واحد دون آخر ، بل الكل فى معاناة الألم سواء قضاء لحق المبالغة ـ وعليه قوله تعالى: « والله يدعو الى دار السلام » أى يدعو جميع عباده المكلفين ـ غير أن افادة العموم فى المثال الأول على طريق المبالغة لأن ايلام كل أحد من شـخص واحد محال عادة ـ وافادته فى الآية على سبيل التحقيق لأن الدعوة الى الجنة تعم الناس جميعا .

وانما قلنا « مع الاختصار » لأن التعميم يمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم بأن يقال مثلا : قد كان منك ما يؤلم كل أحد ، أو يقال فى غير القرآن : والله يدعو كافة الناس الى دار السلام لكن يفوتنا الاختصار ، وهو مطلوب أيضا .

لكن قيل : ان الحذف بمجرده لا يقتضى تعميما ولا تخصيصا انمـا يستفاد التعميم والتخصيص من قرينة خارجية فالعموم فى قوله تعـالى : « والله يدعو الى دار السلام » لم يستفد من الحذف ، وانما استفيد من قرينة خارجية هى ما علم من الخارج من أن الدعوة من الله الى الجنة عامة لجميع العباد المكلفين ـ ولو قيل فى القرآن « والله يدعو الى دار السلام » كل أحد ، أى مع ذكر المفعول كان العموم أيضا مستفادا من هذه القرينة فأنت ترى أن الحذف نفسه لم يفد هذا العموم ، بل لا بد من قرينـة خارجية دالة عليه ـ حذف المفعول أو ذكر ـ فالحذف اذاً لم يستفد منه الا مجرد الاختصار .

وأجيب : بأن الحذف بمفرده يدل على العموم فى المقامات الخطابية التى يكتفى فيها بالظن كما تقول : « قد كان منك ما يؤلم » من غير أن يكون ثم قرينة دالة على عموم أو خصوص ـ فان المحذوف هنا يحمل على العموم لأن المقام هنا خطابى لا يفيد اليقين ، اذ وقوع الألم على كل أحد غير مقطوع به ، واذاً فالأفراد فى هذا الحكم متساوون ، فتخصيص بعض الأفراد بهذا الأمر دون بعض ترجيح لأحد المتساويين بلا مرجح ، فينبغى

أن يكون الحكم بوقوع الألم شاملا جميع الأفراد دفعا للتحكم - فصح أن الحذف قد يكون مفيدا للتعميم مع الاختصار ، لا لمجرد الاختصار دائما كما فهم .

٥ - قصد الاختصار المجرد عن أى اعتبار من عموم فى المفعول ، أو خصوص فيه(١) كقولهم : « أصغيت اليه » أى أذنى فقد حذف المفعول هنا لمجرد الاختصار ، وانما قدر المفعول هكذا لأن الاصغاء خاص بالأذن - وعليه قوله تعالى : « رب أرنى أنظر اليك »(٢) أى أرنى ذاتك .

٦ - رعاية الفاصلة أى المحافظة على رويها ، أو مراعاة الوزن فى النظم - فالأول كما فى قوله تعالى : « والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك فحذف المفعول محافظة على الروى حتى يتوافق مع ما قبله ، وما بعده ، مع وجود الاختصار أيضا(٣) والثانى كما فى قول الشاعر :

بناها فأعلى والقنا يقرع القنا   وموج المنايا حولها متلاطم

أى فأعلاها - فقد حذف المفعول وهو الضمير للمحافظة على زنة البيت كما ترى .

ويمكن أن يعتبر فى الآية وجه لطيف فى علة الحذف ، وهو ترك مواجهته صلى الله عليه وسلم بايقاع « قلى » الذى معناه « أبغض » على ضميره وان كان منفيا لأن نفى الشىء فرع عن ثبوته فى التصور ، ولم

---

(١) قيل ينبغى أن يشترط هنا للدلالة على مجرد الاختصار قيام قرينة على ذلك لأن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ما مر فى ذكر المسند اليه حيث علل بالاصالة وقد شرطوا هنالك عدم المقتضى للعدول عن تلك الاصالة لضعفها .

(٢) الفرق بين المثالين مع ورودهما لغرض واحد وهو مجرد الاختصار هو أن القرينة فى الأول لفظ الفعل وهو « أصغيت » وفى الثانى جواب الطلب .

(٣) اذ لا تزاحم فى النكات فيجوز اجتماع عدة أغراض فى مثال واحد .

يفعل ذلك فى « ودعك » اذ أوقعه على ضميره عليه الصلاة والسلام لأن لفظ «ودع» ليس كلفظ «قلى» اذ أن معنى الأول : «ترك» وهو لا يستلزم البغض .

قيل : ان رعاية الفواصل من مقتضيات فن البديع ، وليس مما يقتضيه المقام حتى يذكر فى علم المعانى الذى نحن بصدد البحث فيه .

أجيب : بأنه لما أورد بعض الفواصل مختوما بحرف واحد كان المقام فى الباقى مقام الرعاية ، وكان عدم الرعاية خروجا عما يناسب المقام الذى أورد فيه ذلك البعض — وحينئذ يكون المراد بالمقام ماهو أعم من مقام مراعاة صفة الكلام ، ومقام مراعاة مقتضى الحال ، وكلاهما من علم المعانى .

٧ — استهجان ذكر المفعول كما فى قول عائشة رضى الله عنها : « ما رأيت منه ولا رأى منى » تريد العورة ، وصدر الحديث : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ، فما رأيت منه ولا رأى منى » — وقد يكون الحذف اشارة الى تأكد الأمر بستر العورة حسا ليتوافق اللفظى مع الستر الحسى .

٨ — قصد اخفائه عن الحاضرين خوفا عليه كما يقال : « الأمير يحب ويبغض » عند قيام قرينة على المحذوف كما هو المفروض ، وأن المراد يحبنى ، ويبغض عمرا مثلا ، فحذف المتكلم المفعول خوفا على نفسه أن يؤذى بنسبة محبة الأمير له ، أو خوفا على عمرو بسبب نسبة بغض الأمير اليه .

٩ — التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه كما يقال : « لعن الله وأخزى » يريد فلانا مثلا عند قيام قرينة عليه ، فحذف المتكلم ذلك المفعول ليتمكن من الانكار اذا ما نسب اليه لعن فلان بأن يقول : ما أردته .

١٠ — تعينه حقيقة أو ادعاء — فالأول كقولك «نحمد ونشكر » تريد الله تعالى فتحذف المفعول لتعين أنه المحمود المشكور حقيقة ، ونحو أن تقول : « رعت الماشية » أى النبات ، فتحذف المفعول لتعينه — والثانى نحو

أن تقول : « نخدم ونعظم » تريد « الأمير » فتحذف المفعول لادعاء تعينه ، وأنه لا يستحق ذلك في البلاد غيره •

١١ – ايهام صونه عن لسانك لسمو مكانته ، أو صون لسانك عنه لدنو منزلته ومهانته فالأول كقولك : « نجل ونبجل » تريد النبي صلى الله عليه وسلم – والثاني كقولك : « طرد الله وأقصى » تريد الشيطان الرجيم – وما الى ذلك من النكات •

البحث الثاني في بيان نكات تقديم المفعول ونحوه على الفعل :

اعلم أن الأصل في الفعل أن يتقدم على المفعول ، وقد يعكس الأمر فيقدم المفعول ونحوه من سائر المعمولات على الفعل لغرض هو :

افادة التخصيص أي قصر الفعل على معموله ؟ بحيث لا يتجاوزه الى غيره كما في قوله تعالى : « اياك نعبد واياك نستعين » فان المعنى : نخصك بالعبادة والاستعانة ؟ لا نعبد غيرك ، ولا نستعين به – وكما في قولك : « محمدا أحببت » قدم المفعول على الفعل لقصد افادة قصر الحب على محمد – ومثل هذا القول غالبا يكون للرد على مخاطب يعتقد خلاف ما تقول ، أو يتردد فيه ، فتجرى فيه أنواع القصر الثلاثة – القلب ، والافراد ، والتعيين •

فان كان المخاطب يعتقد عكس ما قلت بأن فهم أنك أحببت انسانا آخر كعمرو مثلا كان قصر قلب لأنك قلبت عليه اعتقاده وكان هذا الكلام ردا لخطئه في اعتقاده تعين المفعول – فان كان المخاطب لم يكتف بهذا الرد ، ولا زال عند اعتقاده أكدت له القول بزيادة كلمة « لا غيره » ، فتقول : « محمدا أحببت لا غيره » وانما كان لغيره تأكيدا لهذا القول لأن منطوقه موافق لمفهوم « محمدا أحببت » على هذا الاعتبار •

وان كان المخاطب يعتقد الشركة بأن فهم أنك أحببت محمدا وانسانا آخر معه « كخالد » مثلا كان قصر افراد لأنك أفردت المقصور عليه بالحكم ، وكان هذا الكلام ردا لخطئه في اعتقاده الاشتراك في المفعول –

فان كان المخاطب مصرا على اعتقاده أكدت له القول بزيادة لفظ «وحده»، فتقول : « محمدا أحببت وحده » وانما كان « وحده » مؤكدا لهذا القول لأن منطوقه موافق لمفهوم : « محمدا أحببت » على هذا الاعتبار .

وان كان المخاطب شاكا فيمن وقع عليه الفعل ، جاهلا عينه ـ أهو محمد أو خالد كان قصر تعين لأنك عينت له المراد منهما .

فأنت ترى فى الأحوال الثلاثة أن لا خلاف بين المتكلم والمخاطب فى وقوع الفعل المذكور فى الكلام ، وانما الخلاف فيمن وقع عليه ذلك الفعل .

ومن هنا لا يصح أن تقول : « ما محمدا أكرمت ولا غيره » فى مقام الرد على من اعتقد أنك أكرمت محمدا لأن تقديم المفعول يفيد وقوع الاكرام على غير محمد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك « ولا غيره » ينفى وقوع الاكرام على غير محمد ، فيكون منطوق « ولا غيره » مناقضا لمفهوم « ما محمدا أكرمت » والجمع بين المتناقضين باطل .

كذلك لا يجوز أن تقول : « ما عمرا أهنت لكن أكرمته » فى مقام الرد على من اعتقد أنك أهنت عمرا ، لأن تقديم المفعول يفيد أنك أهنت غير عمرو قضاء لحق الاختصاص ـ فالنزاع حينئذ فى متعلق الفعل المذكور هل هو عمرو أو غيره ، وليس النزاع فى الفعل نفسه هل هو الاهانة أو الاكرام ـ فالصواب حينئذ أن يقال : « لكن بكرا » .

هذا اذا كان التقديم لغرض افادة التخصيص فان كان التقديم لأجل الاهتمام بالمقدم ، أو الاستلذاذ بذكره أولا ، من غير ارادة معنى الاختصاص جاز المثالان المتقدمان لعدم وجود التنافى حينئذ .

أما الأول ، وهو قولك : « ما محمدا أكرمت ولا غيره » فلأن المعنى المستفاد من التقديم هو الاهتمام مثلا ، فلم يدل صدر العبارة على أكثر من نفى الاكرام عن محمد ، وهذا لا ينافى نفى الاكرام عن غيره أيضا ، أو ثبوت الاكرام له .

وأما الثانى ، وهو قولك : « ما عمرا أهنت لكن أكرمته » فلأن المعنى المستفاد من التقديم هو الاهتمام بالمقدم أو الاستلذاذ بذكره مثلا فصدر الكلام حينئذ لم يزد على افادة سلب الاهانة عن عمرو ، وهذا لا ينافى ثبوت الاكرام له •

ومثل المفعول فى أن تقديمه على الفعل مفيد للتخصيص سائر معمولات الفعل كالجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، والمفعول فيه ، والمفعول معه كما تقول : فى الدار صليت ، وعند الأمير جلست ، وطائرا سافرت وهكذا •••

ثم ان محل كون تقديم المفعول ونحوه على الفعل مفيدا للتخصيص قطعا اذا لم يشتغل الفعل بضمير الاسم السابق كما مثلنا •

فان اشتغل الفعل بالعمل فى ضمير الاسم السابق احتمل الكلام التخصيص والتأكيد على حسب تقدير الفعل المحذوف كقولك : « محمدا أكرمته » فمحمدا مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور •

فان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب أى « أكرمت محمدا أكرمته » لم يفد الكلام معنى التخصيص لعدم وجود ما يقتضيه ، وهو تقدم المفعول على الفعل ، ولكنه أفاد توكيد الفعل المذكور للمحذوف ؛ من حيث ان المنصوب مشعر بأن له عاملا مقدرا ، والمقدر كالمذكور ، فكأنه مذكور مرتين ، وتسمية المؤكد مفسرا حينئذ باعتبار دلالته على المحذوف ، فهو مؤكد ومفسر باعتبارين •

وان قدر الفعل المحذوف بعد المنصوب أى « محمدا أكرمت أكرمته » أفاد الكلام التخصيص لتقدم المفعول على الفعل ، وان كان مقدرا لأن المقدر – كما قلنا – فى حكم المذكور ، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى افادة التخصيص ، وأفاد الكلام أيضا التأكيد وان كان غير مقصود •

فتلخص من هذا أن صورة الاشتغال محتملة للأمرين – التخصيص

والتأكيد ـ حسب تقدير المحذوف ـ كما بينا ـ وتعين أحدهما يرجع فيه الى القرائن •

قالوا : وأما نحو (١) قوله تعالى : « وأما ثمود فهديناهم » بنصب ثمود على القراءة الشاذة فمتعين للتخصيص (٢) لتعين تقدير الفعل مؤخرا هكذا : « وأما ثمود فهدينا هديناهم » اذ لو قدم الفعل على المفعول لاتصلت « أما بالفاء » هكذا : وأما فهدينا ثمود هديناهم ، وهو ممنوع لالتزامهم وجود فاصل بينهما ـ هكذا قالوا •

والتحقيق أن مثل هذا ليس من قبيل ما يفيد التخصيص لظهور أن ليس الغرض أن يقال : انا هدينا ثمود دون غيرهم ، فآثروا العمى على الهدى ردا على من زعم انفراد غيرهم بالهداية ، أو زعم اشتراك الغير فيها اذ من المعلوم أن الكفار هكذا حالهم جميعا ـ وانما الغرض اثبات أصل الهداية لهم ، ثم الاخبار بسوء صنيعهم ، وهو استحبابهم العمى على الهدى ليعلم أن اهلاكهم انما كان بعد اقامة الحجة عليهم ـ نظير ذلك : يفد اليك عمرو وخالد مثلا ، ثم يسألك سائل : ما فعلت بهما ؟ فتقول أما عمرو فأكرمت وفادته ، وأما خالد فغضضت النظر عنه ، وليس فى مثل هذا حصر ولا تخصيص لأن الحصر يقتضى أن يكون أصل الفعل مسلم الثبوت عند السامع ، وأن المقصود من الكلام افادة الحصر والتخصيص ـ والسامع فيما نحن فيه ليس عالما بثبوت أصل الاهانة والاكرام ولهذا لا يتأتى التخصيص، وتقديم المفعول فى مثل هذا انما هو لاصلاح اللفظ لا غير حتى لا تتصل « أما بالفاء » •

والتخصيص لا ينفك فى غالب الأمر(٣) عن تقديم المفعول ونحوه

---

(١) أى من كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه والبا لكلمة « أما » •

(٢) أى وان لزمه التأكيد اذ أن مع كل تخصيص تأكيدا ـ كما عرفت •

(٣) عـــدم الانفكاك بمعنى اللزوم وهو نوعان ـ لوزم كلى وهــو ما لا ينفك أصلا كلزوم الزوجية للأربعة ـ ولزوم جزئى وهو ما ينفك فى بعض الأوقات وما هنا من الثانى واذا فلا منافاة بينه وبين كونه أغلبيا •

يشهد بذلك الذوق والاستقراء ، ولهذا قال أئمة المفسرين فى تفسير قوله تعالى : «اياك نعبد واياك نستعين» ، وقوله تعالى : «لالى الله تحشرون»: ان المعنى فى الأولى : نخصك بالعبادة والاستعانة أى لا نعبد سواك ولا نستعين به - وأن المعنى فى الثانية : لا الى غيره تحشرون أى ان الحشر الى الله ،لا الى غيره - وهذا المعنى فى الآيتين للتخصيص •

وانما كان كلام الأئمة فى تفسير الآيتين دليلا على أن التقديم مفيد للتخصيص لأنه لم يوجد فيهما من أدوات الحصر سوى التقديم ، فلو أن الاختصاص مستفاد من مجرد ما علم من الخارج ، وأن التقديم لمجرد الاهتمام مثلا لم يناسب أن يقال فى معنى الآيتين ما تقدم من التفسير ، بل كان يقال : واستفيد من الخارج أن لا عبادة ، ولا استعانة لغير الله سبحانه ، وأن لا حشر لسواه •

وقد يأتى التقديم فى غير الغالب لأغراض أخر •

كمجرد الاهتمام بأمر المقدم كما تقول : « العلم لزمت » ، وكما يقولون : « تكاليف الحياة سئمت » فان الأهم تعلق اللزوم بالعلم ، والسآمة بالحياة •

وكالتعجيل بالتبرك به ، أو التلذذ - أو بالمسرة ، أو المساءة - فمثال الأول قولك : محمدا صلى الله عليه وسلم أجبت - والثانى نحو : « ليلى وصلت ، وسلمى لقيت » - والثالث ، والرابع نحو : « خيرا لقيت ، وشرا كفيت » وانما قدرنا التعجيل فى هذه المعانى لأنها تحصل مع التأخير أيضا •

وككون المعمول محط الانكار كما تقول : أبعد طول التجربة تنخدع بهذه الزخارف ؟ وكما تقول : أفى الشر تسعى وقد جربت عواقبه ؟ فأنت فى الأول لم تنكر عليه الانخداع اذ هو أمر شائع ، وانما تنكر عليه أن يكون الانخداع منه بعد طول التجربة - كما لم تنكر عليه فى الثانى سعيه وانما تنكر عليه أن يكون السعى منه فى الشر لا فى الخير ، وقد عرف

وخامة عاقبته وسوء مغبته ، لهذا قدم كل من الظرف والجار والمجرور على عامليهما اذ كلاهما محط الانكار ــ كما رأيت ــ ومنه قول الشاعر :

أكل امرىء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا ؟

فمزية تقديم المفعول فى البيت افادة أن الانكار مسلط عليه ، فهو يريد أن ينكر عليها أن كل الناس فى حسبانها سواسية ، لا فرق بين كامل وناقص ، وأن كل نار فى زعمها نار كرم وسماحة .

وكموافقة كلام السامع نحو : « الله دعوت » فى جواب : من دعوت؟ فيقدم المفعول ليوافق مقابله فى كلام السائل ، وهو « من » الاستفهامية .

وكالمحافظة على النظم ، أو رعاية الفاصلة (١) ــ فالأول نحو قول الشاعر :

سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع

والثانى نحو قوله تعالى : « خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ، ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه » ، وقوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر » وقوله تعالى : « وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون » ــ الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له ذوق سليم ، يهتدى به الى معرفة أساليب الكلام ومراميه ، أى فلا حاكم فى مثل هذه الأساليب سوى الذوق .

وحيث أفاد التقديم التخصيص كما هو الغالب أفاد معه اهتماما بالمقدم لأنه ما قدم الا للاعتناء بأمره ، والاهتمام بشأنه .

ولهذا يقدر متعلق الجار والمجرور المحذوف مؤخراً فى « بسم الله »

---

(١) لا يقال : ان رعاية الفاصلة من المحسنات البديعية فلا يحسن ايرادها هنا لأنه لما أورد المتكلم هنا بعض الفواصل مختوما بحرف واحد كان المقام فى الباقى مقام الرعاية وكان عدمها خروجا عما يناسب المقام .

أى باسم الله افعل كذا ليفيد التقديم « من الاختصاص » (١) الاهتمام بأمر المقدم — ذلك أن المشركين كانوا يبدأون — بأسماء آلهتهم اهتماما بأمرها ، فيقولون : باسم اللات ، باسم العزى ، باسم الهبل الأعلى ، ونحو ذلك — فقصد بتقديم الاسم الكريم تخصيصه بالابتداء به ردا عليهم — كما قصد به أن يكون عنوانا على الاهتمام به تحديا لهم .

ثم ان كان الكفار بقولهم هذا قصدوا أن يقولوا : باسم اللات والعزى أى لا باسم غيرهما كان القصر المفاد بالتقديم فى « بسم الله » قصر قلب — وان كان القصد أن يقولوا : باسم اللات والعزى لتقربنا الى الله زلفى كان القصر افرادا نفيا للشركة التى زعموها عليهم لعنة الله .

لكن قيل : اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا كما فى « بسم الله » تحقيقا لمعنى الاختصاص ، والاهتمام بالمقدم فما بال قوله سبحانه : « اقرأ باسم ربك » قدم الفعل فيه فى حين أن كلام الله تعالى — وهو مستودع أسرار البلاغة بما فيه من محكم الصياغة — أحق برعاية ما تجب رعايته من النكات البلاغية ؟

وأجيب بجوابين :

أحدهما — أن هذه الآية هى أول ما نزل من القرآن فكان الأمر بالقراءة فيها أهم اذ أن المقصود بالذات من الانزال حفظ المنزل ، وهو متوقف على القراءة ، وذكر الله تعالى — وان كان أهم لذاته — لكن الاهتمام

---

(١) قد يقال : ان الاختصاص انما يراد به الرد على من زعم اختصاص الغير بالحكم أو مشاركته فيه — فاذا قيل « باسم الله » وقصد الاختصاص كان المعنى : أبتدىء باسم الله لا بغيره فقط أولا بغيره معه كما يعتقده المخاطب والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين يبتدئون بأسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا بأسماء آلهتهم منفردة فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين ؟ — ويجاب بأن الرد عليهم فى اعتقادهم أن الآلهة ينبغى أن يبتدأ بأسمائها فلما حصر المؤمن الابتداء فى اسم الله تعالى فهم منه أنه لا ينبغى أن يبتدأ مع اسم الله تعالى باسم مايزعمونها آلهة لبطلانها فالحصر اذا معناه نفى امكان الابتداء بأسماء الآلهة كما يزعمه المخاطب لا معناه نفى الوقوع .

بالقراءة أمر عارض اقتضاه المقام ؟ من حيث ان المقصود من القراءة الحفظ المتوقف هو عليها - ومراعاة مقتضى البلاغة أنسب اذ هى مناط اعجاز القرآن وافحامه •

الثانى - أن لفظ « اقرأ » المنطوق به أول السورة فعل أمر منزل منزلة اللازم على معنى : أوجد القراءة - نظير قولهم : « فلان يعطى » أى يفعل الاعطاء - وقوله : « باسم ربك » متعلق « باقرأ » الثانى على أنه مفعوله ، والباء زائدة تأكيداً للملابسة لافادة التكرار والدوام ، والمعنى : اقرأ اسم ربك أى : اذكره مرارا على الدوام (١) ، وحينئذ يكون « اقرأ » الثانى مستأنفا استئنافا بيانيا جوابا لقوله : كيف اقرأ ؟ ويكون الكلام حينئذ جاريا على ما ينبغى أن يكون ، اذ قدم فيه قوله « باسم ربك » على الفعل للاهتمام به والاعتناء بشأنه •

البحث الثالث - فى بيان نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض

يقدم بعض معمولات الفعل على بعض لأغراض أهمها ما يلى :

١ - أن الأصل فى ذلك البعض التقديم على البعض الآخر، ولامقتضى للعدول عن ذلك الأصل •

وذلك كالفعل فى مثل قولك : « هزم خالد الأعداء » فقد قدم «خالد»

---

(١) على هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقروء وهو المناسب لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم : ما أنا بقارىء وهو اعتذار منه متضمن لطلب ما يقرأ - وهو أحد احتمالات ثلاثة فى الآية ، والثانى والثالث هما: أن يجعل « اسم ربك » متعلقا « باقرأ » الثانى على أن تكون الباء للتبرك أو للاستعانة ويكون الفعل المذكور حينئذ اما لازما كالأول بمعنى أوجد القراءة متبركا باسم ربك واما متعديا الى مفعول محذوف هو القرآن بمعنى اقرأ القرآن متبركا أو مستعينا باسم ربك غير أنه ورد على أول الاحتمالين الأخرين : أن اعتبار « اقرأ » الثانى لازما غير مناسب لأن « اقرأ » الأول قد اعتبر لزومه وهذا يفيد مخالفته للثانى فى هذا الوصف ولا تتم هذه المخالفة الا اذا اعتبر الثانى متعديا - وورد على الثانى منهما أن القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف ، فلا قرينة على المحذوف حينئذ واذا فالاحتمال الأول من هذه الاحتمالات الثلاثة أقرب الى الصواب •

على « الأعداء » لأنه الفاعل ، والأصل فيه أن يقدم على المفعول ، وأن يلى الفعل دونه لأنه عمدة في الكلام ، لا يتقوم بدونه ، ولشدة طلب الفعل له صار كالجزء منه ، وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو فى حكم الانفصال كالمفعول .

ومثل الفاعل فى أصالة التقديم « المفعول » الأول فى نحو : « أعرت محمدا كتابا » فان الأصل فيه التقديم لما فيه من معنى الفاعلية اذ هو الآخذ للكتاب فهو فى قوة : « أخذ منى محمد كتابا » .

فان وجد ما يقتضى العدول عن الأصل لم يستحق التقديم وذلك كما فى اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول اذ لو قدم الفاعل حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة كقولك : « عاد المريض طبيبه » فطبيبه فاعل وانما أخر عن المفعول ، مع أنه عمدة فى الكلام ، والأصل فيه التقديم لوجود ما يقتضى العدول عن ذلك الأصل ، وهو اتصاله بضمير المفعول كما تراه فى المثال المذكور .

٢ - كون ذكره أهم ، والعناية به أتم ، بأن كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض كما اذا عاث لص فاتك فى البلاد فسادا ، واستشرى خطره ، وتفاقم أذاه ، ثم هاجمه البوليس وقتله ، فأردت أن تخبر بذلك قلت : « قتل اللص البوليس » فتقدم المفعول هنا على الفاعل لأن المقصود الأهم تعلق القتل به ليستريح الناس من شره ، فلا يهمهم بعد أن يكون القاتل البوليس أو غيره .

٣ - أن يكون فى تأخير المفعول اخلال ببيان المعنى المراد ؟ بأن يكون موهما لمعنى آخر غير مراد ، فيقدم تحرزا عن ذلك الايهام كما فى قوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه » فقد قدم فيه قوله: « من آل فرعون » على قوله : « يكتم ايمانه » ، ولو انعكس الأمر ، فقيل: « وقال رجل مؤمن يكتم ايمانه من آل فرعون » لتوهم أن قوله « من آل فرعون » من صلة « يكتم » أى متعلق به ، وفى هذا اخلال بالمعنى المراد

اذ لا يفهم منه حينئذ : أن ذلك الرجل كان من آل فرعون - والغـرض بيان أنه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به ، ورعايته له (١) .

وانما كان تعلق الجار والمجرور بقوله « يكتم » متوهما لأن الكثير الغالب فى هذا الفعل أن يتعدى بنفسه ، فيقال : « كتمتك الحديث » ، وقال تعالى : « ولا يكتمون الله حديثا » ، ويندر تعديته « بمن » ، ومن هنا عرض الايهام .

٤ - أن يكون فى التأخير اخلال بالتناسب ، فيقـــدم لرعاية الفاصلة كما فى قوله تعالى : « فأوجس فى نفسه خيفـة موسى » قدم فيـه الجار والمجرور ، والمفعول له على الفاعل مراعاة للتناسب بين الفواصل المختومة بالألف لتكون على نسق واحد يأخذ بزمام السـمع ، كما هو آخذ بأعنـة القلوب والله تعالى أعلم .

اختبار

١ - بين حكم الفعل المقطوع النظر عن مفعـــوله ، واذكر قسمى الفعل المنزل منزلة اللازم ، ومن أى نوع قول الشاعر :

شجو حسـاده وغيظ عداه ... أن يرى مبصر ويسمع واع

٢ - بين بالمثال كيف يفيـد الفعـل المنزل منزلة اللازم التعميم فى أفراده فى المقامات الخطابية ؟

٣ - بين سبب حذف المفعول فى قوله تعالى : فان يشأ الله يختم على

---

(١) قد يقال : ان تقدم الجار والمجرور على الجملة فيما اذا كان كل منهما نعتا هو الأصـــل اذ القاعدة عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحينئذ فالآية المذكورة مما جرى فيها التقديم على الأصل لا مما قدم لغرض آخر - ويجاب بأن النكات لا تتزاحم فيجوز تعدادها ، ويرجح بعضها على بعض اعتبار المتكلم ، فجوز أن يقال : قدم الجار والمجرور فى الآية لأنه الأصـــل لقربه من المفرد لأن الأصـــل تقديره بالمفرد ، ويجوز أن يقال : قدم لأن في تأخيره اخلالا بالمعني المراد كما هنا .

قلبك ، ثم بين : لم لم يحذف فى نحو قول الشاعر : ولو شئت أن أبكى دما لبكيته ... ؟

٤ – اذكر ثلاثة دواع حذف لأجلها المفعول ، مع ذكر المثال فى كل منها .

٥ – اذكر علة تقديم المفعول على الفعل فى قولهم : « اياك أعنى » وبين وجه امتناع قولهم : ما عليا قابلت ولا غيره ، وقولهم : ما عباسا نازعت لكن وافقته فى مقام الرد على منازع فى المثالين ، وما الحكم فى المثالين اذا لم يرد بهما افادة التخصيص ، وضح ذلك وضوحا تاما .

٦ – اذكر الفرق بين قولهم : فؤادا لقيت ، وقولهم : فؤادا لقيته ، وبين هل نحو قولهم : وأما فؤادا فلقيته بنصب فؤاد من باب التخصيص ؟ اذكر وجه ما تقول ، مع الايضاح التام .

٧ – بين ما استدلوا به على أن تقديم المفعول يفيد التخصيص غالبا ، وضح ما تقول وضوحا تاما .

٨ – اذكر ثلاثة دواع قدم فيها المفعـــول على الفعل من غير ارادة التخصيص مع التمثيل لما تقول ، واذكر : ماذا يفيده قولهم: باسم الله أقرأ ؟ وما الفرق بينه وبين قوله تعالى : اقرأ باسم ربك ؟ فصل القول فى هذا .

٩ – بين وجه تقديم المعمول فى نحو قولهم : قتل الخارجى فلان، وفى نحو قوله تعالى : وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه .

تمرينات منوعة

١ – ايت بعدة أمثلة من انشائك يكون المسند اليه فيها :

١ – مذكورا لقلة الثقة بالقرينـة ، ولزيادة الايضـاح والتقـرير (٢) محذوفا لضيق المقام ، ولاختبار تنبه السامع (٣) معرفا بالاضمار للغائب لتقدم المرجع حكما وبالاضمار للمتكلم (٤) معرفا بالعلمية للتعظيم تارة ، وللاهانة أخرى ، وللتفاؤل تارة ، وللتطير أخرى(٥) معرفا باشارة البعيد

للتعظيم تارة وللتحقير أخرى ، وللتنبيه على غباوة السامع (٦) معرفا بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم ، ولتشويق المخاطب الى الخبر (٧) معرفا بأل للاشارة الى فرد مبهم من أفراد الحقيقة ، مشيرا الى العهد الخارجى الصريحى (٨) معرفا بالاضافة لاغنائها عن تفصيل متعسر ، ولتضمنها تحقيرا لشأن المضاف (٩) منكرا لافادة التقليل ، ولافادة تعظيم المسند اليه ، (١٠) مقدما للتشويق الى ما بعده ، وللتفاؤل (١١) متبوعا بوصف لتخصيصه ، وتوكيده (١٢) مؤكدا لدفع توهم التجوز (١٣) متبوعا بعطف نسق لتفصيل المسند ، ولرد السامع عن الخطأ فى الحكم (١٤) معقبا بضمير فصل لتأكيد التخصيص (١٥) معبرا عنه بمضمر للايضاح بعد الابهام (١٦) معبرا عن ضميره باسم اشارة للتهكم بالسامع ، ولادعاء كمال ظهوره .

٢ – ايت بعدة أمثلة كذلك يكون المسند فيها :

١ – مذكورا للتعريض بغباوة السامع ، ولضعف التعويل على القرينة

٢ – محذوفا فى جواب سؤال مقدر ، وللاحتراز عن العبث فى ذكره

٣ – معبرا عنه بفعل لافادة التجدد الاستمرارى .

٤ – معرفا لافادة القصر .

٥ – منكرا لقصد التفخيم .

٦ – مقدما للتطير ، وللتشويق الى ذكر المسند اليه .

٣ – اجعل من الكلمات الآتية مسندا ، أو مسندا اليه فى عبارات من عندك ، ثم بين الحال العارضة لكل ، والغرض الذى دعا اليها .

مجلس الأمن ، نذير الحمام ، الحرب ، سيادة ؟ مصرى ؟ تنمر ؟ مجلس الدولة أولئك ، خطيب ، الذى ، تبسم ، سعيد .

٤ – بين فيما يأتى الحال العارضة للمسند ، وللمسند اليه ، مع بيان السبب الذى دعا اليها .

نبينا محمـد حبيب الله ، سـيد الأنبيـاء والمرسلين - فى جواب من نبيك ؟ « لص » يقوله من رأى لصا موليا • زهير يذيب الشعر والشعر يذيبه ، ويدعو القول والسحر يجيبه - فى جواب من قال ، ما شأن زهير ؟ قال الشاعر :

وفى السماء نجوم لا عداد لها — وليس يخسف الا الشمس والقمر

ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئـك عنها مبعدون ، رب انى لما أنزلت الى من خير فقير ، شر الناس الذين يكرمون اتقاء ألسنتهم ، الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثانى • قال الشاعر :

ومكارمى عدد النجوم ومنزلى — مأوى الـكرام ومنزل الأضـياف

ولم أر كالمعـروف أما مذاقه — فحلو وأما وجهـه فجميـل

أولى الجوائز كانت من نصيبك • حـريق اندلع لهيبه فى حقلك • الجلاء تم ، وبشير السلام وافى • ان الذى أصفيت له ودك لا يؤمن على غيبك • رافع السماء بلا عمد • لله الأمر من قبـل ومن بعـد • تلك هى مسك الختام •

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٢/٤٦٦٨

فهرس

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٢/٤٦٦٨